



مجلة

الجمعية العلمية لجامعة القصيم للتأليف والترجمة والنشر

مجلة علمية محكمة

العدد الثامن - ذو الحجة ١٤٣٢هـ

رقم الإيداع: ٣٣٠٢ / ١٤٢٩ هـ بتاريخ ٧ / ٦ / ١٤٢٩ هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

كل ما ينشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه



أعضاء الهيئة الاستشارية

م	الاسم
[١]	أ.د. أحمد بن محمد الضبيب
[٢]	أ.د. عبد العزيز بن ناصر المانع
[٣]	أ.د. عبد القدوس أبو صالح
[٤]	أ.د. عبد الله بن صالح العريني
[٥]	أ.د. عوض بن محمد القوزي
[٦]	أ.د. فايزة بنت عمر المؤيد
[٧]	أ.د. محمد حسن باكلا
[٨]	أ.د. نورة بنت صالح الشملان
[٩]	د. عبد الرحمن بن إسماعيل السماعيل
[١٠]	د. منيرة بنت سليمان العالولا

أسرة المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية

أ. د. أحمد بن عبد الله السالم

رئيس التحرير، رئيس اللجنة العلمية في الجمعية

أ. د. عبد الرحمن بن عبد الله الخضير

أعضاء هيئة التحرير

م	الاسم
[١]	أ. د. إبراهيم بن صالح الحنود
[٢]	أ. د. وليد بن إبراهيم قصاب
[٣]	د. إبراهيم بن عبد العزيز أبو حيمد
[٤]	د. حسن بن أحمد النعمي
[٥]	د. سعود بن عبد الله آل حسين
[٦]	د. سليمان بن عبد العزيز العيوني
[٧]	أمين التحرير عبد العزيز بن علي الغامدي

طبيعة المجلة:

- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
- مجلة علمية محكمة.
- تُعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة.
- دورية نصف سنوية.

شروط النشر:

- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
- أن يتسم بالجِدَّة والابتكار مع الأصالة وسلامة الاتجاه.
- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية.
- أن يكون مطبوعاً على ورق (A٤).
- أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة.
- أن يلتزم الباحث بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
- أن يُقدِّم الباحث ثلاث نسخ ورقية من بحثه، ونسخة حاسوبية، وملخصاً باللغة العربية لا يزيد عن صفحة واحدة.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث المنشورة وغير المنشورة إلى أصحابها.

المراسلات:

تكون المراسلات باسم:

رئيس تحرير مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

على عنوان الجمعية:

العنوان البريدي على الشبكة: sa-arabic@hotmail.com

العنوان البريدي: المملكة العربية السعودية

الرياض: ١١٤٣٢ - ص. ب. ٥٧٦٢ (الجمعية).

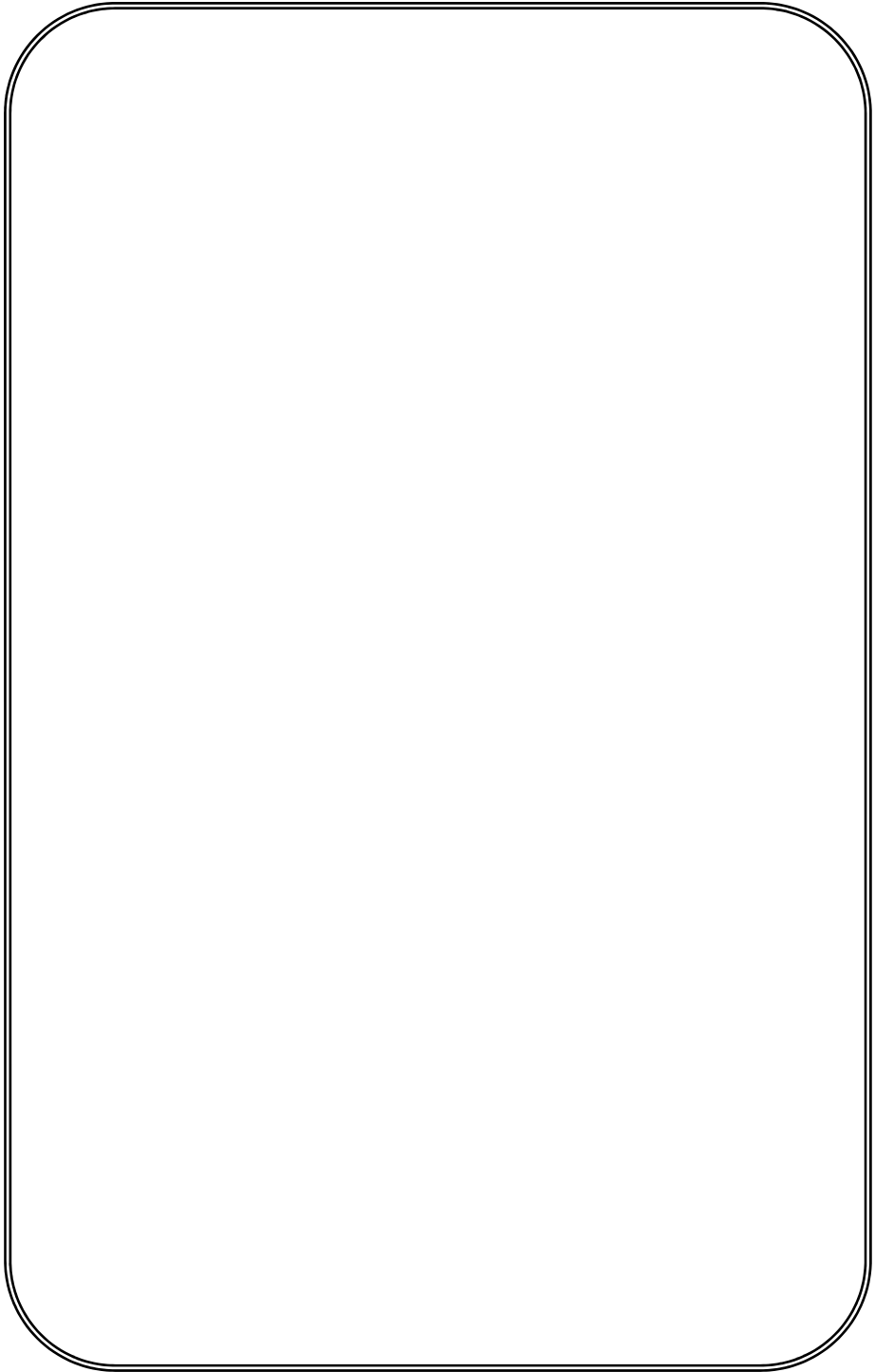
عنوان الموقع على الشبكة العالمية: www.sa-arabic.com

الهاتف: ٢٥٨٥٥٨٩ / ٠١ - الفاكس: ٢٥٨٥٥٩٠ / ٠١

(للاستفسار عن الاشتراك في المجلة يمكن المراسلة على العنوان السابق)

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع
٢٣٨ - ٩	تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني
٣٠٠ - ٢٣٩	الدليل التصريفي في مسائل الخلاف النحوي د. عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباسي
٣٨٤ - ٣٠١	ألفاظ الإبدال في الاستعمال اللغوي: دراسة تطبيقية د. عبد العزيز بن حميد الحميد
٤٧٨ - ٣٨٥	دلالة الحركات في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين د. محمد بن عبد العزيز العميريني
٥٤٤ - ٤٧٩	حديث "سبعة يظلهم الله في ظله": دراسة بلاغية د. إبراهيم بن عبد الله بن غانم السماعيل



تفسير أبنية سيبويه

للإمام أحمد بن يحيى ثعلب

جمعه ودرسه: د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، في الرياض

الحمد لله ربي ورب العالمين، والصلاة والسلام على نبيي ونبي
الثقلين أجمعين، وعلى آله وأصحابه الطاهرين، وعلى من اتبعهم
بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فكتاب سيبويه هو أعظم كتب العربية، وقد خدمه علماء
كثيرون، منهم ثعلب الذي قرأه وعرف ما فيه، ونقل منه^(١)، وفسر
أبنيته، إلا أن تفسيره لأبنيته لم يصل إلينا فيما أعلم^(٢).

وقد وجدتُ عنه نقولاً عدةً، ثم عملتُ على تحقيق حواشي النسخة
الشرقية من كتاب سيبويه التي جمعها الفارسي ثم الزمخشري،
فوجدتُ فيها نقولاً أكثر، ورأيتُ أنه من الوفاء لسيبويه وثعلب أن
أجمع ما وصلنا من تفسير ثعلب لأبنية سيبويه، فاستغنتُ الله، فكان
هذا البحث.

وقد جعلتُ البحثَ قسمين، الأول دراسة لـ(تفسير أبنية سيبويه
لثعلب)، تكلمتُ فيها على تحديد أبواب الأبنية في كتاب سيبويه،
واسم تفسير ثعلب وتوثيق نسبته إليه، وطريقة ترتيبه، ومصادره فيه،
وموازنة بينه وبين تفسير أبينة سيبويه للمبرد، وأثره فيمن بعده، وروايته

(١) انظر ذلك في (طريقة ترتيب تفسير أبنية سيبويه لثعلب).

(٢) ذكر كوركيس عواد في سيبويه إمام النحاة ٤٨ أن لتفسير أبنية سيبويه لثعلب «نسخة خطية في
المدينة المنورة، كتبت في القرن السادس، وعليها خطوط علماء، ومنها نسخة مصورة في معهد
المخطوطات العربية بالقاهرة، ط: مجلة معهد المخطوطات العربية (١٩٥٥]ص ١٥٤، الرقم ١٩)،
وفهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات العربية (١: ٤٠٠، ٤٠١)»، وبالرجوع إلى هذه
النسخة وجدتها تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني، ولها وصف
مفصل في تحقيق تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٤٦.

للأبنية في تفسيره، وموازنة بين الأبنية في تفسيره وفي مطبوعتي الكتاب، ومنهجه في تفسيره، وما خالف فيه سيبويه. والقسم الثاني كان جمعاً لما وجدت من تفسيرات ثعلب لأبنية سيبويه، مع مناقشة لها أرجو أن تكون وافية، وقد بلغت الأبنية والحروف التي جمعتها ودرستها في هذا البحث (٦٨) ثمانية وستين حرفاً.

وقد حرصتُ على أن أجمع ما غلب على ظني أنه من تفسير أبنية سيبويه لثعلب، دون ما فسره ثعلب تفسيراً لغوياً في كتب اللغة، أو كتبه كـ(مجالس ثعلب)، ووافق ذلك أنه من أبنية سيبويه، ولو جمعتُ ذلك لخرجتُ عن عنوان البحث، وأتيتُ بتفسير كثيرة^(١). وبعد انتهائي من هذا البحث خرجتُ بنتائج، أحببتُ عرضها على القارئ الكريم، ومنها:

(١) وكان حقُّ البحث أن يسمى حينئذٍ (ما فسره ثعلب ووافق أنه من أبنية سيبويه)، ومما وجدتُ من ذلك: (الكَلَاءُ)، وهو (فَعَّالٌ) من (كَلَأَ) عند سيبويه [انظر: الكتاب ٤/٢٥٧]، و(فَعْلَاءُ) من (الْكَلِّ) عند ثعلب، انظر: تهذيب اللغة ١٠/٣٦٢- واللسان (كَلَأَ) ١/١٤٦، ومنه: (حَبَوْنٌ)، انظر: [الكتاب ٤/٢٧٥] فقد جاء في اللسان (حين) ١٣/١٠٦: «(حَبَوْنٌ): اسم وادٍ عن السيراء... وروى ثَعْلَبٌ (حَبَوْنٌ) بِالضَّمِّ غَيْرِ مَنُونَةٍ... قَالَ: وَالْأَصْلُ (حَبَوْنٌ)، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَ النُّونَ أَلْفًا لِحُضْرَةِ الشَّعْرِ، فَأَعْلَهُ»، وانظر (حبونى) في: معجم البلدان ٢/٢١٥، ومنه: (جَمَّصٌ) [انظر: الكتاب ٤/٢٧٦]، وفي سفر السعادة ١/٢٢٩ أن ثعلباً يرى أن الاختيار فتح الميم، ومنه: (هَجْرَعٌ) [انظر: الكتاب ٤/٢٨٩]، وفي سفر السعادة ١/٤٨٤ أن ثعلباً حكى (هذا أهجر من هذا)، أي: أطول، ومنه: أن ثعلباً قال: «ولا نعلم في الكلام فَعْلَلٌ»، انظر: سفر السعادة ١/١٦٢، ١/٢٨٥، ومنه: أن ثعلباً قال: «كُلُّ اسمٍ على (فَعُولٍ) فهو مفتوح الأول»، انظر: الصحاح (قدس) ٣/٩٦١- وسفر السعادة ١/٤١٥.

- أن الاعتناء بكتاب سيبويه لم يقتصر على البصريين، بل شارك في ذلك الكوفيون.
 - أني لم أجد في تفسير ثعلب تعصباً على سيبويه، بل كان تفسيراً علمياً بعيداً عن حظوظ النفس، بل ربّما قال: لا أعرف تفسيره، دون طعن في رواية سيبويه^(١).
 - أن بعض تفاسير ثعلب فاتت المعاجم اللغوية^(٢).
 - أن كتاب سيبويه ما زال بحاجة ماسّة إلى تحقيق علمي، يراعى فيه أن له رواياتٍ ونسخاً مختلفة، فقد وجدتُ طبقات الكتاب كثيراً ما تخلو من بيان رواية ثعلب، بل من بيان ما في نسخ الكتاب الشرقية والرباحية وغيرهما، وقد ذكرتُ كثيراً من ذلك في أثناء دراستي للأبينة التي فسّرها ثعلب.
 - والحمد لله أولاً وآخراً، وأسأله السداد والتوفيق في الأولى والآخرة.
- سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني
الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(١) انظر: (منهج ثعلب في تفسير أبيه سيبويه).

(٢) انظر: (فوائت المعاجم من تفسيراته).

القسم الأول: الدراسة

الاهتمام بأبنية سيبويه:

أحرز سيبويه - رحمه الله - قصب السبق في محاولة حصر أبنية العربية والتمثيل لها، وكان كلامه عليها محل ثناء العلماء وإعجابهم، فقد ذكر أبو العباس المبرد: «أنَّ المفتشين من أهل العربية ومن له معرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة»^(١)، وقال أبو إسحاق الزجاج: «إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه اعلم الناس باللغة»^(٢)، وقال السيرافي: «اعلم أن سيبويه سبق إلى حصر أبنية العرب، ولم يحاول ذلك أحد قبله، ولا في عصره، وأظن ذلك لصعوبته»^(٣)، هذا وسيبويه «قد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة، لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردُّوا حرفاً منها»^(٤).

ويقول ابن جني: «وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجَّر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادى ألسنتها اللدِّاد لجدير أن يُعلم توفيقه، وأن يُخلى له إلى غايته طريقه»^(٥).

ويبقى هذا الثناء والإعجاب إلى زماننا المعاصر، فيقول شيخ أساتذتنا محمد عبد الخالق عزيمة: «إنَّ من ينظر في كتاب سيبويه،

(١) خزانة الأدب ٣٧٠/١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٧٢- وخزانة الأدب ٣٧٠/١.

(٣) شرح السيرافي (رسالة) ٨٦٠.

(٤) خزانة الأدب ٣٧٠/١.

(٥) الخصائص ١٨٦/٣.

ويرى استعراضه للأبنية ليجد العجب العجاب مما يبلغ بكتاب سيبويه الدرّوة في اللغة أيضاً، ومثار العجب ومبعث الدهّش كيف استطاع سيبويه أن يحيط بلغات العرب - مع كثرتها ووفرة ما فيها من الغريب - وهو في ريق الشباب، وربيع العمر، ثم هو فارسي الأصل^(١).

وقد شرح أبنية سيبويه كثيرون، منهم:

١ - عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمعي (ت ٢١٦)، قرين سيبويه، ف«قد فسّر الأصمعي حروفاً من اللغة التي في كتابه»^(٢).

٢ - أبو عمر صالح بن إسحاق الجرّمي (ت ٢٢٥)، تلميذ الأصمعي^(٣).

٣ - أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥)، تلميذ الأصمعي، في كتابه (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية)^(٤).

٤ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١)، وسيأتي كلام مفصل على تفسيره لأبنية سيبويه.

(١) فهارس كتاب سيبويه ص ٧.

(٢) خزّانة الأدب ١/٣٧٠.

(٣) جمع تفسيره أستاذنا محسن بن سالم العميري في بحثه (شرح أبنية الكتاب للجرّمي)، واستدرك عليه أخونا سيف بن عبدالرحمن العريفي في بحثه (تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرّمي، دراسة واستدراك).

(٤) حقّقه أستاذنا محسن بن سالم العميري، ثم حقّقه العلامة د. محمد أحمد الدالي، وأحسن فيه أيما إحسان.

- ٥- أبو بكر محمد بن السَّرِيِّ بن سهل، المعروف بابن السَّرَّاج (ت ٣١٦)، فَسَّرَ كَثِيرًا من أبنية سيبويه في كتابه (الأصول)، وفي حواشيه على نسخته من كتاب سيبويه.
- ٦- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السَّيرافي (ت ٣٦٨)، تلميذ ابن السَّرَّاج، فَسَّرَ أبنية سيبويه في شرحه.
- ٧- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧)، تلميذ ابن السراج، فَسَّرَ بعض أبنية سيبويه في كتبه، وخاصة في (التعليقة).
- ٨- أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت ٣٧٩)، تلميذُ القالي تلميذ ابن السراج، في كتابه (كتاب الأسماء والأفعال والحروف، وهي أبنية كتاب سيبويه).
- ٩- أبو الفتح عثمان بن جُنِّي (ت ٣٩٢)، تلميذ الفارسي، في آخر (المُنْصِف)^(١).
- ١٠- أبو الفتح محمد بن عيسى العَطَّار (ت قرابة ٤٢٠)، وهو من تلاميذ السيرافي والفارسي، في كتابه (شرح أمثلة سيبويه)، الذي وصلنا مختصره لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٣٩).

(١) قال ٣/٢: «هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهد وحججه»، واللغة التي في تصريف أبي عثمان المازني أكثرها مستلة من كتاب سيبويه.

- ١١- أبو الحجاج يوسف بن سليمان، الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦)،
 في كتابه (النكت على كتاب سيبويه)، وكان اعتماده في
 تفسير الأبنية على شرح السيرافي وكتاب الزبيدي.
- ١٢- أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي، المعروف بابن
 القطّاع (ت ٥١٥)، في أثناء كتابه (أبنية الأسماء والأفعال
 والمصادر).
- ١٣- أبو محمد سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان (ت ٥٦٩)،
 في كتابه (شرح أبنية سيبويه).
- ١٤- أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن خروف
 (ت ٦٠٩)، في شرحه (تنقيح الأبواب في شرح غوامض
 الكتاب).
- ١٥- أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، علم الدين (ت ٦٤٣)،
 فقد خصّ الجزء الأول من كتابه (سفر السعادة وسفير
 الإفادة) للأبنية، فذكر كثيراً من أبنية سيبويه.
- ١٦- ابن يعيش يعيش بن علي، موفق الدين (ت ٦٤٣)، في شرح
 المفصل^(١)؛ وكان اعتماده على شرح السيرافي.
- أبواب الأبنية في كتاب سيبويه:
 نجد اختلافاً في تحديد أبواب الأبنية في كتاب سيبويه، وقصارى
 ما وجدته في ذلك قولان في بدايتها، وأربعة أقوال في نهايتها.

(١) انظر: شرح المفصل ١١٢/٦ - ١٤٣، وقد فسر أمثلة الزمخشري في المفصل، وأغلبها من كتاب سيبويه.

أما القولان في بدايتها فهما:

١- أنها تبدأ بباب (هذا عدّة ما يكون عليه الكلّم) ٣٠٤/٢ (بولاق) ٢١٦/٤ (هارون)، وهذا ما صرّحت به حواشي النسخة الشرقية، ففيها قبل هذا الباب: «آخر حدّ الوقف والابتداء، وأول حدّ الأبنية»^(١)، وصرّح به الرّماني في شرحه، فقد قال قبله: «أبواب الأبنية»^(٢)، وهو ظاهر عمل الزبيدي في أبنيته التي هي مختصرة من أبنية سيويه مع استدراك عليها وشرح^(٣)، وظاهر عمل ابن القطّاع في أبنيته التي استفاد فيها «من كتاب سيويه استفادة بالغة»^(٤)؛ إذ بدأ أبنيتها ببيان أقلّ الأصول وأكثرها، وما تكون عليه الحروف، وبيان حروف الزيادة وحروف البدل، ثم ذكر الأبنية^(٥).

٢- أنها تبدأ من باب (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال.... وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل) ٣١٥/٢ (بولاق) ٢٤٢/٤ (هارون)، وهذا ما صرّح به العلامة د. محمد أحمد الدالي^(٦)، ود. صابر بكر أبو السعود^(٧)، وأخونا د. سيف

(١) النسخة الشرقية (ش) ٤/١٩٠.

(٢) شرح الرّماني (رسالة) ٢٠٤.

(٣) هذا ما ذكره الزبيدي في مقدمة أبنيته (كتاب الأسماء والأفعال والحروف، وهي أبنية كتاب سيويه) ٦١ - ٦٣.

(٤) مقدمة تحقيق أبنية ابن القطّاع (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) ٦٥.

(٥) انظر: أبنية الزبيدي ٦٦ - وأبنية ابن القطّاع ٩٣.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق أبنية أبي حاتم ٣٧، ولذا كان المحقق إذا ذكر أبو حاتم حرفاً ليس في هذه الأبواب يذكر أن سيويه لم يذكره في أبواب الأبنية، انظر: ٢٤٩، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٣١.

(٧) انظر: مقدمة تحقيقه شرح أمثلة سيويه للعطار اختصره الجواليقي ص ٦ - ٧.

العريفي^(١)، وهو ظاهر عمل أبي حاتم؛ لأن أول حرف ذكره من أبنية الأسماء (الجدل)^(٢)، وهو أول هذا الباب، وهو ظاهر عمل ابن السراج في الأصول؛ لأنه قال قبل مضمون هذا الباب: «الأبنية بأقسامها»^(٣)، وقال ابن خروف عن هذا الباب: «وَقَعَ فِي كِتَابِ ابْنِ السَّرَاجِ: (بَابِ الْأَبْنِيَةِ، بَابِ مَا بَنَتْ الْعَرَبُ)»^(٤).

وأما ثعلب فلم أجد ذكر حرفاً قبل هذا الباب، وأول ما ذكر من الحروف (إِبْرَمَ) و(إِخْلِيَجُ) في أوائل هذا الباب^(٥).

وأما نهاية أبواب الأبنية ففيها أربعة أقوال:

١- أنها تنتهي بباب (هذا باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة) ٣٤٢/٢ (بولاق) ٣٠٣/٤ (هارون)، وهذا ما صرح به العلامة د. محمد أحمد الدالي وأخونا د. سيف العريفي.

٢- أنها تنتهي بباب (هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية)، ٣٤٣/٢ (بولاق) ٣٠٧/٤ (هارون)، وهذا ما صرح به الرماني؛ لأنه قال قبله: «أبواب الأبنية»، وذكره في آخرها، ثم قال بعده: «أبواب

(١) انظر: تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي دراسة واستدراك، د. سيف العريفي ص ٢٤١ - ٢٤٢؛ ولذا أخذ على أستاذنا د. محسن العميري حين جمع شرح أبنية الكتاب للجرمي أنه ذكر حروفاً ليست في هذه الأبواب.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٣.

(٣) الأصول ١٧٩/٣، وكان قد ذكر من قبل (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) في ١٧١/٣.

(٤) تنقيح الألباب ٢٦٤، قلت: إن كان مراده بكتاب ابن السراج (الأصول)، فالذي فيه ما ذكرته من قبل، وهو موافق لنقله معنى لا لفظاً، وإن كان مراده كتابه من كتاب سيبويه، أي: نسخته من كتاب سيبويه فالمشهور أن النسخة الشرقية منسوخة من نسخته، والذي فيها ما ذكرته عنها في القول الأول.

(٥) انظر هذين الحرفين في مكانهما في هذا البحث.

التصريف»^(١)، وهو ظاهر عمل ابن السراج في الأصول؛ لأنه ذكر بعده «ما ذكر أنه فات سيبويه من الأبنية»^(٢)، وظاهر عمل الرُّبيدي وابن القطّاع؛ إذ ذكرا هذا الباب في آخر أبنية الأسماء^(٣).

٣- أنها تنتهي بباب (هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة)، ٣٥٤/٢ (بولاق) ٣٢٩/٤ (هارون)، وهذا ما صرّح به د. صابر بكر أبو السعود، وهو ظاهر عمل أبي حاتم والطارق وابن الدهان؛ إذ ذكروا أحرفاً بعد النهائيين السابقتين، كـ(شَجَوَجِيّ)، (وَهَيْنَخِ)، (مَيْلَعِ)، (يَأْجَجِ)، (خَدْرَتَقِ) و(شَنَافِرِ)^(٤). وكذا ثعلب، وجدت عنه أحرفاً بعد النهائيين السابقتين، كـ(قِرْدُونِ)، (سَرَاوِيلِ)، (مَكْوَرِيّ)، (حِذِيمِ)^(٥)، وقد نُصِّ في حواشي الشرقية على أن كلامه في (مَكْوَرِيّ) هو في نسخته من كتاب سيبويه التي عليها تفسيره للأبنية.

٤- أنها تنتهي بباب (هذا باب ما شدَّ من المعتل على الأصل) ٤٠٣/٢ (بولاق) ٤٣١/٤ (هارون)، وهذا ظاهر عمل السيرايفي؛ لأنه بعد

(١) انظر: شرح الرماني (رسالة) ٢٠٤، ٢٣٥.

(٢) الأصول ٣/٢٢٤.

(٣) انظر: أبنية الزبيدي ٣١٨- وأبنية ابن القطّاع ٣٢٠.

(٤) هي في كتاب سيبويه ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٤، وهي في أبنية أبي حاتم ٣٢٨، ٣٠٤، ٢٥٠، ٢٤٩، ٣٣٠، ٣٣١، وهي في مختصر الجواليقي ١٨١، ٣١٢، ٣٥٦، ٣١٨، ١٧٣، ١٨٣، وهي

في أبنية ابن الدهان ١٠٣، ١٦٤، ١٥٦، ١٦٥، ٧٩، ١٠٥.

(٥) انظرها في أماكنها في هذا البحث.

هذا الباب عقد باباً عنوانه (هذا باب ذكر فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب)^(١).

والمأمل في هذا التحديد من أقصاه إلى أقصاه في كتاب سيبويه يرى أن سيبويه تكلم على خمسة أمور بالتفصيل:

١- فقد بدأ في ٣٠٤/٢ (بولاقي) ٢١٦/٤ بباب (عدة ما يكون عليه الكلم)، فذكر أقل ما تكون عليه الأسماء والأفعال والحروف وأكثر ما تكون عليه، ثم ذكر في ٢١٣/٢ (بولاقي) ٢٣٥/٤ باب (علم حروف الزوائد)، سرد فيه الحروف الزائدة وأمثلتها، ثم ذكر في ٣١٣/٢ (بولاقي) ٢٣٧/٤ (هارون) باب (حروف البدل)، سرد فيه الحروف التي تُبدل وأمثلتها، وهذه الأبواب ليس من صميم الأبنية وأمثلتها، ولكنها مقدمات لها، لا تكاد تستغني عنها.

٢- وبعد ذلك ذكر في ٣١٥/٢ - ٣٣٥ (بولاقي) ٢٤٢/٤ - ٢٨٨ (هارون) باب (ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال) وأبواباً آخر، ذكر فيها أبنية الثلاثي وأمثلتها، ثم ذكر في ٣٣٥/٢ - ٣٤٠ (بولاقي) ٢٨٨/٤ - ٣٠٠ (هارون) باب (تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة)، وأبواباً آخر، ذكر فيها أبنية الرباعي وأمثلتها، ثم ذكر في ٢٤٠/٢ - ٣٤٢ (بولاقي) ٣٠١/٤ - ٣٠٣ (هارون) باب (تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة)، وباباً بعده، ذكر فيهما أبنية الخماسي وأمثلتها، وهذه الأبواب هي صميم أبواب الأبنية، أي: الأبواب المذكورة خالصة وخاصةً لحصر الأبنية وأمثلتها.

(١) شرح السيرافي (رسالة) ٨٦٠.

٣- وبعد ذلك ذكر في ٣٤٢/٢ - ٣٤٣ (بولاق) ٣٠٣/٤ - ٣٠٧ (هارون) باب (ما أعرب من الأعجمية)، وبعده باب (اطراد الإبدال في الفارسية)، وفيهما ذكر ما ألحقته العرب من الأعجمي بأبنيتهما، وما لم تلحقه، وما يصيب الأعجمي بعد تعريبه من إبدال وتغيير، وهذا ليس من صميم الأبنية، ولكنه بيان لما أتى من الأعجمي على أبنية العربية، وما لم يأت عليها فلا يستدرك؛ لأنه ليس من كلام العرب^(١)، فهو تكميل لموضوع الأبنية.

٤- وبعد ذلك ذكر في ٣٤٣/٢ - ٣٥٥ (بولاق) ٣٠٧/٤ - ٣٣٠ (هارون) باب (علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف) وأبواباً آخر، ذكر فيها تفصيل الكلام على الحروف الزائدة ومواضعها وشروطها وتعليقاتها، وهذا ليس من صميم الأبنية، ولكنه بيان لما يدخل الأبنية من زوائد، ومتى يعد البناء مزيداً وغير مزيد^(٢)، فهو تكميل لموضوع الأبنية.

٥- وبعد ذلك ذكر في ٣٥٥/٢ - ٤٠٤ (بولاق) ٣٠٠/٤ - ٤٣٠ (هارون) باب (نظائر ما مضى من المعتل وما اختص به من البناء دون ما مضى، والهمزة والتضعيف) وأبواباً آخر، ذكر فيها ما يصيب الأبنية من إعلالات وقلب، وهذا ليس من صميم الأبنية، ولكنه بيان للأبنية

(١) قال ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٦٨ أ عن الباب الأول: «ذكر هذا في هذا الموضع لأن من كلامهم ما أصله أعجمي، فتكلموا به ولم يصرّفوه إلى أبنيتهم، نحو (الآجر) و(الإبريسم)، فإذا وجدت في كلامهم ظناً أنها من كلامهم، وأنها أبنية أُغفلت».

(٢) قال ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٩٩ أ عن الباب الأول: «هذا الباب من أشرف أبواب الكتاب، وفيه بيان للزائد والأصلي من الأبنية».

المعلة وغير المعلة، ومَنْ لم يعرف ذلك لم يعرف حقيقة بناء الحرف، فهو تكميل لموضوع الأبنية.

فهذه خمسة أمور تكلم عليها سيبويه، والذي يظهر لي أنّ مَنْ نُظِرَ إلى الأبواب الخالصة الخاصة بحصر الأبنية وأمثلتها قال إن أبواب الأبنية عنده تقتصر على ما تكلم عليه في الأمر الثاني، ومَنْ نُظِرَ إلى أن الأبنية لا تُعرف على حقيقتها إلا بمعرفة مقدماتها ومكملاتها قال إن أبواب الأبنية عنده تشمل كل ما تكلم عليه في هذه الأمور الخمسة.

فإذا كان الأمر هكذا فلا ينبغي أن يقال عمّن ذكر حرفاً ليس في أبواب الأمر الثاني: إنه ذكر حرفاً ليس في أبواب الأبنية عند سيبويه ما دام هذا الحرف في أبواب الأمور الأربعة الأخر. اسم تفسير ثعلب، وتوثيق نسبته إليه:

قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨): «وقد فَسَّرَ الأصمعيُّ حروفاً من اللغة التي في كتابه [أي: سيبويه]، وَفَسَّرَ الجرمي الأبنية، وَفَسَّرَهَا أبو حاتم وأحمد بن يحيى»^(١)، وقد وقعت نسخة التفسير التي بخط ثعلب إلى ابن السراج، ونقل منها في الأصول وفي حواشي الشرقية^(٢)، ولعلها وقعت إلى السيرافي أيضاً^(٣).

(١) خزائن الأدب ١/٣٧٠.

(٢) انظر: حواشي الشرقية ٤/٢١١، ١٢٢، و(ش) ١٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢ب- والأصول ٣/٢٠٧، ٢١٦.

(٣) في شرح السيرافي ٥/٢٢٣: «فيما وُجِدَ بخط ثعلب في تفسير الأبنية»، وليس هذا نصاً في وقوفه على النسخة التي بخط ثعلب.

وقد نقل عن هذا التفسير ابن السراج والسيرافي، وأكثرًا، ونقل عنه الفارسي، والرماني، والطار، وكلهم نسبه إلى ثعلب، ولم يشك فيه منهم أحد. وكثيراً ما ينقلون عنه دون تسمية لتفسيره^(١)، وأحياناً يصفونه، وأحياناً يسمونه.

فمن وصفهم إياه قولهم:

- فيما فسّرهُ ثعلب^(٢).
 - فيما فسّر به أبنية كتاب سيبويه^(٣).
 - فيما فسره ثعلب من غريب الأبنية عن سيبويه^(٤).
- ومن تسميتهم إياه قولهم:

- كتاب ثعلب^(٥).
- رواية ثعلب^(٦).
- نسخة ثعلب^(٧).

(١) انظر مثلاً: حواشي الشرقية ٤/١٠٤، اب، ١٠٦، اب، ١٠٧، اب، ١٠٩، اب، ١٢٥، اب، ١٢٦، اب، ١٢٦، (ش) ٣٢٩، اب، ٣٨٨، اب، ٣٨٧، اب، ٣٩٣، - والأصول ٣/٢١٣ - وشرح السيرافي ٥/٢٢١، اب، و(رسالة) ١٦١، ١٧٠، ١٨٥، ٨٨٥ - والتعليقة ٤/١٢٧، ٢٦٨، ٢٧٠ - والبغداديات ٩٧ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٦ - ومختصر الجواليقي ٣٠٥.

(٢) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٠٦، اب - وشرح السيرافي ٥/٢١٦، اب، ٢٢٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٥/٢١٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٤.

(٥) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٠١، اب، ١٢٠، (ش) ٣٨٨، اب، ٣٨٨، اب، ٣٩٢ - والأصول ٣/٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢١ - ومختصر الجواليقي ١٣١.

(٦) انظر: التعليقة ٤/٢٥٨.

(٧) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٠٥، اب، ١٢٠ - ونسخة ابن دادي ٤٠١ - والأصول ٣/٢٢١.

- متن ثعلب^(١).
- تفسير ثعلب^(٢).
- الأبنية لثعلب^(٣).
- تفسير الأبنية لثعلب^(٤).

أما (كتاب ثعلب) و(رواية ثعلب) و(نسخة ثعلب) و(متن ثعلب) فكلها يراد بها نسخة ثعلب من كتاب سيبويه، فثعلب - كما سيأتي في طريقة ترتيب الكتاب - نُسَخَ أبواب الأبنية من كتاب سيبويه، وعلَّقَ عليها ما يريد من تفسير، وربما أدخل تفسيره بين كلام سيبويه، فصار تفسيره نسخة من كتاب سيبويه.

وأما (تفسير ثعلب) و(الأبنية لثعلب) فهما اختصاران للاسم الأخير (تفسير الأبنية لثعلب)، ولأن التفسير لأبنية سيبويه فإن هذا الاسم اختصار لنحو (تفسير أبنية سيبويه)، أو (تفسير أبنية الكتاب)، أو (تفسير أبنية كتاب سيبويه).

كل هذا إن كان ثعلب قد سمَّى كتابه، وإنِّي لفي شكٍّ من هذا مريب، وأكبر ظني أنه لم يفعل، وإنما نُسَخَ أبواب الأبنية من كتاب سيبويه - كما سبق - وعلَّقَ عليها ما يريد من تفسير، وربما أدخل تفسيره بين كلام سيبويه، وكلُّ هذه الأسماء أوصاف لعمله، لا علمٌ عليه.

(١) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٩٠ب.

(٢) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٣٩.

(٣) شرح السيرافي (رسالة) ١٦٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٣، و(رسالة) ١١، ١١٣، ١١٩، ١٣٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٣.

وليس هذا بغريب على عصر ثعلب، فقد فعل مثله الجرمي نصاً،
وأبو حاتم ظناً، كما سيأتي في طريقة ترتيب الكتاب.

طريقة ترتيب (تفسير أبنية سيبويه لثعلب):

نقل أبو بكر بن السراج نقلًا طويلًا من (تفسير أبنية سيبويه لثعلب)
يكشف طريقة ترتيبه، فقال: "وَجَدْتُ فِي النُّسخِ بَعْدَ ذِكْرِ (العُنْطَوَانِ)
اِخْتِلافًا.

١- فَأَمَّا نُسخَةُ كتابِ محمدِ بنِ يزيدَ:

«وَيَكُونُ (فُعْلَانٌ) فِي الاسْمِ، نَحْوُ (الْحَوْمَانِ)، وَالصِّفَةُ (عُمَدَانٌ)
وَالجَلْبَانُ، وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَانٍ) فِي الاسْمِ، نَحْوُ (فِرِكَانٍ)
و(عِرْفَانٍ)، وَلَا تَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا».

٢- وَفِي كتابِ ثَعْلَبٍ - رَحِمَهُ اللهُ - بِحَطِّهِ، بَعْدَ (العُنْفُوانِ):

"وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَانٍ) فِي الاسْمِ وَالصِّفَةُ، فَالاسْمُ نَحْوُ (الْخُرْمَانِ)
نَبْتُ أَرَاهُ، و(الْحَلْبَانِ) بَقْلَةٌ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ (العُمَدَانِ) طَوِيلٌ، و(الْجَلْبَانِ)
صَاحِبُ جَلْبَةٍ، وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَانٍ) فِي الاسْمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (فِرِكَانٍ)
بُعْضٌ، و(إِجْدَانٍ) لَا نَعْرِفُهُ، و(عِرْفَانٍ) اسْمُ رَجُلٍ، وَقَالُوا (عَيْفَانَةٌ)، مِثْلُ
المَعْرِفَةِ، وَقَدْ وَصَفُوا بِهِ، قَالُوا (عِفْتَانٌ)، وَهُوَ الجَايِفُ الأَخْرَقُ، وَهُوَ
قَلِيلٌ".

٣- وَفِي النُّسخَةِ المَنسُوخَةِ مِنْ نُسخَةِ القَاضِي المَقْرُوءَةِ عَلَى أَبِي

العَبَّاسِ يَتَّبِعُ بِنَاءَ (عُنْفُوانِ):

«وَيَكُونُ (فُعْلَانٌ) فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالْأَسْمُ (الثُّومَانُ) وَ(الْحُلْبَانُ)، وَالصِّفَةُ نَحْوُ (الْعُمْدَانِ)، وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَانِ)، نَحْوُ (فِرْكَانِ) وَ(عِرْفَانِ)، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصَفًا».

٤- وكذلك وَجَدْتُهُ فِي الْأَبْنِيَةِ لِلجَرْمِيِّ، قَالَ:

«وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَانِ)، قَالُوا (حُلْبَانُ) وَ(ثُومَانُ) وَهَمَا نَبَاتٌ، وَالصِّفَةُ يَقُولُونَ (رَجُلٌ عُمْدَانٌ) لِلطَّوِيلِ»^(١).

ففي هذا النقل نجد ابن السراج قد جعل عمل الجرمي وثعلب نسختين من نسخ الكتاب، في مقابل نسختي المبرد والقاضي إسماعيل، وبين ما بينها جميعاً من الفروق.

ولكننا نلاحظ أن نسختي الجرمي وثعلب فيهما تفسير لبعض كلام سيبويه، ولا نجد مثل ذلك في نسختي المبرد والقاضي إسماعيل، وهذا التفسير في نسختيهما هو تفسيرهما لأبنية سيبويه، فهما لم يستلّا هذه الأبنية وحدها ويفسرها على ترتيب الكتاب أو على ترتيب آخر، بل نسخا أبواب الأبنية من كتاب سيبويه وفسرا ما أراد تفسيره في أثناء كلام سيبويه، وبهذا صحّ لابن السراج أن يعدّ عملها من نسخ كتاب سيبويه؛ لأنهما يذكران كلام سيبويه كاملاً.

(١) حواشي الشرقية ٤/١٠٧، ونقله السيرافي في شرحه ٢٢٣ب- ٢٢٤- والرماني في شرحه (رسالة) ٣٦٠- ٣٦٦، وذكر بعضه ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٦، وقد ذكر ابن السراج بعضه في الأصول ٢٠٢/٣، وتراه في مواضعه في هذا البحث.

وقد سبق في الكلام على اسم تفسير ثعلب أن بعضهم سمّاه (كتاب ثعلب) و(رواية ثعلب) و(نسخة ثعلب) و(متن ثعلب)، وكلها يراد بها نسخة ثعلب من كتاب سيبويه التي عليها تفسيره للأبنية. وجاء في حواشي الشرقية: «قال (ب): في كتاب تُعَلَّبِ - موضع (أداير) - "أُبَاتِر"، ووقَّع فوقه "مَكَانٌ"»^(١)، أي: أن ثعلباً كتَبَ في نسخته فوق كلمة (أداير) كلمة (مكان)، وهذا تفسير منه لمعنى الكلمة، وهذا يدل على أن ثعلباً كان يكتب تفسيره للأبنية فوق هذه الأبنية، كعادة المتقدمين في التحشية فوق الكلمة وعلى حواشي الصفحة.

ولكن: هل كان تفسير ثعلب كله بهذه الطريقة؟ أي: أنه يكتب تفسيراته فوق الأبنية وعلى حواشي الصفحة فجاء من بعده فأدخله بين كلام سيبويه، أم أنه كان يكتب بعضه بهذه الطريقة وبعضه كان يدخله بين كلام سيبويه؟

وظاهر النقلين السابقين في حواشي الشرقية عن ابن السراج عن تفسير ثعلب أن ثعلباً كان يفعل الطريقتين، فالعله كان يعلِّق التفسير فوق البناء إذا كان قصيراً، ويدخله بين كلام سيبويه إذا كان طويلاً، وأحياناً يدخل جميع تفسيره قصيراً أم طويلاً بين كلام سيبويه، وأستبعد أن يكون كل تفسيره خارج كلام سيبويه؛ لأن ابن السراج في النقل الأول كان ينقل عن نسخة ثعلب التي بخطه.

(١) حواشي الشرقية ٤/١٠١، و(ب) رمز أبي بكر بن السراج.

ولعل تفاوت تفسير ثعلب بين الطريقتين هو الذي جعل بعض تفسيراته مباشرة بلا رابط لفظي بين التفسير والبناء، وبعضها برابط لفظي يربطها بالبناء.

فمن التفسيرات المباشرة بلا رابط لفظي ما سبق من كتابة ثعلب (مكان) فوق (أداير)، ومنها قوله: «أَبَاتِرٌ: قَصِيرٌ، وَأَدَايِرٌ: لَا يَصِلُ رَحْمَهُ»، وقوله: «(الْجِنْدُؤَةُ) بِالْجِيمِ مَكْسُورَةً، شُعْبَةٌ مِنَ الْجَبَلِ»، وقوله: «(الزَّمَح) بِالْحَاءِ: اللَّيْمُ»، وقوله: «(الصُّفْرُق) نَبْتُ»، وقوله: «(الْمُنْكَبُ): الْعَرِيفُ مِنْ وُلَاةِ الْعَشِيرَةِ»^(١).

ومن التفسيرات التي بينها وبين البناء رابط لفظي:

- ما يقول في أولها (وهو كذا)، نحو قوله: «(حَلَزٌ)، وَهُوَ شَجَرٌ قِصَارٌ»، قوله: «(الْعُرْضُنَى) وَهُوَ اسْمٌ مَشِيَّةٌ»، وتفسيره الكِنْتَاو بقوله: «هُوَ الْوَافِرُ اللَّحِيَّةُ»، وتفسيره الهَبْلَغ بقوله: «هُوَ الضَّخْمُ الْأَكُولُ»^(٢).

- وما يقول في أولها (أي: كذا)، كقوله في تفسير (خَيْقَى): «أَيُّ: وَاسِعُ السَّيْرِ»^(٣).

وربما أحرّ التفسير بعد الكلمتين إذا أراد تفسيرهما معاً، نحو قوله: «(الدَّمْلِصُ) وَ(الرُّمْلَقُ): الَّذِي يَنْسَلُ مِنَ الْقَوْمِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمْ»، وقوله: «(عَفْشَلِيلٌ) وَ(قَفْشَلِيلٌ): الْمَعْرِفَةُ»^(٤).

(١) انظر: الكلام على (أداير) و(أباتر) و(الجنْدُؤَةُ) و(الزَّمَح) و(الصُّفْرُق) و(الْمُنْكَبُ) في هذا البحث.

(٢) انظر: الكلام على (حَلَزٌ) و(الْعُرْضُنَى) و(الكِنْتَاو) و(الهَبْلَغ) في هذا البحث.

(٣) انظر: الكلام على (خَيْقَى) في هذا البحث.

(٤) انظر: (الدَّمْلِصُ) و(الرُّمْلَقُ) و(عَفْشَلِيلٌ) و(قَفْشَلِيلٌ) في هذا البحث.

وقد تبين أن الجرمي سبق ثعلباً إلى هذه الطريقة في التفسير، ولم يبين جامع تفسير أبنية الكتاب للجرمي ولا المستدرك عليه طريقة ترتيبه لتفسيره^(١). وبهذا يكون ثعلبٌ قد سار على طريقة الجرمي في ترتيب تفسيره لأبنية سيويه.

والمتبادر من تاريخ النحو الكوفي أن ثعلباً نسخ أبواب الأبنية من كتاب سيويه من النسخة الكوفية لكتاب سيويه، فقد قرأ الكسائي كتاب سيويه على الأخفش الأوسط، وطلب الكسائي منه أن ينسخ له بعض الكتاب ففعل^(٢)، وجاء أن الفراء نسَخَ كتاب سيويه بخطه وعارضه (أي: قابله) الكسائي^(٣)، وقد وُجِدَت هذه النسخة تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها، وتحت رأسه عند موته^(٤)، وقد اشتراها الجاحظ من ميراث الفراء وأهداها إلى وزير المعتصم محمد بن الزيات^(٥)، وهذا آخر العهد بها.

(١) انظر: (شرح أبنية الكتاب للجرمي)، د. محسن العميري، و(تفسير أبنية سيويه وغريبه للجرمي)، د. سيف العريفي.

(٢) انظر: مقدمة الرياحي لكتاب سيويه ٦/١ - وطبقات النحويين واللغويين ٧١ - وإنباه الرواة ٣٥٠/٢ - ومعجم الأدباء ١٢٢/١٦ - ومرآة الجنان ٣٤٨/١ - وخزانة الأدب ٣٧١/١.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٣٥١/٢ - ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣، وفي معجم الأدباء ١٢٣/١٦ أن النسخة «بخط الكسائي، وعرض الفراء».

(٤) انظر: مراتب النحويين ١٣٩ - ومقدمة الرياحي لكتاب سيويه ٦/١ - ومعجم الأدباء ١٢٢/١٦ - والخزانة ٣٧١/١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣٥١/٢ - ونزهة الألباء ٦٢ - ومعجم الأدباء ١٢٣/١٦ - ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

فعل ثعلباً نسخ أبواب الأبنية من هذه النسخة، وهو ما يفسر لنا مخالفتها لغيرها من النسخ في عدة مواضع.

ولم يكن ثعلب أقل اطلاعاً على كتاب سيبويه من الكسائي والفرّاء، فقد نقل ثعلب عن كتاب سيبويه نصوصاً وأقوالاً، وناقشه فيها^(١)، وقد قرأه على نفسه وعرف ما فيه، ولكن المبرد كان أعلم به منه، حتى قيل لأبي علي الدينوري حَتَّن ثعلب: «كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب، قال: لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه»^(٢)، ومع ذلك عندما اختلف ثعلب مع المبرد في مسألة عزاها المبرد إلى سيبويه، وقال: «بل سيبويه يقوله»، قال ثعلب: «لا، والله ما قال هذا سيبويه قط، وهذا كتابه فليحضر»^(٣)، وكان الحق مع ثعلب.

مصادر ثعلب في تفسيره، ومن روى عنه فيه:

ولو وصلنا عمَل ثعلب كاملاً لكان الظن به أن يُكثر من الرواية، كما هي عادته في كتبه.

أما ما جمَعته عنه فلم أجد فيه تصريحاً بمصادره أو رواية عن غيره، إلا في موضعين:

الأول: نقل عن الأصمعي، في تفسير (البَلْصُوص).

(١) انظر: بحثي (ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه، جمعاً ودراسةً) - ومجالس العلماء للزجاجي ٤٨، ٩٨ - ومعجم الأدباء ١٣١/٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٤٢ - وإنباه الرواة ١٨٠/١ - ومعجم الأدباء ١٢١/٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٤٥ - ١٤٦ - وإنباه الرواة ١٨١/١ - ومعجم الأدباء ١١١/٥، وانظر: سر الصناعة ٤٨٤/٢.

الآخر: نقل عن الجرمي، في تفسير (عزويت).

وثعلب قد أدرك الأصمعي (ت ٢١٦) والجرمي (ت ٢٢٥)، لأنه وُلِدَ سنة (٢٠٠)، ولكنه بدأ بطلب العربية واللغة سنة (٢١٦)، وانكب على دراسة حدود الفراء إلى سنة (٢٢٥)، ولا يُعرَف له رواية عنهما، ولا يُعدَّان في شيوخه^(١)، وجاء في ترجمته أنه أخذ كتب الأصمعي عن أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي^(٢)، ولعل مما أخذه عنه هذه الرواية. اختلاف تفسيرات ثعلب لفظاً ومعنى:

وجدت اختلافات في تفسيراته وألفاظها، إما بين النسخ والروايات التي نقلت هذه التفاسير، وإما بين تفسيره لأبينة سيبويه وتفسيره في مجالسه.

فمما اختلفت فيه النسخ والروايات التي نقلت تفاسيره اختلافها في (إِجْدَانٍ وَإِحْدَانٍ)، و(حُلْبَانٍ وَجُلْبَانٍ)، و(حُرْمَانٍ وَحُرْمَانٍ وَالْحَوْمَانِ)، و(شِنْحَمٍ وَشِنْحَمٍ)، و(عُمْدَانٍ وَغُمْدَانٍ)، (العَشْرُ وَالْعَشِيرَةُ) في تفسير (الْمَنْكِبِ).

والغريب أن ابن السراج نقل روايةً وتفسيراً لثعلب في (فُعْلَانِ)، فنقله مرة في حواشي الشرقية ومرة في الأصول، وبين النقلين اختلاف يسير مع أنه في الكتابين نص على أنه ينقل من كتاب ثعلب!

(١) انظر: طبقات النحويين ١٤٥، ١٥٠ - وإنباه الرواة ١٧٤/١ - ومعجم الأدباء ١٠٣/٦ - وسير

أعلام النبلاء ٥/١٤.

(٢) انظر: مراتب النحويين ١٥٢.

ووجدتُ تفسيرات توافق ما في مجالسه، كتفسيره لـ(حَشَوْرٍ)،
و(الْمُنْكَبِ).

ووجدتُ أيضاً تفسيرات تخالف ما في مجالسه، كتفسيره لـ:
(صَمَحَمَحٍ)، و(عَرَبِدٌ)، و(فَلَنْقَسٍ).

فوائت المعاجم من تفسيرات ثعلب:

فات المعاجم اللغوية - على حسب اطلاعي - بعضُ تفاسير ثعلب
التي درستها في هذا البحث، وقد بينتُ ذلك في دراسة هذه الحروف،
ولكن كتب تفسير الأبنية حفظتها لنا، ومن ذلك تفسيراته
لـ(دُمْلِصٍ)، و(زُمَّلِقٍ)، و(حَشَوْرٍ)، و(حُلْبَانٍ)، و(خُنْبَعْنَةٍ)، و(خُنْزُوَّةٍ)،
و(رُمَّيْصٍ)، و(طَرِمَّاحٍ)، و(عَفْشَلِيلٍ)، و(فَلَنْقَسٍ)، و(قِرْشَبٍ)،
و(نُشَافٍ)، و(هَيْخٍ).

وربما فات لفظ الحرف الذي فسره ثعلب المعاجم اللغوية وكتب
الأبنية، فأهملت ذكره، ومن ذلك (ضِيَعَطِي)، و(قِرْدُونٍ)، و(هَيْلِغٍ).

موازنة بين أبنية سيبويه في مطبوعتي الكتاب وتفسير ثعلب:

هناك أبنية لم تختلف فيها نسخ الكتاب، ومنها نسخة ثعلب،
وهناك أبنية آخر اختلفت فيها، وقد وجدتُ مطبوعتي الكتاب -
فيما اختلفت فيه النسخ - توافقان نسخة ثعلب في مواضع، وتخالفتها
أوتختلفان عليها في مواضع، وهناك حروف في نسخة ثعلب لم ترد
فيهما.

فمن الحروف التي وافقتها فيه: (إِبْرَمٌ)، و(أَجَارِدُ)، و(أَحَامِرُ)، و(تَرْعِيَّةٌ)، و(زَحْلِيلٌ)، و(شِنَعْمٌ)، و(صُفْرُقٌ)، و(هَيْحٌ)، وكذا بناء (فُعْلَان) وأمثله، وبناء (فُعْلَان) دون أمثله^(١).

ومن الحروف التي خالفها أو اختلفت فيها عليها: (أَبَاتِرٌ)، و(أَدَابِرٌ)، و(بَلْهَوْرٌ)، و(تُبَشِّرٌ)، و(تُلْنَةٌ)، و(الْخُنْزُورَةُ)، و(جِنْدُورَةٌ)، و(الْحِنْدِمَانُ)، و(خَيْقَى)، و(خُنْبَعَثَةٌ)، و(رُمَيْصٌ)، و(الزُّمَحُ)، و(عَشْوَرَاءُ)، و(عَنْفَوَةٌ)، و(الْقَفْعَدَدُ)، و(كِنْتَاوُ)، و(مَكُورَى)، و(نُشَافٌ)، و(هَبْلَعٌ)، وما بعد (مَنْجُونٌ).

وقد جاءت حروف في نسخة ثعلب ليست في مطبوعتي الكتاب، وهي: (إِجْدَانٌ)، و(بَلْهَوُقٌ)، و(ضَيْعَطَى)، و(عُرْضَنَى).

منهج ثعلب في تفسير أبنية سيبويه:

أكثر تفسيراته بكلمة أو بكلمتين، وأحياناً بأكثر من ذلك، كتفسيره لـ(عَفْشَلِيلِ)، و(جَدِيمِ)، وقليلاً ما يتجاوز التفسير سطراً، كتفسيره لـ(سَرَاوِيلِ)، و(شِنَعْمِ).

وأكثر تفسيراته مجملةً، كتفسيره (أَبَاتِرِ)، و(أَجَارِدِ)، و(أَحَامِرِ) بأنها أسماء أمكنة، و(عِرْفَانِ)، و(العُنْفَوَةَ) بأنهما اسماء رجلين، و(حَمَاطَانًا) و(صُفْرُقًا) بأنهما نبتان، و(الضَبْعَرَى)، و(والفَدَوْكَسَ) بالشديد، و(حَفَيْنِنًا) باسم أرض، و(إِبْرَمًا) ببلد، و(فِرِكَانًا) ببُعْضٍ، و(حُلْبَانًا) ببقلّة، و(حِرْدُونًا) بعظاية، و(الْحِنْدِمَانِ) بحي، و(العُرْضَنَى) باسم مشية.

(١) بناء (فُعْلَان) على رواية ثعلب، وأمثله على رواية المبرد.

وقد يُقيدُ المَجْمَلُ بوصفِ عامٍ، كتفسيره (بَلْهَوْرَ) باسمِ مَلِكٍ من الأَعمامِ، و(حَلْزًا) بشَجَرِ قِصَارٍ، و(عُنْطُوأَنَا) بشَجَرِ من الحَمَضِ، و(يَسْتَعُورًا) ببلدِ بالحِجَازِ.

وأحياناً يكونُ في تفسيره تفصيلٌ، كتفسيره (الإخْلِيَجَ) بالمرأةِ المُخْتَلِجَةِ مِنْ زَوْجِهَا بِمَوْتِ أَوْ طَلَاقٍ، و(حَبْرُكِي) بالطَّوِيلِ الظَّهْرِ القَصِيرِ الرَّجْلَيْنِ، و(الدُّمْلَصَ وَالزُّمْلِقَ) بالذِي يَنْسَلُ مِنَ القَوْمِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمْ، و(الصَّقْعَلُ) بِأَنَّهُ تَمْرٌ يُحَلَبُ عَلَيْهِ لَبَنٌ، و(الرَّأْسَ الصَّمْحَمَحَ) بِأَنَّهُ الأَصْلَعُ الغَليظُ الشَّديدُ، و(الفَلَنْقَسَ) بِأَنَّهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَكَدُ الزَّنى، وِفي الإسلامِ مَوَلَى مَوَلَى، و(القَرَشَبَ) بالقرَادِ، وَأَنَّهُ يُقالُ لِكُلِّ صَغِيرِ الجِسْمِ جاسِي الجِلْدِ (قَرَشَبٌ)، و(القُرْناسَ) بشيءٍ يُلفُّ عليه الصُّوفُ والقُطنُ ثُمَّ يُعزَلُ.

ونجدُ ثعلباً يذكَرُ أحياناً للحرفِ أَكثَرَ من معنى، كما فَعَلَ في (عِرْفَانَ)، و(عَفْشَلِيلِ)، و(عَفَنْجَجِ)، و(فَلَنْقَسِ)، و(قُرْناسِ)، و(هَيْخِ).
ومن النادرِ - فيما جمعتُ من تفاسيره - أن يذكَرُ شاهداً أو تنظيراً لما يفسرُ، كقولهِ في (تُلْنَةَ): «قالوا (لي قِبَلَهُ تُلْنَةٌ)، أَي: حاجَةٌ»، وقولهِ في (شِنَعْمِ): «كما قالوا في (شَحِمِ): (شِنَعْمِ)».

ولا يَستَكفِ ثعلبُ عن قولِ (لا أَعرفُ) على عادَةِ العلماءِ، فقالها في (إِجْدَانِ)، و(شِنَعْمِ)، و(عُشُوراءَ)، وإن قال شيئاً بالظنِّ لا بالعلمِ نصّاً عليه، كقولهِ في (الخُرْمَانَ): «نَبْتُ أُرَاهُ».

ومن دقة ثعلب أنه يضبط الحرف أحياناً بالحروف، كضبطه (الْحِنْدِمَان) بالحاء غير المعجمة، و(الْخُنْزُوةَ) بالزاي، و(الْجِنْدُوةَ) بالجيم مكسورةً، و(الزَّمْح) بالحاء.

وقلماً ينص ثعلب على قلة البناء وكثرته، فقد نص على قلة مجيء (فِعْلَان) وصفاً، ومثَّل له بـ(عِفْتَان)، وقلة مجيء (مَفْعَلَاءَ)، ومثَّل له بـ(مَنْدَبَاءَ).

ومن النادر أن يذكر اختلاف الروايات في الحرف، كقوله في (حَفِيئِنٍ): «ومَنْ رواه (حَفِيئِلٌ) باللام فقد أخطأ».

ولم يظهر أثر كبير للتصريف، ولكنه جاء في ثلاثة مواضع، الأول لثعلب، والآخران عليه، فقد حطأ ثعلب في (حَفِيئِنٍ) من رواه (حَفِيئِلٌ)؛ لأنه رباعي وسيبويه يتكلم على الثلاثي، ولكنه ذَكَرَ في نسخته (ضِيغَطَى) وهو ثلاثي في أثناء كلام سيبويه على الرباعي، وخالف سيبويه في وزن (يَسْتَعُورِ)، فراه أنه (يَفْتَعُولُ)، وردَّ هذا عليه، حتى اشتدَّ ابن جني فقال عن قائل هذا: إنه «لا يَدْرِي من صَنَعَةِ التصريف شيئاً، وإنما هو فيه هاذٍ».

ولثعلب عناية بالاشتقاق، فيذكر اشتقاق الحرف ومأخذه، فـ(حُنْزُوةٌ) بالزَّاي من قولهم: (حُنْزُوةٌ)، أي: عظيمة، و(زَحْلِيلٌ) من (يَزْحَلُ)، و(شَنْعَمٌ) يظنُّ أنه من قولهم (رَجُلٌ شَغَمٌ)، أي: حَرِيصٌ، و(كَيْصَى) من (كَاصَ طَعَامَهُ) إِذَا أَكَلَهُ وَحَدَّهُ، و(مَكْوَرَى) مِنْ (كَوْرَةٌ)، أي: جَمَعَهُ وَأَلْقَاهُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، و(الهِيرْدَانُ) مَأْخُودٌ مِنَ الهَرْدِ.

وقد يزيد على تفسير الحرف ذكر ما يشاركه في الاشتقاق، كقوله في (خَيْقَى): «و(خَبَقُّ) طَوِيلٌ»، وفي (عَرِفَان): «(عَرِفَانَةُ) كَالْمَعْرِفَةِ»، وفي (مَكْوَرَى): «ومنه (الكَارَةُ)».

بل قد يكتفي بذكر الاشتقاق عن التفسير، كقوله في (ضِيَعُطَى): «مِنِ الضَّعُطَى».

ولا يفوت ثعلباً أن ينبّه على المعرّبات، كما فعل في (بَلْهُورَ)، و(سَرَاوِيلَ)، و(قِرْدُونِ)، ولم يذكر من أي لغة عربت، وأحياناً يفسر المعرب ولا ينص على أنه معرب، كما فعل في (عَفْشَلِيلِ)، و(قَفْشَلِيلِ)، و(قِرْدُمَانِ).

ما خالف فيه ثعلب سيبويه:

خالف ثعلب سيبويه في بعض تفسيره، ومن ذلك:

- أن سيبويه نفي مجيء بناء (مَفْعَلَاءَ)، فأثبتته ثعلب، ومثّل له بـ(مُنْدَبَاءَ).
- أن سيبويه نفي مجيء (فِعْلَانِ) صفة، فأثبتته ثعلب، ومثّل له بـ(عِفْتَانِ).
- أن سيبويه نفي مجيء (فِعْلَى) صفة، فأثبتته ثعلب، ومثّل له بـ(كَيْصَى).
- أن سيبويه ذكّر (تخربوتاً) اسماً، وفسّره ثعلب صفةً.
- أن سيبويه ذكر (قفشليلاً) صفةً، وفسّره ثعلب اسماً.
- أن سيبويه جعل (تُلْتُنَةٌ) (فُعْلَةٌ) بفتح الفاء، وجعلها ثعلب (فُعْلَةٌ) بالضم.

- أن سيبويه جعل (شَتَّغَمًا) (فَعَّلًا)، فالنون ليست زائدة، وجعلها ثعلب من قولهم (رَجُلٌ شَغَمٌ)، فالنون زائدة، فوزنها (فَنَعْلٌ).
- أن سيبويه جعل (يَسْتَعُورًا) (فَعَّلُوًا)، وجعله ثعلب (يَفْتَعُوًا).
- أن سيبويه جعل (سَرَاوِيلٍ) مفردًا معرَّبًا، وجعله ثعلب في ظاهر كلامه جمعًا عربيًّا.
- أن سيبويه جعل (مَكُورَى) (مَفْعَلَى)، من (كور)، ونقل ثعلب عن بعضهم أنه يجعله (فَعْوَى) من (مكر).

القسم الثاني

ما فسره ثعلب من أبنية سيويه، جمعاً ومناقشة

أُبَاتِرُ (اسم) = أفعالٌ.

قال سيويه: «ويكونُ على (أُفَاعِلٍ) فيهما، فالأسماءُ نَحْوُ (أُدَايِرٍ) و(أُجَارِدٍ) و(أُحَامِرٍ)، وهو في الصِّفَةِ قَلِيلٌ، قالوا (رَجُلٌ أُبَاتِرٌ)»^(١).

لثعلب هنا رواية وتفسير، فقد جاء في حواشي الشرقية: «قال (ب): في كتاب تُعَلِّبِ - موضع (أُدَايِرٍ) - "أُبَاتِرٌ"، ووقع^(٢) فوقه "مَكَانٌ"، وكذلك (أُجَارِدُ) و(أُحَامِرُ)، ذَكَرَ أنها أمكنة، وقال في الصِّفَةِ: "أُبَاتِرٌ" قَصِيرٌ، و"أُدَايِرٌ" لا يَصِلُ رَحْمَهُ»^(٣).

وقد وقفتُ في هذا النص على ثلاث روايات:

١- النص المنقول في أول المسألة، وهي رواية أكثر نسخ الكتاب، كنسخة المبرد^(٤)، والنسختين الشرقية والرياحية ونسخة ابن دادي، ونسخة السيرافي وضعفها، ونسخة الزبيدي، وعليها طبعنا بولاق وهارون، فد(أُدَايِرُ) عليها اسمٌ، و(أُبَاتِرُ) وصفٌ، وذَكَرَ أن (أُدَايِرُ) في كتاب سيويه اسمٌ: ابن سيده وابن يعيش^(٥).

(١) الكتاب (بولاق) ٣١٦/٢، (هارون) ٢٤٦/٤.

(٢) أي: كَتَبَ ثعلب فوقه كلمة (مكان)، أي: هو مكانٌ.

(٣) حواشي الشرقية ١٠١/٤.

(٤) انظر: حواشي الشرقية ١٠١/٤.

(٥) انظر: النسختين الشرقية (ش) ١٠١/٤، والنسخة الرياحية (ح) ١٥٧ب- ونسخة ابن دادي ٢٧٩- وشرح السيرافي ٢١٦/٥ب- وأبنية الزبيدي ٩٧، وقال في ١١٢: «والأُدَايِرُ الذي لا يرجع

وَيُشَكَّلُ عَلَيْهَا أَنْ الْمَعْرُوفَ فِي (أَدَائِرٍ) أَنَّهُ صِفَةٌ، بِمَعْنَى الْقَاطِعِ رَحْمَهُ، وَالَّذِي لَا يَقْبَلُ قَوْلَ أَحَدٍ^(١)، وَلَا يَعْرِفُ اسْمًا.

٢- «وَيَكُونُ عَلَى (أَفَاعِلٍ) فِيهِمَا، فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ (أَبَاتِرٍ) وَ(أَجَارِدٍ) وَ(أَحَامِرٍ)، وَهُوَ فِي الصِّفَةِ قَلِيلٌ، قَالُوا (رَجُلٌ أَبَاتِرٌ وَأَدَائِرٌ)»، وَهِيَ رِوَايَةٌ ثَعْلَبٌ كَمَا سَبَقَ، وَظَاهِرُ رِوَايَتِي الْجَرْمِيِّ^(٢) وَأَبِي حَاتِمٍ^(٣) اللَّذِينَ فَسَّرَا (أَدَائِرًا) وَ(أَبَاتِرًا) صِفَتَيْنِ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ مِثَالَ الْاسْمِ عِنْدَهُمَا (أَبَاتِرٌ).
٣- «وَيَكُونُ عَلَى (أَفَاعِلٍ) فِيهِمَا، فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ (أَبَاتِرٍ) وَ(أَجَارِدٍ) وَ(أَحَامِرٍ)، وَهُوَ فِي الصِّفَةِ قَلِيلٌ، قَالُوا (رَجُلٌ أَدَائِرٌ)»، وَهِيَ ظَاهِرُ رِوَايَةِ نَسَخَةِ ابْنِ شَقِيرٍ^(٤).

وَلَمْ أَجْعَلْ رِوَايَةَ ابْنِ شَقِيرٍ كِرْوَايَةَ ثَعْلَبٍ لِأَنَّ حِوَاشِي الشَّرْقِيَّةَ نَقَلْتُ رِوَايَةَ ثَعْلَبٍ فِي الْاسْمِ وَالصِّفَةِ، ثُمَّ نَقَلْتُ رِوَايَةَ ابْنِ شَقِيرٍ فِي الصِّفَةِ، فَلَوْ كَانَتْ رِوَايَةُ ابْنِ شَقِيرٍ كِرْوَايَةَ ثَعْلَبٍ لَجَمَعْتُ بَيْنَهُمَا كَمَا هِيَ عَادَتُهَا. وَجَعَلْتُ الرُّمَانِيَّ^(٥) (أَدَائِرًا) مِثَالَ الصِّفَةِ عِنْدَ سَيْبُويِهِ. وَالَّذِي تَهْمَنِي دِرَاسَتُهُ الْآنَ الْحَرْفَ (أَبَاتِرٌ) اسْمًا فِي رِوَايَةِ ثَعْلَبٍ.

إِلَى مَوْعِظَةِ أَحَدٍ، وَذَكَرَهُ سَيْبُويُهُ فِي الْأَسْمَاءِ - وَالْكِتَابُ (بَوْلَاق) ٣١٦/٢، (هَارُونَ) ٢٤٦/٤ - وَالْمَخْصَصُ ٧٢/٣ - وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ ١٢٠/٦.

(١) انظر الكلام على (أدائير) صفة، و(أباتير) صفة في موضعيهما في هذا البحث.

(٢) انظر: الجمهرة ١٢١٣ عن الأشتائندان عن الجرمي، قال: «(أدائير) القاطع لأرحامه، هكذا قال سيبويه في الأبنية» - وشرح السيراء في ٢١٦/٥ ب- ومختصر الجواليقي ٢١ - وسفر السعادة ٢٨/١.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥ - ٣٦.

(٤) انظر: حواشي الشرقية ١٠١/٤ أ عن ابن شقير، وفيها أن مثال الصفة عنده (أدائير)، وظاهر هذا أن مثال الاسم عنده (أباتير).

(٥) انظر: شرح الرمانى (رسالة) ٣١٩.

فقد فسَّرَه ثعلب بأنه عَلْمٌ مَكَانٍ، ونقله عنه أيضاً السيرافي،
والعطار^(١).

و(أَبَاتِر) - بضم الهمزة وفتحها - : اسمٌ لموضع كثيرة، من أشهرها رمال في الدَّهْنَا بقُرْبِ لَيْنَة، وموضع بقُرْبِ المَرْوْت، وأوديةٌ وهضابٌ بنجد في ديار غَنِيٍّ، وموضع من ديار بني أسد قبل فَلَج^(٢).
وقال السيرافي عن رواية (أُدَابِر) اسماً: «ما رأيتُ أحداً فسَّرَه على شيء من الأسماء، وما ذكره سيبويه إلا بثبوتٍ وغير مستتكر أن يكون (أُدَابِر) اسم موضع، فيكون في الأسماء»^(٣)، ونقل ابن سيده^(٤) كلامه وأن كونه اسمَ موضعٍ أمرٌ محتمل عنده، ولكن ابن الشجري قطع به، فقال: «وأُدَابِرُ موضعٌ»^(٥).

ثم ذكر السيرافي بُعَيْدَ ذلك رواية ثعلب، فقال: «وفيما فسَّرَه ثعلب أن (أَبَاتِر) اسم موضع»، ثم صرَّح برأيه في ترجيح رواية ثعلب، وأن ما في نسخته (أي: نسخة السيرافي نفسه) غلط، فقال: «وهذا عندي غلطٌ وقع في الكتاب من (أُدَابِر) إلى (أَبَاتِر)»^(٦).

(١) انظر: شرح السيرافي ٢١٧/٥ - ومختصر الجواليقي ٢١، ونقله عن أبي العباس، ويظهر أنه يريد ثعلباً.

(٢) انظر: معجم ما استعجم ٩٤/١ - والأماكن للحازمي وتحقيقه لحمد الجاسر ٤١/١ - ومعجم البلدان ٧٩/١.

(٣) شرح السيرافي ٢١٦/٥ ب - ٢١٧.

(٤) في المحكم ٣٦/١٠.

(٥) ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٣٠. وذكر أستاذنا د. محمد الدالي محقق أبنية أبي حاتم ص ٣٦ أن ممن تجاوز وقطع بكون (أُدَابِر) اسم موضع الأعلام في النكت ١١٤٤، والأعلم إنما حكى ذلك في (أَبَاتِر) لا (أُدَابِر)، وهو موضع بلا خلاف.

(٦) شرح السيرافي ٢١٦/٥ ب - ٢١٧.

وبين ابن سيده رأي السيرافى بقوله عن (أداير) اسماً: «أدخله سيبويه في الأسماء، ولم يفسره أحد، وذهب السيرافى إلى أنه غلط وقع في الكتاب»^(١).

وعندي أن أستاذنا د. محمداً الدالي قد أبعد في قوله: «المراد بالكتاب في كلام السيرافى كتاب ثعلب في تفسير الأبنية»^(٢)؛ لأن السيرافى يعبر عن كتاب ثعلب بـ (تفسير الأبنية لثعلب)، و (تفسير ثعلب)، و (ما فسر ثعلب)، و (قال ثعلب في الأبنية)^(٣)، ولا يسميه (كتاب ثعلب)، بل (الكتاب) على الإطلاق هو كتاب سيبويه، فكيف إذا كان هذا الإطلاق في شرح لكتاب سيبويه.

❖ أَبَاتِرٌ (صفة) = انظر أدابيرٌ (صفة).

❖ إِبْرَمٌ (اسم) = إِفْعَلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (إِفْعَلٍ)، نَحْوُ: (إِصْبَعٍ) و(إِبْرَمٍ)... ولا نَعْلَمُهُ جَاءَ صِفَةً»^(٤).

قال أبو الفتح العطار في أبنيته: «رأيتُ عن أبي العباس أحمد بن يحيى: (إِبْرَمٌ بَلَدٌ)»^(٥).

(١) المخصص ٧٢/٣.

(٢) تحقيق أنبية أبي حاتم ٣٦، ونحوه في ٣٥.

(٣) انظر: شرح السيرافى ٢١٦/٥، ٢٢٣، و (رسالة) ٤، ١١، ١١٣، ١١٩، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٠، وانظر: (رسالة) ١٣٩، وانظر: ٢١٦/٥ ب، ٢٢٣، وانظر: (رسالة) ١٦٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣١٥/٢، و (هارون) ٢٤٥/٤.

(٥) نقله: مختصر الجواليقي ٢٧ (أبو السعود).

وتفسير ثعلب هذا موافق لجعل سيبويه الحرف اسماً، وواقفه في هذا التفسير أبو نصر غلام الأصمعي^(١)، ويُفهم من كلام من معجم البلدان أن (إِبْرَمًا) بلدٌ في الشام^(٢).
وعَمَّمَ بعضهم، فاكتفى بأنه موضعٌ، كالسيراية، وابن خالويه، وغيرهما^(٣).

وقد فسَّرَه المبرد بأنه نبتٌ، ونقل هذا المعنى الزبيديُّ عن أبي نصر، ونقله ابنُ خروف عن الزبيدي، واكتفى بعضهم بنقل الخلاف^(٤).
❖ أَجَارِدُ (اسمٌ) = أَفَاعِلُ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (أُفَاعِلٍ) فيهما، فالأسماءُ نحوُ...»
و(أَجَارِدُ)^(٥).

ولثعلب هنا تفسير، قال ابن السراج: «في كتاب ثعلبٍ وكذلك (أَجَارِدُ) و(أُحَامِرُ) ذَكَرَ أَنَّهَا أَمَكِنَةٌ»^(٦).

اكتفى ثعلب بتفسير (أَجَارِدُ) بأنه مكان ولم يحدِّده، وكذا فعل غيره^(٧).

(١) انظر: معجم البلدان ٧٠/١، وقد نقل الزبيدي في أبنيته ١٠٧ عن أبي نصر أن (إِبْرَمًا) نبتٌ.

(٢) انظر: معجم البلدان ٧٠/١.

(٣) انظر: شرح السيراية ٢١٦/٥، ونقله عنه تنقيح الألباب ٢٦٦- وكتاب ليس ١٨٢- ومختصر الجواليقي ٢٧ (أو بالسعود)- وأبنية ابن الدهان ٢٨.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ١٠٧ عن أبي نصر- ومختصر الجواليقي ٢٧ (أبو السعود) عن المبرد- وتنقيح الألباب ٢٦٦ عن المبرد والزبيدي- ومعجم البلدان ٧٠/١، و(برم) في: التكملة ٥٧٧/٥- واللسان ٤٥/١٢- والقاموس ١٣٩٤، كلهم بفتح الهمزة، وصَحَّحَ في التاج ٣١/٣٦٩ كسرهما.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣١٦/٢، (هارون) ٢٤٦/٤.

(٦) انظر: حواشي الشرقية ١٠١/٤.

(٧) انظر: الغريب المصنف ٥٤٢/٢- والمنتخب ٥٨٠/٢- وأبنية أبي حاتم ٣٣٢- وأبنية الزبيدي ١١٢- ومعجم ما استعجم ١١١/١- وسفر السعادة ٣٣/١- واللسان (جرد) ٣/١١٩.

قال ياقوت: «اسم موضع في بلاد عبد القيس ... وفي كتاب نصر: (أَجَارِدُ) وادٍ ينحدر من السراة على قرية مُطار لبني نصر، و(أَجَارِدُ) أيضاً وادٍ من أودية كلب»^(١).
وذكر السيراني أنه اسم جبل، ولم يحدده، وكذا فعل: العطار، وابن الدهان^(٢).

❖ إِجْدَانٌ، إِجْدَانٌ (اسم) = فِعْلَانٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فِعْلَانٍ) في الاسم، نحو (فِرِكَّانٍ) و(عِرْفَانٍ)، ولا تُعَلَّمُهُ جاءً وَصَفًا»^(٣).

سيأتي في الكلام على (فِعْلَانٍ) أن ثعلباً قال: «و(إِجْدَانٍ) لا تُعْرِفُهُ». فقد جاء هذا الحرف في رواية ثعلب على اختلاف، فقد جاء في حواشي الشرقية (إِجْدَانٍ) بالجيم^(٤)، وجاء في شرح السيراني^(٥) وشرح الرماني^(٦) (إِجْدَانٍ) بالحاء.

وهذا الحرف ليس في روايات: الجرمي^(٧)، والمبرد، والقاضي إسماعيل^(٨)، ولا في شيء من نسخ سيبويه التي عندي، لا الشرقية ولا

(١) انظر: معجم البلدان ١/١٢٤.

(٢) انظر: شرح السيراني ١/٢١٦ب- ومختصر الجواليقي ٢١- وأبنية ابن الدهان ٣٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٤، (هارون) ٤/٢٦٢.

(٤) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١/٣٨٨ب.

(٥) انظر: شرح السيراني ٥/٢٢٣ب، وجاء في حاشية نسخة ابن دادي ٤٠١أ (إِجْدَانٍ) بالجيم عن شرح السيراني.

(٦) انظر: شرح الرماني (فيض الله) ٥/٥٥٥، وقد قرأها المحقق ص ٣٦٢ من نسخة فيض الله (إِجْدَانٍ) بالحاء المعجمة، ولا أوافق على هذه القراءة، فالنقطة على الحاء من آثار التصوير أو من انتشار الحبر.

(٧) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١/٣٨٨ب- وشرح السيراني ٢٢٣ب- ٢٢٤أ- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٠- ٣٦٦.

(٨) هو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي، أبو إسحاق (ت ٢٨٢)، قاضي البصرة، وزميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر: تاريخ الإسلام ١٢٢/٢١- وبغية الوعاة ١/٤٤٣.

الرياحية ولا نسخة ابن دادى^(١)، ولم أجده في الكتب التي شرحت
أبنية سيبويه، ولا في كتب اللغة.

وأما معناه فقال عنه ثعلب: «لا نَعْرِفُهُ»، ولم أجده في كتب اللغة
كما سبق.

❖ أَحَامِرُ (اسْمٌ) = أَفَاعِلُ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (أُفَاعِلٍ) فيهما، فالأَسْمَاءُ نَحْوُ...
و(أَحَامِرٍ)»^(٢).

ولثعلب هنا تفسير، قال ابن السراج: «في كتاب ثعلبٍ وكذلك
(أَجَارِدُ) و(أَحَامِرُ) ذَكَرَ أَنَّهَا أَمَكِنَةٌ»^(٣).

اكتفى ثعلب بتفسير (أَحَامِرٍ) بأنه مكان ولم يحدده، وكذا فعل
غيره^(٤).

وذكر كراع أنه اسم بلد، ولم يحدده، وذكر السيرافي أنه اسم
جبل، ولم يحدده، وكذا فعل: العطار، وابن الدهان^(٥).

وقال البكري: هو جبل أحمر تلقاء جبل أبلَى عن يمينه من تلقاء
القبلة.

(١) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤ ب، والنسخة الرياحية (ح) ١٥٧- ونسخة ابن دادى ٤٠١أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣١٦/٢، (هارون) ٢٤٦/٤.

(٣) انظر: حواشي الشرقية ١٠١/٤ أ.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٣٢- وأبنية الزبيدي ١١٢- واللسان (حمر) ٢١٥/٤.

(٥) انظر: المنتخب ٥٨٠/٢- وشرح السيرافي ٢١٦/٥ ب- ومختصر الجواليقي ٢١- وأبنية ابن
الدهان ٣١.

وذكر ياقوت جبلين، أحدهما (أَحَامِرُ البُغْيِغَةِ)، والآخر (أَحَامِرُ قُرَى)، وذكر أيضاً (روضه أَحَامِر)^(١).

❖ إِحْدَانٌ (اسم) = انظر إِحْدَانٌ (اسم).

❖ إِخْلِيْجٌ (صفة) = إِفْعِيلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (إِفْعِيلٍ) وَالصِّفَةُ نَحْوُ و(إِخْلِيْجٍ)»^(٢).

قال السيرافي: «وقال ثعلب - فيما فسَّرَ به أبنية كتاب سيبويه - :
”الإِخْلِيْجُ: الْمَرْأَةُ الْمُخْتَلِجَةُ مِنْ زَوْجِهَا بِمَوْتِ أَوْ طَلَاقٍ“^(٣).

وتفسير ثعلب هذا يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، وقال السَّخَاوِيُّ: «الْمَرْأَةُ الَّتِي اخْتَلِجَتْ مِنْ زَوْجِهَا وَوَلَدَهَا، أَي: انْتَزَعَتْ»^(٤).

وجاء في متن الكتاب في النسختين الشرقية والرباحية: «الإِخْلِيْجُ: الناقاة الْمُخْتَلِجَةُ مِنْ أُمَّهَا»^(٥)، وليس هو في نسخة ابن دادي^(٦)، وقال ابن سيده: «هذه عبارة سيبويه»^(٧)، والظاهر أنها من الزيادات، وأن نسخة ابن سيده كانت نسخة رباحية، ففيها هذه العبارة.

(١) انظر: معجم ما استعجم ٩٩/١، و(أبلى): جبال على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة على بطن نخل - ومعجم البلدان ١٠٨/١، ٨٥/٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣١٦/٢، و(هارون) ٢٤٥/٤.

(٣) شرح السيرافي ١٢١٦/٥، وعنه: المحكم ٧/٥، وعن المحكم اللسان (خلج) ٢٥٧/٢.

(٤) سفر السعادة ٤١/١، وقال في مختصر الجواليقي ٣١ (أبو السعود): «المرأة المنتزعة من زوجها».

(٥) (ش) ١٠٠/٤-اب - (ح) ١٥٥/١، والعبارة في طبعتي الكتاب (بولاق) ٢١٦/٢، و(هارون) ٢٤٥/٤.

(٦) انظر: نسخة ابن دادي ٣٩٧.

(٧) المحكم ٧/٥، ونقلها عنه: اللسان (خلج) ٢٥٧/٢.

وَنَقَلَ هذه العبارةَ وفسَّرَ بها الحرف - دون عزوها إلى الكتاب - :
الزُّبَيْدِي، وَالْعَطَّار، وابن الدَّهَّان^(١).

وقيل: الإخْلِيحُ: الناقَةُ الْمُخْتَلِجُ مِنْهَا وَلَدُهَا، وَفَسَّرَ ابنُ دُرَيْدٍ الإخْلِيحَ
بأنه الفرسُ الجَوَادُ السَّرِيعُ^(٢).

❖ أُدَايِرُ (صفة) = أَفَاعِلُ.

❖ أُبَاتِرُ (صفة) = أَفَاعِلُ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (أَفَاعِلٍ) فيهما، فالأَسْمَاءُ نَحْوُ (أُدَايِرِ)
و(أُجَارِدِ) و(أُحَامِرِ)، وهو في الصِّفَةِ قَلِيلٌ، قالوا (رَجُلٌ أُبَاتِرٌ)»^(٣).

سبق في الكلام على (أُبَاتِرِ) اسماً ذكر اختلاف النسخ في هذا
النص في أمثلة الاسم والصفة، وأنَّ رواية ثعلب «ويكونُ على (أَفَاعِلِ)
فيهما، فالأَسْمَاءُ نَحْوُ (أُبَاتِرِ) و(أُجَارِدِ) و(أُحَامِرِ)، وهو في الصِّفَةِ
قَلِيلٌ، قالوا (رَجُلٌ أُبَاتِرٌ وَأُدَايِرٌ)»، وقال: «(أُبَاتِرٌ) قَصِيرٌ، و(أُدَايِرٌ) لا
يَصِلُ رَحْمَهُ»^(٤)، والذي تهمني دراسته الآن أمثلة الصفة.

فقد فَسَّرَ ثعلب (أُبَاتِرًا) و(أُدَايِرًا) صفتين.

أما تفسيره (أُدَايِرًا) بأنه الذي لا يَصِلُ رَحْمَهُ فقد وافقه عليه:
الجرميُّ وقال: «و(أُدَايِرٌ) القاطعُ لأَرْحَامِهِ، هكذا قال سيبويه في

(١) انظر: أبنية الزبيدي ١١٠ - ومختصر الجواليقي ٣١ - وأبنية ابن الدهان ٣٢.

(٢) انظر: الجمهرة ١١٩٣، ونقله عنه: شرح السيرافي في ٢١٦/٥، وفسَّره بذلك أيضاً: مختصر الجواليقي

٣١ (أبو السعود) - وسفر السعادة ٤١/١ - والتكملة (خلج) ٤٢٤/١ - والقاموس (خلج) ٢٣٩

(٣) الكتاب (بولاق) ٣١٦/٢، (هارون) ٢٤٦/٤.

(٤) حواشي الشرقية ١٠١/٤.

الأبنية»^(١)، وأبو حاتم وقال: «الذي لا يَصِلُ رَحْمَهُ، ولا يَصِلُ أَحَدًا»^(٢)،
وابن شقير وقال: «الذي يَقْطَعُ رَحْمَهُ، وَيُدِيرُ عنها»^(٣).
وفسّرهُ أبو عبيدة بأنه «هو الذي لا يَقْبَلُ قَوْلَ أَحَدٍ»^(٤).
وجَمَعَ السخاوي بين المعنيين، فقال: «قاطعُ الرَّحِمِ، والذي لا يَقْبَلُ
المَوْعِظَةَ»^(٥).

وأما تفسير ثعلب لـ(الأبائر) بأنه القصير فوافقه عليه: الجرمي،
وأبو حاتم، والمبرد، وقيل: هو القاطعُ رَحْمَهُ؛ لأنه يَبْتَرُها وَيَقْطَعُها^(٦).
❖ البَاصِرُ = (فَاعِلٌ):

قال سيبويه: «وَالْبَاصِرُ وَالرَّامِجُ وَالرَّامِكُ كَجَعْفَرٍ»^(٧).

(١) الجمهرة ١٢١٣، وقال: «أخبرني به الأشنأنداني عن الجرّمي»، ونقل تفسير الجرّمي السيرافي في شرحه ١٦٦/٥ب. وما نقله الجرّمي عن سيبويه ثابت في النسخة الشرقية، ففيها (ش) ١٠١/٤أ: «وهو في الصّفّة قليلٌ، قالوا (رجلٌ أبائرٌ)، وهو القاطعُ لرحمِهِ»، وهو في طبعتي الكتاب (بولاق) ٣١٦/٢، (هارون) ٤/٢٤٦، ولكنه ليس في النسخة الرباحية (ح) ١٥٧أب- ولا نسخة ابن دادي ٣٧٩أ.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥، ولفظ تفسير أبي حاتم في مختصر الجواليقي ٢٠ دون عزو.

(٣) حواشي الشرقية ١٠١/٤أ، ولفظ تفسير ابن شقير دون (ويدبر عنها) في أبنية ابن الدهان ٣٣ دون عزو.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٦٦/٥ب- والغريب المصنف ٥٤٢/٢- ومختصر الجواليقي ٢٠، ونحوه كراع في المنتخب ٥٨٠/٢ قال: «لا يقبل قول أحد، ولا يلوي على شيء».

(٥) سفر السعادة ٤١/١.

(٦) انظر: مختصر الجواليقي ٢١ عن الجرّمي- وسفر السعادة ٢٨/١ عن الجرّمي- وأبنية أبي حاتم ٣٦- وحواشي الشرقية ١٠١/٤أ عن المبرد- والغريب المصنف ٥٤٢/٢- والمنتخب ٥٨٠/٢- ومختصر الجواليقي ٢١- وأبنية ابن الدهان ٢٨- وسفر السعادة ٢٨/١.

(٧) الكتاب (بولاق) ٣٤٥/٢، (هارون) ٣١٠/٤.

وجاء في المحكم: «(البَاصِرُ): قَتَبٌ صَغِيرٌ مُسْتَدِيرٌ، مَثَلٌ بِهِ سَيَّبِيوِيهِ، وَفَسَّرَهُ السِّيْرَائِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ»^(١).

وقد ذكر سيبيويه هذه الكلمة في باب (عِلَلٍ مَا تَجْعَلُهُ زَائِدًا مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ، وَمَا تَجْعَلُهُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ)، ولم ينص على أنه اسم أو صفة.

والمعنى المنقول عن ثعلب هنا هو المذكور في معاجم اللغة وكتب الشروح^(٢)، وقد نقله الأزهري^(٣) عن سلمة عن الفراء، فاعل ثعلباً نقله عن سلمة، كما ذكره السيرافي، ولكنه لم يعزوه إلى ثعلب كما ذكر ابن سيده^(٤).

وجاء في حواشي الشرقية حاشية غير معزوة، لفظها: «البَاصِرُ وَالزَّامِجُ بِمَعْنَى»، ولم أجد لـ(البَاصِرِ) غير المعنى الذي ذكره ثعلب، وأما (الزَّامِجُ) فلم أجد من ذَكَرَ أَنَّهُ بِمَعْنَى البَاصِرِ سِوَى هَذِهِ الْحَاشِيَةِ، وَالَّذِي فِي كِتَابِ اللُّغَةِ أَنَّهُ يُقَالُ: (أَخَذَهُ بِزَأْبِجِهِ وَبِزَأْمِجِهِ، إِذَا أَخَذَهُ كَلَّهُ، وَلَمْ يَدَعْ مِنْهُ شَيْئًا)، بالهمز، وأن سيبيويه رواه بالألف دون همز^(٥)، فاعلٌ معناه الدقيق القَتَبُ الصَّغِيرُ، ثم صار قولهم (أَخَذَهُ

(١) المحكم ٣١٨/٨، وعنه اللسان (بصر) ٦٨/٤.

(٢) انظر: مختصر الجواليقي ٥٩ - وأبنية ابن الدهان ٤٥ - والقاموس (بصر) ٤٤٨.

(٣) انظر: نهذيب اللغة ١٢/١٧٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٢٨٢، ولعل هذا من اختلاف نسخ شرح السيرافي.

(٥) انظر: نوادر أبي زيد ٢٣٥ - وأمالي القالي ١/٢٤٥ - والجمهرة ٣/١٣٠٢ - والصحاح (زمج)

١/٣٢٠ - واللسان (زمج) ٢/٢٩٠.

بزامجه، إذا أخذه كله) كناية؛ أي: أخذ كل شيء حتى الشيء الحقيق، كالقرب الصغير.

❖ بَلَّصُوصٌ (اسم) = فَعَلُولٌ.

❖ بَلَّنَصَى (اسم) = فَعَنَلَى.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعَلُولٍ) فِيهِمَا، فَالاسْمُ نَحْوُ (البَلَّصُوصِ)»^(١)، وقال: «وعلى فَعَنَلَى، قالوا (بَلَّنَصَى)، اسْمٌ»^(٢)، وقال: «ومِنْ ذَلِكَ (البَلَّنَصَى)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِلوَاحِدِ (البَلَّصُوصِ)»^(٣).

جاء في حواشي الشرقية: «(ث): قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: حَدَّثَنِي الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: رَأَيْتُ طَائِرًا لَا أَعْرِفُهُ، فَقُلْتُ لِأَعْرَابِي: مَا هَذَا الطَّائِرُ؟ فَقَالَ: البَلَّصُوصُ، قُلْتُ: فَمَا جَمَاعَةُ؟ قَالَ: البَلَّنَصَى، قَالَ: فَقَالَ الْخَلِيلُ: فلو أَنَّ إِنْسَانًا لَعَزَّ:

كَالبَلَّصُوصِ يَتَّبِعُ البَلَّنَصَى^(٤)

مَا دَرَى أَحَدًا مَا يَعْنِي»^(٥).

وفي هذا النقل أَنَّ (البَلَّصُوصَ) وَاحِدَ (البَلَّنَصَى)، وَظَاهِرُهُ أَنَّ ثَعْلَبًا يُوَافِقُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

(١) الكتاب (بولاق) ٣٢٩/٢، (هارون) ٢٧٦/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٣/٢، (هارون) ٣٦١/٤، وهذا لفظ الرياحية لانظر: (ح) ١٥٧[١] - ونسخة ابن دادي ٤٠٠ب، وفي الشرقية: «اسْمُ طَائِرٍ»، وهو في طبعتي الكتاب، وكان (طائر) تفسير من حاشية دخلت إلى نص الكتاب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٦/٢، (هارون) ٢٩١/٤، وقوله: «ومن ذلك» أي: مما زيدت فيه النون بتبتي.

(٤) سيأتي الكلام على هذه العبارة في آخر المسألة.

(٥) حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب. و(ث) رمز نسخة ثعلب.

١- أَنَّ (الْبَلْصُوصَ) وَاحِدَ (الْبَلَنْصَى)، وَهَذَا نَصُّ سَيَّبِيهِ السَّابِقِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْصَ عَلَى أَنَّ (الْبَلَنْصَى) جَمْعُهُ أَمْ اسْمُ جَمْعٍ لَهُ، فَقَوْلُ أَبِي حَيَّانَ: «وَقِيلَ: اسْمُ جَمْعٍ، وَاحِدُهُ (بَلْصُوصٌ)، وَهُوَ نَصُّ سَيَّبِيهِ»^(١) حَمَلٌ لِكَلَامِ سَيَّبِيهِ هُنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ (فَعَنْلَى) مِنْ أَبْنِيَةِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ؛ فَيَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ، وَهُوَ حَمَلٌ صَحِيحٌ.

وَنَصَّ عَلَى أَنَّ (الْبَلَنْصَى) اسْمُ جَمْعٍ: الْمَبْرَدُ، وَالْفَارَسِيُّ، وَابْنُ سَيِّدَةَ^(٢).

وَجَعَلَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ (الْبَلَنْصَى) جَمْعَ (الْبَلْصُوصِ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ^(٣)، وَهُوَ مِنْهُمْ تَسْمُحٌ فِي الْعِبَارَةِ، أَوْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْجَمْعَ اللَّغَوِيَّ لَا النَّحْوِيَّ.

٢- أَنَّ (الْبَلَنْصَى) وَاحِدَ (الْبَلْصُوصِ)، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ (الطَّيْرِ)، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ (الْبَلْصُوصِ) جَمْعَ (الْبَلَنْصَى)، وَجَعَلَهُ (الْبَلْصُوصِ) جَمْعًا تَسْمُحٌ أَوْ أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ الْجَمْعَ اللَّغَوِيَّ لَا النَّحْوِيَّ؛ قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ وَالَّذِي قَبْلَهُ: «وَكَالَا الْقَوْلَيْنِ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ؛ إِنَّمَا (الْبَلْصُوصِ) اسْمٌ لَجَمْعِ (الْبَلَنْصَى) عَلَى قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ،

(١) الارتشاف ٤٨٢/١.

(٢) انظر: المقصور والمدود للقالبي ١٦٣ عن المبرد - والحليبات ١٦٥ - والمخصص ٨/١٦، ونقله عن الفارسي - والمحكم ٢٢٢/٨.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٢٧٢/١٢ عن ابن الأعرابي - وسفر السعادة ١٦٩/١ عن الجرمي - وأبنية أبي حاتم ٩٩، ١٨٨ - وأدب الكاتب ١٠٥ - والجمهرة ١٢١٥ - والمقصود والمدود للقالبي ١٦٢ - وشرح السيرافي ٢٢٩/٥ - والصحاح (بلص) ١٠٣٠/٣ - والمجمل ١٣٥/١.

و(البَلْنُصَى) اسمٌ لجمع (البَلْصُوص) على قول ابن قُتَيْبَةَ؛ لَأَنَّ فَعْلُولًا وَفَعْلَلَى لَيْسَا مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ^(١).

ولم أجد من تابع أبا حاتم على هذا القول، وبالغ بعض أصحاب أبي حيان فقال: «الذي نقله الناس أن (البَلْنُصَى) واحد، والجمع (البَلْصُوص)»^(٢)، والظاهر أنه وهم من أبي حاتم؛ لأنه في تفسيره غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية^(٣) قال بالقول الأول ونقله عن الأصمعي عن الخليل، ولم يذكر غيره.

٣- أَنَّ (البَلْصُوص) اسْمُ الذَّكَرِ، قَالَ ابْنُ وُلَادٍ: «(البَلْنُصَى) اسْمٌ طَائِرٍ، وَيُقَالُ إِنَّ ذَكَرَهُ يَسْمَى (البَلْصُوص)»^(٤)، وَفَهَمَ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْاِقْتِضَابِ^(٥) مِنْ ذَلِكَ أَنَّ (البَلْصُوص) عِنْدَ هَؤُلَاءِ الذَّكَرُ وَأَنَّ الْأُنْثَى (البَلْنُصَى)، وَتَجَاوَزَ فِي الْفَرْقِ^(٦) فَجَعَلَ هَذَا التَّفْصِيلَ قَوْلَ ابْنِ وُلَادٍ، وَحَكَى أَبُو حَيَّانٍ^(٧) هَذَا التَّفْصِيلَ قَوْلًا دُونَ عَزْوِ.

وَكَأَنَّ الْقَائِلَ أَخَذَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ ظَاهِرِ لُغْزِ الْخَلِيلِ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ - غَالِبًا - يَلْحَقُ الْأُنْثَى وَيَطْلُبُهَا.

(١) المخصص ١٦٥/٨، ويُقال (البَلْنُصَاة) في مفرد (البَلْنُصَى)، انظر: العين ١٨١/٧، وعنه تهذيب اللغة ٢٧٢/١٢، وعنه اللسان (بلص) ٨/٧، فيكون (البَلْنُصَى) على ذلك اسم جنس، لا اسم جمع.
(٢) الارتشاف ٤٨٢/١.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٩٩، ١٨٨، وعزاه مختصر الجواليقي ٥٢ إلى أبي حاتم.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٦، ونقله عنه صاحب التبيهاات ٣٣٣.

(٥) انظر: الاقتضاب لابن السَّيِّدِ ٦٦/٢، وعنه حياة الحيوان ١٥٢/١.

(٦) الفرق بين الحروف الخمسة لابن السَّيِّدِ ٧٦١، وفَعْلٌ مثله د. الدالي في تحقيق أبنية أبي حاتم ١٠١، هامش ٦٦.

(٧) الارتشاف ٤٨٢/١.

٤- عكس الثالث، أن (البَلْنُصَى) الذكر، و(البَلْصُوص) الأنثى، حكاه أبو حيان والفيروزابادي دون عزو^(١).

قال د. الدالي عن القولين الثالث والرابع: «وكلا القولين غريبٌ خارج عن رأي الأئمة، والظاهر أنه من غلطِ قائله»^(٢).

وعبارة (كالبَلْصُوصِ يَتَّبِعُ البَلْنُصَى) - على اختلاف الرواية^(٣) - من قول الخليل نفسه كما في رواية أبي حاتم وثلعب والقالي، وقطع بذلك ابن دُرَيْدٍ وصاحب التبيهاات والصَّغَانِي، فلا معنى للشك في ذلك الذي نقله ابن دُرَيْدٍ في موضع آخر وصاحب اللسان، ومن الخطأ أن يُجعل إنشاداً عن العرب شاهداً على البَلْصُوصِ والبَلْنُصَى، كما فَعَلَ: ابن وِلَادٍ، وابن خَالَوَيْهِ، والقالي، وابن سَيْدَةَ، ولذا نَبَّهَ صاحب التبيهاات فقال: «وهذا بيتٌ مَفْتَعَلٌ، زعموا أن الخليل صنعه، وأنه غير معروف للعرب».

وعبارة (كالبَلْصُوصِ يَتَّبِعُ البَلْنُصَى) - على اختلاف الرواية - كلام موزون على بحر الرجز، فيحتمل أن الخليل أراده رَجْزاً، وأن

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٨٢ - والقاموس (بلص) ٧٩١.

(٢) انظر: تحقيق أبنية أبي حاتم ١٠١.

(٣) فهي (كالبَلْصُوصِ ...) في أبنية أبي حاتم ١٠٠ - ورواية ثعلب كما سبق - والجمهرة ١٢١٥، ١٢٤٠ - وليس في كلام العرب ٩٦ - والتبيهاات ٣٣٣، وقال تعقيماً على رواية ابن ولاد القادمة: «إنما الرواية (كالبَلْصُوصِ)» - والمخصص ٨/١٦ - وتقيح الأبواب ٢٧٥-أ واللسان (بلص) ٨/٧، و(البَلْصُوصِ) بلا كاف في المقصور والممدود لابن ولاد ١٦ - و(البَلْصُوصِ) بالواو في الفرق لابن السَّيِّدِ ٧٦١، وهي في المقصور والممدود للقالي ١٦٢ - ١٦٣ (كالبَلْصُوصِ) عن العرب، و(ما البَلْصُوصِ) عن الخليل.

يكون أرادته نثراً وجاء موزوناً ، وسبق أن بعضهم ذكره إنشاداً عن العرب.

والبَلْصُوصُ: طائر، وقيل: طائر صغير، كالعصفور^(١)، وحلّاه أبو حاتم بأنه «طائرٌ أُغْبِرُ، طويلُ الذَّنْبِ، قصيرُ المنقارِ والرجْلينِ، كثيرُ الصِّيَاحِ، صَلِيْبُ الصوتِ»^(٢).

ويطلق البَلْصُوصُ على المهزول النحيف الجسم^(٣).

❖ بَلْهُورٌ (اسم) = فَعْلُولٌ.

❖ بَلْهُوقٌ (صفة) = فَعْلُولٌ.

قال سيبويه: «قالوا (كَنْهُورٌ)، و(بَلْهُورٌ) وهو صِفَةٌ»^(٤).

وجاء في حواشي الشرقية: «قال (ث): (بَلْهُورٌ) اسمٌ مَلِكٍ من الأعاجم

....

وعند ثعلب: «(بَلْهُوقٌ)، صِفَةٌ»، وهو الوَضِيءُ الحَسَنُ»^(٥).

(١) الجيم لأبي عمرو الشيباني ٤١- وأبنية أبي حاتم ٩٩، ١٨٨- وأدب الكاتب ١٠٥- والأصول

٢١٠/٣- وتهذيب اللغة ٢٧٢/١٢ عن ابن الأعرابي- والصحاح (بلص) ١٠٣٠/٣- والمحکم

٢٢٢/٨- ومختصر الجواليقي ٥٢- وحياة الحيوان ١٥١/١.

(٢) مختصر الجواليقي (تحقيق أبو السعود) ٥٠، وفي (تحقيق دفع الله) ٥٢ «صليت الصوت»، وهو

تصحيح، نبّه عليه محقق أبنية أبي حاتم ١٠٠- والارتشاف ٤٨٢/١، ونصّ على أنه في كتابه

(الطير)- والمخصص ١٦٥/٨، وفيه «طَيْبُ الصوت»، وبعد هذا يكون عجيباً قول صاحب التاج

عن (البَلْصُوصُ): «ولم يذكر أبو حاتم شيئاً مما في هذا التركيب في كتاب الطير».

(٣) انظر: الجمهرة ١٢٤٠- والمحکم ٢٢٢/٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٣٦/٢، (هارون) ٢٩١/٤.

(٥) انظر: (ش) ٣٩٣، ونصف الحاشية الأول جاء في التعليقة ٢٧٠/٤، وفيها التصريح بأن (ث) هو

ثعلب.

وهذا يعني أن نص سيبويه في نسخة ثعلب هكذا: «قالوا (بَلْهُورٌ)، و(بَلْهُوقٌ) صِفَةٌ»، والباقي من تفسير ثعلب، ويدل لذلك أن لفظ الأصول لابن السراج كذلك، قال: «(فَعْلُولٌ) (بَلْهُورٌ)، اسمٌ مَلِكٍ من الأعاجم، والصفةُ (بَلْهُوقٌ)، وهو الوَضِيءُ الحَسَنُ»^(١).

فهي رواية، وفي النص روايات أخرى:

٢- «قالوا (كَنْهُورٌ)، و(بَلْهُورٌ) وهو صِفَةٌ»، وهو رواية النسخة الريحانية^(٢).

٣- «قالوا (كَنْهُورٌ) وهو صِفَةٌ، و(بَلْهُورٌ) وهو صِفَةٌ»، وهو رواية النسخة الشرقية ونسخة ابن دادي^(٣).

٤- «(بَلْهُورٌ) صِفَةٌ»، وهو رواية نسختي الجرمي والمبرد^(٤)، وظاهر كون هذه الرواية على حواشي الشرقية أن فيها التصريح بكون (كَنْهُورٌ) صفة أيضاً.

فالمثالان في الروايتين الأخيرتين صفتان، وفي الروايتين الأوليين النص على كون الثاني صفة، والسكوت عن الأول، فجعل ثعلب المثال الأول عنده - وهو (بَلْهُورٌ) - اسماً، وفسره بأنه اسم مَلِكٍ من الأعاجم؛ ليكون البناء في الأسماء والصفات.

(١) الأصول ٢١٥/٣.

(٢) انظر: (ح) ١٦٠، وفي أصل من أصول طبعة هارون ٢٩١/٤ (بَنْهُورٌ) بدل (بَلْهُورٌ).

(٣) انظر: (ش) ٣٩٣- ونسخة ابن دادي ٤٠٧ ب.

(٤) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٩٣- والتعليقة ٢٧٠/٤.

وَجَدُ أَكْثَرَ مَنْ فَسَّرُوا أَبْنِيَةَ سَيْبُوهِ تَابَعُوا ثَعْلَبًا فِي تَفْسِيرِهِ، مَعَ أَنْ تَفْسِيرَهُمْ لَا يَتَأْتَى إِلَّا عَلَى رَوَايَتِهِ، دُونَ الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ الْآخَرَ الَّتِي فِيهَا النَّصُّ عَلَى أَنْ (بَلْهُورَ) صِفَةٌ لَا اسْمَ.

وَمِمَّنْ فَسَّرَ (بَلْهُورَ) بِتَفْسِيرِ ثَعْلَبٍ: أَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ السَّرَاجِ، وَالزِّيَّيْدِيُّ، وَالْجَوَالِيقِيُّ، بَلْ نَقَلَهُ الزِّيَّيْدِيُّ وَابْنُ خُرُوفٍ عَنِ الْمَبْرَدِ^(١)، وَالَّذِي فِي نَسْخَةِ الْمَبْرَدِ أَنْ (بَلْهُورَ) صِفَةٌ.

وَأَمَّا مَعْنَى (بَلْهُورَ) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ فَهُوَ أَنَّهُ صِفَةٌ لِكُلِّ عَظِيمٍ مِنْ مَلُوكِ الْهِنْدِ^(٢)، وَتَعْنِي أَيْضًا الْمَكَانَ الْوَاسِعَ^(٣).

وَجَمَعَ ابْنُ السَّرَاجِ الْأَسْمِيَةَ وَالْوَصْفِيَةَ فِي (بَلْهُورَ)، فَقَالَ تَعْلِيْقًا عَلَى تَفْسِيرِ ثَعْلَبٍ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ بِهِ»^(٤).

وَأَمَّا مِثَالُ الصِّفَةِ عِنْدَ ثَعْلَبٍ، وَهُوَ (بَلْهُوقَ)، فَذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ^(٥)، وَفَسَّرَهُ بِتَفْسِيرِ ثَعْلَبٍ، وَذَكَرَهُ الْجَوَالِيقِيُّ وَابْنُ الدَّهَانَ^(٦)، وَفَسَّرَاهُ بِنَحْوِ ذَلِكَ، فَقَالَا: «الْحَسَنُ الْمُضِيءُ»، وَحَرَّفَ مُحَقِّقًا مَخْتَصِرَ الْجَوَالِيقِيِّ ضَبْطَ الْحَرْفِ إِلَى (بَلْهُوقَ)، وَذَكَرَا أَنَّهُمَا لَمْ يَجِدَاهُ فِي كِتَابِ سَيْبُوهِ،

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨٦- والأصول ٢١٥/٣- وأبنية الزبيدي ٢٦٢- ومختصر الجواليقي ٥٦، وذكر أن سيبويه ذكره صفةً- وتقيق الألباب ٢٩١.

(٢) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١١٦- والمحكم ٣٥٢/٤، وقال: «مئل به سيبويه، وفسره السيرافي»- والمخصص ١٣٦/٣- وتقيق الألباب ٢٩١- واللسان (بلهر) ٨١/٤، وأغمض ابن الدهان فقال في أبنيته ٤٨: «ملوك الأعاجم».

(٣) انظر: التكملة للصفاني (بلهر) ٤٢٧/٢- والقاموس (بلهر) ٤٥٢.

(٤) حواشي الشرقية، (ش) ٣٩٣.

(٥) في الأصول ٢١٥/٣.

(٦) انظر: مختصر الجواليقي (تحقيق دفع الله) ٥٦، و(تحقيق أبو السعود) ٥٢- وأبنية ابن الدهان ٤٩.

وقال ابن خروف: «هكذا وقع في الكتاب (بَلْهُورٌ)، ابن الجني: هو (بَلْهُونٌ)»^(١)، ولعل (بَلْهُونٌ) تحريف (بَلْهُوقٌ)، ولم أجد الحرف في كتب اللغة.

❖ تُبَشِّرُ (اسم) = التُّفَعِّلُ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (التُّفَعِّلِ) وهو قَلِيلٌ، قالوا: (تُبَشِّرُ)، وهو اسم»^(٢).

قال ابن السَّرَّاج: «وَوَجَدْتُ بِخَطِّ ثَعْلَبٍ (تُبَشِّرُ)»^(٣).

ففي الحرف (تُبَشِّرُ) وبنائه اختلاف بين النسخ، وقد وَقَفْتُ على روايتين:

١ - على (التُّفَعِّلِ) قالوا: (تُبَشِّرُ) بفتح الفاء، وهي رواية النسخة الشرقية، ونسخة ثعلب بخطه كما في الأصول، ورواية أبنية أبي حاتم، وسفر السعادة^(٤).

٢ - على (التُّفَعِّلِ) قالوا: (تُبَشِّرُ) بضم الفاء، وهي رواية النسخة الرباحية، ونسخة ابن دادي، ورواية: الأصول، وشرح

(١) تنقيح الألباب ١٢٩١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٦/٢، (هارون) ٢٧٢/٤.

(٣) الأصول لابن السراج ٢٠٧/٣.

(٤) انظر: (ش) ٣٨٧ب- والأصول لابن السراج ٢٠٧/٣ - وأبنية أبي حاتم ١٧٠ - وسفر السعادة

.١٧٢/١

السيرافي، وشرح الرماني، ومختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان، وهي التي في طبعتي الكتاب^(١).

و(التُبْشُرُ) اسم طائر^(٢).

❖ تَخْرِبُوتٌ (صفة) = فَعْلُوتٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعْلُوتٍ) فِي الاسْمِ، نَحْوُ (عَنْكَبُوتٍ) وَ(تَخْرِبُوتٍ)، لِحَقَّتِ الواوُ التاءُ كَمَا لِحَقَّتْ فِي الثَّلَاثَةِ فِي (مَلَكُوتٍ)»^(٣).

قال ابن السَّرَّاج: «وَفِي كِتَابِ ثَعْلَبٍ بِخَطِّهِ: "تَخْرِبُوتٍ": نَاقَةٌ فَارِهَةٌ"^(٤).

وتفسير ثعلب لا يوافق جعل سيبويه الحرف اسماً، بل يَجْعَلُ الحرف صفةً، والعجيبُ أن كُلَّ مَنْ فَسَّرَ الحرفَ فَسَّرَهُ بِمِثْلِ تَفْسِيرِ ثَعْلَبِ، كَأَبِي حَاتِمٍ، وَالسِّيْرَافِي، وَالزُّبَيْدِي، وَالْعَطَّارِ، وَابْنِ الدِّهَانِ، وَابْنِ خَرُوفٍ، وَغَيْرِهِمْ^(٥).

(١) انظر: (ح) ١٥٨- ونسخة ابن دادي ٤٠٢ب- والأصول ٢٠٧/٣- وشرح السيرافي ٢٢٧/٥، وذكر الرواية الأخرى- وشرح الرماني (رسالة) ٣٧٨- ومختصر الجواليقي ٧٢- وأبنية ابن الدهان ٥١- والكتاب (بولاق) ٢٢٦/٢، (هارون) ٢٧٢/٤.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٢/٤.

(٤) الأصول لابن السراج ٢١٦/٣.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨٧- وشرح السيرافي (رسالة) ١٢٢- وأبنية الزبيدي ٢٦٥- ومختصر الجواليقي ٧٥- وأبنية ابن الدهان ٥٣- وتنقيح الألباب ٢٩٢أ- وسفر السعادة ١٩٠/١.

بل لم يذكر أصحاب التكملة واللسان والقاموس والتاج^(١) لهذا الحرف سوى هذا المعنى.

وقال الجرمي: «وسألت علماءنا فلم يعرفوا (تَخْرِبُوتًا)»^(٢)، وكأئنه يعني: فلم يعرفوا معناه اسمًا كما ذكره سيبويه.

فإمّا أن يكون هذا ممّا وسَّعَهُ علمُ سيبويه وضاق عنه علمُ غيره وهو أهلٌ لذلك، وإمّا أن يكون في العبارة خللٌ، وصوابه نحو: «في الاسم نحو (عَنكُبُوتٍ)، و(تَخْرِبُوت) وهو صِفَةٌ»، وإمّا أن يكون سيبويه قد اشتغل ببيان سبب زيادة التاء «لَحِقَتِ الواوُ التاءُ كما لَحِقَتِ...» عن تحرير عبارته، والله أعلم.

❖ تَرْعِيَّةٌ (صفة) = تَفْعِيلَةٌ.

قال سيبويه: «يَكُونُ صِفَةً عَلَى (تَفْعِيلَةٍ)، وهو قَلِيلٌ فِي الكَلَامِ، قَالُوا (تَرْعِيَّةٌ)، وقد كَسَرَ بَعْضُهُمُ التَّاءَ»^(٣).

قال ابن السراج في الأصول: «(تَفْعِيلَةٌ): (تَرْعِيَّةٌ) ... وفي كتابي محمد [أي: المبرد] وأحمد [أي: ثعلب] (تَرْعِيَّةٌ)»^(٤)، وجاء في التعليقة: «قال أبو بكر: وفي رواية ثعلب أيضاً (تَرْعِيَّةٌ)، وكذلك في نسخة

(١) انظر: التكملة (خرب) ١/١١٣ - واللسان (تخرب) ١/٢٢٧ - والقاموس (تخرب) ٧٨ - والتاج (تخرب) ٦١/٢.

(٢) الأصول لابن السراج ٣/٢١٦، وفي سفر السعادة ١/١٨٩: «قال الجرمي: سألت الأصمعي وعلماء فلم يعرفوا (تَخْرِبُوتًا)».

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٧، (هارون) ٤/٢٧١.

(٤) الأصول لابن السراج ٣/٢٠٥، وفيه (تَرْعِيَّةٌ) بكسر التاء، وهو تصحيف.

القاضي»^(١)، وجاء في حواشي الشرقية: «في نسخة (رق): (تَرْعِيَّةٌ) بالياء مُشَدَّدَةٌ، وكذلك وَجَدْتُهُ بِخَطِّ ثَعْلَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»^(٢).

فهذه رواية ثعلب، وفي البناء هنا روايتان، وفي مثاله روايتان، وتفصيل ذلك أن في عبارة سيبويه السابقة ثلاث روايات:

١- «يَكُونُ صِفَةً عَلَى (تَفْعِيلَةٍ) لِيَاءِ فِلامٍ، وهو قَلِيلٌ فِي الكَلَامِ، قَالُوا (تَرْعِيَّةٌ) لِيَاءِ مُشَدَّدَةٍ»، وهي رواية النسخة الشرقية، ونسخة ابن دادي، ومتن كتاب سيبويه في التعليقة^(٣).

٢- «يَكُونُ صِفَةً عَلَى (تَفْعَلَةٍ) لِإِلامٍ مُشَدَّدَةٍ، وهو قَلِيلٌ فِي الكَلَامِ، قَالُوا (تَرْعِيَّةٌ) لِيَاءِ مُشَدَّدَةٍ»، وهي رواية النسخة الرباحية^(٤).

٣- «يَكُونُ عَلَى (تَفْعِيلَةٍ) لِيَاءِ فِلامٍ، قَالُوا (تَرْعِيَّةٌ) لِيَاءِ فِباءٍ»، وهي رواية نسخة الجرمي^(٥).

وقد نص السيرافي على أن سيبويه ذكر الكلمتين هنا، فكأنه وقف على الروايتين فذكرهما دون أن يَفْصِلَ بينهما، وفعل مثله: الجواليقي، وابن الدهان، وقد أهملهما: الرماني^(٦).

(١) التعليقة ٢٥٨/٤، وفيها تحرفت (ثعلب) إلى (تقلب).

(٢) حواشي الشرقية (ش) ٣٨٧/١، و(رق) رمز نسخة القاضي إسماعيل القاضي صاحب المبرد. وظاهر الحاشية أنها من كلام أبي بكر بن السراج كما في التعليقة.

(٣) انظر: النسخة الشرقية (ش) ٣٨٧/١ - ونسخة ابن دادي ٤٠٣ب - والتعليقة ٢٥٨/٤.

(٤) انظر: النسخ الرباحية (ح) ١١٥٨ - و(ح) ٣٦٧ب - و(ح) ١١٥٢/٢ - و(ح) ٣٥٦أ - و(ح) ١٠٠/٢٨٠.

(٥) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٧/١ - وحاشية (ح) ١١٥٢/٢ب - والتعليقة ٢٥٨/٤، كلهم ذكر نص روايته عن أبي بكر بن السراج - وسفر السعادة ١/١٨٠، وذكرها ابن السراج في الأصول ٢٠٥/٣ دون نص، وفيه (ترغيبية) بالغين المعجمة، وهو تصحيف.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢٢٧/٥ - ومختصر الجواليقي ٦٧ - وأبنية ابن الدهان ٥٣ - ٥٤ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٧٨.

والظاهر أن البناء في كلام سيبويه هنا هو (تَفْعِيلَةٌ)، وأن المثال هو (تَرْعِيَّةٌ).

ودليل ذلك سياق كلام سيبويه، فالذي قبله في جميع النسخ: «ويكون على (تَفْعِيلٍ) في الأسماء، نحو ولا نعلمه جاء وصفاً، ولكنه»^(١)، فكلامه على (تَفْعِيلٍ) بلا تاءٍ الذي قرّر أنه لا يعلمه وصفاً، فاستدراكه سيكون عليه لا على غيره، فيكون على (تَفْعِيلَةٍ) بتاءٍ لا (تَفْعُلَةٍ)، ويكون على (تَرْعِيَّةٍ)؛ لأنه وصفٌ، لا على (تَرْعِيْبَةٍ)؛ لأنه اسم.

والاستدلال بالسياق هو الذي يضعف رواية الجرمي (تَرْعِيْبَةٍ)، أما الاستدلال^(٢) بأن سيبويه نصّ على أنها صفة فلا يُحْتَجُّ به على الجرمي، لأنه ليس في نسخة، كما سبق، ولم يقف د. الدالي على لفظ نسخة الجرمي فقال: «ولا موضع في كلامه لدعوى اختلاف نسخ كتابه».

ومعنى (التَرْعِيَّةِ): الحَسَنُ الرَّعِيَّةُ لِلأبْلِ^(٣)، وعممه الفراء، فجعله من يَصْلُحُ المَالُ على يده^(٤)، وقصر السيرافي وابن عباد فجعلاه الراعي^(٥).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٢٧/٢، (هارون) ٢٧١/٤.

(٢) كما فعل د. الدالي في تحقيق أبنية أبي حاتم ١٦٨، ود. سيف العريفي في (تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي، دراسة واستدراك) ٢٥٧.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٤٦٢/٢ - وإصلاح المنطق ١٣٤ - وأدب الكاتب ٥٦٤ - والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٨٢ عن الأصمعي - وأبنية الزبيدي ٢١٧ - وتنقيح الأبواب ٢٨٣ - وسفر السعادة ١٨١/١ - واللسان (أرب) ٢١١/١.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٠٤/٣، ١٦٤ - واللسان (أرب) ٢١١/١ - والتاج (أرب) ٢٣/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢٢٧/٥ - والمحيط في اللغة ١٤٧/٢.

وأما (التَّرْعِيْبَةُ): فالقطعة من السِّنَامِ والشَّحْمِ، كذا فسرها الجرمي وأبو حاتم^(١)، وقيل: هي كذلك أو السِّنَامُ الْمُقَطَّعُ شَطَائِبَ مستطيلة^(٢).

❖ ثُلُثَةٌ (اسم) = فُعْلَةٌ.

قال سيبويه: «وجاءَ على (فُعْلَةٍ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا: (ثُلُثَةٌ)، وهو اسمٌ»^(٣).

قال ابن السراج: «وبخَطُّ ثُعْلَبٍ: (ثُلُثَةٌ) فُعْلَةٌ، قالوا (لي قِبَلَهُ ثُلُثَةٌ)، أَي: حَاجَةٌ»^(٤).

فثعلب يخالف سيبويه في وزن (ثُلُثَةٌ)، فيرى أنه بضم التاء على (فُعْلَةٌ) بضم الفاء.

قال ابن السراج: «يجوز أن تكون الضمة إِتْبَاعًا والأصلُ الفتحُ»^(٥)، وردَّ ذلك الفارسي بقوله: «لا ينبغي أن يكون الإِتْبَاعُ في هذا النحو، ولا يُحْكَمُ به إلَّا أن يُعْلَمَ أن أحد البنائين زائد فلو كان (فُعْلَةٌ) لم يجئ في الكلام أَمْكَنَ أن تكون الضمة للإِتْبَاعِ»^(٦).

(١) انظر: الجرمي في مراجع روايته، وانظر أبا حاتم في أبنيته ١٦٨، وكذا فسرت في: مختصر الجواليقي ٦٧ - وأبنية ابن الدهان ٥٤.

(٢) انظر: المحكم ٩٥/٢ - والمخصص ٤٢٢/١ - واللسان (رعب) ٤٢١/١ - والتاج (رعب) ٥٠٥/٢، واكتفى في الجمهرة ٣١٨/١ بقوله: «شَطَائِبُ السِّنَامِ إِذَا قَطَعْتَ مُسْتَطِيلَةً»، واكتفى في تهذيب اللغة ٣٦٧/٢ بقوله: «السِّنَامُ الْمُقَطَّعُ».

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٠/٢، (هارون) ٢٧٨/٤.

(٤) الأصول لابن السراج ٢١٣/٣.

(٥) الأصول لابن السراج ٢١٣/٣.

(٦) المخصص ٢٢٣/١٢ عن الفارسي.

على أن (تُلْتَنَةً) و(تُلْتَنَةً) واحدٌ، ويقال أيضاً: (تُلُونَةٌ) و(تُلُونٌ) و(تَلَانَةٌ)^(١).

ومعناها: الحاجة كما سبق عن ثعلب، واللَّبْتُ والمُكْتُ، وتطلق على البَقِيَّة من الشيء^(٢).

ويضعف عندي أن يكون ما نُقل عن ثعلب رواية في الكتاب؛ لأن سياق كلام ابن السراج لا يدل عليه، كما أن جميع ما وقفت عليه من نسخ الكتاب اتفقت على (فَعَلَّة) ... (تُلْتَنَةً) بالفتح، كالنسختين الشرقية والرباحية، ونسخة ابن دادى، وهي التي في: الأصول، وشرح السيرافي، وأبنية الزبيدي، وشرح الرماني، وغيرهم^(٣).

❖ جُلْبَانٌ (صفة) = فُعْلَانٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعْلَانٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نحوُ (الحَوْمَانِ)، والصفةُ نحوُ (عُمْدَانٍ) و(الجُلْبَانِ)»^(٤).

(١) انظر: نوادير أبي مسحل ١/٤٤ - والتهذيب ١٤/٢٨٢ - والصحاح (تلن) ٥/٢٠٨٦.

(٢) انظر: نوادير أبي مسحل ١/٤٤ - والجمهرة ١١٢٩ - والتهذيب ١٤/٢٨٢ - والصحاح (تلن) ٥/٢٠٨٦.

(٣) انظر: (ش) ٣٨٩أ - و(ح) ١٦٠أب - ونسخة ابن دادى ٤٠٤أ - والأصول لابن السراج ٣/٢١٣ - وشرح السيرافي (رسالة) ٣٢ - وأبنية الزبيدي ٢٣٦ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٨٦ - ومختصر الجواليقي ٦٢ (أبو السعود).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٤، (هارون) ٤/٢٦٢. ولفظ الشرقية انظر: (ش) ٣٨٨أب: «ويَكُونُ على (فُعْلَانٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نحوُ (الحَوْمَانِ)، والصفةُ (عُمْدَانٍ) و(الجُلْبَانِ)»، وكذا في الرباحية، ولكن في (ح) ١٥٧أ (الجُلْبَانِ) بدل (الجُلْبَانِ)، وفي (ح) ٧/١٥٠أ: «في الاسمِ والصفةِ، نحوُ الحَوْمَانِ، والصفةِ نحوُ عُمْدَانِ»، وكذا في نسخة ابن دادى ٤٠١أ، وفيها: «والصفة نحو عُمْدَانِ».

سيأتي في الكلام على (فُعْلَان) أن لثعلب هنا رواية وتفسيراً، وروايته: "والصَّفَةُ نحو (العُمُدَان) طَوِيلٌ، «و(الجُلْبَان)» صاحبُ جَلْبَةٍ"، والكلام هنا على مثاله (الجُلْبَان) صفةً.

فقد أورده أبو حاتم، قال: «في الكتاب: (حُرْمَان)، والصفة: (عُمُدَان) و(جُلْبَان)»^(١)، ولكنه ذكره قبل ذلك بلفظ بالحاء (حُلْبَان)^(٢)، وجاء بلفظ (حُلْبَان) بالحاء في أبنية العطار^(٣)، وجاء بالجيم (جُلْبَان) في طبعتي (بولاق) و(هارون)^(٤).

وورد في نسخة المبرد، وفي النسخة الرياحية (ح١)، وأبنية الزبيدي، والممتع بلفظ (الجُلْبَان) بالجيم المضمومة واللام المفتوحة الباء المشددة^(٥).

وورد في النسخة الشرقية، وفي النسخ الرياحية (ح٧)، وفي نسخة ابن دادي بلفظ (الحُلْبَان) بالحاء المهملة المضمومة واللام المفتوحة والباء المشددة^(٦).

ولم يرد في نسخة الجرمي ونسخة القاضي^(٧).

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ١١٤ - ١١٨.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١١٤، وتجراً المحقق فغَيْرُهُ إلى (الجُلْبَان)، فكرهتُ له ذلك وهو المحقق الكبير؛ أن يغير في المتن شيئاً له وجه مقبول، بل هو رواية معتبرة للكتاب.

(٣) انظر: مختصر الجواليقي (تحقيق دفع الله) ١٠٢، وفيه (حُلْبَان)، وفي مختصر الجواليقي (تحقيق أبو السعود) ٧٨، وفيه (حُلْبَان)، وكذا في مخطوطته ١٦ب، وكلاهما تصحيف، ونقلت صوابه من تحقيق أبنية أبي حاتم ١١٤.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٥) انظر: حواشي الشرقية (ش١) ٣٨٨ب- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب- وشرح الرمان (رسالة) ٣٦٢، كلهم عن المبرد- والنسخة الرياحية (ح١) ١٥٧أ- وأبنية الزبيدي ١٤٦- والممتع ١/١٣٧.

(٦) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤- و(ح٧) ١٥٠/٢ب- ونسخة ابن دادي ٤٠١أ.

(٧) انظر: حواشي الشرقية (ش١) ٣٨٨ب- والأصول ٢٠٢/٣- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب- وشرح

الرمان (رسالة) ٣٦٢.

وأما معنى هذه الروايات فد(جُلْبَان) فسَّرَهَا ثعلب ب(صاحب جَلْبَةٍ) كما سبق، وكذا في شرح السيرافي وشرح الرماني، والمحكم، وعنه اللسان والقاموس^(١)، ويقال: (امرأة جُلْبَانَة)، أي: حمقاء، وغليلة جافية، وسيئة الخلق صحَّابة صاحبة جَلْبَةٍ ومُكالبة^(٢).

أما (جُلْبَان) و(حُلْبَان) و(حُلْبَان) فلم أجدها في كتب اللغة صفات.

❖ جِنْدُوَّة (اسم) = فَعْلُوَّة.

قال سيبويه: «يَكُونُ عَلَى (فَعْلُوَّةٍ) فِي الاسْمِ، نَحْوُ (الْحِنْدُوَّةِ) و(العُنْصُوَّةِ)، وَيَكُونُ عَلَى (فَعْلُوَّةٍ)، نَحْوُ (جِنْدُوَّةٍ)»^(٣).

سيأتي في الكلام على (الخَنْزُوَّة) ذكر ما جاء عن ثعلب في هذا النص، ومنها الحرف (جِنْدُوَّة).

وقد اختلفت النسخ في هذا الحرف على خمس روايات:

١- (جِنْدُوَّة) بجيم مكسورة وذال مضمومة، وهي رواية النسخة الرياحية^(٤)، ورواية نسخة ثعلب^(٥)، وليس في كلام العرب، ونسخة من أبنية الزبيدي، وأصلين من أصول طبعة هارون^(٦).

(١) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٤-أ وشرح الرماني (رسالة) ٣٥٦- والمحكم ٧/٢٠٥- واللسان (جلب) ١/٢٠٧- والقاموس (جلب) ٨٧.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١١/٩٤- وأبنية الزبيدي ١٨٨- والمحكم ٧/٣٠٥- وتفتيح الأبواب ٢٧٧-أ وسفر السعادة ١/٢٠٤- واللسان (جلب) ١/٢٠٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٩، (هارون) ٤/٢٧٥.

(٤) انظر: (ح) ٢/١٥٣.

(٥) كما في الحاشيتين المذكورتين في أول الكلام على (الخَنْزُوَّة).

(٦) انظر: ليس في كلام العرب ٢١٥- وأبنية الزبيدي ٢٢٧- والكتاب (طبعة هارون) ٤/٢٧٥.

٢- وجاء (جُنْدُوَّة) بحاء مهملة مكسورة وذال مضمومة، وهي رواية متن نسخة ابن طلحة^(١)، وأبنية ابن الدهان المطبوع^(٢)، وجاءت في طبعتي بولاق وهارون^(٣).

٣- (جُنْدُوَّة) بخاء معجمة مكسورة وذال مضمومة، وهي رواية نسخة نقل منها السيرافي.

٤- (جُنْدُوَّة) بحاء مهملة مكسورة وذال مكسورة، وهي رواية للشرقية^(٤)، ورواية نسخة ابن دادي^(٥)، ورواية في طرّة نسخة ابن طلحة^(٦)، ونقلها مختصر الجواليقي عن أبي حاتم^(٧)، وفي شرح الرماني^(٨)، وجاءت في الأصول المطبوع وبعده فيه: «كذا في كتابي كتاب سيبويه»^(٩).

٥- (جُنْدُوَّة) بخاء معجمة مكسورة وذال مكسورة، وهي الرواية الأخرى للشرقية^(١٠)، ورواية أبنية أبي حاتم، ونسخة نقل عنها السيرافي^(١١).

(١) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٣٨٨أ.

(٢) انظر: أبنية ابن الدهان ٧٥.

(٣) انظر: الكتاب (طبعة بولاق) ٣٢٩/٢، و(طبعة هارون) ٢٧٥/٤.

(٤) انظر: (ش) ١٣٨٨أ، واللفظ فيها بالحاء المهملة والحاء المعجمة.

(٥) ٤٠٣ب.

(٦) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٣٨٨أ.

(٧) انظر: مختصر الجواليقي ١١٠، والذي في أبنية أبي حاتم المطبوع ١٨٢ بالجيم (الجُنْدُوَّة).

(٨) انظر: شرح الرماني (رسالة) ٣٨٢.

(٩) الأصول ٣/٢١٠، ونقل مختصر الجواليقي ١١٠ أن الذي عند ابن السراج بالجيم، أي: (جُنْدُوَّة).

(١٠) انظر: (ش) ١٣٨٨أ، واللفظ فيها بالحاء المهملة والحاء المعجمة، وفوقه «معاً»، وذكر هذه الرواية

عنها: تنقيح الألباب ٢٨٥أ.

(١١) انظر: أبنية أبي حاتم ١٨٣، وشرح السيرافي ٢٢٨/٥ب.

واختلاف ضبط الحرف يدل بلا شك على اختلاف في ضبط البناء، فالروايات الثلاث الأولى يكون البناء فيها (فَعْلُوَةٌ)، والروايتان الأخيرتان يكون البناء فيهما (فَعْلُوَةٌ).

وقد ضَعَّفَ الضبطَ الأول (فَعْلُوَةٌ) ابنُ السراج والسيراي، فقال ابن السراج - بعد أن ذكر رواية ثعلب - : «وأظنه خطأ؛ من أجل أنه ليس في كلامهم مضموم بعد مكسور، والنون ههنا ساكنة، فكأنه قد التقى الضم والكسر»^(١)، وقال السيراي: «وهو بناءٌ مُنْكَرٌ؛ لأنَّهُ ليسَ في أبنية كلام العرب شيءٌ فيه كَسْرَةٌ وبعدها ضَمَّةٌ وبيْنَهُما حَرْفٌ ساكِنٌ، وقد قال بعضُ النحويين: أَصْلُ البِنَاءِ بِضَمِّ الأَوَّلِ، وإنما كُسِرَ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَمَتَيْنِ مَعَ الواوِ، على أنها لغةٌ في المضموم»^(٢).

وضَعَّفَ الضبطَ الثاني (فَعْلُوَةٌ) السيراي، فقال: «وهذا لا يجوز؛ لأنَّ سيبويه^(٣) ذَكَرَ بَعْدَ هذا أنه ليسَ في الكلامِ واوٌ طَرَفٌ قَبْلَها كَسْرَةٌ وإن كان بَعْدَ الواوِ ما يَقَعُ عليه الإعرابُ، يعني حَرْفَ التَّائِيثِ»^(٤).

(١) الأصول لابن السراج ٢/٣١٠.

(٢) شرح السيراي ٥/٢٢٨ب.

(٣) انظر: الكتاب (هارون) ٤/٢٨٨، قال: «وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً أو غير لازم فهي مبدلة مكانها الياء وذلك قولك (مَحْنِيَّةٌ)، وإنما هي من (حَنَوْتُ)»، وتابع السيراي في هذا ابن سيده في المحكم ٥/٩٩، ونقله عن ابن سيده اللسان (خند) ٣/٤٩٠، وعُلِّ ابن جني بقاء الواو بقوله في سر الصناعة ٢/٧٣٤: «فأما (حَنْدُوَةٌ) فإنما صَحَّتْ فيها الواو - وإن كانت آخراً - من قِبَلِ أنهم لو قلبوها فقالوا (حَنْدِيَّةٌ) لم يعلم أأَصْلُها (فَعْلُوَةٌ) أم (فَعْلِيَّةٌ)».

(٤) شرح السيراي ٥/٢٢٨ب.

❖ حَبْرَكِي (اسم) = فَعَلَّى.

قال سيبويه: «فَيْكُونُ الحَرْفُ على مِثَالِ (فَعَلَّى)، نحوُ (حَبْرَكِي) ... ولا نَعْلَمُهُ جاءَ إلَّا وصفاً»^(١).

قال السيرافي عن (حَبْرَكِي): «وفي تفسير الأبنية لتعلب: "الطَوِيلُ الظَّهْرُ القَصِيرُ الرَّجْلَيْنِ"»^(٢).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف وصفاً، وقد وافقه على هذا التفسير جماهير اللغويين، كالأصمعي^(٣)، وأبي حاتم، وابن ولّاد، والزبيدي، والعطّار، وابن خَرُوف، وغيرهم^(٤)، وزاد الفاربي (الغليظ)^(٥).

وخالفهم الجرّمي - وتابعه ابن السراج^(٦) - فَعَكَسَ، فقال: هو «قَصِيرُ الظَّهْرِ طَوِيلُ الرَّجْلِ»^(٧).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٣٨/٢، (هارون) ٢٩٥/٤.

(٢) شرح السيرافي (رسالة) ١٣٧.

(٣) انظر: الألفاظ لابن السكيت ١٦٣ - والمقصود والممدود للقالبي ١٥٤ - وتهذيب اللغة ٣٠٦/٥، وفيها (الرَّجُلُ) بدل (الرَّجْلَيْنِ)، وفي الألفاظ تخصيص الحرف بالإنسان دون الحيوان.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٦٩ - والمقصود والممدود لابن ولّاد ٢٨ - وأبنية الزبيدي ٢٨٦، وفيها (السَّاقُ) - ومختصر الجواليقي ١١٧ - وتنقيح الأبواب ٢٩٤، وفيه (السَّاقُ) - وأبنية ابن الدهان ٦٨ - وسفر السعادة ٢١٧/١.

(٥) انظر: ديوان الأدب ٩١/٢، وفيه (الرَّجُلُ) بدل (الرَّجْلَيْنِ).

(٦) الأصول ٢١٨/٣، قال: «(حَبْرَكِي)، وهو القُرَادُ، وقالوا (رَجُلٌ حَبْرَكِي يافتي)، وهو القَصِيرُ الظَّهْرُ الطَوِيلُ الرَّجْلُ ... وقال الجرّمي: وقد جعل بعضهم الألف في (حَبْرَكِي) للتأنيث فلم يصرف»، وفي المطبوع (رجل حبركاء) (في حبركاء)، وهو تحريف، ونقله على الصواب وعزاه كله (أي): التفسير والصرف) إلى الجرّمي في الصحاح (حبرك) ١٥٧٩/٤، وعنه اللسان (حبرك) ٤٠٩/١٠.

(٧) شرح السيرافي (رسالة) ١٣٧، وعن السيرافي المحكم ٣٦/٤، ونقله عن الجرّمي أيضاً صاحب الصحاح (حبرك) ١٥٧٩/٤ بلفظ «الرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجلين»، ونقله عن الصحاح والمحكم بلفظهما صاحب اللسان (حبرك) ٤٠٩/١٠.

وفي العين: «الضَّعِيفُ الرَّجُلَيْنِ الَّذِي كَادَ يَكُونُ مُقْعَدًا»، و«القَوْمُ
الهِلْكَى»^(١)، وقال ابن دُرَيْدٍ: «القَصِيرُ الْمُتَدَاخِلُ الْخَلْقِ»^(٢)، وفي
التكملة: «السَّحَابُ الْمُتَكَاثِفُ، وَالرَّمْلُ الْمُتْرَاكِمُ، وَالغَلِيظُ الرَّقَبَةُ»^(٣).

❖ حَدِيثٌ = فَعِيلٌ.

قال سيبويه: «فَمَا اشْتَقَّ مِمَّا فِيهِ الْيَاءُ وَالْحَقُّ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَذَهَبَتْ
منهُ فَنَحَوْ... و(حَدِيمٍ)، إِنَّمَا هُوَ مِنْ (حَدَمْتُ)، فَكَمَا اشْتَقُّوا (حَدَامٌ)
لِلْمَرْأَةِ اشْتَقُّوا (حَدِيمًا) لِلرَّجُلِ»^(٤)، وقال: «وَأَمَّا (فَعِيلٌ) - مِثْلُ
(حَدِيمٍ) - فَمَنْزِلَةٌ (فَعِيلٌ)»^(٥).

في مختصر الجواليقي: «وَقَالَ ثَعْلَبٌ: "حَدِيمٌ": سُرْعَةُ الطَّيْرَانِ إِذَا
كَانَ الْجَنَاحُ مَقْصُوصًا»^(٦).

وتفسير ثعلب لم أجد من وافقه عليه، وكلام سيبويه المنقول يُنبئُ
بأنه أراد به اسم رجل، فقد سَمَّتِ الْعَرَبُ حَدِيمًا^(٧).

وهو من (الْحَدَمُ)، وهو السُّرْعَةُ فِي كَلَامٍ أَوْ مَشْيٍ أَوْ قَطْعٍ^(٨).

(١) العين ٣/٣٢٥، ونقله المحكم ٣/٣٦٠.

(٢) الجمهرة ١١١٢.

(٣) التكملة (حبرك) ٥/١٨٩، وعنه القاموس (حبرك) ١٢٠٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٣٤٦، (هارون) ٤/٣١٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/٣٧٢، (هارون) ٤/٣٦٧.

(٦) شرح السيراني (رسالة) ١٨٥.

(٧) انظر: المنتخب ٢/٥٧٣ - والاشتقاق ١١٨ - والجمهرة ١١٦٧ - والمحكم ٣/٢٢٠ - ومختصر

الجواليقي ١١٩ - وأبنية ابن الدهان ٧٠.

(٨) انظر مراجع المسألة، وخاصة: الأصول ٣/٢٣٤ - والجمهرة ١١٦٧ - والاشتقاق ١١٨ -

والصحاح (حذم) ٥/١٨٩٥.

وقال السيرافي: «الحاذقُ بالشيء»^(١)، وهذه صفة، وفي معجم البلدان: «مَوْضِعٌ بَنَجْدٍ فِيهِ يَوْمٌ»^(٢)، وهذا اسم.

❖ حِرْدُونٌ (اسم) = فِعْلُولٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلُولٍ) ... فَالاسْمُ نَحْوُ ... و(حِرْدُونٍ)»^(٣).

قال السيرافي: «(الحِرْدُونُ) ... وفي تفسير الأبنية لثعلب: عِظَايَةٌ»^(٤).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف اسماً.

وثعلب يعني أَنَّ (الحِرْدُونُ) نَوْعٌ مِنَ الْعِظَاءِ، وقال أبو حاتم: «دُوَيْبَةٌ كَالْعِظَايَةِ»^(٥)، وَعَمَّمَ الْجَرْمِيُّ فَقَالَ: دَابَّةٌ^(٦)، وَابْنُ دُرَيْدٍ فَقَالَ: «دُوَيْبَةٌ لَا أَقْفُ عَلَى حَقِيقَةِ وَصْفِهَا»^(٧)، وقال الزبيدي وابن عَبَّاد^(٨): هي الحِرْبَاءُ، وقال الفاربي وابن خَرُوفٍ^(٩): شَبِيهَةٌ بِالْحِرْبَاءِ، وَقِيلَ: هي ذَكَرُ الضَّبِّ^(١٠).

(١) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٨٥، وعنه بلا تصريح المحكم ٢٢٠/٣، وعنه اللسان (حذم) ١١٩/١٢.

(٢) معجم البلدان ٢٣٣/٢، وانظر: التكملة (حذم) ٦١١/٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩١/٤ - ٢٩٢.

(٤) شرح السيرافي (رسالة) ١١٩، وعنه المحكم ٥٥/٥ إلا أنه قال (العِظَاءَةُ) بَأَلْ، وعن المحكم اللسان (حردن) ١١١/١٣.

(٥) أنبية أبي حاتم ٢٥٥، وفي مختصر الجواليقي ١١٤: «دُوَيْبَةٌ مِثْلُ الْعِظَايَةِ».

(٦) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٢٠.

(٧) الجمهرة ٥٠٧/١.

(٨) انظر: أنبية الزبيدي ٢٦٣ - والمحيط في اللغة ٢٨٩/٣.

(٩) انظر: ديوان الأدب ٧٥/٢ - وتفتح الألباب ٢٩٢، وفي المخصص ١٠٣/٨: «دابة كالحرباء»، ونقله عن السيرافي!

(١٠) انظر: الصحاح (حردن) ٢٠٩٨/٥ - وحياة الحيوان ٢٢٣/١، وقد حكيه (بقيل).

وحلّاهما الجاحظ بأنها "دُوَيْبَّةٌ تَشْبَهُ الحَرْبَاءَ، تكون بناحية مصر وما والاها، وهي دُوَيْبَّةٌ مَلِيحَةٌ مُوشَّاةٌ بألوانٍ ونُقَطٍ" (١)، والدُّمَيْرِيُّ بأنها «دُوَيْبَّةٌ شَبِيهَةٌ بالضَّبِّ.... وهو من ذوات السُّموم، يوجد في العُمُران المهجورة كثيراً، له كَفٌّ كَفَّ الإنسان مقسومةً الأصابع إلى الأنامل، وجلدُهُ لا بَرَصَ فيه» (٢)، وفي معجم الشهابي: «دُوَيْبَّةٌ غَيْرُ الوَرَلِ وغيرُ الضَّبِّ، قَلَمًا يزيد طولها على ٣٠ سنتيمتراً، وهو كثير في الشام» (٣).

❖ حُرْمَان = انظر (حُرْمَان).

❖ حَشَوْر (صفة) = فَعُولٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولٍ).... وَالصِّفَةُ (جَهْوَرٌ) و(حَشَوْرٌ)» (٤)، وقال: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعَاوِلٍ).... وَالصِّفَةُ نَحْوُ: (القَسَاوِر) و(الحَشَاوِر)» (٥).

جاء في مختصر الجواليقي: «(حَشَاوِرٌ).... جَمْعُ (حَشَوْرٍ).... وقال نُعَلْبٌ: هو الخَفِيفُ» (٦)، ولأن مختصر الجواليقي ذكر تفسير ثعلب في (حَشَاوِرٍ) ذكرتُ نَصِيَّ سيبويه في (حَشَوْرٍ) و(حَشَاوِرٍ).

(١) الحيوان للجاحظ ٥٨/٦.

(٢) حياة الحيوان الكبرى للدميري ٢٢٣/١.

(٣) معجم الشهابي ١٢، عن محقق أبنية أبي حاتم ٢٥٥ هامش ٤٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٢٨/٢، (هارون) ٢٧٤/٤.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣١٩/٢، (هارون) ٢٥٢/٤.

(٦) مختصر الجواليقي ١٠٠، ولم يُذكَر فيه (حَشَوْرٍ)، مع أن سيبويه ذكره في نص آخر كما سيأتي.

وتفسير ثعلب موافق لجعل سيبويه الحرف صفةً، وقد أكد ثعلب هذا في مجالسه، فقال: «(الحَشَوْرُ) الخَفِيفُ مِنَ الرَّجَالِ، وهو المَهْدُولُ^(١)»^(٢)، ولم أجد هذا المعنى في المعاجم، بل فيها ضد ذلك أنه عظيم البطنِ والجَنَبَيْنِ، إلَّا أنَّ أبا حاتم قال: «ويُقالُ: الخَفِيفُ»^(٣). وقال أبو عبيدٍ وابنُ دُرَيْدٍ والزُّيَيْدِي وابنُ خُرُوفٍ^(٤): هو «العظيمُ البطنِ»، وقال أبو حاتم والسيِّرائي^(٥): «العظيمُ الجَنَبَيْنِ»، وجمَعَ بعضهم^(٦) بين هذين الوصفين، وقيل: كُلُّ مُلَزَّزِ الخَلْقِ^(٧). والحَشَوْرَةُ: المرأةُ البَطِينَةُ، والعَجْوُزُ المَتَطَرِّفَةُ البَخِيلَةُ^(٨).

❖ حُلْبَانٌ (اسم) = فُعْلَانٌ.

قال سيبويه: «يَكُونُ عَلَى (فُعْلَانٍ) فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالاسْمُ نَحْوُ (الحُومَانِ)، وَالصِّفَةُ نَحْوُ (عُمْدَانٍ) وَ(الجَلْبَانِ)»^(٩).

(١) المَهْدُولُ: الرجل الخفيف. انظر (هذل) في: اللسان ١١/٦٩٣ - والقاموس ١٣٨٣.

(٢) مجالس ثعلب ١/٤٧.

(٣) أبنية أبي حاتم ٥٣.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٤/١٧٨ عن أبي عبيد - والجمهرة ١/٥١٣ - وأبنية الزبيدي ١٦١، ٢٣٠ - وتفتيح الأبواب ٤٧١أ.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٥٣ - وشرح السيراني ٥/٢٢٨، وفي الجمهرة ٢- ١١٧٩ - وأبنية ابن الدهان ٧١: المنتفخ الجنين.

(٦) انظر: شرح السيراني ٥/٢٢٠أ، قال: «العظيم البطن المنتفخ الجنين» - وسفر السعادة ١/٢٢٧، قال: «العظيم البطن والمنتفخ الجنين» - ومختصر الجواليقي ١٠٠، قال: «المنتفخ الجنين العظيم».

(٧) انظر: العين ٣/٩٢ - والجمهرة ١/٥١٣.

(٨) انظر (حشر) في: المحكم ٣/٧٤ - واللسان ٤/١٩٢ - والقاموس ٤٨٠.

(٩) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٤، (هارون) ٤/٢٦٢. ولفظ الشرقية لانظر: (ش) ١/٣٨٨ب: «ويَكُونُ عَلَى (فُعْلَانٍ) فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالاسْمُ نَحْوُ (الحُومَانِ)، وَالصِّفَةُ (عُمْدَانٍ) وَ(الجَلْبَانِ)»، وكذا في

سيأتي في الكلام على (فُعْلَان) أن ثعلب هنا رواية وتفسيراً، وروايته «ويَكُونُ على (فُعْلَان) في الاسم والصفة، فالاسم نحو (الخرمَّان)» نَبَتْ أَرَاهُ، «و(الحلبَّان)» بَقْلَةٌ .
 ف(الحلبَّان) اسماً هو رواية ثعلب في المراجع المذكورة، سوى نسخة (ش) (٤)^(١)، ففيها (الجلبَّان) بالجيم، ومثَّل الرماني^(٢) ب(حلبَّان) ل(فُعْلَان).

وورد في نسختي الجرمي والقاضي بلفظ (حلبَّان) بالحاء والجيم على اختلاف^(٣).

ولم يرد في نسخة المبرد^(٤)، ولا في النسخة الشرقية، ولا في النسخة الرباحية، ولا في نسخة ابن دادي^(٥)، ولا في طبعتي (بولاق) ولا (هارون)^(٦).

وأما معاني هذه الروايات ف(حلبَّان) بالحاء والجيم على اختلاف فسره ثعلب بأنه بَقْلَةٌ^(٧)، وذكره العطار بالحاء، وقال: «بَقْلَةٌ

الرباحية، ولكن في (ح) ١١٥٧ (الجلبَّان) بدل (الحلبَّان)، وفي (ح) ١٥٠/٢ (في الاسم والصفة، نحو الحومَّان، والصفة نحو غمَّدان)، وكذا في نسخة ابن دادي ٤٠١أ، وفيها: «والصفة نحو غمَّدان».

(١) انظر: النسخة الشرقية، نسخة (ش) ٣٢٥ب.

(٢) انظر: شرح الرماني (رسالة) ٣٤٢.

(٣) ورد بالحاء عنهما في: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٢، وورد بالجيم عنهما في: شرح السيرافي ٢٢٣/٥ب، وورد عن القاضي بالجيم في: الأصول المطبوع ٢٠٢/٣، وورد عن الجرمي بالحاء في سفر السعادة ٣٩٩/١.

(٤) انظر: حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٠.

(٥) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤ب- والنسخة الرباحية (ح) ١٥٧أ- ونسخة ابن دادي ٤٠١أ.

(٦) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٧) كذا في: الأصول ٢٠٢/٣- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب، وجاء في شرح الرماني (رسالة) ٣٦٢: «نبت أراه».

تَتَحَلَّبُ^(١)، ولم أجد الحرف بالحاء بهذا المعنى في كتب اللغة، وأما بالجيم (جُلْبَان) ففي كتب اللغة أنه اسم، وهو: نَبْتُ كالمِاشِ إلَّا أنه أكبر جُرْمًا منه^(٢)، وَقُرَابُ السيف^(٣).

وأما (حُلْبَان) بالحاء والجيم على اختلاف ففسره الجرمي بأنه نبات^(٤)، وذكره ابن الدهان بالحاء، وفسره بأنه نبت^(٥)، ووجدته في كتب اللغة بالحاء، ولم أجد له بالجيم^(٦).

❖ حِلْزُ (اسم) = فِعْلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلٍ)، فَالاسْمُ نَحْوُ ... وَ(حِلْزٍ)»^(٧).
قال السيرافي: «وَقَالَ ثَعْلَبٌ فِي تَفْسِيرِ الْأَبْنِيَةِ: "حِلْزٍ، وَهُوَ شَجَرٌ قِصَارٌ"»^(٨).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف اسمًا، ووافقه على هذا التفسير ابن السراج^(٩)، كما وافقه بلفظ عام: قُطْرُبٌ^(١٠) والزُّيَيْدِي^(١١) فقالا: «ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ»، وابنُ خَرُوفٍ وَالسَّخَاوِي، فقالا: «نَبَاتٌ»^(١٢).
وقال السيرافي: «حَبٌّ مِنَ الْحُبُوبِ يَكُونُ بِالشَّمَامِ»^(١٣).

(١) مختصر الجواليقي ١٠٢، ونصَّ على أنه صفة.

(٢) انظر: المحكم ٣٠٧/٧، وعنه اللسان (جلب) ٢٧٤/١، وفيهما: «الجُلْبَانُ مِنَ الْقَطَانِي مَعْرُوفٌ»، والقَطَانِي: حبوب الأرض - والقاموس (جلب) ٨٨ - وتهذيب اللغة ٩٣/١١، وفيه (الجلبان): لأنه يخفف.

(٣) انظر: الجمهرة ١٢٤٤ - وتهذيب اللغة ٩٥/١١ - والقاموس (جلب) ٨٨.

(٤) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب - وشرح السيرافي ٢٢٤/٥ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٥ - وسفر السعادة ٣٩٩/١.

(٥) انظر: أبنية ابن الدهان ٧٣.

(٦) انظر: التكملة (جلب) ٨٩/١، وعنه القاموس (جلب) ٩٨.

(٧) الكتاب (بولاق) ٣٢٩/٢، (هارون) ٢٧٦/٤.

(٨) شرح السيرافي (رسالة) ١١.

(٩) انظر: الأصول لابن السراج ٢١١/٣.

(١٠) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٣٢ - وتهذيب اللغة ٣٦٢/٤ - والتكملة ٢٦٠/٣.

(١١) انظر: أبنية الزبيدي ٢٣٨.

(١٢) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٦أ - وسفر السعادة ٢٢٩/١.

(١٣) شرح السيرافي (رسالة) ١١.

وقال ابن دُرَيْدٍ وابن سَيِّدَةٍ: الْحِزَّةُ «دُوَيْبَةٌ معروفة»^(١)، وفي اللِّسَانِ^(٢) ما يُفْهِمُ أَنَّهَا الْحَلْزُونُ.

وقد سَمَّتِ الْعَرَبُ بِ(حَلَزٍ) و(حَلْزَةٍ)^(٣).

❖ حَمَاطَانٌ (اسم) = فَعَالَانٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ عَلَى (فَعَالَانٍ)، نَحْوُ: (سَلَامَانَ) و(حَمَاطَانَ)»^(٤).

قال السيرافي: «و(حَمَاطَانٌ): ... وقال ثَعْلَبٌ: هو نَبْتُ»^(٥).

وتفسير ثعلب هذا موافق لجعل سيبويه الحرف اسماً، ووافقه على هذا التفسير: ابن دُرَيْدٍ^(٦) في موضع، والزُّبَيْدِي^(٧).

وقال الجَرْمِي^(٨): هو موضع، ووافقه: ابن دُرَيْدٍ في موضع آخر، وابنُ جُنَيْ، وغيرهما^(٩)، وقال ياقوتٌ: «جَبَلٌ مِنَ الرَّمْلِ مِنْ جِبَالِ الدَّهْنَاءِ»^(١٠)،

وهو الجَبَلُ الثَّانِي مِنْ جِبَالِ الدَّهْنَاءِ السَّبْعَةِ^(١١).

(١) الجمهرة ٥٢٨ - والمحكم ١٦٤/٣.

(٢) انظر: اللسان (حلز) ٣٣٨/٥.

(٣) انظر: الاشتقاق ٣٤٠ - والمحكم ١٦٤/٣ - ومختصر الجواليقي ١١١ عن الجرمي - وسفر السعادة ٢٢٩/١، وانظر في كل المعاني المذكورة: اللسان (حلز) ٣٣٨/٥ - والقاموس (حلز) ٦٥٤، وزاد (اليوم).

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٢٠، (هارون) ٢٥٤/٤.

(٥) شرح السيرافي ٢٢١/٥ ب.

(٦) انظر: الجمهرة ١٢٣٠، وعنه في: التكملة ١٢٠/٤ - ومختصر الجواليقي ١٠٢ - وتفتح الألباب ٢٧٢.

(٧) انظر: أبنية الزبيدي ١٣٢.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٢٢١/٥ ب - ومختصر الجواليقي ١٠٢، وعن الجرمي في التكملة ١٢٠/٤، قال: «أرض».

(٩) انظر: الجمهرة ٥٥١ - وتفتح الألباب ٢٧٢ عن ابن جني - وسفر السعادة ٢٢١/١ - ومعجم ما استعجم ٤٦٧/١، وفي المحكم ١٨٥/٣: «شَجَرٌ، وقيل: موضع»، وعنه في اللسان (حمت) ٢٧٨/٧.

(١٠) معجم البلدان ٢٩٨/٢، ونحوه في القاموس (حمت) ٨٥٥، وأغرب د. الدالي في تحقيق أبنية أبي حاتم ٣٣٧، فذكر أن (جَبَلٌ ... جِبَالٌ) تصحيف لـ(جَبَلٌ ... جِبَالٌ)، قال: «والجِبَالُ فِي الرَّمْلِ كَالجِبَالِ فِي غَيْرِ الرَّمْلِ»، وليس هذا بتصحيف؛ لأن حَبْلَ الرَّمْلِ يُسَمَّى جَبَلًا ولكنه يُقَيَّد بِ(مِنِ الرَّمْلِ) كما في كلام ياقوت، وفي اللسان (جبل) ٩٧/١١: «ابن الأعرابي: أُجْبِلٌ: إِذَا صَادَفَ جَبَلًا مِنَ الرَّمْلِ، وَهُوَ الْعَرِيضُ الطَّوِيلُ، وَأُجْبِلٌ: إِذَا صَادَفَ حَبْلًا مِنَ الرَّمْلِ، وَهُوَ الدَّقِيقُ الطَّوِيلُ».

(١١) شرح السيرافي ٢٢١/٥ ب.

❖ الحِنْدِمَانُ (اسم) = فَعْلِلَانُ.

قال سيبويه: «قالوا (الحِنْدِمَانُ)، وهو اسمٌ»^(١).

جاء في حواشي الشرقية: «(الحِنْدِمَانُ) بَخَطٌ تُعَلَّبِ: "الحاءُ غيرُ مُعْجَمَةٍ، حَيٌّ يُقَالُ لَهُ الحِنْدِمَانُ"»^(٢).

في هذه الحاشية أن رواية ثعلب (الحِنْدِمَانُ) بالحاء والذال المهملتين، وهذه أيضاً رواية: النسخ الرياحية، والنسخ الشرقية سوى (ش٣)^(٤)، ونسخ: الزبيدي، والسيرافي في نقل المحكم عنه، والرماني، والجواليقي، والسخاوي، وذكر صاحب تاج العروس أنه كذا في الكتاب مضبوطاً^(٥).

وفي اللفظ روايتان أخريان، فجاء بلفظ (الحِنْدِمَانُ) بحاء معجمة ودال مهملة في: نسخة شرقية، ونسخة أبي حاتم^(٦).

وجاء بلفظ (الحِنْدِمَانُ) بحاء مهملة وذال معجمة في: الأصول المطبوع، ونسخة من شرح السيرافي، وأبنية ابن الدهان، وهو الذي في طبعتي بولاق وهارون، وذكر ابن خروف هذه الروايات^(٧).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٢٨/٢، (هارون) ٢٩٦/٤.

(٢) وكذا في: الأصول ٢١٩/٣، وقيل: اسم قبيلة، انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٤٦ - والمحكم ٢٠٧/٥ - وسفر السعادة ٢٣٦/١ - واللسان (خدم) ١٩٢/١٢.

(٣) حواشي الشرقية (ش) ١٢١/٤ ب.

(٤) انظر: (ح) ١٦٠ ب - (ش) ١٢٢/٤ أ.

(٥) انظر: أبنية الزبيدي ٢٨٠ - والمحكم ٥٣/٤ عن السيرافي وهو في بعض نسخ شرح السيرافي (رسالة) ١٤٦ - وشرح الرماني (رسالة) ٤٠١ - ومختصر الجواليقي ١١٧ - وسفر السعادة ٢٣٦/١ - وتاج العروس (خدم) ١٣٥/٨.

(٦) انظر: (ش) ٣٣١ أ - وأبنية أبي حاتم ٣٤٧.

(٧) انظر: الأصول ٢١٩/٣ - وشرح السيرافي (رسالة) ١٤٦ - وأبنية ابن الدهان ٧٥ - وتقيق الألباب ٢٩٤ - والكتاب (بولاق) ٣٢٨/٢، و(هارون) ٢٩٦/٤.

وتفسير ثعلب للحرف بأنه اسمٌ حَيٌّ وافقه عليه ابن السراج، وقال السيرافي: اسم قبيلة، وقيل: اسم رجل، وفي مختصر الجواليقي وأبنية ابن الدهان: أنه «شدةُ التهابِ النار وحراراتها»، وفي الصحاح أنه يقال للطائفة والجماعة^(١).

❖ خَيْقَى (صفة) = فِعْلَى.

قال سيبويه: «فِيكونُ الحَرْفُ على (فِعْلَى)، فالاسمُ نَحْوُ ... والوصفُ نَحْوُ ... وقالوا: (إنَّهُ خَيْقَى العَنْقُ)»^(٢).

لثعلب هنا رواية وتفسير، قال ابن السراج: «وفي رواية الجرميِّ (خَيْقَى)، تُعَلَّبُ مِثْلُ ذلك، وقال ثَعْلَبٌ: "أَيُّ: واسعُ السَّيْرِ، و(خَيْقُ): طَوِيلٌ»^(٣).

وهذا الموضوع اختلفت فيه نسخ الكتاب كثيراً، حتى وصلت إلى ست روايات^(٤)، وهي:

١- (خَيْقَى العَنْقُ) بالخاء والياء والقاف وفتح العين والنون، وهي رواية: الجرمي^(٥)، وثعلب^(٦)، وأبي حاتم^(٧)، وغيرهم^(٨).

(١) انظر: الأصول ٢١٩/٣ - وشرح السيرافي (رسالة) ١٤٦ - وتفتيح الألباب ٢٩٤ - ومختصر

الجواليقي ١١٧ - وأبنية ابن الدهان ٧٥ - والصحاح (حذم) ١٩٠٨/٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٣/٢، (هارون) ٢٦١/٤.

(٣) حواشي الشرقية ١٠٦/٤.

(٤) زاد محقق أبنية أبي حاتم ٩٥ - ٩٦ رواية أخرى بلفظ (خَيْقَى)، وليست من روايات كتاب سيبويه،

بل هي رواية في كتب اللغة، فلذا خرَّجها من التكملة واللسان والتاج، وموضع من المخصص.

(٥) انظر: حواشي الشرقية ١٠٦/٤ - وتفتيح الألباب ٢٧٥ - وسفر السعادة ٢٠٩/١.

(٦) انظر: حواشي الشرقية ١٠٦/٤ - وتفتيح الألباب ٢٧٥.

(٧) انظر: أبنية أبي حاتم ٩٤.

(٨) انظر: مختصر الجواليقي ٢٧٧ - وأبنية ابن الدهان ١٤٨.

ومعناه: واسع العنق، فالخَيْقَى: واسع السَيْر، كما سبق عن ثعلب، ومثله عن ابن الأعرابي^(١)، و(العنق): السَيْرُ المُسَبِّطُ المُنْبَسِطُ^(٢)، وهذا معنى صحيح.

وفسَّرَه الجرمي بالسريع الخطأ^(٣)، وهو وصف أيضاً. وفسَّرَ آخرون (الخَيْقَى) بأنها مشئية، كأبي حاتم، وابن السراج، وابن ولَّاد^(٤)، وهو على ذلك اسمٌ وسيبويه ذكره هنا صفةً^(٥)، وكذا يذكره بعض أهل اللغة، ويقولون: «والخَيْقَى فِي العَدُوِّ مثل الدَّفِقَى»، ويستشهدون بقوله:

يَعْدُو الخَيْقَى والدَّفِقَى مَنَعَبٌ^(٦)

وكان هؤلاء لا يريدون حقيقة الاسم؛ بل يريدون أنه وصف لنوع من المشي، لأن (الخَيْقَى) و(الدَّفِقَى) يستعملان اسماً على المشي السريع ووصفاً له، يقال: ناقة خَيْقَةٌ وخَيْقٌ وخَيْقَى وناقة دِفَاقٌ ودَفُوقٌ ودِفِقَةٌ ودِفِقَى^(٧)، ولذا استشهد بهذا الرجز الجرمي مع أنه فسَّرَ

(١) قال «ابن الأعرابي: ناقة خَيْقَةٌ وخَيْقٌ وخَيْقَى ودِفِقَى ودِفِقَةٌ، أي: وسَاعٌ»، اللسان (خيق) ٧٢/١٠.

(٢) انظر (عنق) في: الصحاح ١٥٣٣/٤ - واللسان ٢٧٣/١٠ - والقاموس ١١٧٨.

(٣) انظر: سفر السعادة ٢٠٩/١.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٩٤ - وحواشي الشرقية ١٠٦/٤ ب - والمقصود والممدود لابن ولاد ٣٧.

(٥) وبهذا ضعَّف د. محمد الدالي في تحقيق أبنية أبي حاتم ٩٥ هذه الرواية (خَيْقَى العنق)، وليس تضعيفه عندي متجهاً؛ لأن معنى الوصفية ثابت كما ذكرته عن ابن الأعرابي والجرمي وثلعب، ولما سأذكره بعد.

(٦) انظر: الصحاح (خيق) ١٤٦٦/٤، ومنه النقل - واللسان (خيق) ٧٢/١٠، وفيهما البيت.

(٧) انظر: اللسان (خيق) ٧٢/١٠، ٩٩ - والقاموس ١١٣٣، ١١٤٠.

الخَيْقَى بالسريع الخُطَا^(١)، وفسر بعضهم (الدَّفْقَى) بالمشي السريع في قوله:

على دَفْقَى المشي عَيْسَجُورٍ

وأراد: سريعة المشي؛ «لأنَّ الدَّفْقَى إنما هي هنا صفة للناقة بدليل قوله (عَيْسَجُورٍ)، وهي الشديدة»^(٢).

٢- (خَيْقَى العُنُق) بالخاء والنون والفاء وفتح العين والنون، وهي رواية: النسخة الشرقية^(٣)، ونسخة القاضي إسماعيل^(٤).

وعزا د. محمد الدالي^(٥) إلى القاضي الرواية الثالثة (خَيْقَى العُنُق)، وخرَّجها من تنقيح الألباب، وليس في تنقيح الألباب نص على ضبط (العنق)، بينما كلام ابن السراج في حواشي الشرقية أوضح، وظاهره ما عزوته إلى القاضي، قال: «في (ق): (الخَيْقَى)، وفي رواية الجَرْمِيِّ (خَيْقَى)، تُعَلَبُ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٦)، وهو يحشِّي على النسخة الشرقية، وفيها - كما سبق - (العُنُق) بفتح العين والنون، كما أنه قرَنَ رواية القاضي بروايته الجرمي وتعلب، وهما بفتح العين والنون من (العُنُق). و(الخَيْقَى) هنا «وجهه أن يكون من (الخِنَاف)، وهو لين اليدين في السير»^(٧)، يؤدي إلى سرعة انقلابهما وميلانهما من النشاط، «يقال:

(١) انظر: سفر السعادة ٢٠٩/١.

(٢) اللسان (دقق) ٩٩/١٠.

(٣) انظر: النسخة الشرقية ١٠٦/٤.اب.

(٤) انظر: حواشي الشرقية ١٠٦/٤.اب - وتنقيح الألباب ٢٧٥.أ.

(٥) في تحقيق أبنية أبي حاتم ٩٥.

(٦) حواشي الشرقية ١٠٦/٤.اب، و(ق) رمز نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق.

(٧) حواشي الشرقية ١٠٦/٤.اب.

خَنَفَتِ الدابة تَخْنِفُ بيدها وأنفها في السير، أي: تضرب بهما نشاطاً وفيه بعض الميل، وناقاة خُنُوفٌ ومِخْنافٌ، والخُنُوفُ من الإبل: اللَّيْنَةُ اليدين في السير^(١)، ف(خِنْفَى العُنُق) أن يكون العُنُقُ لِينًا مع ضَرْبِ الأرض من النشاط وفيه بعض ميل، وهذا صفة أيضاً، وهو معنى صحيح.

٣- (خِنْفَى العُنُق) بالخاء والنون والفاء وضم العين والنون، قال ابن خروف: «وصح في الأصل الرِّياحي (خِنْفَى) بالخاء»^(٢)، وهي رواية نسخة ابن دادي^(٣)، ونسختي القالي والزيدي^(٤)، وهي الرواية الصحيحة عند أستاذنا د. محمد الدالي^(٥)، وضعَّف ما سواها، وردَّها ابن ولاد؛ لأنه: «لا يعرفه بالخاء»^(٦).

و(الخِنْفَى) هنا وجهه أن يكون من (الخَنَف)، يقال: خَنَفَتِ الدابة تَخْنِفُ خَنْفًا وخِنْفًا، بها خَنَفٌ، وهو أن تُميل عُنُقها إلى راكبها من نشاطها^(٧)، ف(خِنْفَى العُنُق) معناه: مائل العنق^(٨)، وهذا أيضاً صفة، وهو معنى صحيح.

(١) اللسان (خنف) ٩٧/٩، وانظر: الصحاح (خنف) ٤/١٣٥٨ - والقاموس (خنف) ١٠٤٥.

(٢) تنقيح الألباب ٢٧٥، والذي في نسخ الرياحية عندي إما (خِنْفَى العُنُق) الرواية السادسة، وإما (خِنْفَى العُنُق) الرواية الرابعة.

(٣) انظر: نسخة ابن دادي ٤٠٠ ب.

(٤) انظر: المقصور والممدود للقالي ٢٠٠ - وأبنية الزيدي ١٨٢.

(٥) انظر: تحقيق أبنية أبي حاتم ٩٥.

(٦) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٠٦ ب عن أبي العباس (وهو ابن ولاد) عن طُرَّة نسخة ابن طلحة (ترجمته في التعليق على الرواية الخامسة) - وتنقيح الألباب ٢٧٥ عن ابن ولاد.

(٧) انظر: الصحاح (خنف) ٤/١٣٥٨ - واللسان (خنف) ٩٧/٩ - والقاموس (خنف) ١٠٤٥.

(٨) ونصَّ على هذا المعنى: القالي في المقصور والممدود ٢٠٠ - والزيدي في أبنيته ١٨٢.

٤- (جِنْفَى العُنُق) بالحاء والنون والفاء وضم العين والنون، وهي رواية: (ح٣)^(١)، وهي أحد الوجهين اللذين وقعا عند ابن ولّاد^(٢)، وعليها طبعة بولاق^(٣).

واستظهر د. محمد الدالي أنه تصحيف؛ لأن «الذي نُصُّوا عليه أن الحَنَفَ إنما يكون في القَدَم»^(٤)، وهو استظهار ظاهر.

٥- (جِنْفَى العُنُق) بالجيم والنون والفاء وضم العين والنون، وهي رواية ابن طلحة^(٥)، وأحد الوجهين اللذين وقعا عند ابن ولّاد^(٦)، ورواية ذكرها السخاوي^(٧)، وعليها طبعة هارون^(٨).

والذي في المعجمات أن الجَنَفَ اعتدال أحد الشَّقَّين وميل الآخر^(٩)، ويكون في الرُّور، وهو الصَّدْر، وهو «دخول أحد شِقْيِهِ وانضمامه مع اعتدال الآخر»، ويكون في جانب الإنسان، يقال: «رجل أَجَنَفُ، في

(١) انظر: النسخة الرباحية (ح٣) ٣٦٥ب.

(٢) انظر: حواشي الشرقية ١٠٦/٤ اب- وتفتيح الألباب ٢٧٥أ.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٣/٢.

(٤) تحقيق أنبىة أبي حاتم ٩٥، وانظر: الصحاح (حنف) ١٣٤٧/٤ - واللسان (حنف) ٥٦/٩ - والقاموس (حنف) ١٠٣٦.

(٥) انظر: حواشي الشرقية ١٦٠/٤ اب، وابن طلحة هو: عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليأبري، أبو بكر وأبو محمد، من أهل يابرة بالأندلس، رحل إلى مكة، وفيها اجتمع به الزمخشري وقرأ عليه كتاب سيبويه، وتوفي فيها سنة ٥١٨، وقيل ٥٢٣. انظر: نفع الطيب ٦٤٨/٢ - والبلغة ١٢٤ - ومعجم البلدان ٤٨٦/٥ - وبغية الوعاة ٤٦/٢.

(٦) انظر: حواشي الشرقية ١٠٦/٤ اب- وأنبىة الزبيدي ١٨٢، هامش (١) - وتفتيح الألباب ٢٧٥أ.

(٧) انظر: سفر السعادة ٢٠٩/١.

(٨) انظر: الكتاب (هارون) ٢٦١/٤.

(٩) واستظهر د. محمد الدالي في تحقيق أنبىة أبي حاتم ٩٥ أن هذه الرواية تصحيف أيضاً؛ لأن «الذي نُصُّوا عليه أن الجَنَفَ إنما يكون في الرُّور».

أحد شقيهِ مَيْلٌ عن الآخر»، ويكون في المشي، يقال: «الجُنَائِيُّ، الذي يتجأف في مشيته فيختال فيها ... مُخْتَالٌ فيه مَيْلٌ»^(١).

وعليه لو كانت الرواية (جِنْفَى العُنُق) لكان تخريجها قريباً، فمعناها: أن العُنُق فيه اختيالٌ ومَيْلٌ، أما (جِنْفَى العُنُق) فلم يرد في المعجمات إسناد الجَنَف إلى العُنُق.

٦- (جِنْفَى العُنُق) بالحاء والنون والقاف وضم العين والنون، وهي رواية: نسخة (ح١)، ونسخة (ح٧)^(٢).

ووجهه أن يكون من قولهم (أَحْنَقَتِ الدَابَّةُ - وهو ضدُّ - : إذا سَمِنَتْ وإذا ضَمَرَتْ)^(٣)، فيكون (جِنْفَى العُنُق) بمعنى: سمين العُنُق أو ضامر العُنُق.

ويظهر لي أنه تصحيف؛ لأن الثابت في الأصل الرباعي - كما نص عليه ابن خروف^(٤) - هو (جِنْفَى العُنُق) بمعنى مائل العنق، وهذه الرواية (جِنْفَى العُنُق) إنما وردت في نسختين رباحيتين، والله أعلم.

❖ حُرْمَانٌ، حُرْمَانٌ (اسم) = فُعْلَانٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعْلَانٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نحوُ (الحَوْمَانِ)، والصفةُ نحوُ (عُمْدَانِ) و(الجَلْبَانِ)»^(٥).

(١) النقول من اللسان (جنف) ٣٢/٩ - ٣٣، وانظر: القاموس (جنف) ١٠٣١.

(٢) انظر: النسخة الرباعية (ح١) ١١٥٧، والنسخة الرباعية (ح٧) ١٥٠/٢.

(٣) انظر: الصحاح (حقق) - واللسان (حقق) ٧٠/١٠ - والقاموس (حقق) ١١٣٢.

(٤) تنقيح الألباب ٢٧٥، والذي في نسخ الرباعية عندي إما (جِنْفَى العُنُق) الرواية السادسة، وإما (جِنْفَى العُنُق) الرواية الرابعة.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤. ولفظ الشرقية انظر: (ش١) ٣٨٨ب: «ويَكُونُ على (فُعْلَانٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نحوُ (الحَوْمَانِ)، والصفةُ (عُمْدَانِ) و(الجَلْبَانِ)»، وكذا في الرباعية، ولكن في (ح١) ١١٥٧ (الجَلْبَانِ) بدل (الجَلْبَانِ)، وفي (ح٧) ١٥٠/٢ ب: (في الاسمِ والصفةِ،

سيأتي في الكلام على (فُعْلَان) أن ثعلب هنا رواية وتفسيراً، وروايته «ويَكُونُ على (فُعْلَان) في الاسم والصفة، فالاسم نحو (الْحُرْمَان)» نَبَتْ أَرَاهُ .

ف(الْحُرْمَان) بالخاء اسماً جاء في رواية ثعلب، وهي في: حواشي الشرقية وشرح السيرافي، وبلفظ (الْحُرْمَان) بالخاء في: شرح الرماني، وحاشية نسخة ابن دادي عن شرح السيرافي، وجاء بلفظ (الْحَوْمَان) في الأصول^(١)، وهو تحريف عن (الْحُرْمَان) أو (الْحُرْمَان).

وجاء الحرف بلفظ (حُرْمَان) بالخاء في أبنية أبي حاتم^(٢).

ولم يرد هذا المثال في: نسخة المبرد^(٣)، ولا النسخة الشرقية، ولا النسخة الرباحية، ولا نسخة ابن دادي، ولا أبنية الزبيدي^(٤)، وفيها جميعاً مكانه (حُومَان).

ولم يرد في: نسخة الجرمي، وفيها مكانه (تُومَان) بالتاء والنون على اختلاف^(٥)، ولا في نسخة القاضي، وفيها مكانه (التُومَان)^(٦).

نحو الحُومَان، والصفة نحو غُمْدَان)، وكذا في نسخة ابن دادي ٤٠١هـ، وفيها: «والصفة نحو غُمْدَان».

(١) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٢- ونسخة ابن دادي ٤٠١هـ- والأصول ٢٠٢/٣.

(٢) ص ١١٤، قال: «في الكتاب: (فُعْلَان): (حُرْمَان)....»، ولم يذكر (حومان) ولا (تومان).

(٣) انظر: حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٠.

(٤) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤ب- والنسخة الرباحية (ح) ١٥٧أ- ونسخة ابن دادي ٤٠١هـ- وأبنية الزبيدي ١٤٦.

(٥) ورد بالتاء عنه في: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب- وسفر السعادة ٣٩٩/١، وورد بالنون عنه في: شرح السيرافي ٢٢٣/٥ب، ولم ينقط في شرح الرماني (رسالة) ٣٦٢.

(٦) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب- والأصول ٢٠٢/٣- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٢.

ولم يرد في: مختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان، وسفر السعادة، ولا طبعتي (بولاق) و(هارون)^(١).

وقد فسّر ثعلب (الخرُمَان) بالخاء والحاء على اختلاف النسخ بقوله: «نبت أراه»^(٢)، وجاء أنه نبت بالخاء بهذا الضبط في شرح السيرافي والمحكم^(٣).

وجاء بلفظ (الخرُمَان) بالخاء ويفتح الراء المشددة وفتح الميم المخففة وأنه نبت في اللسان والتاج^(٤)، وأنه اسم موضع في معجم ما استعجم^(٥)، ولفظ (أم خرْمَان) وأنه اسم موضع في الجمهرة والقاموس^(٦).

وأما (خرْمَان) بالحاء فلم أجده في كتب اللغة.

❖ خَفَيْتُنْ (اسم) = فَعَيْلٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَيْلٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نَحْوُ (خَفَيْلٍ)، والصفةُ نَحْوُ (خَفَيْدٍ)»^(٧).

(١) انظر: مختصر الجواليقي ١٠٥، وذكر (خُومَان) - وأبنية ابن الدهان ٧٧، وذكر (حومان) -

وسفر السعادة ٢٤٣، وذكر (حومان) - والكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، والكتاب (هارون) ٢٦٢/٤.

(٢) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب - وشرح السيرافي ٢٢٣/٥، وفي الأصول ٢٠٢/٣: «أراه

نبتاً»، وجاء هذا التفسير عن الجرمي في تنقيح الألباب ٢٧٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/٥ - والمحكم ١١٤/٥.

(٤) انظر: اللسان (خرم) ١٧٣/١٢ - والتاج (خرم) ٧٣/٣٢.

(٥) انظر: معجم ما استعجم ٤٩٣/٢، وعزاه إلى ابن دُرَيْد، والذي في الجمهرة ما سأذكره بعد ذلك.

(٦) انظر: جمهرة اللغة ٥٩١/١ - والقاموس (خرم) ١٤٢٢.

(٧) الكتاب (بولاق) ٣٢٦/٢، (هارون) ٢٦٧/٤.

جاء في حواشي الشرقية: «قال ثعلب: (حَفَيْتُنُّ) ^(١) اسْمُ أَرْضٍ»، كذا (حَفَيْتُنُّ) بقاء فوقية ونونين في: (ش ١) و(ح ٣) ^(٢)، وجاء الحرف في (ش) محتملاً (حَفَيْتُنُّ) بياء ونونين و(حَفَيْتُنُّ) بياء فتاء فوقية فنون، وفي حاشية نسخة ابن دادي مغيراً إلى (حَفَيْتُنُّ) بياء فتاء فنون، وهو قبل التغيير يحتمل (حَفَيْتُنُّ) بياء ونونين و(حَفَيْتُنُّ) بنونين بينهما تاء فوقية، وفي (ش ٣) جاء (حَفَيْتُنُّ) بقاء مهملة فياء فتاء فنون، وكذا جاء الحرف في معجم البلدان ^(٣).

وقد جعل د. الدالي ود. سيف العريفي رواية ثعلب (حَفَيْتُنُّ) بالحاء والياء والتاء والنون؛ اعتماداً على ما في معجم البلدان ^(٤).
والراجع عندي - بل المتعين - أن رواية ثعلب (حَفَيْتُنُّ) بقاء وياء ونونين؛ لأمرين:

- ١- أنه الذي في أكثر النسخ، بل هو الواضح في نسخه، وسواء محتمل غير واضح.
- ٢- أن صاحب معجم البلدان بعد أن ذكر (حَفَيْتُنُّ) نقل عن ثعلب قوله: «ومن رواه (حَفَيْتُلُّ) باللام فقد أخطأ»، و(حَفَيْتُلُّ) رواية في الحرف ستأتي، وسيأتي أنها غير موافقة لكلام سيبويه؛ لأنها رباعية

(١) كذا بالرفع لا بالجر، وهذا يوافق النسخة العتيقة المعروضة على الأخفش، وسيأتي ذكرها قريباً.

(٢) انظر: النسخة الشرقية (ش ١) ٣٨٦، والنسخة الرباحية (ح ٣) ٣٩٦ ب.

(٣) انظر: (ش ٤/١٠٨) ب- ونسخة ابن دادي ٤٠٢- أ- و(ش ٣/٥٠٧) ب- ومعجم البلدان ٣١٩/٢.

(٤) انظر: تحقيق أنبنة أبي حاتم ١٤٥- وتفسير أنبنة سيبويه وغريبه للجرمي للعريفي ٢٦٣، لكن الثاني عاد فرجّع أن رواية ثعلب (حَفَيْتُنُّ).

مزيدة بياء وسيبويه يتكلم على الثلاثي المزيد ، و(حَفَيْتُنْ) في ذلك ك(حَفَيْتَلْ) ، فكلاهما غير صواب

وقد وقفت على سبع روايات لهذا الحرف:

الرواية الأولى: (حَفَيْتُنْ) بخاء فوقية وياء تحتية ونونين ، وهي رواية ثعلب كما سبق ، وهي أيضاً رواية «نسخة عتيقة معروضة على الأخصش ، مؤرخة بسنة أربع وتسعين ومائة: "فالا سَمُ (حَفَيْتُنْ)"»^(١) ، وهي رواية محتملة لنسخة ابن دادى^(٢) ، وهي رواية الرمانى ، ونص على أنها من «أبنية الياء مع المضاعف»^(٣).

وهي رواية ابن السراج في الأصول^(٤) ، وفي حواشي الشرقية: «قال (ب)^(٥): و(حَفَيْتَلْ) هنا خطأ؛ لأنه رُبَاعِيٌّ، قال أبو بكر: وحقه أن يكون (حَفَيْتُنْ) هو الصَّوَابُ، لأنه (فَعِيلُنْ)، وإنما ذكر الثلاثي ولم يذكر الرباعي»، كذا (حَفَيْتُنْ) بنونين في (ش ١) و(ح ٣)^(٦) ، وجاء الحرف في (ش) محتملاً (حَفَيْتُنْ) و(حَفَيْتَلْ) ، وفي حاشية نسخة ابن

(١) (ش) ١٠٨/٤-ب- و(ش) ٢٢٣/ب ، وجاء في (ش) ٣٨٦/أ (حَفَيْتُنْ) بالحاء المهملة ، وجاء في (ش) ٥٠٧/٣ ب محتملاً (حَفَيْتُنْ) و(حَفَيْتَلْ) بالتاء فوقية والنون مع الخاء فوقية والحاء المهملة ، ولم أجد من نسخ كتاب سيبويه ما يوافق هذه النسخة العتيقة في هذا الحرف سوى نسخة ابن دادى ٤٠٢/أ ، فجاء الحرف فيها مغيراً إلى (حَفَيْتَلْ) ، وهو يحتمل قبل التغيير (حَفَيْتُنْ) بحاء ونونين ، و(حَفَيْتُنْ) بتاء ونون.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر: شرح الرمانى (رسالة) ٣٦٨.

(٤) انظر: الأصول لابن السراج ٢٠٤/٣.

(٥) (ب) رمز أبي بكر بن السراج.

(٦) انظر: النسخة الشرقية (ش) ٣٨٦/١ ، والنسخة الريحانية (ح) ٣٩٦/ب.

داداي مغيراً إلى (حَفَيْتَنْ)، وهو قبل التغيير يحتمل (حَفَيْتَنْ) و(حَفَنْتَنْ)، وجاء في (ش ٣) (حَفَيْتَنْ)^(١).

وجاء في التعليقة المطبوعة: «قال أبو بكر: رُوِيَ (حَفَيْتَنْ)، قال أبو بكر: وهو الصواب، و(حَفَيْتَلُّ) خطأ؛ لأنه إنما يذكر الثلاثي، وإنما (حَفَيْتَلُّ) رباعي، و(حَفَيْتَنْ) ثلاثي وزنه (فَعَيْلَنْ)^(٢)، وقد جعل د. الدالي^(٣) ما في التعليقة المطبوعة صواباً، وما في الأصول المطبوعة مُصَحَّفاً، والصواب عندي العكس، ف(حَفَيْتَنْ) في التعليقة المطبوعة تصحيف (حَفَيْتَنْ)؛ لثلاثة أمور:

١- أنه الذي في أكثر نسخ حواشي الشرقية، بل هو الواضح في نسخه، وسواه محتمل غير واضح.

٢- أنه يوافق ما في الأصول، فإن قيل: إن تحقيق الأصول لا يعتمد عليه، قيل: وكذلك تحقيق التعليقة.

٣- أن ابن السراج خطأً (حَفَيْتَلُّ) للعلة المذكورة، و(حَفَيْتَنْ) في ذلك كـ(حَفَيْتَلُّ)، وإنما الحرف الذي ينجو من علة تخطئته هو (حَفَيْتَنْ)؛ لأنه ثلاثي.

ومما ذكره د. الدالي في تقوية قوله أن (حَفَيْتَنْ): «لا يصح أن يكون كذلك في كلام ابن السراج؛ فقد نص أنه وزنه (فَعَيْلَنْ) فيما حكاه عنه أبو علي^(٤)، وهذا كلام لا يوافق عليه المحقق الفاضل؛

(١) انظر: (ش) ١٠٨/٤ ب- ونسخة ابن داداي ٤٠٢ أ- و(ش) ٣/٣ ٥٠٧ ب.

(٢) التعليقة ٢٥٧/٤ - ٢٥٨.

(٣) انظر: تحقيق أبينية أبي حاتم ١٤٥.

(٤) تحقيق أبينية أبي حاتم ١٤٦.

لأن (حَفَيْتَن) إذا كانت على (فَعَيْلَن) فلا يصح أن تكون مثال سيبويه لـ(فَعَيْلَل)، وابن السراج يرويها ويصوبُّ كونها مثال سيبويه، وإنما مراد ابن السراج بـ(فَعَيْلَن) أن النون الثانية في (حَفَيْتَن) زائدة لا أصلية، فالكلمة ثلاثية لا رباعية، فلو كُتبت بلفظها في الميزان لكانت (فَعَيْلَن)، وإنما كُتبت في الميزان (البناء) لأمَّا (فَعَيْلَل) لأنها مكررة عن أصل، لا لأنها أصل رابع، ولهذا صحَّ أن تكون مثالاً لـ(فَعَيْلَل) الثلاثي.

الرواية الثانية: (حَفَيْلَل) بالحاء المهملة والامين، وهي رواية النسخة الرباحية^(١)، ونسخة ابن طلحة، ونقل ابن طلحة عن أبي نصر أنها الرواية الصواب^(٢)، ونقلها ابن خروف عن النسخ الرباحية^(٣)، وهي التي في: أبنية الزبيدي، وأبنية ابن الدهان، وسفر السعادة، والممتع^(٤).

الرواية الثالثة: (حَفَيْلَل) بالحاء المهملة وتاء فوقية ولام، وهي رواية النسخة الشرقية^(٥)، ونقلها ابن خروف النسخ الشرقية^(٦)، وهي رواية نسخة أبي نصر الرباحية^(٧)، والسيرافي^(٨)، وهي التي في: متن كلام سيبويه في التعليقة، ومختصر الجواليقي^(٩).

(١) انظر: النسخة الرباحية (ح) ١٥٩/١ ب.

(٢) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٠٨/٤ ب.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٠.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ١٩٥ - وأبنية ابن الدهان ٧٢ - وسفر السعادة ٢٢٧/١ - والممتع ١١٩/١.

(٥) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٨/٤ ب.

(٦) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٠.

(٧) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٠٨/٤ ب.

الرواية الرابعة: (حَفَيْلٌ) بحاء مهملة ونون ولام، وهي رواية الجرمي كما نقلها السخاوي، وقال: «ولم يُفسَّرْهُ»^(٣).

وقد جعل د. الدالي ود. سيف العريفي^(٤) رواية الجرمي هذه محتملة أن تكون في هذا الموضوع من كلام سيبويه، وأن تكون في موضع آخر.

وبيان ذلك: أن سيبويه ذكر (فَعَيْلٌ) في موضعين، الأول في أبنية الثلاثي المزيد بياء وتكرير اللام، وجعله في الاسم والصفة، وهذا هو موضعنا هنا، والموضع الآخر في أبنية الرباعي المزيد بياء، وجعله في الصفة، وقال: «ولا نعلمه جاء إلا صفة»^(٥).

وعندي أن رواية الجرمي لا تحتمل الموضوع الثاني لأن السخاوي الذي نقل رواية الجرمي قال: «(حَفَيْلٌ) (فَعَيْلٌ)، قال أبو نصر: هو شَجْرٌ، وقال الجرمي: (حَفَيْلٌ)، ولم يُفسَّرْهُ»^(٦)، فلا شك أن (حَفَيْلٌ) عند السخاوي - الذي نقل أنها اسم شجر - في الموضوع الأول لا

(١) انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/٥ ب، وجاءت مصحفة في المطبوع بتحقيق عبدالمنعم فائز ٦٤٤ إلى (حفَيْلٌ) بالثاء.

(٢) انظر: التعليقة ٢٥٧/٤ - ومختصر الجواليقي ١٠٨.

(٣) سفر السعادة ٢٢٨/١.

(٤) انظر: تحقيق أبنية أبي حاتم ١٤٤، ١٤٦ - وتحقيق سفر السعادة ٢٢٨/١ - وتفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي للعريفي ٢٦٠، ٢٦٢، وقال: «وأكبر الظن أن أبا عُمَرَ ذكره في الموضوع الثاني».

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٢/٤، وعلق عليه د. الدالي في تحقيق أبنية أبي حاتم ١٤٧ - وتحقيق سفر السعادة ٢٢٨/١ بقوله: «كذا وقع، والظاهر أنه وهم منه، فقد أثبت مجيئه اسماً فيما سلف من كتابه ٣٢٦/٢ وهو (حَفَيْلٌ)»، وهذا خلط من المحقق الفاضل بين كلام سيبويه على (فَعَيْلٌ) الثلاثي المزيد بياء وتكرير اللام، و(فَعَيْلٌ) الرباعي المزيد بياء.

(٦) سفر السعادة ٢٢٧/١ - ٢٢٨.

الآخر؛ لأنَّ الموضوع الآخر نصَّ فيه سيبويه أنه لا يعلمه جاء إلَّا صفةً، فلا يُعقل أن يقابلها السخاوي برواية أخرى في موضع آخر، بل سيقابلها برواية أخرى في الموضوع نفسه.

أضف إلى ذلك أنه جاء في حاشية أبنية أبي حاتم ما نصه: «كان في حاشية الأصل: وفي الكتاب (حَفَيْتَل) اسم»، وهذا تصريح بكونه اسماً، فلا يمكن أن يكون في الموضوع الآخر الخاص بالصفات. الروايتان الخامسة والسادسة: (حَفَيْتَل) و(حَفَيْتَن) بالخاء الفوقية، وقد ذكرهما ابن خروف^(١).

الرواية السابعة: (حَفَيْتَن) بالخاء المهملة والتاء والنون، فقد ذكرتُ في الرواية الأولى أن بعضهم يراها رواية ثعلب.

وكل هذه الرويات فاسدة سوى الأولى والثانية، وسبق أن ذكرتُ تخطئية ثعلب وابن السراج لرواية (حَفَيْتَل)، لأنه رباعي، وسيبويه يتكلم على أبنية الثلاثي المزيد بياء وتكرير اللام، ولهذه العلة أفسد ابن خروف^(٢) روايتي (حَفَيْتَل) و(حَفَيْتَن) بالخاء الفوقية، ولها أيضاً أفسد د. الدالي ود. العريفي^(٣) رواية (حَفَيْتَن)، ولها أيضاً تفسد رواية (حَفَيْتَل).

(١) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٠.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٠.

(٣) انظر: تحقيق أبنية أبي حاتم ١٤٦ - وتفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي للعريفي ٢٦٢.

أما الروايتان الأولى والثانية فهما موافقتان لكلام سيبويه؛ لأن الحرفين فيهما ثلاثيان مزيدان بياء وبتكرير اللام، ومع هذا أرجح الرواية الأولى؛ لأمرين:

١- أنها الأقوى رواية، وأقوى ذلك أنها رواية «نسخة عتيقة معروضة على الأخفش، مؤرخة بسنة أربع وتسعين ومائة»، كما سبق في تخريجها.

٢- أنها حرف معروف ورد في أشعار العرب، فهو اسم أرض، كما قال ثعلب، وهي بين المدينة ويئبع، فقليل: اسم قرية، وقيل: اسم وادٍ، وقيل: شُعبتان تدفع واحدة في يئبع والأخرى في الخشمة^(١).

أما (حَفَيْلٌ) فلا يُعرف إلا من رُواة كتاب سيبويه كما سبق في تخريجه^(٢)، فلا يؤمن أن يكون تحريفاً من بعضهم، وذكرته معاجم اللغة من طريق ابن سيده في المحكم عن السيرافي الذي فسره بأنه اسم شجر، وعن المحكم في اللسان والتاج^(٣)، مع أن رواية السيرافي (حَفَيْتَل) بتاء ولام، وفسره بأنه اسم شجر^(٤).

(١) انظر: الأصول ٢٠٤/٣ - والتعليقات والنوادر للهجري ١٤٥٤ - واللسان (خفن) ١٤٢/١٣ - والمغانم المطابة ١٢١.

(٢) فسرها أبو نصر - على طرة نسخته من كتاب سيبويه - بأنها اسم شجر، كما في حواشي الشرقية (ش) ١٠٨/٤ ب، وهو أبو نصر هارون بن موسى المجريطي (ت ٤٠١) من أشهر رواة النسخة الريحانية، وصاحب (شرح عيون كتاب سيبويه)، ونقل هذا التفسير عنه: أبنية الزبيدي ٢٠٢ - وتقيق الألباب ١٢٨٠ - وسفر السعادة ٢٢٧/١.

(٣) انظر: المحكم ٢٦٣/٣ - واللسان (حفل) ١٥٩/١١ - والتاج (حفل) ٣١١/٢٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/٥ ب.

ونحوه (حَفَيْتَنُّ) فقد ذكره ابن سيده في المحكم وفسره بمعنى (حَفَيْتَنُّ)، ولم يذكر في مادته غيره، وعنه في اللسان والقاموس والتاج^(١)، وقد سبق أنها رواية فاسدة، ويظهر أن ابن سيده إنما أخذها من هذه الرواية، وبهذا يسقط الحرف، وتسقط المادة كلها من المعجم.

كما ذكر (حَفَيْتَنُّ) ياقوت في معجم البلدان، وسبق أن كلام ثعلب الذي نقله ياقوت يعارض ذلك، فهذا إما تصحيف من ياقوت وإما تصحيف مما نقل منه ياقوت، كما أن البكري لم يذكر (حَفَيْتَنُّ) في معجم ما استعجم، بل اكتفى بذكر (حَفَيْتَنُّ)^(٢).

❖ خُبُعْتَةُ (اسم) = فُئَعْلَةٌ.

قال سيبويه: «والاسمُ (خُبُعْتَةُ)»^(٣).

جاء الحرف في «حَطُّ (ث): خُبُعْتَةُ»^(٤)، «وقال: هو الفُرُّ»^(٥).

وفي هذا الحرف اختلاف بين نسخ كتاب سيبويه، على روايتين:

(١) انظر: المحكم ٥٢/٤ - واللسان (حفتن) ١٢٥/١٣ - والقاموس (حفتن) ١٥٢٧ - والتاج (حفتن) ٤٤٩/٣٤.

(٢) انظر: معجم ما استعجم ٥٠٦/١ - ومعجم البلدان ٣١٩/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٧/٤.

(٤) حواشي الشرقية (ش) ١١٢٢/٤.

(٥) التعليقة ٢٧٣/٤، وتصرف المحقق بـ«قال سيبويه: والاسم خُبُعْتَةُ»، فجعلها في الهامش، وغيرها إلى «والاسم خُبُعْتَةُ»، وفيها: «قال ثعلب: خُبُعْتَةُ [بتأخير الباء] بالنون والثاء»، وهذا مخالف لما اتفقت عليه نسخ حواشي الشرقية، ففيها كما نقلت عنها (خُبُعْتَةُ) بتأخير الثاء المثلثة، والظن يتبادر إلى أن ما في التعليقة تصحيف؛ لكثرة التصحيف والتحريف في تحقيقها.

١- (حُنْبَعْتَةٌ) بتقديم الباء وتأخير الثاء المثلثة، وهي رواية نسخة ثعلب كما سبق، ونسخة القاضي إسماعيل^(١)، ونسخة ابن دادي، وبعض نسخ الرباحية^(٢)، والنسخة الشرقية بعد التصحيح^(٣)، ورواية: أبنية الزبيدي، وشرح السيرافي، وتنقيح الألباب، والممتع^(٤).

٢- (حُنْتَبَةٌ) بتقديم الثاء المثلثة وتأخير الباء، وهي رواية بعض نسخ الرباحية^(٥)، وأصل النسخة الشرقية^(٦)، ورواية: أبنية أبي حاتم، والأصول المطبوع، وشرح الرماني، ومختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان، وهي التي في طبعتي الكتاب^(٧).

وقد ذكر سيبويه الكلمة في باب (علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف) - وهو التالي لأبواب الأبنية - وجاءت في جميع النسخ عندي بلفظ (حُنْتَبَةٌ) بتقديم الباء على الثاء^(٨). وأما تفسير ثعلب فهو موافق لجعل سيبويه الحرف اسماً، ووافقه عليه ابن السراج، فقال: «وهو العُزْرُ»^(٩)، ونقله عن ابن السراج

(١) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤.

(٢) انظر: نسخة ابن دادي ٤٠٩-أ و (ج) ١٥٨/٢.

(٣) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ٢٩٢- وشرح السيرافي (رسالة) ١٥٣، وذكر أنه في بعض النسخ (حُنْبَعْتَةٌ)- وتنقيح الألباب ٢٩٥- والممتع ١٤٦/١.

(٥) انظر: (ح) ١٦١- و (ج) ٣٦٢.

(٦) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤.

(٧) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٤٨- والأصول المطبوع ٢١٩/٣- وشرح الرماني (رسالة) ٤٠٤- ومختصر الجواليقي ١٣٢- وأبنية ابن الدهان ٨١- والكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٧/٤.

(٨) انظر: الشرقية (ش) ١٣٥- والرباحية (ح) ١٦٤- و (ج) ١٦٤/٢- ونسخة ابن دادي ٤١٥.

(٩) الأصول ٢١٩/٣، وتحرّفت فيه إلى (الغزير)، وهذا يجعلها صفة، وسيبويه ذكرها اسماً، ونقله الزبيدي ٢٩٧ عن الأصول (العُزْرُ)، بينما فسرها في موضع آخر في الأصول ٢٤١/٣ بالصفة، فقال: «إذا كانت عزيرة».

الزبيدي، وقال: «لم نُلَفِّ تفسير (حُنْبَعْتِه) إلَّا عن ابن السَّرَّاج، فقال: "هي العُرْزُ"، يعني في اللَّبَن»^(١).

وذكره كراع من أسماء الدُّبْرِ^(٢).

وفسَّرَه آخرون^(٣) في كلام سيبويه صفةً، فجعلوه الناقة الغزيرة

اللبن، وسيبويه إنما ذكره هنا اسمًا.

❖ الخُنْزُوة (اسم) = فُعْلُوَة.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعْلُوَة) في الاسم، نحو (الحُنْدُوَة)

و(العُنْصُوَة)، وَيَكُونُ على (فِعْلُوَة)، نحو (حِنْدُوَة)»^(٤).

جاء في حواشي نسخة ابن دادي من كتاب سيبويه: «قال أبو بكر:

(الخُنْدُوَة)، وقال ثعلب: (الجُنْدُوَة) بكسر الجيم، وهي شُعْبَةٌ مِنَ

الجَبَلِ^(٥)، وقال أيضًا: (الخُنْزُوة)»^(٦).

(١) أبنية الزبيدي ٢٩٧.

(٢) انظر: المنتخب ٦١/١ - والمحكم ٢٨٣/٢ - واللسان (خثعب) ١/٣٤٦.

(٣) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٤/١٣٥ في غير هذا الموضوع - وشرح السيرافي (رسالة) ١٥٣، قال:

«الناقة الغزيرة اللبن» - ومختصر الجواليقي ١٣٢ (أبو السعود)، قال: «صفة الناقة الغزيرة» -

وأبنية ابن الدهان ٨١، قال: «الناقة الغزيرة» - وتقيق الألباب ٢٩٥، قال: «الناقة الغزيرة اللبن»،

ونقله عن ابن السراج، وقد فسَّرَها ابن السراج بذلك في الأصول ٣/٢٤١ في غير موضع ذكرها

اسمًا، ولكنه في موضع ذكرها اسمًا ٣/٢١٩ فسَّرَها باسم، وهو (العُرْزُ)، وتحرَّفت في المطبوع

إلى (الغزير).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٩، (هارون) ٤/٢٧٥.

(٥) جاء في اللسان (خند) ٣/٤٩٠: «الخُنْدُوَة: الشعبة من الجبل، مثَّلَ بها سيبويه، وفسَّرَها السيرافي،

قال: ووجدت في بعض النسخ (حُنْدُوَة) وفي بعضها (جُنْدُوَة)، و(حُنْدُوَة) بالخاء معجمة أقعدٌ بذلك:

يشقتها من الخنذيد، وحُكِّيت (حُنْدُوَة) بكسر الخاء وحُكِّيت (جُنْدُوَة) و(حُنْدُوَة) و(حُنْدُوَة)،

لغات في جميع ذلك حكاه بعض أهل اللغة، وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب سيبويه وإنما

ذكرت هذا الحرف بالخاء والجيم لأن نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها.

(٦) ٤٠٣ ب.

وجاء في حواشي الشرقية: «عند (ب) (ق): (الْحُنْدُوءُ)، تُعَلَّبُ: (الْجُنْدُوءُ) بالجيم مكسورةً، شُعْبَةٌ مِنَ الْجَبَلِ تُعَلَّبُ: (حُنْرُوءُ) بِالزَّيِّ مِنْ قَوْلِهِمْ: (حُنْرُوءَةٌ)، أَي: عَظِيمَةٌ»^(١) (٢).

وقال ابن السراج في الأصول: «(فُعْلُوَةٌ) (عُنْفُوءَةٌ)، وهو اسمُ رَجُلٍ عن ثعلب، و(حُنْدُوءَةٌ) مثله.

(فُعْلُوَةٌ) (جِنْدُوءَةٌ) اسْمٌ، كَذَا فِي كِتَابِي كِتَابِ سَيَّبِيهِ.

وَيَخَطُّ ثَعْلَبٌ: (فُعْلُوَةٌ) (جِنْدُوءَةٌ)، وَفَسَّرَهُ أَنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ الْجَبَلِ»^(٣).

وهذه النصوص تدل على أن نص سيبويه في نسخة ثعلب هكذا: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلُوَةٍ) فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ (الْحُنْرُوءَةِ) وَ(الْعُنْفُوءَةِ)، وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلُوَةٍ)، نَحْوُ (جِنْدُوءَةٍ)».

ولا يصح أن يكون (الجندُوءة) بالكسر رواية في (الْحُنْدُوءَةُ) الأولى وإن كان سياق الحاشيتين الأوليين يدل عليه؛ لأنَّ معها مثلاً آخر وهو (العُنْفُوءَةُ) الذي هو في رواية ثعلب (العُنْفُوءَةُ)، وكلاهما على (فُعْلُوَةٍ) لا (فُعْلُوَةٍ)، كما أن سياق نص الأصول يدل على أن خلاف نسخة ثعلب ليس في البناء الأول، بل في البناء الثاني (فُعْلُوَةٍ)، الذي جعله (فُعْلُوَةٍ).

(١) الذي في المعجمات: «الْحُنْرُوءَةُ وَالْحُنْرُوءَانَةُ وَالْحُنْرُوءَانِيَّةُ وَالْحُنْرُوءَانُ: الْكَبِيرُ»، ولم أجد (جُنْرُوءَةَ)، ولا أن المعنى (عظيمة). انظر (خنز) في: تهذيب اللغة ٢٠٩/٧ - والمحكم ٦٢/٥ - واللسان ٣٤٧/٥، ومنه النقل - والتاج ١٤١/١٥، ووجدته في أبنية أبي حاتم ٣١٨ أن الحُنْرُوءَانَةَ معناها العَظْمَةُ.

(٢) (ش) ٣٨٨(١)، وجاءت في حاشية (ح) ٣٦٨(٣)، و(ق) رمز نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق، و(ب) رمز إحدى نسختي ابن السراج.

(٣) الأصول ٢٠٩/٣ - ٢١٠، وفيه (جِنْدُوءَةٌ) بالحاء، وهو تصحيف، ويدل النصان السابقان على أن ما في خط ثعلب (جِنْدُوءَةٌ) بالجيم.

أما الحرف (العُنْفُوة) فسيأتي في موضعه، وأما الحرف (جِنْدُوة) فسبق في موضعه، وهذا أوان الكلام على لفظ (الخُنْزُوة).

وقد اختلفت النسخ في هذا اللفظ على أربع روايات:

- ١- (الجُنْدُوة) بحاء مهملة وذال، وهي رواية: النسخة الشرقية، ونسخة ابن دادى^(١)، ونسخة أبي حاتم في نقل مختصر الجواليقي^(٢)، وهي التي في كتاب الأصول المطبوع، ورواية نسخة نقل عنها السيرافي وابن خروف^(٣)، وهي التي في طبعتي بولاق وهارون من الكتاب^(٤).
- ٢- (الجُنْدُوة) بجيم وذال، وهي رواية: النسخة الرباحية^(٥)، وكتاب الجرمي^(٦)، وأبنية أبي حاتم^(٧)، وكتاب ابن السراج في نقل مختصر الجواليقي^(٨)، ونسخة نقل عنها السيرافي، ونسخة من أبنية الزيبيدي^(٩)، وجاءت في أصلين من أصول طبعة هارون^(١٠)، وجاءت في الممتع^(١١).

(١) انظر: (ش) ١٣٨٨ - ونسخة ابن دادى ٤٠٣ ب.

(٢) مختصر الجواليقي ١١٠، والذي في أبنية أبي حاتم ١٨٣ (الجُنْدُوة) بالجيم.

(٣) انظر: الأصول ٢١٠/٣ - وشرح السيرافي في ٢٢٨/٥ ب - وتفتيح الألباب ٢٨٥ آ.

(٤) انظر: الكتاب (طبعة بولاق) ٣٢٩/٢، و(طبعة هارون) ٢٧٥/٤.

(٥) انظر: (ح) ١٥٣/٢ آ.

(٦) انظر: ليس من كلام العرب ٢١٥ - ومختصر الجواليقي ١١٠ - وتفتيح الألباب ٢٨٥ آ.

(٧) انظر: أبنية أبي حاتم ١٨٣، وعزى إليه في مختصر الجواليقي ١١٠ أن روايته بالحاء المهملة.

(٨) انظر: مختصر الجواليقي ١١٠، ومثله في تفتيح الألباب ٢٨٥ آ.

(٩) انظر: شرح السيرافي في ٢٢٨/٥ ب - وأبنية الزيبيدي ٢٧٧.

(١٠) انظر: الكتاب (طبعة هارون) ٢٧٥/٤.

(١١) انظر: الممتع لابن عصفور ٩١/١.

٣- (الْحُنْدُوءُ) بقاء فوقية وذال، وهي رواية: نسخة القاضي^(١)، وإحدى نسختي ابن السراج^(٢)، وسفر السعادة، ونسخة من أبنية الزبيدي^(٣)، ورجَّحها السيرافي؛ لدلالة الاشتقاق «لأنَّ (الْحُنْدُوءَ) الشَّمْرَاحُ المُشْرِفُ مِنَ الْجَبَلِ، وَالْجَمْعُ (الْحَنَائِدُ)، وهي أيضاً مِنَ الْخَيْلِ»^(٤).

٤- (الْحُنْزُوءُ) بالحاء الفوقية والزاي، وهي رواية: نسخة ثعلب كما سبق، ونسخة المبرد^(٥)، ونسخة الرماني^(٦).

وقد جاء في مختصر الجواليقي وتنقيح الألباب^(٧) أن الذي في نسخة ثعلب (الْحُنْدُوءُ) بقاء معجمة وذال، وأظن ذلك تحريفاً؛ لأمرين:

أ- أن الحاشيتين في أول المسألة صرحتا بأن الذي عند ثعلب (الْحُنْزُوءُ) بالحاء المعجمة، و(الْحُنْدُوءُ) بالجيم المكسورة.

ب- أن معتمد صاحب تنقيح الألباب فيما يظهر هو مختصر الجواليقي لتشابه كلاميهما، وكلام الجواليقي في مختصره كان مختصراً مخللاً، فقد دمج الكلام على (الْحُنْدُوءُ) على (فُعْلُوءَ) و(حُنْدُوءَ) على (فُعْلُوءَ) معاً، فاختلط كلامه، كما أن ما نقله عن أبي

(١) انظر: حواشي الشرقية (ش١) ٣٨٨أ- وشرح السيرافي ٢٢٨/٥ب- وتنقيح الألباب ٢٨٥أ.

(٢) انظر: حواشي الشرقية (ش١) ٣٨٨أ- وحاشية نسخة ابن دادى ٤٠٣ب، وقد نقلت نصهما في أول المسألة.

(٣) انظر: سفر السعادة ٢٥١/١- وأبنية الزبيدي ٢٢٧.

(٤) شرح السيرافي ٢٢٨/٥ب.

(٥) انظر: مختصر الجواليقي ١١٠- وتنقيح الألباب ٢٨٥أ.

(٦) انظر: شرح الرماني (رسالة) ٣٨٢، وفيه (حُنْزُوءَ) بالحاء، وهو تصحيف من الناسخ.

(٧) انظر: مختصر الجواليقي ١١٠- وتنقيح الألباب ٢٨٥أ.

حاتم يخالف ما في كتابه، وما نقله عن ابن السراج يخالف ما في
نسخته من كتاب سيبويه وما في كتابه الأصول المطبوع^(١).

❖ الخَيْسَفُوجُ (اسم) = فَيَعْلُولُ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَيَعْلُولِ) فِيهِمَا، فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ ...
و(الخَيْسَفُوجِ)»^(٢).

جاء في مختصر الجواليقي: «وفي كتاب ثعلب: " (الخَيْسَفُوجِ): حَبُّ
الْقَطْنِ »^(٣).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف اسماً، وقد وافق ثعلباً في
هذا التفسير: صاحب العين، وأبو حنيفة، وابن سيده، والفارابي، وابن
خروف^(٤).

وعممه آخرون كأبي حاتم والسيرافي وغيرهم^(٥)، فقالوا: هو
شَجْرٌ، وكُكْرَاعٌ^(٦)، فقال: نَبْتُ، وَحَصَّهُ آخِرُونَ^(٧) بِالْعُشْرِ^(٨)، وفي

(١) وقد بيئت ذلك في الكلام على (الخنزوة) هنا، وفي الكلام على (جندوة).

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٢/٤.

(٣) مختصر الجواليقي ١٣١.

(٤) انظر: العين ٣٢٢/٤، ونقله عنه التهذيب ٦٦٨/٧ ولم يذكر غيره في المادة - والنبات لأبي حنيفة
٢٥٤/٣، ١٦٥/٥ - والمحكم ١٩٥/٥ - وديوان الأدب ٩٤/٢، وقال: هو (الفرزع)، وهو حَبُّ
الْقَطْنِ كما في القاموس (فرزع) ٩٦٣ - وتنقيح الألباب ٢٩٢.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٥٦ - وشرح السيرافي (رسالة) ١٢٢ - ومختصر الجواليقي ١٣١ - وأبنية
ابن الدهان ٨٢ - وسفر السعادة ٢٥٤/١.

(٦) انظر: المنتخب لكراع النمل ٤٦٦/٢.

(٧) انظر: المحكم ١٩٥/٥ - والمخصص ١٠/١٢ - واللسان (خسفج) ٢٥٥/٢.

(٨) العُشْرُ كما في التاج (خسفج) ٥٢٥/٥: «شَجْرٌ بَارَاضِي الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ»، وفي النبات لأبي حنيفة
كما في المخصص ١٨٧/١١: «العُشْرُ: عِرَاضُ الْوَرَقِ يَنْبُتُ صُعْدًا فِي السَّمَاءِ ... من أجود ما يُقْتَدَحُ
وَيُحْسَى، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ عُمْدٌ وَخَذَرَايِفٌ لِحَفَّتِهِ».

تنقيح الألباب عن المبرد أنه الخَيْرَان^(١)، وفي المحكم عن بعضهم: أن
نَبْتُ يَنْقِصُ وَيَنْتِي^(٢).

وقال ابن دُرَيْدٍ: هو «الخَشَبُ البالي، وربما خُصَّ به خَشْبُ
العُشْرِ»^(٣).

وقيل: الشَّرَاع، وقيل: حَبْلُ الشَّرَاع^(٤).

و(الخَيْسَفُوجَةُ) قال أبو عُبَيْدَةَ: الشَّرَاعُ للسَّفِينَةِ^(٥)، وقيل: سُكَّانُهَا،

وقيل: رَجُلُهَا^(٦)، وقيل: مَوْضِعٌ^(٧).

❖ الدُّمْلِصُ - الزُّمْلِقُ (صفة) = فُعْلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعْلٍ).... و(الزُّمْلِقُ) وهو صِفَةٌ،

و(دُمْلِصٌ) وهو صِفَةٌ»^(٨).

قال السيرافي: «قال نُعَلْبٌ فِي تَفْسِيرِ الأَبْنِيَةِ: ”(الدُّمْلِصُ) و(الزُّمْلِقُ):

الذي يَنْسَلُ مِنَ القَوْمِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمْ“^(٩).

(١) انظر: تنقيح الألباب ٢٩٢، وأنا في ريبه من هذه النسبة؛ لتفرد تنقيح الألباب بها، وأخشى أن
تكون خطأ من صاحبه أو ناسخه.

(٢) انظر: المحكم ١٩٥/٥، وقاله في: المخصص ١٠/١٢.

(٣) الجمهرة ١٢٢١، ونقله عنه دون تصريح أبْنِيَةِ الزبيدي ٢٦٤، وعن الزبيدي دون تصريح تنقيح
الألباب ٢٩٢.

(٤) انظر: أبْنِيَةِ الزبيدي ٢٦٤ - والمحكم ١٩٥/٥.

(٥) مختصر الجواليقي ١٣١.

(٦) انظر: اللسان (خسف) ٢/٢٥٥ - والقاموس (خسف) ٢٣٨.

(٧) انظر: المحكم ١٩٥/٥.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٩، (هارون) ٤/٢٩٨.

(٩) شرح السيرافي (رسالة) ١٦٣.

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، وجاء هذا التفسير لـ(الدَّمْلِصِّ) غير معزوّ في مختصر الجواليقي وأبنية ابن الدهان^(١)، وجاء لـ(الزَّمْلِقِ) غير معزوّ في شرح المفصل^(٢)، ولكنني لم أجده في معاجم اللغة^(٣) وبقية كتب تفسير أبنية سيبويه.

والذي فيها أن (الزَّمْلِقَ) هو «الذي يُنْزَلُ قَبْلَ أَنْ يُجَامَعَ»^(٤)، وقيل: هو الخَفِيفُ الطَّائِشُ^(٥)، وأن (الدَّمْلِصَّ) هو البَرَّاقُ^(٦).

إلّا أن من معاني (د ل ص)^(٧) ما يؤيّد تفسير ثعلب، ففي تهذيب اللغة: «الأنْدِلَاصُ الانْمِلَاصُ، وهو سُرْعَةُ خُرُوجِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَسُقُوطُهُ»^(٨).

(١) انظر: مختصر الجواليقي ١٤١ - وأبنية ابن الدهان ٨٦، وفيهما «ويخرج» بالواو.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٣٨/٦.

(٣) انظر جميع المراجع في المسألة، وانظر: اللسان (دملص) ٢٩/٧، و(زملق) ١٠/١٤٥ - والقاموس (دملص) ٨٠٠، و(زملق) ١١٥١.

(٤) الصحاح (زلق) ٤/١٤٩٢ - وسفر السعادة ١/١٦٣ عن الجرمي - ومختصر الجواليقي ١٥٦، وجاء بلفظ «الذي يقضي شهوته قبل أن يقضي إلى المرأة» في: المنتخب ٢/٥٧٠ - وأبنية الزبيدي ٣٠٢ - والمحكم ٦/٣٨٥ - وتنقيح الألباب ٢٩٦، وانظر: العين ٥/٢٥٦، قال: «الذي إذا همَّ بالبضع دَفَقَ ماؤُه قبل الوصول» - وتهذيب اللغة ٩/٤٠٢، قال: «يُنْزَلُ إذا حَدَثَتِ المرأةُ من غير جماع» - ومقاييس اللغة ٣/٥٢، قال: «الذي إذا باشر أراق ماءه قبل أن يُجامَعَ»، وجاء في أبنية ابن القطاع ٢٠٩: «الذي يقضي شهوته قبل أن تُقْضِيَ المرأةُ»، فإن لم يكن تحريفاً عن (يقضي إلى المرأة) كما سبق فهو مخالف لما سبق: لأن الجماع فيما سبق في غير الفرج وهنا قد يكون في الفرج، ونحوه ما في الأصول المطبوع ٣/٢٢١: «الذي يُنْزَلُ قبل أن تُجامَعَ المرأةُ»، وأغلب الظن أنه تصحيف عن (يُجامع المرأة).

(٥) في العين ٥/٢٥٦ - والمحكم ٦/٣٨٢ - واللسان (زملق) ١٠/١٤٥.

(٦) انظر: أبنية الزبيدي ٣٠٢ - وأبنية ابن القطاع ٢٠٩ - وتنقيح الألباب ٢٩٦.

(٧) سيبويه جعل (الدَّمْلِصَّ) رباعياً، وجعله بعضهم ثلاثياً من (دلص).

(٨) تهذيب اللغة ١٢/١٤٤، عن الليث، ونحوه في العين ٧/١٠٠، وفي الصحاح (دلص) ٣/١٠٤٠: «أندلص الشيء من يدي، أي: سقط».

❖ رُمَيْصٌ (اسم) = فُعَيْلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعَيْلٍ) فِيهِمَا، فَالاسْمُ ...
و(الدُّمَيْصُ)»^(١).

جاء في مختصر الجواليقي: «وَحَكَاهُ تُعَلَّبُ بِالرَّاءِ (رُمَيْصُ)»^(٢).

ففي الحرف اختلاف بين النسخ، وقد وقفتُ على ثلاث روايات:

١- (الدُّمَيْصُ) بالبدال والصاد، وهي الرواية المشهورة، رواية
النسختين الشرقية والرياحية، ونسخة ابن دادي، والسيرافي،
والزيبيدي، وهو الذي في طبعتي الكتاب^(٣).

٢- (الدُّمَيْسُ) بالبدال والسين، وهي رواية نسختي الجرمي^(٤) وأبي
حاتم^(٥).

٣- (الرُّمَيْصُ) بالراء والصاد، وهي رواية نسخة ثعلب كما سبق.

والدُّمَيْصُ: شجر^(٦)، وهو اسم رجل^(٧).

«وذكر الزجاج عن المازني أن الدُّمَيْسَ - بالسين المهملة -

شجر»، وقال الجرمي عنه: «ولا يدرون ما هو»^(٨).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٢٦/٢، (هارون) ٢٦٨/٤.

(٢) مختصر الجواليقي ١٣٧.

(٣) انظر: (ش) ١٠٩-أ و(ح) ١٥٧ب- ونسخة ابن دادي ٤٠٢أ- وشرح السيرافي ٢٢٦/٥- وأبنية
الزيبيدي ١٩٦، ٢٠٥- والكتاب (بولاق) ٣٢٦/٢، (هارون) ٢٦٨/٤.

(٤) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٥- وسفر السعادة ٢٧٣/١.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ١٥٣.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ١٥٣- وشرح السيرافي ٢٢٦/٥- ومختصر الجواليقي ١٣٧- وأبنية ابن
الدهان ٨٩- وتنقيح الألباب ٢٨٠أ عن ابن جني.

(٧) انظر: الجمهرة ١٢٤٣- وأبنية الزيبيدي ٢٠٥- وسفر السعادة ٢٧٤/١.

(٨) سفر السعادة ٢٧٤/١.

ولم أجد - وكذا محقق أبنية أبي حاتم^(١) - الدُمَيْسَ وَ الرُّمَيْصَ
في كتب اللغة.

❖ زَحْلِيلٌ (صفة) = فَعْلِيلٌ.

قال سيبويه: «وما لِحَقَّتْهُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ نَحْوُ: (زَحْلِيلٍ) وَ (صَهْمِيمٍ)
وَ (خَنْذِيذٍ)، وَهُوَ صِفَةٌ»^(٢).

جاء في حواشي الشرقية: «(س): (رَحْلِيلٍ)، قال: وفي (ث) (زَحْلِيلٍ)،
وكذا في كتاب الجَرْمِيِّ، وَفَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ فِي كِتَابِهِ بِ(يَزْحَلُ)^(٣)، وَفِي
نُسْخَةِ (ق) أَيْضًا بِالزَّيِّ»^(٤).

ف(زَحْلِيلٍ) بِالزَّيِّ هِيَ رِوَايَةٌ: نَسَخَ الْجَرْمِيُّ وَالْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ
وَتَعْلَبُ^(٥)، وَهِيَ أَيْضًا رِوَايَةُ النُّسَخَتَيْنِ الشَّرْقِيَّةِ وَالرِّبَاحِيَّةِ، وَنُسْخَةُ ابْنِ

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ١٥٣، هامش ٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٣/٤، وهذا لفظ النسخة الشرقية (ش) ١٢٠/٤، وفي
النسخة الرباحية (ح) ١٦٠: «خَنْذِيذٍ صِفَةٌ».

(٣) يقال: زَحَلَ عَنْ مَكَانِهِ يَزْحَلُ، إِذَا تَنَحَّيَ وَتَبَاعَدَ، وَقِيلَ: الزَّحْلِيلُ هُوَ الزَّلْزِقُ، وَالسَّرِيعُ، وَالْأَمْلَسُ،
انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٢٦ - وتهذيب اللغة ٤/٣٦٤ - وأبنية الزبيدي ٢٧٢ - والمحكم
١٦٤/٣.

(٤) (ش) ١٢٠/٤، (س) رمز نسخة المبرد، و(ث) رمز نسخة ثعلب، و(ق) رمز نسخة القاضي
إسماعيل، وذكر الفارسي في التعليقة ٢٧١/٤ رواية المبرد وأنها بالراء، ورواية ثعلب وتفسيره،
وتصحفت فيها (بِيَزْحَلُ) إِلَى (يَزْحَلُ)، وَأَشَارَ ابْنُ خُرُوفٍ فِي تَتْقِيحِ الْأَلْبَابِ ٢٩٣ إِلَى اخْتِلَافِ النُّسَخِ
فِي (زَحْلِيلٍ).

(٥) كما في الحاشية السابقة وتخرجها.

داداي^(١)، ونسخ أبي حاتم، وابن السراج في الأصول، والسيرا في،
والزبيدي، وغيرهم^(٢).

أما (رَحْلِيل) بالراء فهي رواية نسخة المبرد، ولم أجد من تابعه
عليها، لم أجد لها في كتب اللغة، ولا في تفاسير أبنية سيبويه.

وأما تفسير ثعلب لـ(زَحْلِيل) بـ(يَزْحَلُ)، فمعناه أنه فَسَّرَهُ على أنه
صفة، يقال: زَحَلَ عن مكانه يَزْحَلُ، إِذَا تَنَحَّى وتباعد^(٣).

ووافقته على هذا التفسير ابن السراج، ونقله ابن خروف عن
بعضهم^(٤).

وفسَّرَهُ آخرون على أنه صفة أيضاً، ففسَّرَهُ الزبيدي وابن خروف
بالأَمْلَسُ، وفسَّرَهُ السيرا في بالسَّرِيعِ^(٥)، وقيل: «المكان الضيقُ الرَّيْقُ
من الصِّفَا وغيره»^(٦).

وفسَّرَهُ آخرون على أنه اسم، ففسَّرَهُ أبو حاتم والجواليقي وابن
الدهان بأنه «آثارُ تَدَحْرُجُ الصَّبِيَانِ»^(٧).

(١) انظر: (ش) ١٢٠/٤-ب- و(ح) ١٦٠/١-ب- ونسخة ابن داداي ٤٠٨.أ.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨٩- والأصول ٣٣٧/٢- وشرح السيرا في (رسالة) ١٢٦- وأبنية الزبيدي
٢٦٨، ٢٧٢- ومختصر الجواليقي ١٥٥- وأبنية ابن الدهان ٩٣.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٣٦٤/٤- والمحكم ١٦٤/٣- والقاموس (زحل) ١٣٠٤.

(٤) انظر: الأصول ٢١٦/٣- وتفتيح الألباب ١٢٩٣.

(٥) انظر: أبنية الزبيدي ٢٧٢- وتفتيح الألباب ١٢٩٣- وشرح السيرا في ١٢٦، ٣٠٥.

(٦) تهذيب اللغة ٣٦٤/٤، عن أبي مالك عمرو بن كركرة.

(٧) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨٩، قال: «آثارُ صَبِيَانٍ يَتَرَحَّضُونَ فَيُزْلِقُونَ المَكَانَ»- ومختصر الجواليقي
١٥٥، قال: «آثارُ تَرَجُّجِ الصَّبِيَانِ»- وأبنية ابن الدهان ٩٣، ومنه النقل.

وقال د. الدالي عن تفسير أبي حاتم: «وكان هذا تفسيراً لـ(زحليل) اسماً، وسيبويه مثل به وصفاً».

وكلام سيبويه ليس قاطعاً بوصفية (زحليل)، لأنه قال: «وهو صفة»^(١)، ولم يقل: وهي صفات، وقد سبق مناقشة نحو هذا الأسلوب ودلالته في الكلام على (بلهور).

❖ زُرُقُم (صفة) = فُعْلُم.

قال سيبويه: «قالوا (زُرُقُم) و(سُتْهُم) للأزرق والأستة، وهو صفة»^(٢). جاء في حواشي الشرقية: «عند (ب) و(س): (زُرُقُم)، وهو اسم». قال (ب): كذا كان في الكتاب «وهو اسم»، وإنما ينبغي أن يكون صفة، وليس في كتاب ثعلب: «وهو اسم»، وفي كتاب آخر: «وهو صفة»^(٣).

ومعنى الحاشية أن في هذا النص ثلاث روايات:

- ١- رواية نسخة ابن السراج عن المبرد، ونصها: «قالوا: (زُرُقُم)، وهو اسم، و(سُتْهُم) للأزرق والأستة، وهو صفة».
- ٢- رواية نسخة ثعلب، ونصها: «قالوا (زُرُقُم) و(سُتْهُم) للأزرق والأستة، وهو صفة».
- ٣- رواية نسخة أخرى مجهولة، ونصها: «قالوا (زُرُقُم)، وهو صفة، و(سُتْهُم) للأزرق والأستة، وهو صفة».

(١) وقال مثل عبارته: ابن السراج في الأصول ٢١٦/٣ - والزيدي في أبنيته ٢٦٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٨/٢، (هارون) ٢٧٣/٤.

(٣) حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨، و«عند (ب) و(س)» يعني نسخة أبي بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد، و«قال (ب)»: أي: قال أبو بكر بن السراج.

والرواية الأولى هي رواية النسخة الحمزاوية من كتاب سيبويه^(١)، ونسخة ابن عصفور كما سيأتي، وهي التي في طبعة باريس، وفي طبعة بولاق^(٢).

والرواية الثانية جاءت في نسخ الشرقية التي عندي، وفي أغلب نسخ الرياحية^(٣)، وهي التي في طبعة هارون^(٤)، وكذا جاءت العبارة في الأصول لابن السراج^(٥).

أما الرواية الثالثة فلم أجدها.

وقد ضَعَفَ ابنُ السراجِ الروايةَ الأولى التي في نسخته عن المبرد بأن (زُرُقَمًا) صفةٌ لا اسمٌ، وقوَّى ذلك بعدم ورود عبارة «وهو اسم» في نسخة ثعلب.

وقد وافق كثير من العلماء على أن (زُرُقَمًا) صفة بمعنى الأزرق أو الشديد الزُرْقَة، وأن سيبويه إنما ذكرها على أنها صفة، كالزبيدي، والرماني، والعطار^(٦).

وهذا الذي في المعاجم اللغوية، كالعين، وتهذيب اللغة، والصحاح، واللسان، والقاموس وغيرها، ورووه عن الأصمعي وغيره^(٧).

(١) النسخة الحمزاوية (ح) ١٠٢٨١.

(٢) انظر: الكتاب (طبعة باريس) ٣٥٧/٢، و(طبعة بولاق) ٣٢٨/٢.

(٣) انظر مثلاً: (ش) ٣٨٨، و(ح) ١٥٨، ونسخة ابن دادي ٤٠٣.

(٤) انظر: الكتاب (هارون) ٢٧٣/٤.

(٥) انظر: الأصول لابن السراج ٢٠٨/٣.

(٦) انظر: أبنية الزبيدي ٢٢١، ٢٢٤ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٨١ - ومختصر الجواليقي (تحقيق أبو السعود) ١٠١.

(٧) انظر: العين ٢٥٥/٥ - والإبدال لابن السكيت ١٤٧ - وتهذيب اللغة ٤٠١/٩ - والصحاح (زرق) ١٤٨٩/٤ - والمحكم ١٥٥/٦ - واللسان (زرق) ١٤٩/١٠ - والقاموس (زرق) ١١٤٩.

ولكن ابن عصفور^(١) نصَّ على أن (زُرُقَمًا) اسم، وأن (سُتْهُمًا) صفة، ونقل ذلك عنه: أبو حيان، والسيوطي^(٢).

وذكر صاحب التاج هذا الخلاف، فقال: «كلام المصنّف كطائفة من الأئمة أنه صفة، وجعله ابن عصفور اسماً لا صفة»^(٣).

قلتُ: يدل هذا على أن نسخة ابن عصفور كنسخة ابن السراج عن المبرد، فلذا قال ما قال.

والذي يظهر أن نص سيبويه كان كما في نسخة ابن السراج عن المبرد، ثم غيّر النص - كنصوص كثيرة - بسبب ما ظنَّ أنه سهو، فحذفت عبارة «وهو اسم»؛ لظنَّ الحاذف أن (زُرُقَمًا) لا يأت إلا صفة.

وهذا ما يكاد ابن السراج يصرح به، فقد اعترف أن عبارة «وهو اسم» في نسخته، وقال: ينبغي حذفها، بل حذفها في الأصول كما نقلته عنه آنفاً.

ويدل على أن عبارة «وهو اسم» من كلام سيبويه قول سيبويه في آخر النص: «وهو صفة»، يعني (السُّتْهُم) بمعنى (الأسْتَه)، ولو كانا صفتين لقال: «وهما صِفَتَانِ»، كما سيقول في السطر الآتي: «ويكون على (فَعْلِمٍ)، نحو: (دَلِقِمٍ) و(دِقْعِمٍ)، للدَّقَاءِ والدَّقْعَاءِ، و(دِرْدِمٍ) للدَّرْدَاءِ، وهي صفات»، ولم يقل: «وهو صفة».

(١) في الممتع ٩٠/١.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٩/١ - والمزهر ١٥/٢.

(٣) تاج العروس (زرق) ٣٩٥/٢٥ عن شيخه محمد بن الطيب الفاسي.

فَأَرَادَ سَيَّبِيوِيَه أَن يُمَثَّلَ لـ (فُعْلِمٌ) بِاسْمٍ وَصِفَةٍ؛ لِيُثَبِّتَ مَجِيئَهُ اسْمًا وَصِفَةً كَعَادَتِهِ، وَ (فُعْلِمٌ) يَأْتِي اسْمًا، كـ (جُلْهَمَةٌ) وَ (بُلْعُمٌ)^(١)، وَسَيَّبِيوِيَه يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ:

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادٌ بِصِرْمِيَتِهِ
إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ

الوادي

فَإِنَّمَا أَرَادَ أُمَّهُ (جُلْهَمٌ)، وَالْعَرَبُ يُسَمُّونَ الْمَرْأَةَ (جُلْهَمًا)، وَالرَّجُلَ (جُلْهَمَةً)^(٢).

ولكني لم أجد من ذكر معنى للزُرْقَمِ وهو اسمٌ، وكانَّ كلام سيبويه في تفسير (الزُرْقَمِ) محتملٌ للاسم والصفة، فقد فسّره هنا وفي موضع آخر^(٣) بأنه: «الأزرق»، وكذا فسّره كثيرون^(٤)، وهذا يحتمل أن يكون صفة، نحو: (هذا ثوب أزرقُ)، فيقال: (هذا ثوب زُرْقَمُ)، وأن يكون اسمًا، وهو أحد الألوان، نحو: (الأزرقُ لونٌ جميل)، أو (الأزرقُ قريبٌ من الأخضر)، فيقال: (الزُرْقَمُ لونٌ جميل).

(١) (الجُلْهَمَةُ): حافة الوادي وناصيته، و(البُلْعُمُ): البُلْعُوم. انظر (جلهم) في: الجمهرة ١١٤٠/٢ - والصحاح ١٨٨٩/٥، و(بلعم) في: القاموس ١٣٩٧، وانظر: أنبئية ابن القطاع ٢٠٦ - والارتشاف ٦٨/١ - والمزهر ١٥/٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٢٧٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب (هارون) ٣٢٥/٤، قال: «وقالوا (سُتْهَمٌ) و(زُرْقَمٌ)، يريدون الأزرق والأسّته».

(٤) انظر: المقتضب ٥٩/١ - واللامات للزجاجي ١٣٣ - وأنبئية ابن الدهان ٩٤ - وتنقيح الألباب ٢٨٤ - واللباب للعكبري ٢٥٤/٢ - وسفر السعادة ٢٨٦/١ - وشرح الشافية ٣٣٤/٢.

❖ الزُّمَجُ (صفة) = فُعَلٌ.

قال سيبويه: «كَانَ الْحَرْفُ عَلَى (فُعَلٍ) وَالصَّفَةُ نَحْوُ (الزُّمَجِ)»^(١).

قال السيرافي: «وفيما فَسَّرَهُ ثعلب من غريب الأبنية عن سيبويه:

” (الزُّمَجِ) بِالْحَاءِ: اللَّيْمُ ”^(٢).

ففي حرف (الزُّمَجِ) هنا روايتان:

١- (الزُّمَجِ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وهي رواية نسخة ثعلب كما في كلام السيرافي وحواشي الشرقية^(٣)، ورواية نسخة ابن دادي، ونسخة ابن خروف^(٤).

٢- (الزُّمَجِ) بِالْجِيمِ، وهي رواية: النسخة الرباحية^(٥)، ونسختي الجرمي والمبرد^(٦)، ونسخة السيرافي^(٧)، وهي التي في طبعتي الكتاب^(٨).

وجاءت الروايتان في النسخة الشرقية، ففيها (الزُّمَجِ)، وفوقها «معاً»، أي: أن الحرف بالجيـم والحاء المهملة معاً^(٩)، واختلفت فيه نسخ

(١) الكتاب (بولاق) ٢/٢٢٩، (هارون) ٤/٢٧٦.

(٢) شرح السيرافي (رسالة) ٤.

(٣) انظر: (ش) ١/٣٨٩.

(٤) انظر: نسخة ابن دادي ٤٠٤-آ - وتقيق الألباب ٢٨٦.آ.

(٥) انظر: (ح) ١/١٥٨.

(٦) انظر الجرمي في: شرح السيرافي (رسالة) ٣- وسفر السعادة ١/٢٨٦، وفسرها الجرمي باسم

كما سيأتي، وسيبويه ذكرها صفةً، وانظر المبرد في: تقيق الألباب ٢٨٦.آ.

(٧) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٣.

(٨) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٩، و(هارون) ٤/٢٧٦.

(٩) انظر: (ش) ١/٣٨٩، و(ش) ٣/٥٥١.

أبنية الزيدي^(١)، وذَكَرَ الحرف بالجيم وجعله اسماً وبالحاء وجعله صفةً: أبو حاتم في موضعين^(٢)، والجواليقي، وابن الدهان^(٣). وسيبويه ذكر الحرف صفةً، وتفسير ثعلب موافق لذلك، وهذا المعنى في كتب اللغة^(٤)، وفيه معانٍ آخر للحرف وهو صفة، فقيل: القصير، وخفيف الجسم، واللئيم الضعيف، والقصير الذميم، والأسود القبيح^(٥).

أما (الرَّمَجُ) بالجيم فالذي تذكره كتب اللغة أنه اسم، وهو اسم طائر^(٦)، ولكن جاء في شرح السيرافي: «الرَّمَجُ والرَّمَّاجُ: الخفيفُ الرَّجْلَيْنِ»^(٧)، وكذا نُقِلَ عنه بالجيم في حواشي نسخة ابن داوي، ومثله في اللسان^(٨)، وجاء في المنتخب في باب القَصْرِ: «الرَّمَجُ: القصير»^(٩)، وجعل أستاذنا د. الدالي^(١٠) كلَّ ذلك تصحيفاً صوابه بالحاء؛ لأنَّ ابن

(١) انظر: أبنية الزيدي ٢٣٣.

(٢) ذكرها بالجيم في موضعها من كتابه أبنية أبي حاتم ١٩٠، وفسرها باسم، وذكرها بالحاء في موضع متأخر ٣٢٨.

(٣) انظر: مختصر الجواليقي ١٥٤ - وأبنية ابن الدهان ٩٤.

(٤) انظر: المحكم ١٧٣/٣ - وتنقيح الأبواب ٢٨٦.

(٥) انظر: الغريب المصنف ٦٠/١ - والجمهرة ١١٦٥/٢ - والصحاح (زمج) ٣٧١/١ - واللسان (زمج) ٤٦٩/٢.

(٦) انظر: العين ٧٢/٢ - وأبنية أبي حاتم ١٩٠، ٣٢٨ - والجمهرة ١١٦٥ - والتهذيب ٣٧٨/٤ - والصحاح (زمج) ٣٢٠/١ - والمحكم ٢١٦/٧ - واللسان (زمج) ٤٦٩/٢.

(٧) شرح السيرافي (رسالة) ٣، وذكر المحقق أن النسخ اختلفت في الكلمتين بالجيم والحاء.

(٨) انظر: نسخة ابن داوي ٤٠٤ - واللسان (زمج) ٢٩٠/٢.

(٩) المنتخب لكرام النمل ١٦٤/١.

(١٠) في تحقيقه أبنية أبي حاتم ١٩٠.

سيده نقل في المحكم^(١) بعض كلام السيرافي، وبين أنه بالحاء، قلت: وكذا جعل ابن سيده الحرف بالحاء في المخصص، وكذا أبو عبيد في الغريب المصنف^(٢) في باب نعوت القصار. وكل هذا يقوي أن رواية الحاء هي الصحيحة الموافقة لما في كتب اللغة، وأن رواية الجيم رواية ضعيفة في المعنى، ولعلها تصحيف قديم^(٣).

❖ الزُمَّلِقُ = انظر (الدمَلِصُ).

❖ سَرَائِيلَ (اسم).

قال سيبويه: «وَأَمَّا مَا لَا يَطْرُدُ فِيهِ الْبَدَلُ فَالْحَرْفُ الَّذِي هُوَ مِنْ حُرُوفِ الْعَرَبِ، نَحْوُ سَيْنِ (سَرَائِيلَ) ... فَأَبْدَلُوا مِنَ الشَّيْنِ نَحْوَهَا فِي الْهَمْسِ وَالْأَنْسِلَالِ مِنْ بَيْنِ التَّنَائِيَا»^(٤).

جاء في حواشي الشرقية: «(ث): "هو (شَرَوَال)، فجمعه: غَيَّرُوا حَرَكَاتِ بَعْضِهِ فَكَسَرُوهُ عَلَى حَرَكَاتِ أُخْرَى". يقول: فغَيَّرُوا لَهُ الْحَرْفَ مِثْلَ النَّسَبِ»^(٥).

وظاهر حاشية ثعلب هذه أن (سَرَائِيلَ) أصلها (شَرَوَال) بفتح الشين، فغيرت العرب حركات بعضها عند تعريبه، فقالوا (سِرَوَال)

(١) انظر: المحكم (زمج) ٢١٦/٧.

(٢) انظر: المخصص ٧٢/٢ - والغريب المصنف ٦٠/١.

(٣) قال محقق أبنية أبي حاتم ١٩٠ عن رواية الجيم: والظاهر أنها «تصحيف قديم وقع في بعض نسخ الكتاب، وأن الصحيح في هذا الحرف عن سيبويه (الزُمَّج) بالحاء».

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٤٣/٢، (هارون) ٣٠٦/٤، وهذا لفظ النسخة الشرقية، وفي النسخة الرباحية [انظر: (ح) ١٦٢ أ] ونسخة ابن دادى ٤١١ أ: «من الهمس».

(٥) حواشي الشرقية (ش) ٢٦/٤، (ث) رمز ثعلب.

بقلب الشين المفتوحة سيناً مكسورة، ثم جمعه جمع تكسيرٍ على (فَعَالِيلِ)، فقالوا (سَرَاوِيلِ)، ك(شِمَالٍ وشَمَائِلِ).

وعلى ذلك تكون (سَرَاوِيلُ) جمعاً لا مفرداً، ومفرده (سِرْوَالٌ).

وفي أصل (سَرَاوِيلِ) خلاف على ثلاثة أقوال:

١- أنه مُعَرَّبٌ عن الفارسية، وهو كلمة مفردة^(١) موزانة ل(فَعَالِيلِ)، وجمعه قياساً بالألف والتاء (سَرَاوِيَلَاتٌ)، وعزا هذا إلى سيبويه: ابنُ السراج، وابن جنى، والجوهري^(٢)، وقال به المبرد في المقتضب^(٣)، وقال به: ابن قُتَيْبَةَ، والسيرافي، والفارسي، والزُّبَيْدِي، والرُّمَانِي، والعُكْبَرِي، والمحبي^(٤)، وعزاه ابن يعيش إلى سيبويه والنحويين^(٥).

٢- أنه جمعُ تكسيرٍ على (فَعَالِيلِ)، فهو عربي، ومُفْرَدُهُ هو المُعَرَّبُ عن الفارسية، وهو (سِرْوَالَةٌ) أو (سِرْوَالٌ)، وهذا ظاهر حاشية ثعلب السابقة، وقد عزا هذا القول إلى المبرد: السيرافي، والفارسي،

(١) الأكثر تأنيثها، وأوجبه الأصمعي، ويجوز تذكيرها، انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩٧-

ولابن الأنباري ٣١٠- ولابن التستري ٨١- وتهذيب اللغة ٣٩٠/١٢.

(٢) انظر: الأصول ٨٨/٢- والفسر ٢٨٨/٣- والصحاح (سرل) ١٧٢٩/٥، وسيأتي في القول الثالث

أن ظاهر صنيع سيبويه عليه، لا على هذا القول.

(٣) انظر: المقتضب ٣٤٥/٣، ٣٢٦.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٢٨٥- وشرح السيرافي (رسالة) ٢٠٣- والحليبات ٣٦٤- وإيضاح الشعر

١٧٠- والمسائل المنشورة ٢٨٧- وأبنية الزبيدي ٣١٩- وشرح الرماني (رسالة) ٤٢٥، ٤٣٠-

واللباب للعكبري ١/٥٠٤- وقصد السبيل ١٢٨/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل ١/٦٤.

وابن يعيش، والرّضي، والأزهري^(١)، وعزاه آخرون إلى بعض النحويين دون تعيين^(٢)، وقال به ابن التّستري^(٣)، وقواه الجوهري^(٤)، وكانّ الأزهري صحّحه^(٥).

٣- أن القولين السابقين لغتان للعرب، فأكثرهم على أنه مفرد، وبعضهم على أنه جمع، وهذا ظاهر صنيع سيبويه؛ فقد قرّر في موضعين أنه مفرد^(٦)، وبينهما نقل عن شيخه يونس أنّ من العرب من يجعله جمعاً^(٧).

وقد صرّح الأخصّص بهذا القول فيما نقله عنه المبرّد^(٨)، وهو ظاهر عمل أبي منصور الأزهري^(٩).

ويرى أبو حاتم أن الأصل أنه مفرد، فظن بعض العرب أنه جمع فوضعوا له مفرداً من لفظه^(١٠).

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/٩٧- والمسائل المنثورة ٢٨٧- وشرح المفصل ١/٦٤- وشرح الكافية ١٥١/١- والتصريح ٢/٢١٢، والذي في المقتضب ٣/٣٤٥، ٣٢٦ القول بالقول الأول، ولكنه نقل القول الثاني في ٣/٤٥٥ عن الأخصّص عن بعض العرب، ولم يردّه أو يختره.

(٢) انظر: الفسر ٣/٢٨٨- والصّحاح (سرل) ٥/١٧٢٩- واللباب للعكبري ١/٤٠٥- واللسان (سرل) ١١/٣٣٤- وأوضح المسالك ٤/١١٧- وقصد السبيل ٢/١٢٨، وزاد «أو سرّويل».

(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ٨١.

(٤) انظر: الصّحاح (سرل) ٥/١٧٢٩.

(٥) انظر: التصريح ٢/٢١٢: فقد صحّح أنّ له مفرداً، وهو (سرّولة) أو (سرّوال).

(٦) انظر: الكتاب ٣/٢٢٩، ٤/٣٠٦.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٤٩٣.

(٨) انظر: المقتضب ٣/٣٤٥.

(٩) انظر: تهذيب اللغة ١٢/٣٩٠.

(١٠) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩٧.

ومِمَّا احتجوا به على اللغة القليلة قول الشاعر:

عليه مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فليْسَ يَرِيقُ لِمَسْتَعْطِفٍ^(١)

وَرَدَّ بَعْضُهُمْ^(٢) وُزُودَ هَذِهِ اللُّغَةِ، وَرَأَوْا البَيْتَ مَصْنُوعًا.

وكيف يكون مصنوعاً وقد رواه الأخفش^(٣) عن بعض العرب، كما روى عنهم أنهم يقولون في المفرد (سِرْوَالَةٌ)، وسمع أبو حاتم^(٤) منهم من يقول في المفرد (شِرْوَالٌ) بالشين المعجمة، وسمع الأزْهري^(٥) وابن جني^(٦) منهم من يقول (سِرْوَالٌ).

وعلى اختلافهم في المعرَّب أسراويلُ أم مفردة اتفقوا على أن أصلها فارسيٌّ، فقيل (شِرْوَالٌ) بفتح الشين^(٧)، وقيل (شِرْوَالٌ) بالكسر^(٨)، ورجَّح بعض المتأخرين أنه (شَلْوَارٌ) «مركَّب من (شَلٌ) بمعنى الفخذ، واللاحقة (وَارٌ) للنسبة، وقع في اللفظ قلب مكاني، فقدمت الراء على

(١) من المتقارب، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٣/٣٤٦ - والفسر ٣/٢٨٨ - والصحاح (سرل)

١٧٢٩/٥ - وشرح الكافية ١/١٥١.

(٢) انظر: التصريح ٢/٢١٢ - وخزانة الأدب ٣/٢٣٣.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣٤٥ - والتصريح ٢/٢١٢.

(٤) انظر: المذكر والمؤث لأبي حاتم ١٩٧، ونقله عنه: ابن الأنباري في المذكر والمؤث ٣١٠ - وابن

سيده في المخصص ١٧/١٥ - والتصريح ٢/٢١٢، وتصحفت الشين في الأخيرين شيئاً.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١٢/٣٩٠.

(٦) انظر: الفسر ٣/٢٨٨ عن ابن الشجري الأعرابي.

(٧) انظر: المذكر والمؤث لابن الأنباري ٣١١ - وشرح الرماني (رسالة) ٤٣٠، ٤٣٣ - والألفاظ

الفارسية المعربة ٨٨، كلهم ضبط قلم.

(٨) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٢٠٣ ضبط قلم - وقصد السبيل ٢/١٢٨ ضبط عبارة.

اللام، وقلبت الشين سيناً^(١)، أما سيبويه^(٢) فنصَّ على أن أصل الحرف بالشين، ولم يذكر لفظه.

❖ الشَّعْمُ (صفة) = فَعَلٌ.

قال سيبويه: «كان على مِثَالِ (فَعَلٌ) فِي الصَّفَةِ، وَذَلِكَ (الشَّعْمُ)»^(٣).

قال السيرافي: «قال أبو العباسِ ثَعْلَبٌ: "يُقَالُ (رَجُلٌ شَعْمٌ)، أَي: حَرِيصٌ"، قال: "فَأَظُنُّ (شِنَعْمٌ) مِنْهُ، كَمَا قَالُوا فِي (شَحْمٍ)"^(٤): (شِنَعْمٌ)»^(٥) «^(٦).

(١) تحقيق العرب للجواليقي ٣٩١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٠٦/٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٨/٤.

(٤) (الشَّعْمُ): المَكْتَبُ من أَكْلِ الشَّعْمِ، والمُشْتَهِيهِ، والقَلِيلُ المَاءِ من العنب. انظر (شحم) في: اللسان ٣١٩/١٢ - والقاموس ١٤٥٤.

(٥) في شرح السيرافي (رسالة) ١٦١ (شِنَعْمٌ) بالخاء وهو تحريف واضح؛ لأن ثعلباً نصَّ على أنه من (شَحْمٍ) بالحاء المهملة، وقد نُقِلَ على الصواب من شرح السيرافي في حاشية نسخة ابن دادي من كتاب سيبويه ٤٠٩أ، وقد جاء بالخاء المعجمة في التكملة للصفاني ٦٧/٦، وعزاه إلى سيبويه، وليس الحرف في كتاب سيبويه، وإنما هو في نسخة ثعلب من كلام ثعلب كما هنا، ونُقِلَ الحرف بالخاء المعجمة عن التكملة في القاموس (شنخم) ١٤٥٦، فالتاج (شنخم) ٣٦١/٨ (جودت)، ولم أجد الحرف عند غير التكملة، وقد قال صاحبها [انظر: مقدمة المحقق ٧/١] في ذكر مصادره: "ومن كتب اللغة والنحو، ودواوين الشعراء وأراجيز الرجاز، وكتب الأبنية"، وقد جاء الحرف بالخاء المعجمة في بعض كتب الأبنية، كمختصر الجواليقي (تحقيق دفع الله) ١٨١- وأبنية ابن الدهان ١٠٥، وأثبتها د. أبو السعود في تحقيقه لمختصر الجواليقي ١١٣ بالحاء المهملة، فربما أخذ الصفاني منها أو من نسخة لشرح السيرافي فيها الحرف بالخاء المعجمة، والحرف بالخاء المعجمة تحريف لما سبق، ولأن مادة (شخم) ليس فيها دلالة على السَّمْنِ، وقد فسَّرت جميع المراجع التي ذكرت الحرف بالخاء أن معناه السمين.

(٦) شرح السيرافي (رسالة) ١٦١، ونقله عن ثعلب ابن سيده في المخصص ٦٨/٣ - والمحكم ٢٣٨/٥، وفيه: «وزعم ثعلب أن شِنَعْمًا مشتق من الرَّجُلِ الشِّنَعْمِ، أي: الحريص»، و(الشَّعْمُ) فيه تحريف صوابه (الشَّعْمُ)، كما هنا، وكما في المخصص.

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، إلا أن هناك اختلافاً في لفظ هذا الحرف بين نسخ الكتاب، وفي معنى هذا الحرف.

أما الاختلاف في لفظ الحرف فعلى روايتين:

١- (الشَّنْعَمُ) بالعين المعجمة، وهي رواية: النسخة الشرقية^(١)، ورواية نسخة ثعلب كما سبق، وهي رواية: أبنية أبي حاتم^(٢)، والقالبي^(٣)، والسَخَاوي^(٤)، وهي التي في طبعتي الكتاب^(٥).

٢- (شِنْعَمُ) بالعين المهملة، وهي رواية: النسخة الرباحية، ونسخة ابن دادي^(٦)، ورواية المبرد^(٧)، والسيرافي، والفارسي في التعليقة، وأبنية الزبيدي، ومختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان^(٨).

وذكر ابن خروف^(٩) الروائتين.

(١) انظر: (ش) ٤/٢٢٢ ب.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٤٩.

(٣) انظر: أمالي القالي ٢/٢١٦، وعنه تنقيح الألباب ٢٩٦..

(٤) سفر السعادة ١/٣١٧، وعزاها لشيخه أبي اليُمْن، فقال: «والذي رواه لنا أبو اليُمْن شيخنا بالعين المعجمة، وكذلك هو في الكتاب»، قلت: وأبو اليُمْن الكندي من رواة النسخة الرباحية، ونسخة (ح) من النسخ الرباحية مقروءة عليه، وله عليها إجازتان بخطه في أولها وآخرها، والذي فيها (شِنْعَمُ) بالعين المهملة!

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٩، (هارون) ٤/٢٩٨.

(٦) انظر: (ح) ١١٦١- ونسخة ابن دادي ٤٠٩.أ.

(٧) انظر: التعليقة ٤/٢٧٣- وتنقيح الألباب ٢٩٦.أ.

(٨) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٦١- والتعليقة ٤/٢٧٣- وأبنية الزبيدي ٣٠٢- ومختصر

الجواليقي ١٨١- وأبنية ابن الدهان ١٠٥.

(٩) انظر: تنقيح الألباب ٢٩٦.أ.

وقد جعل السيراء في الرواية الأولى هي الصحيحة^(١)، ونقل التصحيح القالي عن شيوخه، فقال: «وكان مشايخنا يزعمون أن كثيراً من أهل النحو صحَّفَ في هذا الحرف في كتاب سيبويه، فقال (شِنَّعُم) بالعين غير المعجمة»^(٢).

وأما المعنى فإن ثعلباً - كما سبق - ظنَّ أن (شِنَّعُمًا) من (شَغِم) ^(٣) بمعنى حَرِيص، ولكن ابن سيده قطع به عنه^(٤)، وكان الأزهري يميل إلى هذا، فقال: «قال اللحياني: يقال (رَغَمًا له ودَغَمًا شِنَّعُمًا) ... وحكى (رَغَمًا دَغَمًا شَغَمًا) تأكيداً للرغم بغير واو، ودلَّ الشَّغْمُ على الشَّنَّعُم»^(٥).

وقد ردَّ السيراء في وابن سيده^(٦) تفسير ثعلب بأنه يجعل الحرف ثلاثياً، وسيبويه ذكره رباعياً.

وليس هذا ردًّا؛ لأن العلماء كثيراً ما يختلفون في وزن الحرف وهم متفقون في معناه، فثعلب - على ظنه - يخالف سيبويه في وزن الحرف، وليس هذا يعني أنه يخالفه في المعنى.

(١) انظر: شرح السيراء في (رسالة) ١٦١ هامش ٣ عن بعض نسخ الشرح، وقد نُقِلَ كاملاً في حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤.

(٢) انظر: أمالي القالي ٢١٦/٢، وعنه: تنقيح الأبواب ٢٩٦.

(٣) انظر: المحكم ٢٣٨/٥، وعنه القاموس (شغيم) ١٤٥٥، وفي لسان العرب (شغيم) ٣٢٨/١٢: «ولا أعرف الشغيم» عن الأزهري في تهذيب اللغة، وليس النص في التهذيب المطبوع ٢٢٩/٨.

(٤) انظر: المحكم ٥١/٦، وعنه اللسان (شغيم) ٣٨٢/١٢.

(٥) لسان العرب (شغيم) ٣٢٨/١٢ عن الأزهري في تهذيب اللغة، وأول النص دون آخره في التهذيب المطبوع ٢٢٩/٨.

(٦) انظر: شرح السيراء في (رسالة) ١٦٢ - والمخصص ٦٨/٣ - والمحكم ٢٣٨/٥، وتابعهم محقق أبنية أبي حاتم ٣٤٩.

ولم يَعْرِفْ بعضهم معنَى خاصًّا لـ(شِنَعْمِ)، كالفارسي^(١)،
وكالقالى وشيوخه، قال القالى: «لا أَعْرِفُ له اشتقاقًا، وسألتُ عنه
جميع شيوخنا فلم أجد أحدًا يعرفه»^(٢).

وجعله القالى هنا إتباعًا فليس لها معنى خاصُّ، وقال مثله:
السِّيرايي^(٣)، والزُّبيدي، وابن خَرُوف، والسَّخَاوي^(٤).

وكون (شِنَعْمِ) إتباعًا ثابتٌ، فقد حكاه ثعلب نفسه^(٥)، وحكاه
اللَّحْيَانِي، وأبو الطَّيِّب اللُّغوي، والقالى، وغيرهم، يقال: (رَغْمًا دَغْمًا
شِنَعْمًا)، و(فَعَلْتُ ذلك على رَغْمِهِ وشِنَعْمِهِ)^(٦).

وكما اختلف أهل (الشَّنَعْمِ) اختلف أهل (الشَّنَعْمِ) فيه، فبعضهم
لم يعرفه، قال السِّيرايي: «ذكره سيبويه، ولم يعرفه أحد»^(٧)، وقيل:
الطويل^(٨)، وقيل: الحريص، وقيل: إتباع^(٩).

(١) انظر: التعليقة ٢٧٤/٤.

(٢) أمالي القالى ٢١٦/٢، وعنه: تنقيح الألباب ٢٩٦.

(٣) نُقِلَ عن شرحه بالنص في حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤، وبعدها نقله محقق شرح السِّيرايي
(رسالة) ١٦٢ في الهامش.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ٣٠٢ - وتنقيح الألباب ٢٩٦ - وسفر السعادة ٣١٧/١.

(٥) انظر: مجالس ثعلب ٢٠٥/١.

(٦) انظر: التهذيب ٢٢٩/٨ عن اللحياني - والإتباع لأبي الطيب ٥٨ - وأمالي القالى ٢١٦/٢ - وأبنية
الزبيدي ٣٠٢ - والمحكم ٢٣٨/٥ - والمحكم ٥١/٦، وفيه «عن رَغْمِهِ وشِنَعْمِهِ»، تحريف صوابه
«عن رَغْمِهِ شِنَعْمِهِ» بحذف الواو - وتنقيح الألباب ٢٩٦ - واللسان (شنعم) ٣٨٢/١٢،
كالمحكم - والقاموس (شنعم) ١٤٥٦.

(٧) شرح السِّيرايي (رسالة) ١٦١.

(٨) انظر: مختصر الجواليقي ١٨١ - وتنقيح الألباب ٢٩٦ عن أبي الفتح - والقاموس (شنعم) ١٤٥٦،
وفي أبنية ابن الدهان ١٠٥ (طويل جسيم).

(٩) المعنيان الآخيران في: تاج العروس (شنعم) ٣٦١/٨ (جودت)، ولم أجدهما عند غيره.

وقال المبرد: «الميم فيه زائدة؛ لأنه من الشنّاعة، وهو القَيْحُ
الْوَجْه»^(١)، ووافقه على ذلك: القالي^(٢)، والزبيدي^(٣).

وردّ ابن خروف^(٤) تفسير المبرد بأنه يجعل الحرف ثلاثياً، وسيبويه
ذكره رباعياً، ويُجاب عنه بمثل ما أُجيب عن ردّ السيرافي في تفسير ثعلب.
❖ الصُّفْرُقُ (اسم) = فُعُلٌّ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على مِثَالِ (فُعُلٌّ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا
(الصُّفْرُقُ) و(الزُّمْرُدُ)»^(٥).

قال ابن السراج: «(فُعُلٌّ) (الصُّعُرُّ) في كتاب بعض أصحابنا،
وليس في أصل أبي العباس، ولا أعرفه، وقرأت في كتاب ثعلب:
(الصُّفْرُقُ) نَبْتُ»^(٦)، ونص السيرافي^(٧) على أن كتاب ثعلب هو كتابه
في أبنية سيبويه.

وكلام ابن السراج يبيّن أن في نص سيبويه السابق ثلاث روايات:

(١) التعليقة ٤/٢٧٤، وانظر: تنقيح الألباب ١٢٩٦.

(٢) انظر: أمالي القالي ٢/٢١٦، وعنه تنقيح الألباب ١٢٩٦.

(٣) انظر: تاج العروس (شنعم) ٨/٣٦١ (جودت)، وقال: «الميم زائدة، وأصله من الشنّعة، وإليه مال
بعض الأئمة».

(٤) انظر: تنقيح الألباب ١٢٩٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/٢٣٩، (هارون) ٤/٢٩٨.

(٦) الأصول ٣/٢٢١، ونقل تفسير ثعلب: تنقيح الألباب ١٢٩٧ - وسفر السعادة ١/٣٢١ - واللسان
(صفرق) ١٠/٢٠٥، وجاء في أبنية الزبيدي ٣٠٦: «والصُّعُرُّ نَبْتُ عن ثعلب»، ولعله يريد ما في
تهذيب اللغة ٢/٢٧ عن ثعلب عن ابن الأعرابي أن الصغارير صمغ جامد يشبه الأصابع، ولكن هذه
ليست روايته في الكتاب، بل تفسير لغوي في غير تفسيره لأبنية سيبويه.

(٧) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٦٧.

١- «قالوا (الصفُّرُق) و(الزُّمْرُدُ)» بفاق وقافٍ، وهي رواية: نسخة ثعلب كما في نقل ابن السراج والسيرافي السابقين، وهي رواية: نسخة الجرْمِي^(١)، ونسخة مَبْرَمَانَ^(٢)، والنسخة الشرقية، ونسخة ابن دادي، ونسخ: السيرافي، والرماني، وغيرهما^(٣)، وهو الذي في طبعتي الكتاب^(٤).

٢- «قالوا (الصُّعْرُرُ) و(الزُّمْرُدُ)» بعينٍ وراءٍ، وهي رواية: النسخة الرياحية، ونسخة ابن طلحة^(٥)، ونسخ: أبي حاتم^(٦)، والزيدي، وابن الدهان، وابن خروف^(٧)، ونسخ مجهولة ذكرها ابن السراج وغيره^(٨).

٣- «قالوا (الزُّمْرُدُ)»، وهذه نسخة المبرد، في ظاهر كلام ابن السراج السابق: «وليس في أصل أبي العبَّاس».

(١) انظر: سفر السعادة ٣٢١/١.

(٢) انظر: مختصر الجواليقي ١٩٠ عن السيرافي، والذي في شرح السيرافي (رسالة) ١٦٧: «ورأيت بخط بعض العلماء».

(٣) انظر: (ش) ١٢٢/٤ اب- ونسخة ابن دادي ٤٠٩أ- وشرح السيرافي (رسالة) ١٦٧- وشرح الرماني (رسالة) ٤٠٦- ومختصر الجواليقي ١٩٠- وسفر السعادة ٣٢١/١.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، و(هارون) ٢٩٨/٤.

(٥) انظر: (ح) ١٦١أ- وحواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤ اب.

(٦) انظر: أبينية أبي حاتم ٣٥٠، وتعجل محققه فحكم على ما فيه بأنه تحريف عن (الصفُّرُق).

(٧) انظر: أبينية الزيدي ٢٩٩- وأبينية ابن الدهان ١٠٧، وتحرف فيها إلى (الصعورور)- وتفتيح الألباب ١٢٩٧أ.

(٨) انظر: حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤ اب- والأصول ٢٢١/٣ «في كتاب بعض أصحابنا»- ومختصر الجواليقي ١٩٠.

وَيُضَعَّفُ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ أَنَّ (الصُّعْرُورَ) ثَلَاثِيٌّ، يُقَالُ: (الصُّعْرُورُ
وَالصُّعْرُورُ)^(١)، وسيبويه يتكلم على الرباعي المزيد، وبهذا ضَعَّفَهَا
الزُّبَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢).

وأما تفسر ثعلب لـ(الصُّفْرُقِ) بأنه نَبْتُ فنقلته عنه كتب اللغة^(٣)،
وقيل: هو الفالوذ، وقيل: كُلُّ شَيْءٍ أَصْفَرٌ، كَالذَّهَبِ وَالزُّعْفَرَانِ
وَالفَالُوذِ^(٤).

❖ الصَّقَعْلُ (اسم) = فَعْلٌ.

قال سيبويه: «ويكونُ على مِثَالِ (فَعْلٌ)، فالأسماءُ نحوُ (الفِطْحَلِ)
و(الصَّقَعْلِ) و(الهِدْمَلَةِ)»^(٥).

جاء في حواشي الشرقية: «هكذا روايةُ (س)^(٦)، وعند ثعلبِ
(الصَّقَعْلِ) بالصَّادِ، وقال: "هُوَ تَمْرٌ يُحَلَبُ عَلَيْهِ لَبَنٌ"^(٧)، ونقل جميع
هذه الحاشية بالمعنى الفارسي^(٨).

ففي (الصَّقَعْلِ) روايتان:

-
- (١) وهو صمغ طويل ملتوٍ، وقيل: نبت، وقيل: الفالوذ. انظر: الأصول ٢٢١/٣ - والصحاح (صعر)
٧١٣/٢ - والمحكم ٣٧٧/٦ - واللسان (صعر) ٤٥٧/٤ - والقاموس (صعر) ٥٤٤.
(٢) انظر: أبنية الزبيدي ٣٠٦ - وتنقيح الألباب ٢٩٧ - ومحقق أبنية أبي حاتم ٣٥٠.
(٣) انظر: اللسان (صفرق) ٢٠٥/١٠، عن السيرافي عنه، وفيه (الصُّفْرُوقُ)، وصوابه (الصُّفْرُقُ).
(٤) انظر: ما اتفق لفظه لابن الشجري ٢١٨ - وسفر السعادة ٢٢١/١ - والقاموس (صفرق) ١١٦٣.
(٥) الكتاب (بولاق) ٣٣٥/٢، (هارون) ٢٨٩/٤.
(٦) أي: (السَّقَعْلُ) بالسين؛ لأن هذه الحاشية على النسخة الشرقية، وفيها (السَّقَعْلُ)، و(س) رمز نسخة
أبي العباس المبرد.
(٧) (ش) ٣٢٩(أ)، وفي (ش) ٥١٥(ب): (اللين).
(٨) انظر: التعليقة ٢٦٨/٤.

- ١- (الصَّقَعْل) بالصاد، وهي رواية ثعلب كما سبق، ورواية النسخة الرباحية، ونسخة ابن دادى^(١)، وأبنية أبي حاتم، وشرح السيرافي، وأبنية الزبيدي^(٢).
- ٢- (السَّقَعْل) بالسين، وهي رواية نسخة المبرد^(٣)، والنسخة الشرقية^(٤)،

وفي مختصر الجواليقي^(٥) أن الحرف بالسين، ويقال بالصاد.

ولم أجد الحرف بالسين في كتب اللغة التي راجعتها.

وأما تفسير ثعلب له فهو ما في كتب اللغة^(٦)، وقيل: هو التمر

اليابس يُتَّقَعُ في اللبن^(٧).

❖ صَمَحَمَحْ (صفة) = فَعْلَعْلْ.

قال سيبويه: «فَيَكُونُ عَلَى (فَعْلَعْلِ) فِيهِمَا وَالصَّفَّةُ نَحْوُ

(صَمَحَمَحْ)»^(٨).

قال ابن السراج: «قال الجرّمي: "وهو الغليظُ القصيرُ"، وقال ثعلب:

رَأْسٌ صَمَحَمَحْ: أَصْلَعُ غَلِيظٌ شَدِيدٌ»^(٩).

(١) انظر: (ح) ١٦٠-أ - ونسخة ابن دادى ٤٠٧.أ.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٧٦ - وشرح السيرافي (رسالة) ٦٩ - وأبنية الزبيدي ٢٤٥.

(٣) كما في: الحاشية السابقة - والتعليق ٢٦٨/٤.

(٤) انظر: (ش) ٣٢٩.أ.

(٥) انظر: مختصر الجواليقي ١٦٩.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٦٧ - والجمهرة ١١٦٥/٢ - وشرح السيرافي (رسالة) ٩٦.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٢٨٠/٣ - والمحكم ٢٨٥/٢ - واللسان (صقل) ٣٨١/١١.

(٨) الكتاب (بولاق) ٣٣٠/٢، (هارون) ٢٧٨/٤.

(٩) الأصول ٢١٣/٣.

ولد(الصَّمَحَمَج) - صفةٌ - معانٍ عدة، تعود إلى أربعة أشياء:
الغَلْظِ، والشَّدَّةِ، والقَصْرِ، والصَّلَعِ.

فتفسير ثعلب رواه عنه ابن السراج كما سبق، والجوهري^(١)،
وليس هذا التفسير الوحيد لثعلب لهذا الحرف، فقد فسّره في مجالسه
بـ«الشَّدِيد من الرِّجَال»^(٢).

وقال أبو عمرو الشيباني: هو «المحلوق الرأس»^(٣)، ونقل السيرافي
أنه الأصلع^(٤).

وتفسير الجرمي رواه عنه ابن السراج كما سبق، والجوهري،
والسخاوي^(٥)، ووافقه عليه: أبو حاتم، والسيرافي، والجواليقي،
وحكاه ابن خروف^(٦)، وقيل: هو القصير^(٧).

وفسّره أبو حاتم أيضاً والسخاوي^(٨) بالغليظ الشديد، وابن دُرَيْدٍ
بالصُّلْب الشديد^(٩)، وفسّره ثعلب كما سبق، والزُّبيدي، وابن خُرُوف

(١) انظر: الصحاح (صم) ٣٨٤/١، وعنه: اللسان (صم) ٥١٩/٢.

(٢) مجالس ثعلب ٤٧/١.

(٣) كتاب الجيم ٢٤٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٣٧، وعنه: المحكم ١٢٥/٣.

(٥) انظر: الصحاح (صم) ٣٨٤/١ - وسفر السعادة ٣٢١/١.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٦، وقال: «القصير الغليظ» - وشرح السيرافي (رسالة) ٣٧ - ومختصر
الجواليقي ١٨٩ - وتفتح الأبواب ٢٨٧.

(٧) انظر: المحكم ١٢٥/٣ - والمخصص ٧٦/٢.

(٨) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٧ - وسفر السعادة ٣٢١/١، وفي المحكم ١٢٥/٣: «بغير صَمَحَمَجٍ شديد قَوِيٌّ».

(٩) انظر: الجمهرة ١١٨٦، ومثله في: الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٣٠٨/١.

بالشَّدِيد من الرِّجال^(١)، واكتفى الأصمعي وغيره بتفسيره بالشديد^(٢).
وأغرب ابن الدهان^(٣)، ففسَّره بالطويل، فخطأه د. الدالي^(٤)،
وأصاب، فلم يذكر هذا المعنى أحدٌ غيره فيما رأيت، ولو صحَّ هذا
لذكروا الحرف في الأضداد.

❖ صَوْرِي (اسم) = فَعَلِي.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فَعَلَى) وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (صَوْرِي) ...
فَيَجْعَلُهَا يَاءً»^(٥).

جاء في حواشي الشرقية: «تُعَلَّب: (صَوْرِي)، وفي نُسخة أبي العَبَّاسِ
المُبَرِّدِ (صَوْبِي)، وكذلك نُسخة القاضي»^(٦).
ففي (صَوْرِي) روايتان:

١- (صَوْرِي) بالراء، وهي رواية نسخة ثعلب كما سبق، ورواية
النسختين الشرقية والرياحية^(٧)، ونسخ أبي حاتم والسيرافي والزُّبيدي
وغيرهم^(٨).

(١) انظر: أبنية الزبيدي ٢٤٣- وتنقيح الأبواب ٢٨٧، وفي تهذيب اللغة ٣٣٦/٥ (الرجل الشديد)، وفي
المحكم ١٢٥/٣ (الشديد المجتمع الألواح).

(٢) انظر: الغريب المصنف ٨٠/١ عن الأصمعي، وفسره بالشديد: الألفاظ ٩٥- والمنتخب ١٧٣/١-
والصحاح (صم) ٣٨٤/١.

(٣) انظر: أبنية ابن الدهان ١٠٨.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٠٧، هامش ٤٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٢١/٢، (هارون) ٢٥٦/٤.

(٦) حواشي الشرقية (ش) ١٠٤/٤ اب.

(٧) انظر: النسخة الشرقية ١٠٤/٤ اب، والنسخة الرياحية ١٤٤ اب.

(٨) انظر: أبنية أبي حاتم ٧٢- وشرح السيرافي ٢٢٢/٥- وأبنية الزبيدي ١٣٥، ١٧٢- ومختصر
الجواليقي ١٨٦- وأبنية ابن الدهان ١٠٩.

٢- (صَوَّبِيٌّ) بالباء، وهي رواية نسختها القاضي إسماعيل والمبرد. و(صَوَّرِيٌّ) لغة لبعض العرب في (صَوَّرَى)، وهو ماء قُرْب المدينة، عن الجرمي^(١)، وحدّده ابن الأعرابي، فقال: وادٍ في بلاد مُزَيْنَةَ قَرِيبٌ من المدينة^(٢)، وقيل: موضع^(٣).

وأما (صَوَّبِيٌّ) لغةً في (صَوَّبِيٌّ) فلم أجدها.

❖ ضَبَغَطْرِيٌّ (اسم) = فَعَلَلِيٌّ.

قال سيبويه: «فَيَكُونُ الحَرْفُ على مِثَالِ (فَعَلَلِيٌّ) ... و(ضَبَغَطْرِيٌّ)، وهو صفة»^(٤).

جاء في حواشي الشرقية: «وقال أحمد بن يحيى ثعلب: هو الشَّدِيدُ»^(٥).

وتفسير ثعلب موافق لجعل سيبويه الحرف صفة، ووافقه عليه السيرافي^(٦).

وقيل في معنى الحرف - وهو صفة - غير ذلك^(٧)، فقال أبو حاتم: هو «الطويل من الرجال والإبل»^(٨)، وقال الزُّبَيْدِي: هو الأحمق^(٩).

(١) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٠٤ب- وشرح السيرافي ٥/٢٢٢أ- والمنصف ٣/٥٩- ومختصر الجواليقي ٢٢٩- ومعجم البلدان ٣/٤٩١- وسفر السعادة ١/٣٢٦.

(٢) انظر: معجم البلدان ٣/٤٩١.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٧٢- والمقصود والممدود للقالبي ١٤٥- وأبنية الزبيدي ١٧٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٣٤٢، (هارون) ٤/٣٠٣.

(٥) حواشي الشرقية (ش) ٤/١٢٥أ، ونقله عن ثعلب أيضاً: مختصر الجواليقي ١٩٦- والتكملة للصفغاني ٣/٨٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٩١، وانظر هذا التفسير في: شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٤٣.

(٧) انظر: (ضبط) في: اللسان ٤٨١- والقاموس ٥٤٩.

(٨) أبنية أبي حاتم ٣٥٤، ونقله عنه مختصراً: مختصر الجواليقي ١٩٦- والتكملة ٣/٨٢، وفسرها بمثله ابن الدهان في أبنيته ١١١.

(٩) انظر: أبنية الزبيدي ٣٧١، ومثله في: المحكم ٦/٥١- وتنقيح الأبواب ٢٩٨ وعزاه إلى قطرب.

❖ ضِيغَطَى (اسم) = فَيَعَلَى.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فَعَلَى)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (السَّبَطْرَى)، وهو اسْمٌ، و(الضَّبَّغَطَى)، وهو اسْمٌ»^(١).

جاء في التعليقة: «قال سيبويه: "و(الضِّيغَطَى)، وهو اسْمٌ"، قال: روى ثعلب (ضِيغَطَى) بالياء، قال أبو بكر: وليس هذا موضعه؛ لأنه يصير ثلاثياً»^(٢)، وظاهر ذلك أن (ضِيغَطَى) مكان (ضِبَّغَطَى).

وجاءت الحاشية أوضح في حواشي الشرقية، ولفظها: «في كتاب ثُعَلْبٍ: "فَيَعَلَى) (ضِيغَطَى) مِنَ الضَّغَطِ"، قال (ب): ليس هذا مَوْضِعُهُ إِنْ كَانَ كَذَا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ ثَلَاثِيًّا»^(٣)، وظاهر هذه الحاشية أن لفظ نسخة ثعلب: «.... قالوا (السَّبَطْرَى)، وهو اسْمٌ، و(فَيَعَلَى) (ضِيغَطَى) مِنَ الضَّغَطِ».

ونقدُ أبي بكر بن السراج نقدٌ صحيح؛ لأن سيبويه يتكلم على «ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل»^(٤)، وهذا يصدق على (الضَّبَّغَطَى) الرباعي، ولا يصدق على (ضِيغَطَى)؛ لأنه ثلاثي من الضَّغَطِ.

وضِيغَطَى لم أجده في كتب اللغة والأبنية.

❖ الطَّرْمَاحُ (صفة) = فِعْلَالٌ.

(١) الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٦/٤.

(٢) التعليقة ٢٧٢/٤، وتصحفت (ضيغطى) فيها إلى (الضبغطى)!

(٣) حواشي الشرقية (ش) ١٢٢/٤، (ب) رمز أبي بكر بن السراج، كما جاء التصريح به في نص التعليقة.

(٤) الكتاب ٢٩٠/٤.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلَالٍ) وَالصَّفَةُ (الطَّرِمَاحُ)»^(١).
قال السيرافي عن (طَرِمَاحٍ): «وَيْفِي تَفْسِيرِ ثَعْلَبٍ: مُتَكَبِّرٌ»^(٢).
وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، وقد وافقه على
هذا التفسير ابن الشَّجَرِي^(٣).

ولكنَّ أغلب اللغويين يذكرون أنَّ الطَّرِمَاحَ هو الطَّوِيلُ، كأبي
عَمْرٍو الشَّيْبَانِي، والأَصْمَعِي، وابن السِّكِّيتِ، وأبي حاتم، وابن
السَّرَّاجِ، وابن دُرَيْدٍ، والسيرافي، والزُّبَيْدِي، وغيرهم^(٤)، وفي العين: هو
المرتفع^(٥).

ويُقال للطَّامِحِ طَرِمَاحٌ، «قال أبو زَيْدٍ: يقال: إنك لَطَرِمَاحٌ إذا
طَمَحَ فِي الأَمْرِ»^(٦)، وفي التهذيب: «ويقال إنه لَطَرِمَاحٌ فِي بني فُلانٍ،
إذا كان عالي الذِّكْرِ والنَّسَبِ»^(٧).

وفي اللسان: «(الطَّرِمَاحُ): الرَّافِعُ رَأْسَهُ زَهْواً، عن أبي العَمِيئِلِ
الأعرابي»، وصوابه (الطَّرْمَاح) كما في المحكم، ومنه نقل اللسان^(٨).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٣٨/٢، (هارون) ٢٩٥/٤.

(٢) شرح السيرافي (رسالة) ١٣٩.

(٣) انظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٣٤.

(٤) انظر: الجيم ٢٦٢، عن أبي المُسَوِّدِ - واشتقاق الأسماء للأصمعي ١٩٠، وفيه «الطويل
المشرف» - والألفاظ ١٦١ - وأبنية أبي حاتم ٢٦٩ - والأصول ٢١٨/٣ - والجمهرة ١٢٢٢ -
وشرح السيرافي (رسالة) ١٣٩ - وأبنية الزبيدي ٢٨٧ - ومختصر الجواليقي ١٩٩ - وأبنية ابن
الدهان ١١٥ - وتنقيح الألباب ٢٩٤.

(٥) انظر: العين ٣٣٥/٣، وفي المحكم ٥٠/٤: «المرتفع، وهو أيضاً الطويل».

(٦) تهذيب اللغة ٣٢٨/٥، ونقله التكملة (طرمح) ٧٠/٢.

(٧) تهذيب اللغة ٣٢٨/٥، ونقله التكملة (طرمح) ٧٠/٢.

(٨) انظر: المحكم ٥١/٤ - واللسان (طرمح) ٥٢٠/٢.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ أَنَّ بَعْضَ الْمَعَاجِمِ ذَكَرَتْ أَنَّ
(الطَّرْمَحَانِيَّةَ) مَعْنَاهَا التَّكْبِيرُ^(١).

❖ طِمْلَالٌ (صفة) = فِعْلَالٌ.

قال سيبويه: «وَتَكُونُ الْحُرُوفُ عَلَى (فِعْلَالٍ) وَالصِّفَةُ نَحْوُ: ...
و(طِمْلَالٍ)»^(٢).

جاء في مختصر الجواليقي: «تُعَلَّبُ: الطِّمْلَالُ: الدُّثْبُ الْأَطْلَسُ»^(٣).

وتفسير ثعلب موافق لجعل سيبويه الحرف صفةً، وجعله محقق أبنية
أبي حاتم بهذا التفسير اسماً، فقال: «وَأَسْتَعْمِلُ اسْمًا، فَقِيلَ: الطِّمْلَالُ:
الدُّثْبُ الْأَطْلَسُ»^(٤)، وليس كذلك؛ بل الطِّمْلَالُ صفةٌ لكلِّ ما فيه
طُلْسَةٌ، وهي العُبْرَةُ إِلَى السَّوَادِ، كالدُّثْبِ الْأَطْلَسِ، وهو «الدُّثْبُ
الْأَمْعَطُ فِي لُونِهِ غُبْرَةٌ إِلَى السَّوَادِ»، والأُنْثَى طُلْسَاءُ^(٥)، والرَّجُلُ
«الطِّمْلَالُ: الْأَطْلَسُ الثِّيَابِ، وَرَجُلٌ طِمْلَالٌ: أَعْبَرُ خَلْقُ الثُّوبِ»^(٦).

ووافق ثعلباً في هذا التفسير السيرافيُّ، وفصل بعضهم، فقال:
«الدُّثْبُ الْأَطْلَسُ الْخَفِيُّ الشَّخْصِ»^(٧).

وسبق الفراء^(٨) ثعلباً، إلّا أنه اقتصر على تفسيره بالدُّثْبِ.

(١) انظر: التكملة (طرمح) ٧٠/٢ - والقاموس (طرمح) ٢٩٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢١، (هارون) ٢٥٦/٤.

(٣) مختصر الجواليقي ١٩٧.

(٤) أبنية أبي حاتم ٧٨، هامش ٧١.

(٥) انظر: (طلس) في: اللسان ١٢٤/٦ - والقاموس ٧١٤، ومنه النقل.

(٦) أبنية أبي حاتم ٣٠٨.

(٧) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٣٠٥.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ٣٦١/١٣ - والتكملة ٤٢٦/٥.

وفسّرهُ أبو حاتم^(١) مَرَّةً بِالْمُخَفِّ ، ومرةً أُخْرَى بِالْأَطْلَسِ الثِّيَابِ ،
وبالْأَغْبَرِ الخَقِّ الثَّوْبِ ، والسيراي^(٢) بِالرَّجْلِ الَّذِي لَيْسَتْ ثِيَابُهُ بِيضًا ،
وابنُ دَرِيدٍ وَالزَّبِيدِيُّ وَابْنُ خُرُوفٍ^(٣) بِالْفَقِيرِ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ^(٤) : الْفَقِيرُ
السَّيِّئِ الْحَالِ الْقَشِيفُ الْقَبِيحُ الْهَيْئَةِ الْأَغْبَرُ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ^(٥) : الْفَقِيرُ
الْعَارِي مِنْ ثِيَابِهِ ، وَفِي مَخْتَصَرِ الْجَوَالِيْقِيِّ^(٦) : الرَّجُلُ الْخَفِيفُ الشَّانِ ،
وَفِي أَبْنِيَةِ ابْنِ الدَّهَانَ^(٧) : الْخَفِيفُ .

❖ عَرِيدٌ (اسم) = فِعْلٌ .

قال سيبويه : « وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلٌ) ... فَالاسم نحو (عَرِيدٌ) »^(٨) .
قال السيراي : « قَالَ ثَعْلَبٌ : " حَيَّةٌ خَفِيفَةٌ " »^(٩) .

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف اسمًا ، وقد نقل هذا
التفسير عن ثعلب ابن سيده ، ولكن بلفظ « الْحَيَّةُ الْخَفِيفَةُ »^(١٠) ،
فجعلها في تفسيره صفةً .

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ٧٨ ، ٣٠٨ .

(٢) انظر: شرح السيراي (رسالة) ٣٠٥ .

(٣) انظر: الجمهرة ١١٩٨ - وأبنية الزبيدي ١٧٤ - وتنقيح الأبواب ٢٧٤ .

(٤) انظر: (طلس) في: اللسان ١٢٤/٦ - والقاموس ٧١٤ .

(٥) انظر: الجمهرة ١١٨٩ .

(٦) انظر: مختصر الجواليقي ١٩٧ .

(٧) انظر: أبنية ابن الدهان ١١٥ ، وهذا اختصار مُخَلٌّ بمعنى الحرف .

(٨) الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢ ، (هارون) ٢٩٨/٤ .

(٩) شرح السيراي (رسالة) ١٧٠ .

(١٠) المخصص ١٠٧/٨ - والمحكم ٣٢١/٢ ، وعنه في اللسان (عريد) ٢٨٩/٣ ، وفيها: (العريدُ)

بكسرتين وتخفيف الدال ، وهو لغة في (العريدُ) .

وقد اختلفوا^(١) في (العَرَبِدُّ)، فقليل: الشَّدِيدُ^(٢)، وقيل: الدَّأْبُ
والعادة^(٣).

وقال الجمهور: حَيَّةٌ، ويُقال (العَرَبِدُّ) و(العَرِيدُّ)، ثم اختلف هؤلاء
في وصف جسمها وفعلها.

فبعضهم أَجْمَلٌ، فقال: «حَيَّةٌ» دون وَصْفٍ، كابن الأعرابي، وابن
السَّرَّاجِ^(٤).

وبعضهم وصفها بعدم الأذى، كأبي حاتم وابن قُتَيْبَةَ وابن دُرَيْدٍ
والسَّيرَافِيَّ والزُّبَيْدِيَّ والجَوْهَرِيَّ وابن فارس وغيرهم، فقالوا: «حَيَّةٌ تَنْفُخُ
ولا تُؤْذِي»^(٥)، وزاد أبو خَيْرَةَ وابن شُمَيْلٍ في وصفها، فقالا: «حَيَّةٌ أَحْمَرُ
أَرْقَشُ بِكُدْرَةٍ وَسَوَادٍ، ولا يزال عندنا، وَقَلَمًا يَظْلِمُ إِلَّا أَنْ يُؤْذَى، لا
صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ»^(٦).

(١) انظر مع المراجع القادمة: اللسان (عريد) ٢٨٩/٣ - والقاموس (عريد) ٣٨١.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٣/٣٥٠ - والتكملة (عريد) ٢/٢٨٥.

(٣) انظر: التكملة (عريد) ٢/٢٨٥.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣/٣٥٠ عن ابن الأعرابي - والتكملة ٢/٢٨٥ عن ابن الأعرابي - والأصول
٣/٢٢٢، وفي أبنية ابن الدهان ١٢١ قال (دأبة).

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٣٩، قال: «حَيَّةٌ يَنْفُخُ وَلَا يُؤْذِي»، أي: أنه ذَكَرَ - وأدب الكاتب ٨٢ -
والجمهرة ١١١٧، قال: «العَرِيدُ: حَيَّةٌ غَلِيظَةٌ تَنْفُشُ وَتَنْفُخُ وَلَا تَضُرُّ» - وشرح السيرافي (رسالة)
١٧٠، قال: «حَيَّةٌ تَنْفُخُ وَلَا ضَرَرَ لَهَا» - وأبنية الزبيدي ٣٠٤ - والصحاح (عريد) ٢/٥٠٨ -
والمجلد ٦٧٧/٣ - ومختصر الجواليقي ٢٣٩ - وتفتح الأبواب ٢٩٧-أ - وشرح المفصل ٦/١٤٠،
قال: «حَيَّةٌ تَنْفُخُ وَلَا تَضُرُّ».

(٦) تهذيب اللغة ٣/٣٥٠، وقولهما يدل على أنه ذَكَرَ.

وبعضهم وصفها بالأذى، كقول أبي عمرو الشيباني: «الحيَّةُ التي تَقْتُلُ الحَيَّاتِ»^(١)، وكما في المخصص: «أَسْوَدُ سَالِحٌ، وهو أَخْبَثُهَا وَأَنْكَرُهَا وَأَعْظَمُهَا، وليس شيءٌ مِنَ الحَيَّاتِ يَطْلُبُ بِنَأْرٍ غيرَه»^(٢)، وفي تهذيب اللغة: «حَيَّةٌ حَمْرَاءُ حَيْيْتَةٌ»^(٣)، وفي مجالس ثعلب: «حَيَّةٌ عَرِيدٌ، أَي: حَيْيْتُ»^(٤).

وبعضهم قال: هو الأفعوان، وهو الذَّكْرُ من الأفاعي^(٥).

وقد أنكر ابن سيده قول من وصفها بعدم الأذى، فقال بعد أن نقله: «والمعروفُ أنها الحَيَّةُ الخَيْيْتَةُ؛ لأنَّ ابن الأعرابي أنشد:

لأقَى العِدَا بِي حَيَّةً عَرِيدًا

فكيف يَصِرُ نَفْسَهُ بَأَنَّهُ حَيَّةٌ يَنْفَخُ للعِدَا ولا يُؤذِيهِمْ»^(٦)، وهذا احتجاج واضح، وقد قال ثعلب في مجالسه: «حَيَّةٌ عَرِيدٌ، أَي: حَيْيْتُ، ومنه العَرِيدَةُ»^(٧)، ففعل ما نُقِلَ عنه هنا من كونها «حَيَّةٌ حَقِيفَةٌ» تحريفٌ عن «حَيَّةٌ حَيْيْتَةٌ»، أو أنه يُنْبِتُ للحرف المعنيين، أو أنه يَفْرُقُ بين (العَرِيدِ) و(العَرِيدِ)، مع لَحْظِ أَنَّ ما ذَكَرَهُ في مجالسه صفة لا اسم.

(١) الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٨٤.

(٢) المخصص ١٠٧/٨، وظاهر الكلام فيه أنه لأبي حاتم، وقوله يدل على أنه ذَكَرَ.

(٣) تهذيب اللغة ٣٥٠/٣، حكاه (ب)يقال).

(٤) مجالس ثعلب ١٠٦/١.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٣٥٠/٣، عن شَمْرٍ عن محارب.

(٦) المحكم ٣٢١/٢.

(٧) مجالس ثعلب ١٠٦/١.

❖ العُرْضَنَى (اسم) = فُعْلَنَى.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَنَى)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (العُرْضَنَى) وهو اسْمٌ، وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَى)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (عُرْضَى)، وهو اسْمٌ»^(١).

ولثعلب هنا رواية وتفسير، فقد جاء في حواشي الشرقية: «تُعْلَبُ: (فُعْلَنَى)، قالوا (العُرْضَنَى)»، وهو اسْمٌ مَشِيَّةٌ»^(٢).
وقال ابن السراج: «لحاقها خامسةً للتأنيث:

- فِعْلَى: زِمَكَى، والصفة كِمَرَى، وهو العَظِيمُ الكَمَرَةَ.
- فُعْلَنَى: العُرْضَنَى، اسْمٌ، وهي مَشِيَّةٌ.
- فُعْلَنَى: العُرْضَنَى، اسْمٌ، وهي مَشِيَّةٌ، وليس في كتاب محمد بن يزيد في كتاب سيبويه، ووجدته بخط أحمد بن يحيى.
- فُعْلَى: عُرْضَى، اسْمٌ.
- فِعْلَى: رِفْقَى، اسْمٌ.
- فُعْلَى: الحُدْرَى والبُدْرَى»^(٣).

ومعنى ذلك أن في نسخة ثعلب زيادة ليست في نسخة المبرد بين بناءي (فُعْلَنَى) و(فُعْلَى) لفظها: «و(فُعْلَنَى)، قالوا (العُرْضَنَى)»، أي: ويكون على وعبارة «وهو اسم مشية» تفسير من ثعلب.

(١) الكتاب (بولاق) ٣٢٣/٢، (هارون) ٢٦١/٤.

(٢) حواشي الشرقية ١٠٦/٤.

(٣) الأصول في النحو ١٩٩/٣ - ٢٠٠، وفيه (فُعْلَى عُرْضَى) وهو تصحيف.

ويظهر أن نسخة الجرمي كنسخة ثعلب، فقد جاء في سفر السعادة في كلامه على (العَرْضَى): «وقال الجرمي: (العَرْضَى) بضم الراء والعين، لغة زعمها سيبويه»^(١).

وإنما نقلت كلام ابن السراج بطوله ليظهر أن ما وجده ابن السراج بخط ثعلب هو ما سبق من قوله (فُعَلَى: العَرْضَى)، وهو ما ذكر أنه ليس في نسخة المبرد، وهذا موافق لما في حواشي الشرقية.

وليس مراد ابن السراج أنه وجد بخط ثعلب ما بعد ذلك من قوله (فُعَلَى: عَرْضَى)، كما ظنه محقق أبنية أبي حاتم^(٢)، فجعل رواية ثعلب السابقة للجرمي وحده، وجعل رواية ثعلب كرواية متن كلام سيبويه في أول المسألة، ورواية المبرد: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعَلَى)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (العَرْضَى) وهو اسمٌ» دون ذكر ل(العَرْضَى) و(العَرْضَى).

والصواب ما سبق تحقيقه، فيكون في كلام سيبويه المذكور في أول المسألة روايتان لا ثلاث:

١- الرواية المذكورة في أول المسألة، وهي رواية المبرد، وهي التي في النسختين الشرقية والرباحية، وفي نسخة ابن دادى^(٣).

٢- زيادة: «و(فُعَلَى)، قالوا (العَرْضَى)» بين بناءي (فُعَلَى) و(فُعَلَى)، وهي رواية ثعلب، وظاهر رواية الجرمي كما سبق.

(١) سفر السعادة ٣٦٦/١.

(٢) انظر: تحقيق أبنية أبي حاتم ٩٨ - ٩٩، والذي جعل أستاذنا الكبير المحقق يظن هذا الظن سوء تحقيق الأصول لابن السراج، وقد تابعه على هذا الظن وصرحاً بالروايات الآتية د. سيف العريفي في بحثه (تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي)، ص ٢٧٥.

(٣) انظر: (ش) ١٠٦/٤-ب- و(ح) ١٥٧-أ- ونسخة ابن دادى ٤٠٠ب.

فعبارة «وَيَكُونُ عَلَى (فُعَلَى)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (عُرَضَى)، وهو اسمٌ» في جميع النسخ، على اختلافٍ في ضبط عين (فُعَلَى) في البناء والحرف بين الفتح والضم^(١).

والعُرَضَى والعُرَضَى والعُرَضَى: اسمٌ مَشْتَبِهٌ، وهو الاعتراضُ في السير من النشاط والمرح، وهو المراد هنا؛ لأن سيبويه مثل بها اسماً^(٢).

❖ عِرْفَانُ (اسم) = فِعْلَانُ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَانٍ) فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ (فِرْكَانٍ) و(عِرْفَانٍ)، وَلَا تَعْلَمُهُ جَاءَ وَصَفًا»^(٣).

مثل سيبويه لـ(فِعْلَانٍ) اسماً بـ(فِرْكَانٍ) و(عِرْفَانٍ)، وقد درستُ البناء (فِعْلَانٍ)، ورواية ثعلب فيه، وكل ما قيل في ضبطه هناك يقال هنا عن مثاله (عِرْفَانٍ).

قال ثعلب عن (عِرْفَانٍ): «و(عِرْفَانٍ)» اسْمٌ رَجُلٍ، وَقَالُوا (عِيفَانَةً)^(٤)، مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ^(٥).

(١) فحاء بفتح العين (فُعَلَى - عُرَضَى) في: نسخة ابن دادي ٤٠٠ب- ونسخة (ج) ٣٦٥ب- ونسخة (ح) ١٥٠/٢ب- ونسخة (ح) ٨٤/٢أ- ونسخ من الرباحية كما في تنقيح الألباب ٢٧٥، وكذا في: الأصول ٢٠٠/٣، وصفحته المحقق إلى الضم- وأبنية الزبيدي ١٤٣، ونص على أنه رواية سيبويه: المخصص ٩٧/١٥- والمحكم ٢٤٨/١، وعنه اللسان (عرض) ١٨٢/٧. وجاء بالضم (فُعَلَى - عُرَضَى) في: النسخة الشرقية ١٠٦/٤ب- ونسخة (ح) ١٥٧أ- ونسخة ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٥، وكذا في: طبعة (بولاق) ٣٢٣/٢- وطبعة (هارون) ٢٦١/٤، والظاهر أن الرواية الأولى هي الصحيحة؛ لأن سيبويه سيذكر بعد أسطر (فُعَلَى)، ويمثل لها بـ(حُدْرَى) و(بُدْرَى).

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٩٨- واللسان (عرض) ١٨٢/٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٤) كذا بالفاء في نسخة (ش) ٣٢٥ب- وشرح الرماني، وجاء في نسخة (ش) ٣٨٨ب- ونسخة (ش) ٥١٠ب بالقاف، ولم يرد في شرح السيرافي، ولم أجد حيرف (عيفانة) ولا (عيفانة) ولا (غيفانة) ولا (غيفانة)، ولعل صوابها (عرفانة)، فمن معاني (عرفان) المعرفة، كما في الكلام على (عرفان)، فيقول ثعلب: قد قالوا فيها أيضاً (عرفانة) بالتاء. فلذا لم أدرس هذا الحرف؛ لأنه ليس رواية ولا استدراكا، بل شرح لما ذكره سيبويه، وقد درست الحرف المشروح، وهي (عرفان).

(٥) حواشي الشريفة نسخة (ش) ٣٨٨ب، ونقله السيرافي في شرحه ٢٢٣/٥ب- ٢٢٤أ، وليس فيه: «وقالوا (عيفانة) مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ»- والرماني في شرحه (رسالة) ٣٦٠- ٣٦٦، وليس فيه: «مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ».

فقد فسّره ثعلب في روايته بأنه اسم رجل، وكذا الجرمي ونقله عن الأصمعي^(١)، وأثبت هذا المعنى كثيرون: كأبي حاتم، والسيرافي، وابن سيده، وابن الدهان^(٢).

وقيل: هو اسم جبل^(٣)، وقيل: دُوَيْبَةٌ لها عُرْفٌ تكون في الرمال^(٤)، وقيل: بمعنى المعرفة^(٥).

وجاء عن ثعلب أيضاً: «العِرْفَان: الرجل إذا اعترف بالشيء ودلّ عليه»،^(٦) وهذا يجعل (عِرْفَان) صفة، وسيبويه مثل به هنا اسماً، وسأذكره عند الكلام على (عِفْتَان) التي استدرك بها ثعلب على سيبويه مجيء (فِعْلَان) صفة.

❖ عِرْوَيْتٌ (صفة) = فِعْلِيَّتٌ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فِعْلِيَّتِ)، نحوُ (عِفْرِيَّتِ)، وهو صِفَةٌ، و(عِرْوَيْتِ)، وهو اسمٌ»^(٧).

(١) انظر: مختصر الجواليقي ٢٢٠- وتنقيح الألباب ٢٧٦- وسفر السعادة ٣٦٦/١.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١٠٨- وشرح السيرافي ٢٢٤/٥- والمحكم ٨١/٢- وأبنية ابن الدهان ١٢٢، وانظر: التكملة (عرف) ٥٢٨/٤- واللسان (عرف) ٢٤٢/٩.

(٣) انظر: أبنية الزبيدي ١٨٧- ومعجم ما استعجم ٩٣٤/٣- وتنقيح الألباب ٢٧٦.

(٤) انظر: النبات لأبي حنيفة الدينوري ٧٠- وأبنية الزبيدي ١٨٧- والمحكم ٨١/٨- وتنقيح الألباب ٢٧٦- واللسان (عرف) ٢٤٢/٩.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/٥- وتنقيح الألباب ٢٧٦- والمحكم ٧٨/٢، وعنه اللسان (عرف) ٢٣٦/٩.

(٦) مختصر الجواليقي ٢٢٠- والتكملة (عرف) ٥٢٨/٤.

(٧) الكتاب (ببلاق) ٣٢٦/٢، (هارون) ٢٦٩/٤.

جاء في أبنية الزبيدي عن (عزويته): «وذكره سيبويه صفةً، ودَكَرَ ثَعْلَبُ أَنَّ (العزويته): القصيرُ، وقال الزَّجَّاجُ: سَأَلْتُ ثَعْلَبًا عَنْهُ، فَقَالَ: هُوَ الْقَصِيرُ عَنِ الْجَرْمِيِّ»^(١).

ورواية ثعلب هنا في (عزويته) فيها مبحثان، الأول أنها عنده بالعين لا بالعين، والآخر أنها صفة لا اسم، وفي الأمرين خلاف.

أما المبحث الأول ففي عين (عزويته)، وفيها روايتان:

١- أنها بالعين المهملة (عزويته)، وهذه رواية النسخة الشرقية، وأكثر النسخ الريباحية، ونسخة ابن داوي، ونسخة ثعلب كما سبق، ونسخة السيرافي^(٢).

وهو ظاهر نقل ابن خالويه عن المبرد، وظاهر نقل ثعلب - كما سبق - وابن خالويه عن الجرمي^(٣).

وهو الذي في: الأصول، والجمهرة، وكتاب ليس، والبغداديات، وأبنية الزبيدي، وشرح الرماني، والخصائص، وأبنية العطار،

(١) أبنية الزبيدي ٢٠٤، وعن أبنية الزبيدي تصريحاً: حواشي الشرقية (ش) ١١٠٩/٤، وعنه بلا تصريح: معجم ما استعجم ٩٤٢/٣، وروى ابن خالويه في كتاب ليس ٢٠٧ الحكاية عن أبي بكر بن الخياط عن ثعلب، ولم يحكه عن الجرمي، ونُقِلَ أَنْ ثَعْلَبًا فَسَّرَ (العزويته) بالقصير: ابن بري في اللسان (عزو) ٥٤/١٥ - وابن خروف في تنقيح الألباب ٢٨٠.

(٢) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١١٠٩/٤، والنسخ الريباحية (ح) ١٥٧/١ب - و(ح) ٣٩٧/٣أ - و(ح) ١٥١/٢ب - و(ح) ٣٥٥/٨ب، ونسخة ابن داوي ٤٠٢أ، وشرح السيرافي ٢٢٦/٥.

(٣) قال ابن خالويه في كتاب ليس ٢٠٧: «ليس أحد من أهل اللغة والنحو عرف تفسير (عزويته)، وهو في كتاب سيبويه، ما عرفه الجرمي ولا المبرد، فسمعت ...»، وظاهر ذلك أن (عزويته) عندهما بالعين، وسيأتي في الرواية الأخرى أنها مروية عن الجرمي أيضاً.

والمحكم، والمخصص، ومعجم ما استعجم، والمفصل، وأبنية الدهان،
وتتقيح الأبواب، ومعجم البلدان^(١).

٢- أنها بالعين المعجمة (غَزُوِيَتِ)، وهي رواية بعض النسخة
الحمزاوية^(٢)، ونسخة أبي نصر قبل أن يصلحها^(٣)، ورواية الجرمي
رواها عنه ابن جني، وعزاها السخاوي إلى أبي عمرو، ولعل الصواب
(أبي عُمَر) أي: الجرمي^(٤)، ورواية المازني رواها عنه أبو جعفر محمد
ابن رستم الطبري^(٥)، وروايته في كتابه (التصريف)^(٦)، ورواية ابن
عصفور في الممتع^(٧).

(١) انظر: الأصول ٢٠٥/٣، ٢٤٢- والجمهرة ١٢٤٤/٣- وكتاب ليس ٢٠٧- والبغداديات ٨١-
وأبنية الزبيدي ٢٠٤- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٨- والخصائص ١٩٧/١، ٢٧١- ومختصر
الجواليقي ٢٢٢- والمحكم ٢٢١/٢- والمخصص ٢٠٩/١٥- ومعجم ما استعجم ٩٤٢/٣-
والمفصل ٥٠٢- وأبنية ابن الدهان ١٢٣- وتتقيح الأبواب ٢٨٠- ومعجم البلدان ١٣٤/٤.

(٢) انظر: النسخة الحمزاوية (ح) ١٠٢٧٩.

(٣) جاء في حواشي الشرقية (ش) ١١٠٩/٤: «في طُرَّة (ط) لأي: نسخة ابن طلحة: (عزُوِيَتِ) عنده لأي:
أبي نصرًا بالعين، مُصْلَحٌ، وكان عنده قَبْلَ ذلك (غَزُوِيَتِ) بالعين».

(٤) انظر: المنصف ٢٨/٣- وسفر السعادة ٣٦٧/١.

(٥) رواها ابن خالويه في كتاب ليس ٢٠٧ عن أبي بكر بن الخياط، عن الطبري محمد بن رستم، عن
المازني.

(٦) انظر: التصريف مع المنصف ١٨٢/١، جاءت بالعين المعجمة في ثلاثة مواضع في كلام المازني وابن
جني، ووردت بالعين المهملة في ١٦٩/١، فالظاهر أنه خطأ طباعي، ويدل على أنها فيه بالعين
المعجمة أن ابن جني في آخر الكتاب ٢٨/٣ في شرح للكلمات الغريبة ذكر أن الحرف مروى
بالعين والعين.

(٧) انظر: الممتع ٢٥/١، ٥٨، ٢٧٧، ٢٩٢.

وذكر الروایتين الأعلّم في النكت^(١)، وذكر أن الحرف بالعين والغين أبو حيان^(٢).

أما المبحث الثاني ففي كون (عزّويت) صفة، وفيها روايتان:

١- «ويكونُ على (فعلِيَّتٍ)، نحوُ (عِفْرِيَّتٍ)، وهو صِفةٌ، و(عِزْوِيَّتٍ)، وهو اسمٌ»، ففيها النص على أن (عِزْوِيَّتًا) اسمٌ، وهذه رواية النسخة الشرقية، وأكثر النسخ الرباحية، ونسخة ابن دادي، ونسخة السيرافي^(٣)، وكذا في: الأصول، وأبنية العطار^(٤).

وهذا ظاهر قول من فسّر (عِزْوِيَّتًا) بأنه اسم^(٥).

٢- «ويكونُ على (فعلِيَّتٍ)، نحوُ (عِفْرِيَّتٍ)، وهو صِفةٌ، و(عِزْوِيَّتٍ)»، فظاهرها أن (عِزْوِيَّتًا) ك(عِفْرِيَّتٍ)، فهما صفتان، وهذه رواية بعض النسخ الرباحية^(٦)، وأشار إليها ابن خروف، فبعد أن شرح (عِزْوِيَّتًا) قال: «ووقّع في الشرقية: (وعِزْوِيَّتٍ وهو اسم)»^(٧)، ونصّ على

(١) انظر: النكت للأعلم ١١٥٦، قال: «(عِزْوِيَّتٍ) موضع، وفي بعض النسخ (عِزْوِيَّتٍ) بالعين غير المعجمة».

(٢) انظر: التاج (عزو) ٣٨/٣٩.

(٣) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٩/٤، والنسخ الرباحية (ح) ١٥٧/١ب- و(ح) ٣٩٧/٣أ- و(ح) ٣٥٥/٨ب، ونسخة ابن دادي ٤٠٢أ، وشرح السيرافي ١٢٢٦/٥.

(٤) انظر: الأصول ٢٠٥/٣- ومختصر الجواليقي ٢٢٢.

(٥) نحو: الجمهرة ١٢٤٤/٣- والمنصف ٢٨/٣- والمحكم ٢٢١/٢- وأبنية ابن الدهان ١٢٣.

(٦) انظر: النسختين الرباحيتين (ح) ١٥١/٢ب- و(ح) ٢٧٩/١٠.

(٧) تنقيح الألباب ٢٨٠أ.

أن سيبويه ذكر أن (عزويّاً) صفة: الزبيدي، والبكري، وابن بري، وابن عصفور^(١).

وهذا ظاهر قول من فسّر (عزويّاً) بأنها صفة، كالمبرد، قال: «(عزويّت): الرجل المنكر، وكلُّ منكرٍ عزويّتٌ، حكاه مبرمّانٌ عنه»^(٢)، وكثعلب حين فسّره بالقصير في رواية الزجاج وابن الخياط عنه^(٣)، وكالجرمي في رواية ثعلب تفسير القصير عنه، وأنكر الزجاج رواية ذلك عن الجرمي، وقال: «ولم يذكره الجرّميُّ، ولا يعلمُ أحدٌ ما هو»^(٤).

وأنكر تفسيره بالقصير: السيرافي، وقال: «وقيل: القصير، وليس هذا بمشاكل ما قال سيبويه؛ لأن سيبويه جعله اسماً، وهذا وصف»^(٥)، وأنكره ابن العطار، وقال: «وقالوا: القصير، وسيبويه جعله اسماً، وهذا صفة»^(٦).

(١) انظر: أبنية الزبيدي ٢٠٤ - ومعجم ما استعجم ٩٤٢/٣ - واللسان (عزو) ٥٤/١٥ - والمتع ١٢٥/١.

(٢) مختصر الجواليقي ٢٢٢.

(٣) رواية الزجاج عنه سبقت في أول المسألة، ورواية ابن الخياط عنه في كتاب ليس ٢٠٧.

(٤) أبنية الزبيدي ٢٠٤، وعنه تصريحاً: حواشي الشرقية (ش) ١٠٩/٤، وعنه بلا تصريح: معجم ما استعجم ٩٤٢/٣، ولكنه تحرّف فيه إلى: «ولا يعلم ذلك لأحد سواه»، وتقلّ عدم علم الجرّمي بتفسير هذا الحرف أيضاً ابن خالويه في كتاب ليس ٢٠٧، فعمل علمه بتفسير هذا الحرف كانت متقدماً، ثم علمه فأخبر به، فكانت عنه الروايتان.

(٥) شرح السيرافي ٢٢٦/٥.

(٦) مختصر الجواليقي ٢٢٢.

وعلى أنه اسمٌ فسَّرَه ابن دريد، والسيرافي بأنه اسم موضع، وعنهما أخذ^(١)، وفسَّرَه ابن جني بأنها «هي الداهية»^(٢)، كذا في نسخ (المنصف) الجيدة، فعلى ذلك هي اسم للداهية، وكذا قال السخاوي: «عزُوَيْت»: الداهية»^(٣)، وفي بعض نسخ (المنصف) غير الجيدة: «هو الداهية»، ولعلها التي اطلع عليها ابن خروف، ولذا نقل عن ابن جني أن (العزُوَيْت): «هو الرجل الداهية»^(٤).

ومما يجب الوقوف عنده ما جاء في الأصول المطبوع: «فَعْلَيْتُ»: (عزُوَيْتٌ) اسمٌ، وهو القِصْرُ، والصفة (عِفْرِيْتٌ)^(٥)، فقد صرَّح بأن (عزُوَيْتًا) اسم، وفسَّرَه بالقِصْر، ولم أجد هذا التفسير عند غيره، مع أنه موافق لجعله (عزُوَيْتًا) اسمًا، والمشهور المنقول أنه صفة القصير، كما ذكرته وخرَّجته، فإما أن يكون هذا تحريفًا من ابن السراج لـ(القصير) إلى (القِصْر) ليوافق كون (عزُوَيْتٍ) اسمًا، وإما أن يكون تحريفًا من المحقق، فيكون كلام ابن السراج متناقضًا، والله أعلم.

❖ عَشُورَاءُ (اسم) = فَعُولَاءُ.

❖ عَشُورَاءُ (اسم) = فُعُولَاءُ.

(١) انظر: الجمهرة ١٢٤٤/٣ - وشرح السيرافي ٢٢٦/٥، وانظر: أبنية الزبيدي ٢٠٤ - ومختصر الجواليقي ٢٢٢ - والمحكم ٢٢١/٢ - ومعجم ما استعجم ٩٤٢/٣ - وأبنية ابن الدهان ١٢٣ - وتنقيح الأبواب ٢٨٠ - ومعجم البلدان ١٣٤/٤ - واللسان (عزو) ٥٤/١٥ - والقاموس والتاج (عزو) ٣٨/٣٩.

(٢) المنصف ٢٨/٣، وانظر: هامشه.

(٣) سفر السعادة ٣٦٧/١.

(٤) تنقيح الأبواب ٢٨٠.

(٥) الأصول ٢٠٤/٣ - ٢٠٥.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَاءَ)، قالوا (عَشُورَاءُ)، وهو اسْمٌ»^(١).

جاء في حواشي الشرقية: «تُعَلَّبُ»: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَاءَ)، وهو قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ، قالوا (عَشُورَاءُ)»، بفتح العين والواو وسُكُونِ الشَّيْنِ، وقال تُعَلَّبُ: «(عَشُورَاءُ) لَا يُعْرَفُ»^(٢).

ففي هذا النص اختلاف بين نسخ كتاب سيبويه، ولثعلب منها رواية، وقد وقفت على أربع روايات فيه:

١- «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَاءَ)، قالوا (عَشُورَاءُ)»، بضم الفاء والعين وسكون الواو والمد في البناء والمثال، وهذه رواية النسخة الشرقية^(٣)، ونسخة الجرمي، ونسخة ابن ولاد^(٤)، وعليها شرح السيرافي^(٥)، وأبنية الزبيدي^(٦)، وأبنية العطار^(٧).

(١) هذا لفظ النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤، والذي في طبعة (هارون) ٢٦٣/٤: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَى)، قالوا (عَشُورَى)» بضم الفاء والقصر، وهو في طبعة (بولاق) ٣٢٤/٢ بفتح الفاء والقصر، ورجحت في الدراسة أن ما فيهما تحريف.

(٢) حواشي الشرقية ١٠٧/٤، ونقلها ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٧ أ سوى قوله ثعلب الأخيرة.

(٣) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤.

(٤) انظر: سفر السعادة ٣٦٩/١ - والمقصود والممدود لابن ولاد ٧٩.

(٥) شرح السيرافي ١٢٤/٥، وتحرفت في شرح السيرافي (تحقيق عبدالمنعم فائز ٦٤٠) إلى (فَعُولَى) و(عَشُورَى) بفتح الفاء.

(٦) انظر: أبنية الزبيدي ١٤٨.

(٧) انظر: مختصر الجواليقي (المخطوط ١٣٥) - وتحقيق صابر بكر أبو السعود ١٣٢، وتصحَّف في تحقيق دفع الله ٢٢٠ إلى (عَشُورَاءَ) بفتح العين.

وجاء في أبنية أبي حاتم (عشوراء) بفتح العين^(١)، ونقل محققه عن مختصر الجواليقي بتحقيق دفع الله أنه فيه عن أبي حاتم بفتح العين، والصواب أنه في مختصر الجواليقي بضم العين (عشوراء)، كما في مخطوطته وتحقيق صابر بكر أبو السعود^(٢).

ويدل لذلك أن سيبويه ذكّر قبيل ذلك (فَعُولَاءَ) بفتح العين، ومثّل له بـ(دُبُوقَاءَ) و(بَرُوكَاءَ) و(جَلُولَاءَ)^(٣).

وبهذا يكون صواب ما في أبنية أبي حاتم (عشوراء) بالضم، وأن فتح العين تصحيف من ناسخ أبنية أبي حاتم، وخاصة أن التحقيق في هذا الموضوع كان عن مخطوطة واحدة، وليس وهماً من أبي حاتم.

٢- «وَيَكُونُ عَلَى (فُعُولَى)، قالوا (عُشُورَى)»، بضم الفاء والعين وسكون الواو والقصر، وهي رواية النسخة الريحانية^(٤)، وعليها طبعة هارون^(٥).

وقال ابن خروف: «وَوَقَعَ فِي الرِّيحِيَّةِ مَقْصُورًا، وَفِي الشَّرْقِيَّةِ مَمْدُودًا»^(٦).

وجاء بلفظ (فُعُولَى - عُشُورَى) في طبعة بولاق^(٧)، وهو تصحيف عن (فُعُولَى)؛ ليس في شيء من نسخ سيبويه التي عندي، ولا عزاه أحد

(١) أبنية أبي حاتم ١٣٠.

(٢) انظر: مختصر الجواليقي (المخطوط ٢٣٥) - وتحقيق صابر بكر أبو السعود ١٣٢ - وتحقيق دفع الله ٢٢٠.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٤، و(هارون) ٤/٢٦٣.

(٤) انظر: النسخة الريحانية (ح) ١١٥٧.

(٥) انظر: الكتاب (هارون) ٤/٢٦٣.

(٦) تنقيح الألباب ٢٧٧.

(٧) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٤، وقد حكم عليها بالتحريف محقق أبنية أبي حاتم ١٣٠.

فيما أعلم إلى سيبويه، بل اشتهر أن بناء (فَعُولَى) مِمَّا استدركه بعضهم على سيبويه، وحملوا عليه كلمات جاء ظاهرها عليه، ك(تَنُوفَى) و(مَسُولَى)^(١).

والظاهر أن هذه الرواية - رواية القصر (فَعُولَى) - تحريف؛ لأن سيبويه ذكر هذا البناء بعد (فَعْلِيَاءَ) و(فَعُولَاءَ)^(٢)، فحقه أن يكون مثلهما ممدوداً، ويدل على ذلك فعل ابن السراج صراحة؛ إذ نص على أنها مختومة بألف وبعدها همزة^(٣).

٣- «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَاءَ)، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ، قَالُوا (عَشُورَاءُ)»، بفتح الفاء والواو وسُكُونِ العين والمد في البناء والمثال، وهذه رواية ثعلب كما هنا، ورواية نسخة ابن دادي^(٤).

٤- «وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَاءَ)، قَالُوا (عَشُورَاءُ)، وَيَكُونُ عَلَى (فَعُولَاءَ)، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ، قَالُوا (عَشُورَاءُ)»، وهي رواية نسخة ثعلب، فقد جمعت ما في النسخة الشرقية ونسخة ابن دادي، ويدل على ذلك أمران:

الأول: أن ثعلباً ذَكَرَ (عَشُورَاءَ) بضم العين، وأنه لا يعرفه، فمعنى ذلك أنه في نسخته أيضاً.

(١) انظر: الأصول ٢٢٤/٣ - وشرح السيرافي (رسالة) ٨٢٦ - والخصائص ١٩١/٣ - ١٩٣ - ومختصر الجواليقي ٣٣٤ - وأبنية ابن الدهان ١٧٠.
(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، و(هارون) ٢٦٣/٤.
(٣) انظر: الأصول ٢٠٠/٣، قال: «لحاقها [أي: الألف] خامسة وبعدها همزة للتأنيث».
(٤) انظر: نسخة ابن دادي ٤٠١أ.

الثاني: أنه جاء في الأصول لابن السراج: «لحاقها [أي: الألف] خامسةً وبعدها همزةٌ للتأنيثِ ... (فَعُولَاءُ): دُبُوقَاءُ، اسْمٌ، (فَعُولَاءُ): عَشُورَاءُ، اسْمٌ، (فَعُولَاءُ): عَشُورَاءُ، اسْمٌ، (فَعُولَاءُ): عَشُورَاءُ، اسْمٌ»^(١)، فجمع بين روايتي الشرقية وابن دادي، فهو كنسخة ثعلب، وابن السراج كثير النقل عن نسخة ثعلب^(٢)، وفي الأصول المطبوع تحريف وتصحيف كالعادة، ففيه: «(فَعُولَاءُ): دُبُوقَاءُ، اسْمٌ، (فَعُولَى): عَشُورَى، اسْمٌ، (فَعُولَاءُ): عَشُورَاءُ، اسْمٌ»^(٣)، فكرر (فَعُولَاءُ) مرتين، وهذا قطعاً خلاف مراد ابن السراج، وذكر (فَعُولَى) مع أن ابن السراج يتكلم على الألف التي زيدت خامسةً وبعدها همزةٌ للتأنيثِ، وهذا يكون بـ(فَعُولَاءُ) لا (فَعُولَى).

ونحوه شرح الرماني، وفيه: «وأبنية الألف والهمزة مع واو قبلها أربعة أبنية: (فَوَعَلَاءُ) (فَعُولَاءُ) (فَعُولَاءُ) (فَعُولَاءُ)، نظير ذلك: (حَوْصَلَاءُ) و(عَشُورَاءُ) و(دُبُوقَاءُ) و(عَشُورَاءُ)»^(٤)، فجمع بين روايتي الشرقية وابن دادي، كنسخة ثعلب أيضاً.

وقد استشكل د. الدالي مجيء (فَعُولَاءُ عَشُورَاءُ) مرتين في الأصول وفي شرح الرماني، وقال: «كذا وقع في كتابي ابن السراج والرماني فأحد الموضوعين (عَشُورَاءُ) بالضم والآخر (عَشُورَاءُ) بالفتح، وهما

(١) الأصول لابن السراج ٢٠٠/٣.

(٢) انظر الكلام على اهتمام ابن السراج بنسخة ثعلب ونقله عنها في (أثر تفسير أبنية سيبويه لثعلب فيمن بعده).

(٣) الأصول لابن السراج ٢٠٠/٣.

(٤) شرح الرماني (رسالة) ٣٤٧.

لغتان، لا يكون غير ذلك»^(١)، والصواب أن أحدهما (عَشُورَاء) بضم الفاء والشين، وهي رواية الشرقية وغيرها، والآخر (عَشُورَاء) بفتح العين والواو وسكون الشين، وهي رواية نسخة ابن دادي، وأن رواية الأصول كرواية نسخة ثعلب جمعت بين البناءين.

ثم قال د. الدالي: «إذا كان أحدهما (فَعُولَاء) بالفتح فلم يذكره ابن السراج ثانياً وقد ذكر هذا البناء وممثل له بـ(دُبُوقَاء)؟ ولم جعلها الرماني أربعة أبنية وهي على هذا الضبط ثلاثة ولا أعلم ما تفسير هذا، وهو مشكل كل الإشكال، ولا سبيل إلى كشفه إلا الاطلاع على أصول كتب سيبويه وابن السراج والرماني بخطوطهم أو على أصول عالية لها مضبوطة صحيحة الرواية عنهم، وأنى لك بذلك!»^(٢)، والمسألة أوضح من ذلك؛ بعدما عرفنا أن في نسخ كتاب سيبويه اختلافاً، فبعضها (عَشُورَاء) وبعضها (عَشُورَاء)، وبعضها جمع بين البناءين كنسخة ثعلب، والله أعلم.

وأما معنى (عَشُورَاء) و(عَشُورَاء) و(عَشُورَاء) و(عَشُورَاء) و(عَشُورَاء) فكلها لغات في (عاشُورَاء) اليوم العاشر من شهر المحرم^(٣).
وقيل: هو على اختلاف ضبطها اسم موضع^(٤).

(١) أبنية أبي حاتم ١٣١ - ١٣٢، هامش ٣٤.

(٢) أبنية أبي حاتم ١٣٢، هامش ٣٤.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ١٣٠ - والمقصود والممدود للقالبي ٤٨٨ - والمخصص ١٦/١٤ - وتقيق الألباب ٢٧٧ - وسفر السعادة ٣٦٩/١، وانظر: اللسان (عشر) ٥٧٥/٤ - والقاموس (عشر) ٥٦٥.

(٤) انظر: شرح السيرة في ٥/٢٢٤ - والمحكم ١/١٢١ - وتقيق الألباب ٢٧٧، وانظر: معجم ما استعجم ٣/٩٤٥ (العشُوراء) - ومعجم البلدان ٤/١٤٣ (عَشُورَاء وعَشُورَاء)، وانظر: اللسان (عشر) ٥٦٩/٤ - والقاموس (عشر) ٥٦٦.

وقال ابن ولّاد: «وقرأتُ بخط بعض أهل العلم أنه اسم موضع، ولم أسمع تفسيره من أحد»^(١)، وقد وجدتُ الحرف في حواشي الشرقية مكتوباً تحته كلمة «موضع»^(٢).

وسبق في أول المسألة أن ثعلباً لم يعرف (عشوراً)، وعرفه غيره^(٣).

❖ عِفْتَانٌ (صفة) = فِعْلَانٌ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فِعْلَانٍ) في الاسم، نحو (فِرْكَانٍ) و(عِرْفَانٍ)، ولا نعلمه جاء وصفاً»^(٤).

سيأتي في الكلام على (فِعْلَانٍ) أن ثعلباً قال: "وقالوا (عِفْتَانَةٌ)، مثلُ المعرفة، وقد وصّفوا به، قالوا (عِفْتَانٌ)، وهو الجاي في الأخرق، وهو قليل".

فواضح من كلام سيبويه أنه لا يثبت مجيء (فِعْلَانٍ) صفة؛ لأنه لا يعلمه.

وظاهر ما في كلام ثعلب أن (عِفْتَانًا) استدراك على سيبويه، وإثبات لمجيء (فِعْلَانٍ) صفة، مع اعترافه بقلته، فليس (عِفْتَانٌ) من حروف سيبويه، بل هو مما استدركه ثعلب على سيبويه.

(١) المقصور والممدود لابن ولاد ٧٩.

(٢) حواشي الشرقية ٤/١٠٧.

(٣) ذكره على أنه لغة في (عاشوراء): الجرمي كما في سفر السعادة ١/٣٦٩، وذكره: مختصر الجواليقي (المخطوطة) ٣٥ عن أبي حاتم - والمقصود والممدود للقالبي ٤٨٨ - وأبنيّة الزبيدي ١٨٨ - وتنقيح الأبواب ٢٧٧، وذكره على أنه اسم موضع كل من ذكرته في تخريج هذا التفسير.

(٤) الكتاب (ببلاق) ٢/٣٢٤، (هارون) ٤/٢٦٢.

وَيَرِدُ عَلَى هَذَا الظاهر أن أبا حاتم (ت ٢٥٥) ذكر (عِفْتَانًا) فِي تفسيره لغريب كتاب سيبويه، فمعنى ذلك أن الحرف مستدرك على سيبويه قبل ثعلب، قال محققه: «لعله من زيادة أبي الحسن الأخفش»^(١). وهذا الحرف ليس فِي روايات الجرمي والمبرد والقاضي إسماعيل^(٢)، ولا فِي شيء من نسخ سيبويه التي عندي، لا الشرقية ولا الرباحية^(٣). وأما معنى (عِفْتَان) فقد فسّره ثعلب بأنه الجايء الأخرق، وقد فسره بذلك أبو حاتم، والرماني^(٤)، وفسره آخرون بالغليظ^(٥)، وآخرون: بالرجل القوي الجايء^(٦).

وأما مجيء (فِعْلَان) صفةً فقد أثبتته أيضاً: الزبيديُّ ومثّل له بـ«رجل كِلِمَانِي»^(٧)، والرمانيُّ ومثله له بـ(عِفْتَان) ، وابنُ القطاع ومثّل له بـ(عِفْتَان) و(صِفْتَان)^(٨) و(تركته بذي بِلِيَان)^(٩)، وابنُ خروف ومثّل له

(١) أبنية أبي حاتم ١١٠.

(٢) انظر: حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب- وشرح السيرافي ٢٢٢ب- ٢٢٤أ- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٠- ٣٦٦.

(٣) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤ب، والنسخة الرباحية (ح) ١١٥٧أ.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ١١٠، ٣٠٨- وشرح الرماني (رسالة) ٣٥٦.

(٥) انظر: المنتخب لكراع النمل ٢١٣/١، ٥٦٥/٢- وأبنية ابن القطاع ١٨٦.

(٦) انظر: الجمهرة ١٢٣٦/٣، وعنه التكملة (عرف) ٣٢٤/١- والمحكم ٣٩/٢، وفي اللسان (عرف) ٩٥/٢: «جافٍ جلد قوي».

(٧) رجل كِلِمَانِي، أي: جيد الكلام، عن الفراء. انظر: أبنية الزبيدي ١٤٧- وتقيق الألباب ٢٧٦- واللسان (كلم) ٥٢٤/١٢.

(٨) الصفتان: الرجل القوي الجايء، وقيل: كثير الكلام. انظر: الجمهرة ١٢٣٦/٣- واللسان (صفت) ٥٣/٢- والقاموس (صفت) ١٩٨.

(٩) وفسره ابن القطاع ١٨٦ بـ: (تركته لا يدري أين هو). وقيل هو علم لا صفة، انظر: الخصائص ٢٠٠/٢- ومعجم ما استعجم ٢٧٨/١- واللسان (بلي) ١٤/٨٧.

بـ(رجل كَلِمَانِي) و(امرأة جَلْبَانَةٍ^(١)) عند أبي عمرو، وابنُ عصفور ومثل له بـ(رجل كَلِمَانِي)، وأبو حيان ومثل له بـ(صِفْتَانِ)^(٢).

هذا وقد جاءت كلمات آخر على (فَعْلَانِ) صفاتٍ، بعضها عن ثعلب، منها (رجل كَلِمَانِي)، قال ثعلب: «كثير الكلام»^(٣)، ومنها (العِرْفَانِ)، قال ثعلب: «الرجل إذا اعترف بالشيء ودلَّ عليه»^(٤)، وقال مثله قبله أبو حاتم^(٥)، وقال السخاوي: «الدليل الحاذق»^(٦)، وهذه صفة، ومنها (الفِرْكَانِ)، قال ابن الشجري: «الرجل الذي تبغضه النساء»^(٧).

❖ عَفْشَلِيلٌ (صفة) = فَعْلَلِيلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعْلَلِيلٍ) و(عَفْشَلِيلٍ)، وهو صِفَةٌ، ومِثْلُهُ و(قَفْشَلِيلٍ)»^(٨).

في مختصر الجواليقي عن (عَفْشَلِيلٍ): «وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: هو صِفَةٌ لِلضَّبْعِ؛ لِعِظْمِ بَطْنِهَا»^(٩)، وفي التعليقة: «قال ثعلب: (عَفْشَلِيلٌ) و(قَفْشَلِيلٌ): المِغْرَقَةُ»^(١٠).

-
- (١) امرأة جلبانة، أي: تُجَلَّبُ وتَصِيحُ، عن أبي عمرو الشيباني، انظر: أبنية الزبيدي ١٨٨ - وتقيح الألباب ٢٧٧ - وسفر السعادة ٢٠٤/١ - واللسان (جلب) ٢٧٠/١.
- (٢) انظر: أبنية الزبيدي ١٤٧ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٥٥ - ٣٥٦ - وأبنية ابن القطاع ١٨٦ - وتقيح الألباب ٢٧٧ - والممتع ١٣٧/١ - والارتشاف ١١٧/١.
- (٣) انظر: اللسان (كلم) ٥٢٤/١٢، وسبق قريباً معنى الحرف عن الفراء.
- (٤) مختصر الجواليقي ٢٢٠ - والتكملة (عرف) ٥٢٨/٤.
- (٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٧٧، وفيه: «إذا اعترف الرجل بالشيء ودلَّ لبالذال المعجمة له».
- (٦) سفر السعادة ٣٦٦/١.
- (٧) ما اتفق لفظه واختلف معناه ٣١٥، ومثله في: سفر السعادة ٤٠٩/١.
- (٨) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٤/٤.
- (٩) مختصر الجواليقي ٢٣٩.
- (١٠) التعليقة ٢٧١/٤.

أما تفسير ثعلب الأول فهو يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، وجاء عن أبي العباس ثعلب عن ابن الأعرابي تفسير (عَفْشَلِيل) بالكسَاءِ العَلِيظ^(١).

وقد فَسَّرَهُ بالضَّبُعِ أيضاً ابنُ دُرَيْدٍ وقال: «لِكَثْرَةِ شَعْرِهَا»، والسيراي في وقال: «لِجَفَافَتِهَا»، والزُّبَيْدِيُّ، وابنُ سَيْدَةَ لكونها كثيرة الوَبَرِ ثَقِيلَةً، وابنُ خَرُوف^(٢)، وَفَسَّرَهَا بالضَّبُعَانِ - وهو ذكر الضَّبُعِ^(٣) - الصَّغَانِي^(٤).

وفسَّرَهُ بالجاي في مطلقاً: الزُّبَيْدِيُّ، والعطَّار، وابن الدهان، وابن خروف^(٥)، وبالجافية المُتَنَفِّسَةَ الرَّأْسِ: أبو عمرو^(٦)، وبالكسَاءِ الجاي في: الجرمي، أبو حاتم، والسيراي^(٧)، وَفَسَّرَهُ ابنُ دُرَيْدٍ^(٨) بالكسَاءِ الثَّقِيلِ، وَجَمَعَ بينهما الجَوْهَرِي فقال: الجاي في الثَّقِيلِ^(٩)، وفي المحكم: «كسَاءٌ عَفْشَلِيلٌ: كَثِيرُ الوَبَرِ ثَقِيلٌ»^(١٠).

(١) انظر: تهذيب اللغة ٣/٣٢٦.

(٢) انظر: الجمهرة ١٢١٨ - وشرح السيراي في (رسالة) ١٣١ - وأبنية الزبيدي ٢٧٣ - والمحكم ١٣٠/٢ - وتقيق الألباب ٢٩٣.

(٣) انظر: القاموس (ضبع) ٩٥٦.

(٤) انظر: التكملة (عفشل) ٤٤٨/٥، وعنه دون عزو في: القاموس (عفشل) ١٣٣٦.

(٥) انظر: أبنية الزبيدي ٢٧٣ - ومختصر الجواليقي ٢٣٧ - وأبنية ابن الدهان ١٢٥ - وتقيق الألباب ٢٩٣.

(٦) انظر: مختصر الجواليقي ٢٣٧.

(٧) انظر: الصحاح (عفشل) ١٧٦٩/٥ عن الجرمي - وأبنية أبي حاتم ٢٥٩، وقال: «كسَاءٌ عَفْشَلِيلٌ، أي: جافٍ» - وشرح السيراي في (رسالة) ١٣١، وقال: «ويقال: (كسَاءٌ عَفْشَلِيلٌ) إذا كان جافياً».

(٨) انظر: الجمهرة ١٢١٨، وقال: «كسَاءٌ عَفْشَلِيلٌ إذا كان ثَقِيلاً».

(٩) انظر: الصحاح (عفشل) ١٧٦٩/٥.

(١٠) المحكم ١٣٠/٢.

وقال ابن دُرَيْدٍ أيضاً وابن خَالَوَيْهِ: «عَجُوزٌ عَفْشَلِيلٌ إِذَا كَانَتْ مُسْتَرْخِيَةً»^(١)، وفي الصَّحَّاحِ: «مُسْتَرْخِيَةُ اللَّحْمِ»^(٢)، وفي المحكم: «مُسِنَّةٌ مُسْتَرْخِيَةٌ»^(٣).

وأما المعنى الثاني الذي ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ لـ(العَفْشَلِيلِ) - وهو المَعْرِفَةُ - ففيه ملحوظتان:

١ - أنه اسم، وسيبويه ذَكَرَ الحرفَ صفةً، فهو لا يُناسبُ كلامَ سيبويه، فلعله ذَكَرَهُ تكميلاً لمعاني الحرف بعد أن ذَكَرَ معناه صفةً.
٢ - أني ظننتُ - أوَّلَ الأمرِ - أنْ ثَعْلَبًا يُفَسِّرُ (القَفْشَلِيلِ) فقط، وأنَّ أبا علي الفارسي ذَكَرَ حرفَ (عَفْشَلِيلِ) زيادةً على النَّصِّ؛ لأنَّ (القَفْشَلِيلِ) هو المُفَسِّرُ بالمَعْرِفَةِ، وهو حرفٌ مُعَرَّبٌ^(٤).

ولكنني وجدتُ في حواشي الشرقية حاشية على (عَفْشَلِيلِ)، نَصُّها: «المَعْرِفَةُ: عَفْشَلِيلٌ وَقَفْشَلِيلٌ»^(٥)، كما وَجَدْتُ ابنَ السَّرَّاجِ يقولُ عن (عَفْشَلِيلِ): إنه «أَعْجَمِيٌّ»^(٦).

ثم وجدتُ سيبويه يقولُ في آخر باب (أَطْرَادِ الإِبْدَالِ فِي الفَارْسِيَّةِ): «وَقَالُوا (قَفْشَلِيلٌ) فَاتَّبَعُوا الآخِرَ الأوَّلَ؛ لِقُرْبِهِ فِي العَدَدِ لا فِي المَخْرَجِ،

(١) انظر: الجمهرة ١٢١٨ - وكتاب ليس لابن خالويه ٢٧٧، ومنه النقل.

(٢) الصحاح (عفشل) ١٧٦٩/٥.

(٣) المحكم ٢١٠/٢، وانظر في معاني (العفشليل) أيضاً: اللسان (عفشل) ٤٥٨/١١ - والقاموس (عفشل) ١٣٣٦.

(٤) انظر دراسة (قَفْشَلِيلِ).

(٥) انظر: (ش) ٣٩٣ب.

(٦) الأصول لابن السراج ٢١٧/٣، وكنتُ ظننتُ أنه تحريف - وبكونه تحريفاً قطع محقق شرح السيرا في (رسالة) ١٣٠ هامش ١ - وبعد اطلاعي على كلام ثَعْلَبِ وحاشية حواشي الشرقية لم أستبعد صحته.

فهذه حالُ الأعجمية^(١)، فقال ابن خروف: «وَبُتَّتْ فِي آخِرِ الْبَابِ فِي الشَّرْقِيَّةِ عَوْضَ (قَفْشَلِيلٍ) (مِثْلُ عَفْشَلِيلٍ)»^(٢)، وهذا يُؤَيِّدُ أَنَّ (عَفْشَلِيلًا) مُعَرَّبٌ أَيْضًا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، وَلَكِنِّي لَمْ أَجِدْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ خُرُوفٍ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الشَّرْقِيَّةِ الَّتِي عِنْدِي، بَلْ فِيهَا (قَفْشَلِيلٌ)، وَفِيهَا زِيَادَةٌ بَعْدَ النَّصِّ السَّابِقِ نَصُّهَا: «فَعَلَى هَذَا أَبَدَلُوا فِي (قَفْشَلِيلٍ) اللَّامَ مِنَ الزَّايِ»^(٣)، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا حَاشِيَةٌ دَخَلَتْ فِي مَتْنِ الْكِتَابِ. وَلَمْ أَجِدْ مَنْ فَسَّرَ (العَفْشَلِيلِ) بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَا مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ سِوَى مَنْ تَقَدَّمَ.

❖ عَفَنْجَجٌ (صفة) = فَعَنْلَلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعَنْلَلٍ) فِي الصَّفَةِ، نَحْوُ (ضَفَنْدَدٍ) وَ(عَفَنْجَجٍ)»^(٤).

جاء في حواشي الشرقية: «(ث): (عَفَنْجَجٍ): عَظِيمُ الْبَطْنِ، نَاقَةٌ عَفَنْجَجٍ: هُوَ جَاءُ مَاضِيَةٌ»^(٥).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، ووافقه على المعنى الأول: أبو حاتم وزاد (الثقيل)^(٦)، ونقله دون عزو: مختصر الجواليقي

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٣٤٣، (هارون) ٤/٣٠٧، وانظر: (ش) ٢٦٦ب- (ح) ١٦٢أ- ونسخة ابن دادي ٤١١أ، وفيها (في العدة)، وانظر تفسير كلامه في كلامي على (قَفْشَلِيلِ).

(٢) تنقيح الألباب ٢٩٩أ.

(٣) (ش) ١٢٦ب- (ش) ١٩٧أ- (ش) ١٦٦ب- (ش) ٥٢٢ب- (ش) ٣٣٣ب- (ش) ٣١٦أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٧، (هارون) ٤/٢٧٠.

(٥) (ش) ١٠٩أ، (ث) رمز نسخة ثعلب.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ١٦٢.

وابن خروف^(١)، وفي العين: «كل ضَخْمٍ اللَّهَازِمِ مِنَ الرِّجَالِ ذِي وَجَنَاتٍ وَأَلْوَاحٍ أَكُولٍ فَسَلٍ»، وقال الجرمي: «الضَّخْمُ مِنَ الرِّجَالِ الْمُتَقَلِّ الأخرق»، وقال ابن السراج: الضَّخْمُ، وفي الصحاح: الضَّخْمُ الأحمق^(٢). وقال كُرَاعُ النَّمْلِ والزُّبَيْدِي وابن خروف وغيرهم^(٣): الأحمق، وقال أبو حاتم: جافٍ أحمق، وقال السيرافي: الأحمق البليد، وقال ابن دُرَيْدٍ والسيرافي في موضع آخر: جَلْفٌ جافٍ، وفي العين: «الجاي في الأخرق الذي لا يَتَّجِهُهُ إِلَى عَمَلٍ»^(٤).

ووافقه في المعنى الثاني: أبو حاتم، وابن خروف^(٥)، وقيل: هو من الإبل الحديد المنكر^(٦).

❖ العِلَّكْدُ (صفة) = فِعْلٌ.

قال سيبويه: «كَانَ عَلَى مِثَالِ (فِعْلٌ) فِي الصَّفَةِ، وَذَلِكَ (العِلَّكْدُ)»^(٧).

قال السيرافي: «وَقَالَ أَبُو عَمَرَ الجَرْمِيُّ وَثَعْلَبٌ فِي تَفْسِيرِ الأَبْنِيَةِ: هُوَ الغَلِيظُ»^(٨).

(١) انظر: مختصر الجواليقي ٤٥ - وتقيق الألباب ٢٨٢.

(٢) انظر: العين ١/٢٣٤ - وسفر السعادة ١/٣٧٢، عن الجرمي - والأصول ٣/٢٢٠ - والصحاح (عفع) ١/٣٢٩.

(٣) انظر: المنتخب ١/١٥٦ - وأبنية الزبيدي ٢١١ - وتقيق الألباب ٢٨٢ - أبنية ابن الدهان ١٢٥ - وسفر السعادة ١/٣٧٢.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ١٦٢، ٣٠٨ - وشرح السيرافي ٥/٢٢٦ب - والجمهرة ٢/١١٨٥ - والسيرافي (رسالة) ١٥٧ - والعين ١/٢٣٤، وفي المنصف ٣/٩: الجاي في الأخرق.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٠٨ - وتقيق الألباب ٢٨٢.

(٦) انظر: أبنية ابن الدهان ١٢٥، وفيها: (الحديدة المنكرة) - وسفر السعادة ١/٣٧٢.

(٧) الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٩، (هارون) ٤/٢٩٨.

(٨) شرح السيرافي (رسالة) ١٥٩.

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً ، وقد وافقه على هذا التفسير: الجرّمي كما سبق، وأبو حاتم^(١)، وزاد ابن السّراج: الشّديد^(٢)، وزاد الزبيدي: الشّديد العُنُق^(٣)، وزاد كراع: الشّديد الظّهر والعُنُق^(٤)، وزاد ابن سيده: من الإبل وغيرها^(٥)، وقال ابن دُرَيْد: الصُّلبُ الشّديدُ، واكتفى ابن الدهان بأنه الشّديد^(٦).

وقال المبرد: العَجُوزُ المُسِنَّةُ^(٧)، وقيل: العَجُوزُ الصَّخَابَةُ، وقيل: المرأةُ القصيرةُ اللّحيمَةُ الحَقيرةُ القليلةُ الخَيْرِ^(٨).

❖ عُمَدَانٌ، غُمَدَانٌ (صفة) = فُعْلَانٌ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فُعْلَانٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نحوُ (الحومَانِ)، والصفةُ نحوُ (عُمَدَانٍ) و(الجلبَانِ)»^(٩).

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٣٣.

(٢) انظر: الأصول ٢٣٨/٣، ومثله في: مختصر الجواليقي ٢٣٨.

(٣) انظر: أبنية الزبيدي ٣٠٢، ومثله تنقيح الألباب ١٢٩٦.

(٤) انظر: المنتخب ١٧٥/١.

(٥) انظر: المحكم ٢٩٧/٢، ومثله في المخصص ٦٣/٧ إلا أنه قال (القوي) بدل (الغليظ).

(٦) انظر: الجمهرة ١١٦٧ - وأبنية ابن الدهان ١٢٦.

(٧) شرح السيراني (رسالة) ١٥٩ - ١٦٠.

(٨) انظر: المحكم ٢٩٧/٢ - واللسان (علكد) ٣٠٢ - والقاموس (علكد) ٣٨٤.

(٩) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٤، (هارون) ٤/٢٦٢. ولفظ الشرقية انظر: (ش) ٣٨٨ب: «ويكونُ على (فُعْلَانٍ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ نحوُ (الحومَانِ)، والصفةُ (عُمَدَانٍ) و(الجلبَانِ)»، وكذا في الراحية، ولكن في (ح) ١٥٧أ (الجلبَانِ) بدل (الجلبَانِ)، وفي (ح) ١٥٠/٢ب: «في الاسم والصفة، نحو الحومَانِ، والصفة نحو عُمَدَانِ»، وكذا في نسخة ابن دادي ٤٠١أ، وفيها: «والصفة نحو عُمَدَانِ».

سيأتي في الكلام على (فُعْلَان) أن ثعلب هنا رواية وتفسيراً، وروايته: «والصِّفَةُ نحوُ (العُمْدَانِ) طَوِيلٌ، و(الجلْبَانِ) صاحبُ جَلْبَةٍ». والكلام هنا على حرفه (عُمْدَان) بالعين والغين صفةً. ف(العُمْدَان) بالعين والغين صفةٌ جاء في رواية ثعلب: بالعين المهملة في الأصول وشرح الرماني، وبالغين المعجمة في: شرح السيرافي، وأما في حواشي الشرقية فكُتِبَ تحتها (معاً)، أي: بالعين والغين^(١). وورد الحرف بهذا الضبط بالغين المعجمة في: أبنية أبي حاتم، وأبنية ابن الدهان، وفي موضع من مختصر الجواليقي^(٢). وورد بهذا الضبط بالعين المهملة في: طبعتي (بولاق) و(هارون)، وفي موضع من مختصر الجواليقي^(٣). وورد بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه^(٤) في نسخة المبرد، واختلف عليها بالعين المهملة (عُمْدَان)^(٥) والغين المعجمة (عُمْدَان)^(٦).

(١) انظر: الأصول ٢٠٢/٣ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٢ - وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ ب - وحواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ ب.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١١٣، وتجراً المحقق فغيره إلى العين المهملة، فكرهت له ذلك، وهو المحقق الكبير؛ أن يغير شيئاً في المتن له وجه مقبول، بل هو رواية محترمة - وأبنية ابن الدهان ١٣٣، وفسره بأنه غمد السيف، وهو على ذلك اسم لا صفة - ومختصر الجواليقي ٢٤٤.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، و(هارون) ٢٦٢/٤، ومختصر الجواليقي ٢١٩.

(٤) قال محقق أبنية أبي حاتم ١١٣ هامش (٩٧): «وهذا الضبط (عُمْدَان) بفتح الميم - وإن لم يكن في كلام سيوييه ما يدفعه - لم يذكره أحدٌ فيما أعلم»، قلت: وقد ذكرتُ هنا أنه رواية المبرد والنسخة الشرقية والنسخة الرباحية ونسخة ابن دادي والأصول وأبنية الزبيدي والممتع لابن ابن عصفور!

(٥) في: الأصول ٢٠١/٣ - وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ ب - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦١.

(٦) في: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ ب - وحاشية نسخة ابن دادي ٤٠١ أ عن شرح السيرافي.

وورد بهذا الضبط بالغين المعجمة في: النسخة الشرقية، والنسخة الرباحية، وأبنية الزبيدي، والممتع، وذكرها السخاوي^(١).

وورد بهذا الضبط بالعين المهملة في: نسخة ابن دادى، والأصول^(٢).
وورد بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح وفتح ثالثه المخفف في نسختي الجرمي والقاضي إسماعيل، واختلف عليهما بالعين المهملة (عُمَدَان) والغين المعجمة (عُمَدَان)^(٣).

فهذه ثلاث روايات في ضبط الحرف^(٤)، وكلها بالعين والغين، فيكون المجموع ست روايات.

وأما معناه فقد فسره ثعلب على روايته بأنه الطويل، وكذا فسره الجرمي على روايته^(٥)، وكذا فسره بالطويل أبو حاتم، وابن السراج، والسيرافي، والزبيدي، والعطار، كل على روايته.

وأما الذي في كتب اللغة بمعنى الطويل فهو (العُمَدَان) بالعين المهملة وضم الأول والثاني وتشديد الثالث، كما في الجمهرة^(٦)، وقيل:

(١) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤ - والنسخة الرباحية (ح) ١١٥٧، و(ح) ١٥٠/٢ - وأبنية الزبيدي ١٤٦ - والممتع لابن عصفور ١٣٧/١ - وسفر السعادة ٤٠٠/١.

(٢) انظر: نسخة ابن دادى ٤٠١ - والأصول ٢٠١/٣.

(٣) أمّا في نسخة القاضي فجاء بالعين في الأصول المطبوع ٢٠٢/٣ - وشرح السيرا في ٢٢٣/٥ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٤، وجاء بالعين والغين في حواشي الشرقية (ش) ٢٨٨ب، وفيها تحت الحرف (معاً)، أي: بالعين والغين معاً، وأما في نسخة الجرمي فجاء بالعين في: شرح السيرا في - وشرح الرماني، وجاء بالغين في: حواشي الشرقية - وحاشية نسخة ابن دادى ٤٠١ عن شرح السيرا في - وسفر السعادة ٣٩٩/١.

(٤) وقد درستُ ضبط الوزن هنا في الكلام على (فُعْلَان).

(٥) انظر مراجع تخريج روايتهما.

(٦) انظر: الجمهرة ١٢٤٤، وانظر مقاييس اللغة ١٣٩/٤ - والقاموس (عمد) ٢٨٥.

هو الضخم الطويل، وقيل: الشاب الممتلئ شباباً، كما في المحكم،
وعنه اللسان والتاج^(١).

وجاء بالغين المعجمة، بمعنى غمد السيف، أو غمد السيف
الطويل^(٢)، وهذا اسم لا صفة، وسيبويه إنما مثل به هنا صفة لا اسماً.
وأما ما جاء في أبنية أبي حاتم^(٣) من تفسير (عُمْدَان) بالغين المعجمة
بالطويل، فقد رآه محققه تصحيفاً عن العين المهملة؛ ولذا غيَّره إلى
(عُمْدَان) في المتن! واحتج بأن العطار نقل عن أبي حاتم في تفسير
(عُمْدَان) بالعين المهملة أنه الطويل^(٤).

وأرى أن الأفضل للمحقق الفاضل أن يدع المتن كما هو ويعلق بما
يشاء في الهامش، فقد تكون هذه رواية أبي حاتم، وأما ما نقله
العطار فقد نقل ابن خروف أن ابن جني «قد شرح (عُمْدَان) فقال:
الطويل عن أبي حاتم»^(٥)، كما أن السيرافي أثبت هذا المعنى، فقال:
«(العُمْدَان): الطويل، أو غمد السيف الطويل وكذلك في قول من
قال (العُمْدَان)»^(٦)، فواضح أنه أراد الغين المعجمة؛ لأنه قرن الطويل

(١) انظر: المحكم ٢/٢٩ - واللسان (عمد) ٣/٢٠٦ - والتاج (عمد) ٨/٤٢٠.

(٢) انظر: الجمهرة ١٢٤٤، وقال: «وليس بثبت» - وشرح السيرافي ٥/٢٢٤ - واللسان (عمد)
٣/٣٢٦ - والتاج (عمد) ٨/٤٦٩.

(٣) ص ١١٣.

(٤) انظر: مختصر الجواليقي ٢١٩.

(٥) تنقيح الألباب ٢٧٦، ولم أقف على كلام ابن جني.

(٦) شرح السيرافي ٥/٢٢٤.

بغمد السيف، وكذا قال العطار عن (العُمدان): «غمد السيف، وقيل: الطويل»^(١).

❖ العُنْظُوانُ (صفة) = فُعْلُوانٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فُعْلُوانٍ) في الاسمِ، نحوُ (العُنْظُوانِ)»^(٢).
في مختصر الجواليقي: «قال الجرّميُّ وتُعَلَّبُ وابنُ دُرَيْدٍ: وهو شَجَرٌ منَ الحَمَضِ»^(٣).

وتفسير ثعلب موافق لجعل سيبويه الحرف اسماً، ووافقه على هذا التفسير: الأصمعي^(٤)، والجرّمي وابن دُرَيْدٍ كما سبق، إلا أن ابن دُرَيْدٍ عمّم في الجمهرة فقال: «ضَرَبُ مِنَ النَّبْتِ»^(٥)، وعمّم أبو حاتم والسيرا في وغيرهما، فقالوا: شَجَرٌ^(٦)، ووَصَفَهُ أبو زيادٍ فقال: «من الحَمَضِ، وهو أَغْبَرُ ضُحَامٍ، وربما اسْتَظَلَّ الإنسانُ في ظِلِّ العُنْظُوانَةِ»^(٧)، وأبو عمرو فقال: «كأنه الحُرْضُ، تأكله الأرانب، وهو أجود الأشنان»^(٨)، وصاحب العين فقال: «شَجَرٌ إذا اسْتَكْثَرَ منه البعير وَجَعَ بَطْنُهُ»^(٩)،

(١) مختصر الجواليقي ٢٤٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٣) مختصر الجواليقي ٢١٨.

(٤) انظر: كتاب النبات والشجر للأصمعي ٣٩.

(٥) الجمهرة ١٢٣٦.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ١١١ - وشرح السير في ٢٢٣/٥ ب - وأبنية ابن الدهان ١٣٠.

(٧) أبنية الزبيدي ١٨٤ - وتفتح الأبواب ٢٧٦ أ عن أبي زياد، وحكاة دون عزو سفر السعادة ٣٨٣/١، ونحوه عن أبي حنيفة في المخصص ١٧٤/١١ - والمحكم ٤٩/٢.

(٨) المحكم ٤٩/٢ عن أبي عمرو، وعن المحكم اللسان (عنظ) ٤٤٨/٧.

(٩) العين ٨٧/٢، ونحوه في: تهذيب اللغة ٣٠٠/٢ - والصحاح (عنظ) ١١٧٤/٣ - وسفر السعادة

٣٨٣/١.

وَالْأَزْهَرِيُّ فَقَالَ: «ضَرَبُ مِنَ الْحَمَضِ مَعْرُوفٌ، يُشْبِهُ الرَّمْثَ غَيْرَ أَنَّ الرَّمْثَ أَسْبَطُ مِنْهُ وَرَقًا، وَأَمْرًا وَأَنْجَعُ لِلنَّعَمِ»^(١).

وبنو العُظُوتَانِ: بَطْنٌ مِنْ كَلْبِ بْنِ وَبَرَةَ^(٢)، وَالْعُظُوتَانُ: مَوْضِعٌ بِالْبَادِيَةِ^(٣)، وَقِيلَ: مَاءٌ لِبَنِي تَمِيمٍ^(٤)، وَالْعُظُوتَانَةُ: الْجَرَادَةُ الْأُنْثَى^(٥).

❖ الْعُظُوتَةُ (اسم) = فَعْلُوتَةٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فَعْلُوتَةٍ) فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ (الْحَنْدُوتَةِ) وَالْعُنُوتَةِ، وَيَكُونُ عَلَى (فَعْلُوتَةٍ)، نَحْوُ (حَنْدُوتَةٍ)»^(٦).

سبق في الكلام على (الْخُنُوتَةِ) ذكر ما جاء عن ثعلب في هذا النص، ومنها لفظ (الْعُنُوتَةُ).

وقد جاء في هذا الحرف روايتان:

١- (الْعُنُوتَةُ)، وهي رواية: النسخة الشرقية، والنسخة الريحانية، والنسخة الحمزاوية، ونسخة ابن دادى^(٧)، ونسخة أبيه الزبيدي، وتنقيح الألباب، والممتع، وجاءت في طبعتي بولاق وهارون^(٨).

(١) تهذيب اللغة ٢/٣٠٠.

(٢) انظر: الجمهرة ١٢٣٦- والاشتقاق ٥٦٥- والتكملة ٤/٢٠٠.

(٣) معجم ما استعجم ٢/٩٧٥، وفي مختصر الجواليقي ٢١٨ (موضع).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٢/٣٠٠- والتكملة ٤/٢٠٠.

(٥) انظر: العين ٢/٨٧- وتهذيب اللغة ٢/٣٠٠- والصحاح (عنظ) ٣/١١٧٤- وسفر السعادة

١/٣٨٣، وانظر: اللسان (عنظ) ٧/٤٤٨- والقاموس (عنظ) ٩٠٠.

(٦) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢٩، (هارون) ٤/٢٧٥.

(٧) انظر: (ش) ١٣٨٨- (ح) ١٥٨- والنسخة الحمزاوية ٢٨٢- ونسخة ابن دادى ٤٠٣.

(٨) انظر: أبنية الزبيدي ٢٢٧- وتنقيح الألباب ٢٨٥- والممتع ١/٩١- والكتاب (بولاق) ٢/٣٢٩، و(هارون) ٤/٢٧٥.

٢- (العُنْفُوة)، وهي رواية: نسخة ثعلب^(١)، وأبنية أبي حاتم، وشرح السيرافي، والسخاوي^(٢)، وذكر الحرف ابنُ السراج في الأصول مثلاً لـ(فُعْلُوة) ولم يذكر (العُنْفُوة)^(٣).

وقد ذُكِرَ الحرفان في: مختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان^(٤).
وقد فسّر ثعلب (عُنْفُوةً) بأنه اسمُ رَجُلٍ^(٥)، وقيل: (العُنْفُوةُ) هي القطعةُ من الحَلِيِّ، وهو النَّصِيُّ اليابس^(٦).

❖ غَمْدَانٌ = انظر (عُمْدَان).

❖ الغَيْدَاقُ (صفة) = فَيَعَالٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فَيَعَالٍ) فِيهِمَا وَالصَّفَّةُ نَحْوُ (الْبَيْطَارِ) وَ(الْغَيْدَاقِ)»^(٧).

قال السيرافي: «وفيما وُجِدَ بَخَطٌ ثَعْلَبٍ فِي تَفْسِيرِ الْأَبْنِيَةِ: "الْغَيْدَاقُ مِنَ الْخَيْلِ: الطَّوِيلُ"»^(٨).

وتفسير ثعلب موافق لجعل سيبويه الحرف صفةً، ووافقه على هذا التفسير العطار، وابن الدهان^(٩).

(١) انظر: الأصول لابن السراج ٢١٠/٣.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١٨٤ - وشرح السيرافي ٢٢٨/٥ ب - وسفر السعادة ٣٨٣/١.

(٣) انظر: الأصول لابن السراج ٢٠٩/٣ - ٢١٠.

(٤) انظر: مختصر الجواليقي ٢٢٨، ٢٢٩ - وأبنية ابن الدهان ١٢٩، ١٣٠.

(٥) انظر: الأصول ٢١٠/٣، وقد عزا الجواليقي في مختصره ٢٢٨ هذا التفسير إلى أبي حاتم، والذي في أبنية أبي حاتم ١٨٤ التفسير الثاني فقط، وجاء في الجمهرة ١٤٢٠: «وقد سَمَوْا عُنْفُوةً».

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ١٨٤ - واللسان (عنف) ٢٥٨/٩.

(٧) الكتاب (بولاق) ٣٢٣/٢، (هارون) ٢٦٠/٤.

(٨) شرح السيرافي ٢٢٢/٥.

(٩) انظر: مختصر الجواليقي ٢٤٤ - وأبنية ابن الدهان ١٣٣.

وقال أبو عبيدة: هو «الكثيرُ الواسع من كلِّ شيء»^(١)، يُقال: «غَيْثٌ غَيْدَاقٌ: كثيرُ الماءِ...وعامٌ غَيْدَاقٌ: مُخْصَبٌ»^(٢)، وقال الزُّبيدي: هو «الكريمُ الجَوَادُ الواسعُ العَطِيَّةِ والخُلُقِ»^(٣).

وقال أبو زيد: «ويُقالُ لفرخ الضبِّ حين يخرج من بيضته حسلٌ، ثم يكون غَيْدَاقًا، ثم يكون مُطَبَّحًا، ثم يكون ضبًّا مُدرَكًا، والغَيْدَاقُ أيضًا: الصَّبِيُّ الذي لم يبلغ»^(٤)، وقد حكى المعنى الأولَ عن أبي زيد: الأزهرِيُّ والزُّبيدي والسَّخَاوي، وقال الجرَمي: «هو من صِفة الضبِّ»^(٥)، وهو يعني هذا المعنى، وحكى المعنى الثانيَ دون عزو: الزُّبيديُّ وابن خروف والسخاوي^(٦).

وقيل: الغَيْدَاقُ: النَّاعِمُ^(٧).

❖ فِدَوُكْسٌ (اسم) = فَعَوَّلٌ.

قال سيبويه: «فَيَكُونُ الاسْمُ عَلَى مِثَالِ (فَعَوَّلٍ)... فالأَسْمَاءُ نَحْوُ ... و(فَدَوُكْسٍ)»^(٨).

(١) الألفاظ لابن السكيت ١٢.

(٢) تهذيب اللغة ١٦/١٣٢ عن أبي عمرو.

(٣) أبنية الزبيدي ١٧٨، ومثله في: تنقيح الألباب ٢٧٥ أ دون ذكر (الجواد)، وفي مختصر الجواليقي ٢٤٤: «الكريمُ الواسعُ الكثير»، وفي سفر السعادة ٤٠١/١: «الجوادُ الكريمُ الواسعُ العطاءُ الحسنُ الخُلُقِ».

(٤) نوادر أبي زيد ٣٢٣.

(٥) انظر: سفر السعادة ٤٠١/١.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ١٦/١٣١ - وأبنية الزبيدي ١٧٨ - وتنقيح الألباب ٢٧٥ - وسفر السعادة ٤٠١/١.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ١٦/١٣١ - وسفر السعادة ٤٠١/١.

(٨) الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٦، (هارون) ٤/٢٩٠.

قال السيرافي: «و(فَدَوْكَسٌ) على ما ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى فِي تَفْسِيرِ الْأَبْنِيَةِ: الشَّدِيدُ»^(١).

وتفسير ثعلب هذا لا يوافق جعلَ سيبويه الحرفَ اسماً؛ لأنه يجعله صفةً، ففعلٌ ثعلباً ذَكَرَ معنى الحرف اسماً ثم ذكر معناه صفةً، ومثل ذلك فعلَ أبو حاتم، فقال: «و(فَدَوْكَسٌ): اسْمُ رَجُلٍ، وَهُوَ - زَعَمُوا - الشَّدِيدُ»^(٢)، قال في مختصر الجواليقي: «وقال أبو حاتم: الفَدَوْكَسُ الشَّدِيدُ، وَهَذِهِ صِفَةٌ، وَذَكَرَهُ سَبِيوِيهِ اسْمًا»^(٣).
ومعنى الحرف صفةً: الشَّدِيدُ^(٤) كما قال ثعلب، وقيل: الغَلِيظُ الجاي^(٥).

وأما معناه اسماً - كما ذكره سيبويه - : ففَدَوْكَسٌ اسْمُ رَجُلٍ^(٦)، وهو أبو حَيٍّ مِنْ تَعْلَبِ بْنِ وائِلٍ^(٧)، وهم جُشْمُ بْنُ بَكْرٍ رَهْطُ الْأَخْطَلِ^(٨)، وَيُطَلَّقُ أَيْضًا عَلَى الْأَسَدِ^(٩).

(١) شرح السيرافي (رسالة) ١١٣، ونقله عن ثعلب في سفر السعادة ٤٠٧/١.

(٢) أبنية أبي حاتم ٢٣٢.

(٣) مختصر الجواليقي ٢٥٠، وقد ذَكَرَ أبو حاتم - كما نقلتُ عنه - معنى الحرف اسماً.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٣٢، وعنه مختصر الجواليقي ٢٥٠ - والمنصف ٣١/٣، عن أبي عمرو أو أبي عمر - والمحكم ١١٩/٧.

(٥) انظر: الاشتقاق ٣٣٨ - وسفر السعادة ٤٠٧/١ عن أبي زيد - والمحكم ١١٩/٧.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٣٢ - وسفر السعادة ٤٠٧/١ عن الجرمي - وأبنية الزبيدي ٢٦١ - ومختصر الجواليقي ٢٥٠ - وأبنية ابن الدهان ١٣٤..

(٧) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١١٣، وعنه في المحكم ١٢٠/٧ - والصحاح (فدكس) ٩٥٧/٣ - وسفر السعادة ٤٠٧/١.

(٨) انظر: الاشتقاق ٣٣٨ - وجمهرة أنساب العرب ٣٠٥.

(٩) انظر: الصحاح (فدكس) ٩٥٧/٣، وعنه اللسان (فدكس) ١٥٩/٦ - والقاموس (فدكس) ٧٢٥.

❖ فِرْكَانٌ (اسم) = فِعْلَانٌ.

مثل سيبويه لـ(فِعْلَانٍ) اسماً بـ(فِرْكَانٍ) و(عِرْفَانٍ)، ويتأتى دراسة البناء (فِعْلَانٍ)، ورواية ثعلب فيه، وكل ما قيل في ضبطه هناك يقال هنا عن مثاله (فِرْكَانٍ).

ويزاد هنا أنه في الأصول المطبوع: «(فِعْلَانٌ): (فِرْكَانٌ)، اسمٌ»^(١)، وهو عندي تصحيف بلا شك؛ لأن ابن السراج في حواشي الشرقية^(٢) ذكر اختلاف الروايات هنا، ولم يذكر أن في شيء منها (فِعْلَانًا) (فِرْكَانًا) بتشديد العين منها، بل ذكر أن فيها جميعاً (فِعْلَانًا) (فِرْكَانًا) بكسر الاول والثاني مخفضين، وتشديد الثالث.

وأما معناه فقد فسره ثعلب في روايته بالبُعْضِ، وفسره به أيضاً: السيراني، وعنه ابن سيده^(٣)، وقيل: هو اسم أرض^(٤).

❖ فُعْلَانٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَانٍ) فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالْأَسْمُ نَحْوُ (الْحَوْمَانِ)، وَالصِّفَةُ نَحْوُ (عُمْدَانٍ) وَ(الْجَلْبَانِ)»^(٥).

(١) الأصول ٢٠٢/٢.

(٢) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب، وقد نقلت كلامه كاملاً في الكلام على (فِعْلَانٍ).

(٣) انظر: شرح السيراني ٢٢٤/٥ - والمحكم ١٠/٩، وعنه اللسان (عرف) ١٠/٧٥.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ١٨٦ - ومختصر الجواليقي ٢٤٩ - ومعجم ما استعجم ١٠٢٢/٣ - ومعجم البلدان ٢٨٩/٤ - وسفر السعادة ٤٠٩/١ - والتكملة (فرك) ٢٢٨/٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤. ولفظ الشرقية انظر: (ش) ٣٨٨ب: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَانٍ) فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالْأَسْمُ نَحْوُ (الْحَوْمَانِ)، وَالصِّفَةُ (عُمْدَانٍ) وَ(الْجَلْبَانِ)»، وكذا في الرياحية، ولكن في (ح) ١٥٧ أ (الْجَلْبَانِ) بدل (الْحَلْبَانِ)، وفي (ح) ١٥٠/٢ ب: «في الاسم والصفة، نحو الْحَوْمَانِ، والصفة نحو عُمْدَانِ»، وكذا في نسخة ابن دادي ٤٠١أ، وفيها: «والصفة نحو عُمْدَانِ».

لثعلب هنا رواية وتفسير، قال ابن السراج: "في كتاب ثعلبي^(١) - رحمه الله - يخطه، بعد (العنقوان): «ويكون على (فعلان) في الاسم والصفة، فالاسم نحو (الخرمان)» نبت أراه، و(الجلبان)» بقله، و(الصفة نحو (العمدان)» طويل، و(الجلبان)» صاحب جلبة^(٢).
وقال أيضاً: "وجدت في كتاب ثعلبي على ما أحكيه: «(فعلان) في الاسم والصفة، فالاسم (الخرمان)» أراه نبتاً، و(الجلبان)» بقله، و(الصفة نحو (العمدان) و(الجلبان)» صاحب جلبة^(٣).

وهذا الموضوع فيه اختلاف شديد بين نسخ الكتاب ومنها نسخة ثعلب، جمعه ابن السراج وخرجه في ورقة من نسخته من كتاب سيبويه، ونقلها عنه الفارسي في حواشي الشرقية، والسيراي في الرماني في شرحيهما، وورد بعضه في الأصول لابن السراج، وتقيق الألباب لابن خروف^(٤).

قال ابن السراج: "وجدت في النسخ بعد ذكر (العنقوان) اختلافاً.

(١) سبق الكلام على طريقة ثعلب في كتابه (تفسير أبنية سيبويه)، وأن ثعلباً نسخ بعض الكتاب، وفسر غريبه، فأحياناً يكتب التفسير فوق الغريب، وأحياناً يدخل تفسيره بين كلام سيبويه، ولذا ميّزت كلامه من كلام سيبويه بجعل كلام سيبويه بين أقواس.

(٢) حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب، ونقله السيراي في شرحه ٥/٢٢٣ب - ١٢٢٤ - والرماني في شرحه ٥/٥٤ب - ٥٥٤/٥، وقد ذكر ابن السراج بعضه في الأصول ٣/٢٠٢.

(٣) الأصول في النحو ٣/٢٠٢، وفي المطبوع تحريف وتصحيف، وقد أثبت هنا ما أراه الصواب من كلام ابن السراج.

(٤) انظر: حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب - وشرح السيراي ٥/٢٢٣ب - ١٢٢٤ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٠ - ٣٦٦ - والأصول ٣/٢٠٢ - وتقيق الألباب ٢٧٦.

فَأَمَّا نُسخةُ كتابِ محمدِ بنِ يزيدَ: «ويَكُونُ (فُعْلَانٌ) في الاسمِ،
نحوُ (الحومَانِ)، والصفةُ (عمَدَانٌ) و(الجلبَانُ)....^(١)»
وفي كتابِ ثعلبٍ

وفي النسخةِ المنسوخةِ مِنْ نسخةِ القاضي المقرّوةِ على أبي العباسِ
يَتَّبَعُ بِنَاءَ (عُنْفَوَانٍ): «ويَكُونُ (فُعْلَانٌ) في الاسمِ والصفةِ، فالاسمُ
(التومَانُ) و(الحلبَانُ)^(٢)، والصفةُ نحوُ (الغمدَانِ)^(٣)....»
وكذلك وَجَدْتُهُ في الأبنيةِ للجرميِّ، قال: «ويَكُونُ على (فُعْلَانٍ)،
قالوا (حلبَانٌ)^(٤) و(تومَانٌ)^(٥)» وهما بِنَاتٌ، «والصفةُ يقولون (رَجُلٌ
عمَدَانٌ)^(٦)» للطّويل^(٧).

(١) كذا ضبط البناء والأمثلة في حواشي الشرقية (ش ١) ٣٨٨ب- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥، أمّا في
شرح الرماني (فيض الله) ٥٤٤/٥ ب فيه تشديد اللام فقط في البناء، إلا أنه ضبط (عمَدَان) بضم
العين وتشديد الدال، كما أنه في آخر النص ضبط البنائين بالشكل الكامل في قوله: «إنما هو
(فُعْلَان) أو (فُعْلَان)»، فالأول لثعلب فيكون الثاني للمبرد، وضبطه المحقق (رسالة) ٣٦١ كضبطي
(فُعْلَان)، والغريب أن أستاذنا د. محمدًا الدالي في تحقيقه أبنية أبي حاتم ١١٥ هامش (٢) ضبط
البناء والأمثلة هنا بضم الفاء والعين وتشديد اللام، وعزا ذلك إلى شرحي السيرافي والرماني!
وتابعه د. سيف العريفي في بحثه (تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي) ٣٠٦.

(٢) في شرح السيرافي ٢٢٣/٥ ب: و(الجلبَان) بالجيم.

(٣) كُتِبَ تحتها (معاً) في (ش ١) ٣٨٨ب، أي: بإعجام العين وإهمالها، وهي بالغين في: الأصول المطبوع
٢٠٢/٣- وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ ب- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٤.

(٤) في شرح السيرافي ٢٢٤/٥ أ: (جلبَان) بالجيم.

(٥) في شرح السيرافي ٢٢٤/٥ أ: (وتومَان) بالنون.

(٦) كذا بالعين المهملة في: شرح السيرافي ٢٢٤/٥ أ- وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٥، وجاء بالغين
المعجمة في: حواشي الشرقية (ش ١) ٣٨٨ب- وحاشية نسخة ابن دادي ٤٠١ أ عن شرح السيرافي.

(٧) حواشي الشرقية نسخة (ش ١) ٣٨٨ب، وقد نقل كلام ابن السراج هذا: السيرافي في شرحه
٢٢٣/٥ ب- ٢٢٤، وقال: «وذكر سيبويه بعد (العُنْطَوَان) و(العُنْفَوَان) أحرفاً اختلفت فيها النسخ،
وجمعها ابن السراج على اختلافها، وخرّجها في ورقة، قال أبو بكر بن السراج...» - والرماني
في شرحه ٥٤٤/٥ ب- ٥٥٥، وقال: «في كتاب سيبويه بخط ابن السراج هذا الفصل، وجدتُ في

ففي البناء والأمثلة ثلاث روايات:

١- (فُعْلَان) بفتح العين وتشديد اللام، وأمثلته: (الْحَوْمَان) اسماً، و(الْعُمْدَان) - بالعين والغين على اختلاف - و(الْحَلْبَان) - بالحاء والجيم على اختلاف - صفتين.

وهي رواية المبرد كما سبق، ورواية النسخة الشرقية^(١)، والنسخة الرباحية^(٢)، ونسخة ابن دادى^(٣)، ورواية الزبيدي^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وضبط عليه ابن القطاع^(٦).

النسخ»، وذكر بعضه ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٦، وقد جاءت رواية الجرمي كاملة في سفر السعادة ٣٩٩/١، وجاء بعض هذه الروايات في الأصول ٢٠٢/٣، وفي تحقيق الأصول تحريف وتصحيف كثير، وعند قياس كلام ابن السراج هنا بكلامه في حواشي الشرقية بترتيب هذه الروايات نخرج بأن صواب لفظ الأصول هو: " (فُعْلَان) ، (الْحَوْمَان) آكام صغار، والصفة (عُمْدَان) طويل، قال أبو بكر: هكذا هذا الحرف في كتابي، وأحسبه (حَوْمَان) على (فُعْلَان)، ووجدت في كتاب ثعلب على ما أحكيه: «(فُعْلَان) في الاسم والصفة، فالاسم (الْحَوْمَان) أراه نبئاً، و(الْحَلْبَان) بقلة، والصفة نحو (العُمْدَان) و(الْجَلْبَان) صاحب جلبية». (فُعْلَان): وجدت في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على أبي العباس: «ويكون (فُعْلَان) في الاسم والصفة، نحو (التَّوْمَان) و(الْجَلْبَان)، والصفة نحو (العُمْدَان)».

(١) ذكر ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٧٦ أن الذي في النسخة الشرقية (فُعْلَان) بضم الفاء وتشديد العين، وكذا جميع أمثلتها (الْحَوْمَان) و(العُمْدَان) و(الْجَلْبَان)، والذي وجدته فيما عندي من نسخ الشرقية أنها اتفقت على (فُعْلَان) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام في البناء والأمثلة، انظر: النسخ الشرقية (ش) ١٠٧/٤، وتحت اللام المشددة (صح) - و(ش) ٣٨٥/١، وتحت اللام المشددة (صح) - و(ش) ٥٠٦/٣، وتحت العين المفتوحة المخففة (صح) - و(ش) ٣٢٢/٤ - و(ش) ٣٠٦/٥، وفي (ش) ٤٩٩/٢ لم يضبط البناء.

(٢) انظر: النسخة الرباحية (ح) ١١٥٧ - والنسخة الرباحية (ح) ١٥٠/٢، وكذا نقله ابن خروف عن الرباحية في تنقيح الألباب ٢٧٦.

(٣) انظر: نسخة ابن دادى ٤٠١.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ١٤٦، فقد ذكر البناء والأمثلة بهذا الضبط، وجعل (فُعْلَان) ص ١٥٣ من المستدرك.

(٥) انظر: المتع ١٣٦/١ - ١٣٧، فقد ذكر البناء والأمثلة بهذا الضبط.

(٦) انظر: أبنية ابن القطاع ١٨٦، وذكر (حَوْمَان) و(عُمْدَان).

وجميع نسخ كتاب سيبويه التي عندي توافق رواية المبرد هذه بناءً وأمثلة^(١)، وهذا يؤكد أن نسخ كتاب سيبويه المشهورة الآن تمر بالمبرد، سواء في ذلك النسخة الشرقية والنسخة الربيحية.

٢- (فُعْلَان) بضم العين وتشديد اللام، وأمثله: (الْحُرْمَان) بالخاء والحاء على اختلاف و(الْحُلْبَان) اسمين، و(العُمْدَان) بالعين والغين على اختلاف و(الْجَلْبَان) صفتين.

وهي رواية ثعلب كما سبق، وأبي حاتم^(٢)، ومال إليها ابن السراج^(٣).

وقد ضبط البناء في طبعتي بولاق وهارون^(٤) (فُعْلَان) بضم الفاء والعين كرواية ثعلب، ولكن الأمثلة فيهما أمثلة المبرد.

٣- (فُعْلَان) بتشديد العين المفتوحة وتخفيف اللام، وأمثله: (التُّومَان) و(الْحُلْبَان) اسمين، و(العُمْدَان) بالعين أو بالغين على اختلاف صفة.

وهي رواية الجرمي كما سبق، ورواية القاضي إسماعيل، وصوبها السخاوي^(٥).

(١) مع اختلاف يسير يحدث في المعتاد بين نسخ الكتاب الواحد، فما ذكرته في أول المسألة هو لفظ النسخة الشرقية ١٠٧/٤، وكذا نسخة (ح) ١٥٧، وفيها (الْجَلْبَان) بدل (الْحُلْبَان)، وكذا في نسخة (ج) ١٥٠/٢، وفيها: «في الأسم والصفة، نحو الحُومَان، والصفة نحو عُمدَان»، وكذا في نسخة ابن دادي ٤٠١، وفيها: «والصفة نحو عُمدَان».

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١١٣ - ١١٨، فقد ذكر أمثلة ثعلب بضبط ثعلب (حُرْمَان) اسماً، و(عُمْدَان) و(جَلْبَان) صفتين، ولكنه لم يذكر (حُلْبَان) اسماً.

(٣) فيما صوّبته من كلامه في الأصول، وقد نقلته في أوائل المسألة.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٥) في سفر السعادة ٤٠٠/١، فبعد أن ذكر رواية الجرمي وغيره قال: «والذي ذكره الجرمي هو الصحيح».

أما الرواية الثالثة وهي (فُعْلَان) فالظاهر أنها تصحيف؛ لأن سيبويه ذكر بناء (فُعْلَان) قريباً، وقد ذكر ابن السراج أن هذه الرواية يفسدها "قَوْلُ سَيْبُوِيهِ بَعْدَ سَطُورٍ: «وَقَالُوا (فُعْلَان)»، وهو قَلِيلٌ جَدًّا، قَالُوا (قُمَحَّان)»، وهو اسْمٌ»^(١)، فهذا يدلُّ على أَنَّ الَّذِي مَضَى^(٢) إِنَّمَا هُوَ (فُعْلَان) أَوْ (فُعْلَان)»^(٣) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ»^(٤).

هذا تحرير الكلام على لفظ البناء، وأما ألفاظ الأمثلة فستأتي في مواضعها في البحث.

❖ فُعْلَان.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَان) فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ (فِرِكَّان) و(عِرْفَان)، وَلَا تَعْلَمُهُ جَاءَ وَصَفًا»^(٥).

لثعلب هنا رواية وتفسير، قال ابن السراج: "فِي كِتَابِ ثَعْلَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِحَطِّهِ: ".... «وَيَكُونُ عَلَى (فُعْلَان) فِي الْأَسْمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (فِرِكَّان)» بَعْضُ، «و(إِجْدَان)» لَا نَعْرِفُهُ، «و(عِرْفَان)» اسْمُ رَجُلٍ،

(١) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٣/٤.

(٢) أي: عند القاضي والجرمي، وهو بناء (فُعْلَان).

(٣) في تحقيق أنبية أبي حاتم ١١٦ هامش (٢): «إنما هو (فُعْلَان) أو (فُعْلَان)»، وعزاه إلى شرحي السيرافي ٢٢٤/٥ - والرماني (فيض الله) ١٥٥/٥، ومثله في السيرافي النحوي ٦٣٩، والذي فيهما هو ما أثبتته واضحا!

(٤) حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب - وشرح السيرافي ٢٢٤/٥ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٦.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

وقالوا (عِيفَانَةٌ)^(١)، مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ، وقد وَصَفُوا بِهِ، قالوا (عِفْتَانٌ)، وهو الجاي في الأخرق، وهو قليل^(٢).

والذي يهمني هنا بناء (فِعْلَان) وضبطه.

فهو في رواية ثعلب كما سبق، وكذلك في: رواية المبرد^(٣)، والنسخة الشرقية، والنسخة الريباحية، ونسخة ابن دادي^(٤)، وكذا في طبعتي (بولاق) و(هارون)^(٥).

وعليها جاء ضبط مثاليها (فِرْكَان) و(عِرْفَان) عند: أبي حاتم، والزبيدي، والرماني، والعطار، وابن الدهان، وابن خروف، والسخاوي، وابن عصفور^(٦).

وجاء في نسخة القاضي إسماعيل بهذا الضبط في حواشي الشرقية^(٧)، ولكن روايته جاءت في شرح السيرافي بلفظ (فِعْلَان) بتشديد العين المكسورة^(٨).

(١) سيأتي التعليق على هذا الحرف في الكلام على (عِرْفَان).

(٢) حواشي الشرقية نسخة (ش) ٣٨٨ب، ونقله السيرافي في شرحه ٢٢٣/٥ب - ٢٢٤أ، وليس فيه: «وقالوا (عِيفَانَةٌ) مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ» - والرماني في شرحه (رسالة) ٣٦٠ - ٣٦٦، وليس فيه: «مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ»، وجاء أوله في الأصول ٢٠٢/٣.

(٣) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب - وشرح السيرافي ٢٢٣/٥ب - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦١.

(٤) انظر: النسخة الشرقية (ش) ١٠٧/٤ب، والنسخة الريباحية (ح) ١٥٧أ، ونسخة ابن دادي ٤٠١أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ١٠٨ - وأبنية الزبيدي ١٤٧ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٤٢ - ومختصر الجواليقي ٢٢٠، ٢٤٩ - وأبنية ابن الدهان ١٢٢ - وتفتيح الأبواب ٢٧٦ - وسفر السعادة ٣٦٦/١، ٤٠٩ - والممتع ١٣٧/١.

(٧) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٢٢٤/٥أ، ثم أعاد الحرف بالضبط نفسه عند تفسيره. أما شرح الرماني (رسالة) ٣٦٤ - ٣٦٥، ومخطوطته ٥٥/٥ب ففيه فقط شدة على عين (فعلان)، وشدة على كاف (فركان)، ولم يضبط (عرفان).

وجاء في الأصول المطبوع: «(فِعْلَانٌ): (فِرْكَانٌ)، اسمٌ»^(١)، وهو عندي تصحيف بلا شك؛ لأن ابن السراج في حواشي الشرقية^(٢) ذكر اختلاف الروايات هنا، ولم يذكر أن في شيء منها (فِعْلَانًا) (فِرْكَانًا) بتشديد العين، بل ذكر أن فيها جميعًا (فِعْلَانًا) (فِرْكَانًا) بكسر الاول والثاني مخفضين، وتشديد الثالث.

ولم أجد رواية (فِعْلَانٌ) بتشديد العين لا في البناء ولا في مثاليه المذكورين، لا عند خدمة كتاب سيبويه، ولا في كتب اللغة، ولعله تصحيف في مخطوطة شرح السيرافي.

❖ فَلَنْقَسُ* (صفة) = فَعَنْلٌ.

قال سيبويه: «فِيَكُونُ الْحَرْفُ عَلَى مِثَالِ (فَعَنْلٍ) فِي الصَّفَةِ، نَحْوُ و(فَلَنْقَسِ)»^(٣).

قال السيرافي: «وفي تفسير الأبنية لثعلب: " (الفَلَنْقَسُ): في الجاهلية وكَدُ الزَّئِي، وفي الإسلام مَوْلَى مَوْلَى، وفي تفسيره أيضًا: " (الفَلَنْقَسُ): نَاقَةٌ شَدِيدَةٌ»^(٤).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، ولم أجد من وافقه على التفسيرين، ولكن نقل ابن سيده^(٥) تفسيره.

(١) الأصول ٢٠٢/٢.

(٢) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب، وقد نقلت كلامه كاملاً في الكلام على (فِعْلَانٍ).

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٧/٤.

(٤) شرح السيرافي (رسالة) ١٥٦.

(٥) انظر: المخصص ١٤٤/٣، ٦٦/٧.

وجاء عن ثعلب تفسيران آخران ثالثٌ ورابعٌ للفَلَنْقَسِ، أما الثالث فـجاء في تهذيب اللغة: «عن أحمد بن يحيى، قال: الحرُّ ابنُ عَرَبِيِّنِ، والفَلَنْقَسُ ابنُ عَرَبِيِّنِ لِأَمَتَيْنِ»^(١)، والرابع في مجالسه، قال: «الفَلَنْقَسُ: الذي جَدَّتَاهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ عَجَمِيَّتَانِ»^(٢).

أما التفسير الثالث لثعلب فهو التفسير المشهور، وقد اختلفت عباراتهم فيه على أربعة مذاهب:

١- أَنَّ الفَلَنْقَسَ مِنْ أبَوَاهِ هَجِينَانَ، أَي: أَنَّ أبَاهُ أبُوهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ أَمَةٌ، وَأَنَّ أُمَّهُ أبُوهَا عَرَبِيٌّ وَأُمُّهَا أَمَةٌ، وهذا قول: أبي زيد^(٣)، وأبي عمرو الشَّيْبَانِي^(٤)، وابن السَّكِّيتِ واشتَرَطَ أَنْ تَكُونَ امْرَأَتُهُ عَرَبِيَّةً^(٥)، والجَرْمِي، وأبي حاتم، وأبي الهيثم الرازي، وثعلب كما سبق، وابن دُرَيْدٍ، والسيِّرائِي، وابن سَيْدَةَ، وابن الدَّهَّانِ، وصَحَّحَهُ مرتضى الزَّيْدِي^(٦).

٢- أَنَّ الفَلَنْقَسَ مِنْ أُمِّهِ وَأُمُّ أَبِيهِ أَمَتَانِ، وهو قول كُرَاع^(٧).

(١) تهذيب اللغة ٤٢٠/٩، وعنه اللسان (فلقس) ١٦٦/٦، وعن اللسان التاج (فلقس) ٢١١/٤ (جودت).

(٢) مجالس ثعلب ٥٢٢/٢.

(٣) انظر: التهذيب ٤٢٠/٩ - والبارع ٥٢٨ - ومختصر الجواليقي ٢٥١.

(٤) انظر: الجيم ٣٥٤.

(٥) انظر: الألفاظ ٣٤٨ - والتهذيب ٣٦٧/٣/٩، وعنه اللسان (فلقس) ١٦٦/٦.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨٥ - والمنتخب ١/١٩٠ - والجمهرة ١١٥٦ - والتهذيب ٤٢٠/٩ عن أبي الهيثم - وشرح السيرافي (رسالة) ١٥٥، ونقله عن الجرمي - والمحكم ٣٨٢/٦ - ومختصر

الجواليقي ٢٥١ عن الجرمي - وأبنية ابن الدهان ١٣٦ - والتاج (فلقس) ٣٤٦/١٦.

(٧) انظر: المنتخب ١/١٩٠.

- ٣- أَنَّ الْفَلَنْقَسَ مِنْ أَبِيهِ مَوْلَى وَأُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ، وَهَذَا قَوْلُ: أَبِي عُبَيْدٍ، وَشِمْرِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ الْهَرَوِيِّ، وَفِي الْعَيْنِ: «الَّذِي أُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ وَأَبُوهُ لَيْسَ بَعْرَبِيٌّ»^(١)، وَأَنْكَرَ هَذَا الْقَوْلَ: أَبُو الْغَوْثِ، وَأَبُو الْهَيْثَمِ^(٢).
- ٤- أَنَّ الْفَلَنْقَسَ مِنْ أَبَوَاهِ مَوْلِيَانِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْغَوْثِ^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ شَاذٍ.

وأما تفسير ثعلب الرابع فلم أجد من تابعه عليه؛ لأنه يجعل الفلنقَسَ مَنْ جَدَّتَاهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ عَجَمِيَّتَانِ، وَالْعَجَمِيَّاتُ قَدْ يَكُنُ إِمَاءً فَيَصْدُقُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ فَلَنْقَسٌ، وَقَدْ يَكُنُ غَيْرَ إِمَاءٍ فَلَا يَكُونُ فَلَنْقَسًا، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ (الْعَبْنَقَسُ) بِالْعَيْنِ وَالْبَاءِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: «الْعَبْنَقَسُ: الَّذِي جَدَّتَاهُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ عَجَمِيَّتَانِ وَامْرَأَتُهُ عَجَمِيَّةٌ، وَالْفَلَنْقَسُ: الَّذِي هُوَ عَرَبِيٌّ لِعَرَبِيَّيْنِ وَجَدَّتَاهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ أَمْتَانِ وَامْرَأَتُهُ عَرَبِيَّةٌ»^(٤).

وقال الزُّبَيْدِيُّ: الْفَلَنْقَسُ «الَّذِي أَحَاطَتْ بِهِ الْإِمَاءُ»^(٥)، وَفِي نَوَادِرِ أَبِي مَسْحَلٍ: «إِذَا كَانَ مُرَدِّدًا فِي الْعَيْدِ قَدْ مَلَكَ أَبَاؤُهُ وَأَجْدَادُهُ»^(٦)، وَفِي الْجِيمِ: «الصَّغِيرُ الذَّمِيمُ الْمُدَوَّرُ الرَّأْسِ»^(٧)، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: «رَجُلٌ

(١) العين ٢٦٧/٥، وانظر: التهذيب ٤٢٠/٩ عن شِمْرٍ - والصحاح (فلنقس) ٩٦٠/٣ عن أبي عبيد - وسفر السعادة ٤١١/١ عن أبي عبيدة، وهو تحريف صوابه (أبي عبيد).

(٢) انظر: الصحاح (فلنقس) ٩٦٠/٣ - وسفر السعادة ٤١٢/١ - واللسان (فلنقس) ١٦٦/٦ - والتاج (فلنقس) ٣٤٦/١٦، كلهم عن أبي الغوث - والتهذيب ٤٢٠/٩ عن أبي الهيثم.

(٣) انظر: الصحاح (فلنقس) ٩٦٠/٣ - وسفر السعادة ٤١٢/١.

(٤) التهذيب ٣٦٧/٣، وعنه اللسان (فلنقس) ١٦٦/٦، وأصل كلامه في الألفاظ ٣٤٨، ومثله في (العبنقس) قال كراع في المنتخب ١٩٠/١.

(٥) أبنية الزبيدي ٢٩٦.

(٦) نوادر أبي مسحل ١٣.

(٧) الجيم ٣٥٤ عن الأكوعي.

عَفَنُقَسْ فَلَنُقَسْ، وهو اللَّئِيمُ»^(١)، وَيُطْلَقُ عَلَى الْبَخِيلِ اللَّئِيمِ، وَعَلَى الْبَخِيلِ الرَّدِيِّءِ^(٢).

❖ قُرْدُمَانٌ (اسم) = فُعْلَانٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعْلَانٍ) فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، نَحْوُ ... و(قُرْدُمَانٍ)»^(٣).

جاء في مختصر الجواليقي: «قال أحمد بن يحيى: هو اسمٌ لِلْحَدِيدِ»^(٤).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف اسماً، وقد وافقه على هذا التفسير ابن سيده، فقال: «الْحَدِيدُ وَمَا يُصْنَعُ مِنْهُ»^(٥)، وحكاية السيرافي، فقال: «وقال بعضهم: هو اسمٌ لِلْحَدِيدِ وَمَا يُعْمَلُ مِنْهُ»^(٦)، وكأنه يريد ثعلباً.

ومعنى ذلك أن (قُرْدُمَانًا) اسمٌ لِلْحَدِيدِ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مَا يُصْنَعُ مِنْهُ، كالدُّرُوعِ وَالْبَيْضِ وَالْمَغَافِرِ.

(١) تهذيب اللغة ٣/٣٦٧.

(٢) انظر: المحكم ٦/٣٨٢ - والقاموس - والتاج (فلقس) ١٦/٣٤٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/٣٣٨، (هارون) ٤/٢٩٦.

(٤) مختصر الجواليقي ٢٦٩.

(٥) المخصص ١٢/٢٧.

(٦) شرح السيرافي (رسالة) ١٤٤، وعنه المحكم ٦/٣٩٠، وعن المحكم اللسان (قردم) ١٢/٤٧٥،

وفيه: «أصل للحديد»!

ومن ذلك (القرْدُمَانِيُّ)، قال ابن السكِّيت وابن قُتَيْبَةَ وابن دُرَيْدٍ: هي الدُّرُوعُ^(١)، وقال أبو حاتم: ضَرَبُ مِنْهَا^(٢).
و«(الْقُرْدُمَانِيَّةُ) الدُّرُوعُ الْغَلِيظَةُ وَيُقَالُ: هُوَ الْمَغْفَرُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ لِلْبَيْضَةِ مَغْفَرٌ فَهِيَ قُرْدُمَانِيَّةٌ»^(٣)، و(الْقُرْدُمَانِيُّ) و(الْقُرْدُمَانِيَّةُ): «سِلَاحٌ كَانَتْ الْأَكَاسِرَةُ تَدْخِرُهَا فِي خَزَائِنِهَا»^(٤).
وقال أبو عبيدة والجَرَمِيُّ: (الْقُرْدُمَانِيُّ) قِبَاءٌ مَحْشُوءٌ^(٥).
وقيل: إِنَّ (قُرْدُمَانًا) «اسْمٌ بَلَدٍ يُعْمَلُ فِيهِ السِّلَاحُ»^(٦)، «تُنْسَبُ إِلَيْهِ الدُّرُوعُ الْبَيْضُ»^(٧)، وهي «قَرِيَّةٌ بِأَصْبَهَانَ»^(٨).

(١) انظر: الألفاظ ٣٦١ - والمعاني الكبير ١٠٣٠ - والجمهرة ٣٤٩، ونحوه في: أبنية الزبيدي ٢٨٨ - وتفتيح الأبواب ٢٩٥.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٧٠، وانظر: أدب الكاتب ٤٩٧ - والمحكم ٣٨٩/٦.

(٣) تهذيب اللغة ٤١١/٩، ونقله في المعرَّب ٤٩٠.

(٤) تهذيب اللغة ٤١١/٩ عن شمرٍ، ونقله محقق أبنية أبي حاتم ٢٧١ وغير (تدخرها) إلى (تدخره)، وقال: «وكان في مطبوعة التهذيب (تدخرها)»، ولا موجب لهذا التغيير؛ لأن السلاح يُذكَرُ ويؤنَّثُ والتذكير أعلى، انظر: المذكر والمؤنث للضراء ٩٩ - ولابن الأنباري ٣٤٩ - والمخصص ٢٠/١٧، وفي المحكم ٣٨٩/٦: «(الْقُرْدُمَانِيُّ) سِلَاحٌ مُعَدَّةٌ...»، وانظر: المعرَّب ٤٩٠ - واللسان (قردم) ٤٧٥/١٢.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٧١ - وأدب الكاتب ٤٩٧ - والصحاح (قردم) ٢٠٩/٥، وزاد: «يُنْخَذُ للحرب» - والمعرَّب ٤٩٠، وكلها عن أبي عبيدة، وانظر: شرح السيراني (رسالة) ١٤٣ عن أبي عمر.

(٦) شرح السيراني (رسالة) ١٤٤ عن بعضهم، ونقله عنه المحكم ٣٩٠/٦.

(٧) الجمهرة ١٢٣٥/٣، «ولعل الصواب (والْبَيْضُ)»، كما قاله ف. عبدالرحيم في تحقيق المعرَّب ٤٩٠.

(٨) أبنية أبي حاتم ٢٧١.

والحرف فارسي مُعَرَّبٌ، وأصله (كَرْدُ مَائِدٌ)^(١)، ومعناه «عَمِلَ وَبَقِيَ»^(٢)، وقيل: «عَمِلَ فَبَقِيَ»^(٣)، وقيل: «عَمِلَ وَبَقِيَ لَوْقَتِ الْحَاجَةِ»^(٤)، وقيل: «فَرَعُ مِنْهُ وَبَقِيَ الدَّهْرُ»^(٥).

ولم يطمئن محقق المعرَّب إلى هذا التعريب، وقال: «لم أجد له أصلاً بالفارسية، أمّا قول مَنْ قال إنَّ أصله بالفارسية (كَرْدُ مَائِدٌ).... فلا أَطْمَئِنُّ إليه، و(كَرْدٌ) معناه (عَمِلَ) مَبْنِيًّا للمعلوم، وليس (عَمِلَ) مَبْنِيًّا للمجهول»^(٦).

وعلى كلامه ملحوظات:

- ١- أنه لا يشترط في الترجمة أن تكون ترجمة لفظية.
- ٢- يمكن أن يكون الفعل (عَمِلَ) مَبْنِيًّا للمعلوم، أي: (عَمَلَ فَبَقِيَ)، لأنَّ الغرضَ العَمَلَ دون العامل، أو أنَّ للقول مَضْرِبًا، فلَمَّا عَمِلَهُ

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٧١ عن الأصمعي، وفي أحد أصله (كَرْدُ مَائِدٌ)، وفي الآخر (كَرْدُ مَائِدٌ) - وتهذيب اللغة ٤١١/٩ عن الأصمعي - والجمهرة ١٣٢٢، وآخره فيه ذال - وشرح السيرافي (رسالة) ١٤٤، وفيه (كَرْدُ مَائِدٌ) - وأدب الكاتب ٤٩٧ - والمعاني الكبير ١٠٣٠، وآخره فيه ذال - والمحكم ٣٨٩/٦ - والمعرَّب ٤٩٠ عن الأصمعي - واللسان (قردم) ٤٧٥/١٢، وفيه (كَرْدُ مَائِدٌ) - وشفاء الغليل ٢٣٩ - والتاج (قردم) ٢٥٨/٣٣ وفيه (كردمانه) - والألفاظ الفارسية المعرَّبة ١٢٤.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٤٩٧ - والجمهرة ٣٩٦ - وتهذيب ٤١١/٩ - وأبنية الزبيدي ٢٨٨ - والمحكم ٣٨٩/٦ - وشرح السيرافي (رسالة) ١٤٤ - والمعرَّب ٤٩٠ - وتقيق الألباب ٢٩٥ - وشفاء الغليل ٢٣٩.

(٣) المعاني الكبير ١٠٣٠ - والجمهرة ١٣٢٢.

(٤) المعرَّب ٤٩٠.

(٥) أبنية أبي حاتم ٢٧١.

(٦) تحقيق المعرَّب ٤٩١.

عامله كان مَحَلَّ إعجابٍ أو أَثَرٍ في الحرب، فقال الملك أو القائد أو غيرهما عن هذا العامل: (عَمِلَ فَبَقِيَ)، أي: عَمِلَ هذا العاملُ هذا الأمرَ فَبَقِيَ أَثَرُهُ، وهذا كثير في مضارب القول والأمثال أن يُذكر الفعل دون الفاعل إذا كان المرادُ العَمَلُ، كـ(تَجَنَّبَ رَوْضَةً وَأَحَالَ يَعْدُو)، و(تَجَاوَزَ الرَّوْضَ إِلَى الْقَاعِ الْقَرِيفِ)، و(اتَّخَذَ اللَّيْلَ جَمَلًا)، و(قَتَلَ فِي ذُرْوَيْتِهِ)، و(فَرَّ مِنَ الْمَوْتِ وَفِي الْمَوْتِ وَقَعَ)، و(فَرَّ - أَخْزَاهُ اللَّهُ - خَيْرٌ مِنْ قُتِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ)^(١).

٣- يمكن أن يكون أصله في الفارسية (كَرْدُ مَانْدُ) بالكاف الفارسية، فمن معاني (كَرْدُ) أن يكون فعل أمر من (كَرْدَيْدُنُ)^(٢)، و(كَرْدَيْدُنُ) من معانيه التَّدْوِيرُ والتَّغْيِيرُ والصَّيْرُورَةُ^(٣)، فيكون معناه: غَيْرٌ وَدَوَّرَ وَصَيَّرَ هذا الحديدَ إلى دروعٍ ونحوها فَبَقِيَ أَثَرُهُ بذلك، وهو معنى (عَمِلَ وَبَقِيَ).

وفي القاموس أن الحرف فارسي أصله (كَبَرُ)^(٤)، وأما أبو عبيدة الذي قال إن (الْقَرْدُمَانِيَّ): قَبَاءٌ مَحْشُوٌّ، فقال: إنَّ أصل الحرف (كَبَرُ)، بالرُّومِيَّةِ أو بِالنَّبَطِيَّةِ^(٥)، وقال محقق المعرَّب: «و(كَبَرُ)

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ٦٩/٢، ٩٠.

(٢) انظر: المعجم الذهبي ٤٩٦.

(٣) انظر: المعجم الذهبي ٤٩٨.

(٤) انظر: القاموس (قردم) ١٤٨٢، هكذا بفتحتين.

(٥) الصحاح (قردم) ٢٠٠٩/٥، هكذا بسكون الباء.

بالفارسية بمعنى الدرّع والمغفر، وكذلك (كَبْر) بالكاف الفارسية»^(١).

وفي المعجم الذهبي أن من معاني (كَرْدَمَنْد) القاسي والحاد^(٢)، فلعله أصل الحرف؛ لأنها دُرُوع قوية، حتى قيل - كما سبق - : إنها الدرّوع الغليظة.

❖ قِرْدُونٌ (اسم).

قال سيبويه: «يُبدلونَ مِنَ الحَرْفِ الَّذِي بَيْنَ الكَافِ وَالجِيمِ الجِيمَ وَرُبَّمَا أَبَدَلُوا القَافَ لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ أَيْضًا، قَالَ بَعْضُهُمْ (قُرْبُزٌ)، وَقَالُوا: (كُرْبُقٌ) و(قُرْبُقٌ)»^(٣).

جاء في حواشي الشرقية على (كُرْبُق): «(ث): "قالوا: (قِرْدُونٌ)". قال: "قِرْدُونٌ عَجَلَةٌ"»^(٤).

وفي عبارة سيبويه: «وقالوا: (كُرْبُقٌ) و(قُرْبُقٌ)» روايتان كما ذكرت في تخريج النص:

- ١- «وقالوا: (كُرْبُقٌ) و(قُرْبُقٌ)»، وهي رواية النسخة الشرقية.
- ٢- «وقالوا: (قُرْبُقٌ)»، بلا (كربق و)، وهي رواية النسخة الريباحية ونسخة ابن دادي.

(١) تحقيق المعرب ٤٩٠.

(٢) انظر: المعجم الذهبي ٤٦٣.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٣٤٢/٢، (هارون) ٣٠٥/٤، وهذا لفظ النسخة الشرقية، وفوق (قربز): «معاً»، أي: بضم الباء وكسرها، وفي (ح) ١٦١ اب: «قُرْبُزٌ، وَقَالُوا: قُرْبُقٌ»، وفي (ح) ١٦٠/٢: «قُرْبُزٌ، وَقَالُوا: قُرْبُقٌ»، وفي نسخة ابن دادي ١٠٤ ب: «قُرْبُزٌ، وَقَالُوا: قُرْبُقٌ».

(٤) حواشي الشرقية (ش) ١٢٦/٤ أ، و(ث) رمز ثعلب، و(قِرْدُونٌ) في الموضع الثاني بضمه واحدة على النون، ولا مانع لها من الصرف، وفي الموضع الأول لم تُضبط النون.

وهذه الحاشية عن نسخة ثعلب تحتل أمرين:

١- أن تكون رواية الثالثة في هذه العبارة خاصة بنسخة ثعلب، وهي: «وقالوا: (قِرْدُونٌ)».

٢- وأن ثعلباً قال ذلك تعليقاً على مثال سيبويه، فأراد أن يذكر مثلاً آخر لما قُلبَ فيه الحرف الذي بين الكاف والجيم قافاً. و(الكَرْبِقُ) و(القُرْبِقُ) الحانوتُ، وقيل: مَوْضِعٌ كانت فيه حانوتٌ مَوْزُودَةٌ، وقيل: مَتَاعٌ حانوت البَقَالِ^(١).

وأما (قِرْدُونٌ) فلم أجدها في المعاجم اللغوية ولا كُتِبَ المَعْرَبُ ولا كُتِبَ الأبنية، ومعناها عَجَلَةٌ كما قال ثعلب، وهي مُعْرَبَةٌ من (كَرْدُونٌ) الفارسية، ومعناها عندهم دُولَابٌ، وعَجَلَةٌ كُلُّ شَيْءٍ يَدُورُ حَوْلَ مَحْوَرِهِ^(٢).

❖ قِرْطَبُوسٌ (صفة) - قِرْطَبُوسٌ (اسم) = فَعْلُولٌ - فَعْلُولٌ.

قال سيبويه: «فَيَكُونُ الحَرْفُ على مِثَالِ (فَعْلُولٍ)، نحو (عَضْرَفُوطٍ) وهو اسْمٌ، و(قِرْطَبُوسٍ) وهو اسْمٌ، و(يَسْتَعُورٍ)، وهو اسْمٌ.... وَيَكُونُ على مِثَالِ (فَعْلُولٍ)، وهو قَلِيلٌ، وهو صِفةٌ، قالوا (قِرْطَبُوسٌ).... ولم نَعْلَمْ أَنَّهُ جاءَ في الاسمِ والصِّفَةِ شَيْءٌ لم نَذْكُرْهُ مِنَ الخَمْسَةِ»^(٣).

(١) المَعْرَبُ ٥٣٤- واللسان (قريب) ٣٢٢/١٠- والقاموس (قريب) ١١٨٨، وفي حواشي الشرقية

١: ٢٦٦/٤: الحانوت عن الفارسي، وفي تنقيح الألباب ٢٩٩ الحانوت عن النضر بن شميل.

(٢) المعجم الذهبي ٤٩٧.

(٣) الكتاب (ببلاق) ٣٤٢/٢، (هارون) ٣٠٣/٤.

قال ابن خَرُوفٍ: «و(الْقَرْطَبُوسُ): النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ، عن المبرِّدِ وِثْعَلِيٍّ، و(الْقَرْطَبُوسُ) - بكَسْرِ الْقَافِ - : دَاهِيَةٌ، عن ثَعْلَبٍ»^(١).
وتفسير ثعلب لا يُوافق جعل سيبويه (الْقَرْطَبُوسُ) بفتح القاف اسماً، و(الْقَرْطَبُوسُ) بكسر القاف صفةً، والمسألة هنا بحاجة إلى مناقشة اللفظ والمعنى.

أما اللفظ فالذي نقلته عن سيبويه هو الذي في النسختين الشرقية والرياحية، ونسخة ابن دادي^(٢)، ونسخة المبرِّد^(٣)، وهو الذي في طبعتي الكتاب^(٤)، وهو الذي في: الأصول، وأبنية الزبيدي^(٥).
وجاء في أبنية أبي حاتم: «(قَرْطَبُوسٌ) اسْمٌ، و(قَطْرَبُوسٌ)^(٦) صِفةٌ»^(٧)، وفي حاشية إحدى مخطوطتيه: «في الكتاب: (قَرْطَبُوسٌ) اسْمٌ، وعلَى (فَعْلُولٍ)، (قَطْرَبُوسٌ) صِفةٌ»^(٨)، وهذا كأنه يشير إلى أنَّ مثال الفتح عند سيبويه (قَرْطَبُوسٌ)، ومثال الكسر (قَطْرَبُوسٌ) بتقديم الطاء، ولم أجد ذلك في شيء من مخطوطات الكتاب عندي، ولا في شيء من كتب الشروح والأبنية!

(١) تنقيح الألباب ٢٩٨.

(٢) انظر: (ش) ٤/١٢٥ - (ح) ١٦١ب - ونسخة ابن دادي ٤١٠ب.

(٣) انظر: الأصول ٢٢٢/٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٤٢/٢، (هارون) ٣٠٣/٤.

(٥) انظر: الأصول ٢٢٢/٣ - وأبنية الزبيدي ٣١٢.

(٦) (القَطْرَبُوسُ): الشديد الضَّرْبُ من العقارب، عن أبي زيد، والناقاة السريعة، عن المازني. انظر:

تهذيب اللغة ٤٢٠/٩ - والقاموس (قطر بس) ٧٣٠.

(٧) أبنية أبي حاتم ٣٥٤.

(٨) أبنية أبي حاتم ٣٠٢، هامش ٥، وفيه (فَعْلُولٍ) بفتح الفاء، وهو تصحيف لم يُنبه عليه المحقق.

وأما المعنى فقد جعل سيبويه الحرف بالفتح اسماً ، وبالكسرِ صفةً ، وعلى هذا فسَّرَه السيرافيُّ بأنه بالفتح الداهيةُ ، وبالكسرِ الناقةُ العظيمةُ الشديدةُ^(١) ، وعنه ابنُ سيدهُ ، وقال: «مَثَلُ بهما سيبويه ، وفسَّرَهُما السيرافيُّ»^(٢) .

وقال ابن السَّرَّاجِ عن (قِرطَبُوسٍ) الصفة: «وفي كتابي مَوْقَعٌ عن أبي العَبَّاسِ: (قِرطَبُوسٌ) هو المعروفُ» ، أي: أَنَّ المبرِّدَ يرى أَنَّ (القِرطَبُوسَ) الصفةُ بالفتح لا بالكسر ، فيكون الحرف بالفتح اسماً وصفةً ؛ ولذا نَقَلَ عنه الزُّبيدي وابن خُرُوف والسَّخَاوي^(٣) أَنَّ الحرف بالفتح معناه الناقةُ العظيمةُ .

ونحو المبرِّدِ شيخُهُ أبو حاتم ، فمجموع كلامه أَنَّ الحرف بالفتح يأتي صفةً بمعنى الناقة العظيمة الشديدة^(٤) ، ويأتي اسماً ولم يذكر معناه حينئذٍ^(٥) .

وأما ثعلب - في نقل ابن خروف السابق - فقد عكس ، فجعله بالفتح صفةً بمعنى الناقة العظيمة ، وبالكسر اسماً بمعنى الداهية .
أي: أَنَّ أبا حاتم والمبرِّدَ خالفاً سيبويه في الصفة ووافقاه في الاسم ، وثعلباً خالفه في الصفة والاسم .

(١) شرح السيرافي (رسالة) ١٩٠ .

(٢) المحكم ٣٩٥/٦ ، وعنه اللسان (قرطيس) ١٧٣/٦ .

(٣) انظر: أبنية الزبيدي ٣١٧ - وتقيق الألباب ٢٩٨-٢٩٩ - وسفر السعادة ٤١٨/١ ، ولكن نَقَلَ عنه ابن القطاع في أبنيته ٣١٧ أَنَّ الحرف بالكسر بمعنى الناقة العظيمة!

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٠٣ .

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥٤ .

وكلُّ ذلك على فَرَضٍ أَنْ تَقْلَ ابْنَ خُرُوفِ سَلِيمٍ، أَمَا إِنْ كَانَ مُحَرَّفًا، وَصَوَابُهُ عَكْسُهُ، فَيَكُونُ السِّيْرَاءُ فِي قَدِّ اسْتِفَادَةِ هَذَا التَّفْسِيرِ مِنْ ثَعْلَبٍ، وَكَثِيرًا مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَيَكُونُ ثَعْلَبٌ مُوَافِقًا لِسَيَّبِيئِهِ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ.

❖ قِرْشَبٌ (صفة) = فِعْلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلٌ) وَالصِّفَةُ نَحْوِ (قِرْشَبٌ)»^(١).

في مختصر الجواليقي: «وعن أحمد بن يحيى، قال: «(القِرْشَبُ): القُرَادُ»، قال: «ويقال لكلِّ صغيرِ الجِسْمِ جاسي الجِلْدِ (قِرْشَبٌ)»^(٢). وتفسير ثعلب يُوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، وقال محقق أبنية أبي حاتم: «وقوله: (القُرَاد) اسْمٌ، وسيبويه مثَّلَ بـ(القِرْشَبُ) وَصَفًا»^(٣)، وهذا صحيح لو اكتفى ثعلب بهذا القول، ولكنه بين أن القِرْشَبَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ جِسْمُهُ صَغِيرٌ وَجِلْدُهُ جَاسٍ، فإِطْلَاقُ (قِرْشَبٌ) عَلَى الْقُرَادِ صِفَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ جِسْمَهُ صَغِيرٌ وَجِلْدَهُ جَاسٍ، وَلَيْسَ اسْمًا خَاصًّا بِهِ.

ولم أجد أحداً وافق ثعلباً في هذا التفسير، بل كلامهم إما يُخالفه وإما يُضادّه، بل جاء عن ثعلب عن ابن الأعرابي أنه السيئ الحال^(٤)،

(١) الكتاب (بولاق) ٣٤٠/٢، (هارون) ٢٩٩/٤.

(٢) مختصر الجواليقي ٢٦٧.

(٣) أبنية أبي حاتم ٢٦٣، هامش ٩٢.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣٨٢/٩ عن ثعلب عن ابن الأعرابي - والمحكم ٣٧٤/٦ عن ابن الأعرابي.

وقال أبو حاتم وابن دُرَيْدٍ والسَّيرافي: المُسِنَّ^(١) ، وقال كُرَاع: السَّيِّئُ الخُلُقِ^(٢) ، وقال الأصمعي: الأَكُولُ^(٣) ، وقال أبو عمرو الشَّيباني: الرَّغِيبُ^(٤) .

وقال ابن دُرَيْدٍ أيضاً: الطَّوِيلُ^(٥) ، وقال أبو مالك: الضَّخْمُ ، وزاد عليه ابن سيده: الطَّوِيلُ ، وزاد عليهما الزُّبيدي: الغَلِيظُ^(٦) .

❖ قَرَطَعَبُ (اسم) = فِعْلٌ .

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلٍ) ، فالاسْمُ نَحْوُ (قَرَطَعَبٍ)»^(٧) .

قال السَّيرافي: «وقال ثعلب: "قَرَطَعَبُ: دَابَّةٌ"^(٨) .

وتفسير ثعلب يُوافق جعل سيبويه الحرف اسماً ، وقد نَقَلَ تفسيره هذا عنه أيضاً: ابن يَعِيشَ ، والرَّضِي^(٩) .

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٦٣- والجمهرة ١٢٩٣ ، وفي ١١٢٠: «يقال للشَّيخ إذا عَسَا وَغَلَّظَ» - وشرح السَّيرافي (رسالة) ١٧١ ، وعنه المحكم ٣٧٤/٦ - وشرح المفصل ١٤٠/٦ - وأبنية ابن الدهان ١٣٩ ، وفيه «التَّوَرُّ المُسِنَّ» .

(٢) انظر: المنتخب ١٩٦/١ ، وعنه المحكم ٣٧٤/٦ .

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٣٨٢/٩ ، ٤٢١/١٠ .

(٤) انظر: كتاب الجيم له ٣٦٩ ، وعنه في الألفاظ ١٦٩ وزاد «البَطْن» - ومختصر الجواليقي ٢٦٧ وزاد «البَطْنُ الشَّرُّ» .

(٥) انظر: الجمهرة ١١٢٠ ، وعنه في سفر السعادة ٤١٧/١ .

(٦) انظر: تهذيب اللغة ٣٨٢/٩ عن أبي مالك - والمحكم ٣٧٤/٦ - وأبنية الزبيدي ٢٨٤ عن ابن دريد! وابن دريد إنما قال (الطويل) ، دون (الضخم الغليظ) ، وفي سفر السعادة: ٤١٧/١ «ضخم الجسم غليظ» .

(٧) الكتاب (بولاق) ٣٤٠/٢ ، (هارون) ٢٩٩/٤ .

(٨) شرح السَّيرافي (رسالة) ١٨٥ .

(٩) انظر: شرح المفصل ١٤٣/٦ - وشرح الشافية ٥١١/١ .

وقد وافقه على هذا التفسير: ابن السَّرَّاج، والعَطَّار، وابن القَطَّاع، وابن الدَهَّان، والسَّخَّاوي^(١)، ولذا كان عجباً قولُ محقق سفر السعادة عنه: «لم أجده»^(٢).

ويقال^(٣) (قِرْطَعْبَةٌ) - وفيه لُغَاتٌ - بمعنى شيءٍ، ويُستعمل في النفسي بمعنى (ماله شيءٌ، لا كثيرٌ ولا قليلٌ)، فيقال: «ماله قِرْطَعْبَةٌ»^(٤)، و«ما عنده قِرْطَعْبَةٌ»^(٥)، و«ما عليه قِرْطَعْبَةٌ»^(٦)، و«ما عنده قُدْ عَمَلَةٌ ولا قِرْطَعْبَةٌ»^(٧)، وقول «الخَنْغَمِي: ما سَمِعْتُ منه قِرْطَعْبَةٌ»^(٨).

ويأتي بمعنى السَّحَابَةِ^(٩)، وبمعنى الخِرْقَةِ^(١٠).

وقال أبو عُبَيْدٍ: «ما وَجَدْنَا أَحَدًا يَدْرِي أُصُولَهَا»^(١١).

(١) انظر: الأصول ١٨٦/٣ - ومختصر الجواليقي ٢٧٢ - وأبنية ابن القطاع ٣١٦ - وأبنية ابن الدهان ١٤٠ - وسفر السعادة ٤١٧/١.

(٢) سفر السعادة ٤١٧/١، هامش ٢.

(٣) وانظر مع مراجع المسألة: اللسان (قرطعب) ٦٧١/١ - والقاموس (قرطعب) ١٥٩.

(٤) انظر: الجمهرة ٤٠٥/٣ (الدكن) - والتكملة ٢٣٩/١ - وديوان الأدب ٩٦/٢ - وتفتح الألباب ٢٩٨.

(٥) انظر: الصحاح (قرطعب) ٢٠١/١ - ومختصر الجواليقي ٢٧٢، عن أبي زيد.

(٦) انظر: أبنية الزبيدي ٣١١ - وأبنية ابن القطاع ٣١٦.

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٣٦٧/٣، عن أبي زيد.

(٨) الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣٧٠.

(٩) انظر: الكامل للمبرد ٣٢٣/١ من حواشي الأخصر الأصغر عليه - وشرح السيرافي (رسالة)

١٨٤ - وسفر السعادة ٤١٧/١ - وشرح المفصل ١٤٣/٦ - وشرح الشافية ٥١/١.

(١٠) انظر: مجمل اللغة ٧٦٣/٢، وعنه سفر السعادة ٤١٧/١.

(١١) الألفاظ ٣٥٧ - والصحاح (قرطعب) ٢٠١/١ - ومجمع الأمثال ٢٠٠/٢، وفيه: «يدري ما أصولها».

❖ قُرْنَسٌ (اسم) = فُعْلَالٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعْلَالٍ)، نَحْوُ ... و(قُرْنَسٍ)، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ صَفَةً»^(١).

جاء في مختصر الجواليقي: «(قُرْنَسٌ): فُعْلَالٌ، شَيْءٌ يَشْخَصُ مِنَ الْجَبَلِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: " (الْقُرْنَسُ) أَيْضًا: شَيْءٌ يُلْفُ عَلَيْهِ الصُّوفُ وَالْقَطُنُ ثُمَّ يُغْزَلُ »^(٢).

وتفسير ثعلب يوافق جعل سيبويه الحرف اسمًا، وقد وافقه على هذا التفسير: السيرافي، وابن سيده^(٣).

وقوله (أيضًا) يدلُّ على أنَّ ثعلبًا يقول بالمعنى الأول، وهو كون القُرْنَسِ شَيْئًا يَشْخَصُ مِنَ الْجَبَلِ، كما يدلُّ عليه أنَّ ثعلبًا روى المعنيين عن ابن الأعرابي، ففي تهذيب اللغة: «ثعلبٌ عن ابن الأعرابي: القُرْنَسُ - بكسر القاف^(٤) - : أَنْفُ الْجَبَلِ، قَالَ: وَالْقُرْنَسُ: عِرْنَسُ الْمِغْزَلِ، قُلْتُ: وَهُوَ صِنَارَتُهُ»^(٥).

(١) الكتاب (ببلاق) ٢/٣٣٨، (هارون) ٤/٢٩٥.

(٢) مختصر الجواليقي ٢٦٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي في (رسالة) ١٣٧ - والمحكم ٣٨١.

(٤) (القُرْنَس) بكسر القاف وضمه، انظر: المعاجم المذكورة في هذه المسألة.

(٥) تهذيب اللغة ٩/٣٩٥، ونقله عن ابن الأعرابي صاحب التكملة (قرنس) ٣/٤٠٨، وفي اللسان

(صنر) ٤/٤٦٨: «وَالصَّنَارَةُ بِكسر الصاد: الحديدية الدقيقة المَعْقَفَةُ فِي رَأْسِ الْمِغْزَلِ، وَقيل: الصَّنَارَةُ

رَأْسُ الْمِغْزَلِ، وَقيل: صِنَارَةُ الْمِغْزَلِ الحديدية التي فِي رَأْسِهِ، وَلَا تَقِلُّ صِنَارَةُ»، وانظر: الصراح (صنر)

٢/٧١٦ - والقاموس (صنر) ٥٤٧.

وقال بالمعنى الأول أيضاً: صاحب العين، وأبو عبيد، وابن الأعرابي كما سبق، وأبو حاتم، وابن السراج، والسيرافي، والزبيدي، وغيرهم^(١)، وقال ابن دُرَيْدٍ: هو أعلى الجبل^(٢).

❖ قَفْشَلِيلٌ (صفة) = فَعْلِيلٌ.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعْلِيلٍ) ... و(عَفْشَلِيلٍ)، وهو صِفَةٌ، ومِثْلُهُ ... و(قَفْشَلِيلٍ) ... وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ اسْمًا»^(٣).

قال الفارسي: «قال ثعلب: (عَفْشَلِيلٌ) و(قَفْشَلِيلٌ): المِغْرَفَةُ»^(٤).

أما تفسير ثعلب (العَفْشَلِيلِ) بِالْمِغْرَفَةِ فَسَبَقَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ^(٥).

وأما تفسيره (القَفْشَلِيلِ) بِالْمِغْرَفَةِ فهو لا يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، بل يجعل الحرف اسماً، وكذا فسره غيره على أنه اسمٌ، ولم أجد من فسره صفةً، قال السيرافي: «وهذا التفسير ليس بمُشَاكِلٍ لِمَا قال سيبويه ... فنحتاج إلى طلب شيء يكون (قَفْشَلِيلٌ) نَعْتًا له»^(٦).

(١) انظر: العين ٢٥٢/٥، وفيه: «شِبْهُ أَنْفٍ يَتَقَدَّمُ مِنَ الْجَبَلِ» - والغريب المصنف ٣٧٤/١ «شبه الأنف ...» - وأبنية أبي حاتم ٢٩٥ «أَنْفٌ مِنَ الْجَبَلِ يَشْخَصُ فَيُشْرِفُ» - والأصول ٢١٨/٣ «الشيء يشخص من الجبل» - وشرح السيرافي (رسالة) ١٣٧ «ما يشخص من الجبل» - وأبنية الزبيدي ٢٨٦ - والصحاح (قرن) ٩٦٣/٣ - وتنقيح الألباب ٢٩٤، ثلاثتهم كلفظ الغريب المصنف - والمحكم ٣٨١/٦ «الأنف يتقدم من الجبل» - وأبنية ابن الدهان ١٤١ «شيء يشخص من الجبل» - وسفر السعادة ٤٢٤/١ «ما شخص من الجبل».

(٢) الجمهرة ١١٥١، ١٢٠٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٤/٤.

(٤) التعليقة ٢٧١/٤.

(٥) انظر الكلام على (عَفْشَلِيلِ).

(٦) شرح السيرافي (رسالة) ١٣٠، ونقله بالمعنى المحكم ٣٧٦/٦.

وفسره بالمعرفة أيضاً: ابن قتيبة، وكراع، والسيراي، والزبيدي، والجواليقي، وغيرهم^(١)، وفسره بمعرفة البرمة الجرمي، وبمعرفة القدر أبو حاتم^(٢).

والحرف مُعَرَّب، وأصله فارسي^(٣)، وهو (كَفَّجَلِيْزُ)^(٤) بالجميم الفارسية، قال سيبويه: «وقالوا (قَفْشَلِيْلُ) فَاتَّبَعُوا الْآخِرَ الْأَوَّلَ؛ لِقُرْبِهِ فِي الْعَدَدِ لَا فِي الْمَخْرَجِ»^(٥)، أي: قلبوا الزاي لاماً، فجعلوها كاللام السابقة لتقاربهما بالمجاورة، وإن كانا غير متقاربين في المخرج^(٦)، قال السيراي: «فجعلوا الزاي لاماً فَاتَّبَعُوهُ اللَّامَ الْأُولَى، وجعلوا الكاف قافاً، وجعلوا الجميم شيئاً، وذلك لأنها ليست بالجميم المحضة في لغتهم، بل هي بين الجميم والشين»^(٧).

(١) انظر: أدب الكاتب ٤٩٥- والمنتخب ١/٣٣٤- وشرح السيراي (رسالة) ٢٠٣- وأنبية الزبيدي ٢٧٥- والمُعَرَّبُ للجواليقي ٩٦، ٤٨٩- والتهذيب ٩/٣٨٢- والصحاح (قفشل) ٥/١٨٠٣- وأنبية ابن الدهان ١٤٢- وتقيق الألباب ٢٩٣أ عن كراع والأحمر والفارسي- وشفاء الغليل ٢٠٧.

(٢) انظر: أنبية أبي حاتم ٢٥٩- وشرح السيراي (رسالة) ١٣٠ عن الجرمي، وعن السيراي تقيق الألباب ٢٩٣أ، والبرمة هي القدر من الحجارة، وقد تطلق على القدر مطلقاً، انظر (برم) في: اللسان ١٢/٤٥- والقاموس ١٣٩٤.

(٣) انظر: جميع المراجع القادمة في المسألة، والصحاح (قفشل) ٥/١٨٠٣- ومختصر الجواليقي ٢٢٦.

(٤) هذا قول: ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٩٥- والسيراي في شرحه (رسالة) ٢٠٣- وابن خروف في تقيق الألباب ٢٩٩أ- وف. عبد الرحيم في هوامش المُعَرَّبِ ٩٦، ٤٨٩.

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٣٤٣، (هارون) ٤/٣٠٧.

(٦) شرح السيراي (رسالة) ٢٠٣- وتقيق الألباب ٢٩٩أ.

(٧) شرح السيراي (رسالة) ٢٠٣.

وجَعَلَ بعضهم أصلَ الحرف (كَفَّجَهُ لِيَنْزُ) ^(١) بالجيم الفارسية فسيدَّعي أن الهاء حُذِفَتْ، وبعضهم (كَفَّجَلَازُ) ^(٢) بالجيم الفارسية فسيدَّعي أن الألف قلبت ياءً والفتحة كسرةً، وهما لغتان في (كَفَّجَلِيْزُ) ^(٣)، ومن لغاتها أيضاً (كَفَّجَلِيْزَهْ)، فتُعَرَّبُ إلى (قَفَّشَلِيْلَة) ^(٤).

وجَعَلَ بعضهم أصلها (كَفَّجَلَان) ^(٥) بالنون، وبضعهم (كَفَّجَلِيْن) ^(٦) بالنون، وبعضهم (قَفَّشَلَان) ^(٧) بشين بين الجيم والشين، وبعضهم (كِبْجَلَار) ^(٨)، وكلها تحريفات ^(٩).

❖ قَفَّعَدَدٌ (صفة) = فَعَلَّلٌ.

قال سيبويه: «فَيَكُونُ الْحَرْفُ عَلَى مِثَالِ (فَعَلَّلٍ)، وَذَلِكَ (سَبَهَلٌ) وَ(قَفَّعَدَدٌ)، وَلَا تَعْلَمُهُ جَاءَ إِلَّا وَصَفًا» ^(١٠).

قال السيرافي: «القَفَّعَدَدُ: الْقَصِيْرُ، فِي تَفْسِيْرِ الْأَبْنِيَةِ لِثَعْلَبٍ» ^(١١).

(١) انظر: القاموس (قفشل) ١٣٥٦ - والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شيرازي ١٢٧.

(٢) هذا قول: أبي حاتم في أبيه ٢٥٩ - والأصمعي عن خلف الأحمر في شرح السيرافي (رسالة) ١٣٠، ونقله عنه المحكم ٣٧٦/٦، وعن المحكم اللسان (قفشل) ٥٦٣/١١، وفيهما (كِبْجَلَار)

محرراً - والجرمي عن الأصمعي في تنقيح الأبواب ١٢٩٩ - والجواليقي في المعرب ٩٦، ٤٨٩.

(٣) انظر: المعجم الذهبي ٤٧٠ - وتحقيق المعرب ٩٦، ٤٨٩.

(٤) انظر: المحكم ٣٧٦/٦ - واللسان (قفشل) ٥٦٣/١١ - وتحقيق المعرب ٤٨٩.

(٥) انظر: قصد السبيل ٣٥٧/٢ - وشفاء الغليل ٢٠٧.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ٣٨٢/٩.

(٧) انظر: المنتخب ٣٣٤/١.

(٨) انظر: المحكم ٣٧٦/٦ - واللسان (قفشل) ٥٦٣/١١.

(٩) انظر: تحقيق المعرب ٤٨٩ - وتحقيق أبي حاتم ٢٦٠.

(١٠) الكتاب (بولاق) ٢٤٠/٢، (هارون) ٢٩٩/٤.

(١١) شرح السيرافي (رسالة) ١٧٠.

وروى هذا التفسير عن ثعلب أيضاً: حواشي الشرقية، والزبيدي، وابن سيده، وابن خروف^(١)، وهذا تفسيره القفعدد في كتب الأبنية واللغة^(٢).

وفات معناه بعضهم، فقد سأل الفارسي ابن دُرَيْدٍ عنه، فقال: «لا أعرفه»^(٣)، وذكره أبو حاتم، ولم يفسره^(٤).

❖ قِنْفٌ (اسم) = فَعَلٌ.

قال سيبويه: «كَمَا جَعَلْتَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَى مِثَالِ (جَعْفَرٍ) مُلْحَقًا بِالْأَرْبَعَةِ، إِلَّا مَا جَاءَ إِنْ جَعَلْتَهُ فِعْلًا خَالَفَ مَصْدَرُهُ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، ف(فَاعِلٌ) نَحْوُ (طَابَقٍ)، و(فُعْلٌ) نَحْوُ (سَلَّمَ)»^(٥).

قال الفارسي: «عند ثعلب: "نحو (طابق) و(قنّف)"».

وهو الجيد؛ لأنَّ (فُعْلٌ) لا يكونُ على بناءِ الرباعيِّ، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل (جُعْفَرٍ)^(٦).

وظاهر هذا أن عبارة «نحو (طابق) و(قنّف)» في رواية ثعلب بدل «(ف)فاعِلٌ) نحو (طابق)، و(فُعْلٌ) نحو (سَلَّمَ)».

(١) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب- وأبنية الزبيدي ٣٠٤- والمخصص ٧٤/٢- وتقيح الألباب ٢٩٧.

(٢) انظر: المنصف ٩/٣- والمحكم ٢٨٩/٢ عن السيرافي- ومختصر الجواليقي ٢٧١- وأبنية ابن الدهان ١٤٢- واللسان (قفعد) ٣٦٥/٣- والقاموس (قفعد) ٣٩٨.

(٣) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٣٨٨ب.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ٣٥١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٣٦/٢، (هارون) ٢٩٠/٤.

(٦) التعليقة ٢٦٨/٤، وجاءت الحاشية في حواشي الشرقية [انظر: (ش) ٣٩٢ب] دون عزو، ونقل كلام الفارسي باختصار: تقيح الألباب ٢٩١

ولم أجد رواية ثعلب هذه في المخطوطات عندي، ولا في كتب الأبنية، إلا إشارة جاءت في نسخة ابن دادي، إذ جاء فيها بعد «نحو (سُلِّم)» علامة لَحَقٍ، وفي الحاشية كُتِبَ: «(وَقَتَّفِ) خ»^(١)، وظاهر ذلك أن لفظ تلك النسخة هو: «نحو (سُلِّم) و(قَتَّفِ)»، ولعل هذا وهم من المُلْحَق الذي ظَنَّ أن رواية ثعلب كما ألحقها، وهذا لا يكون؛ لأن (قَتَّفًا) ليس على (فُعَلٍ)، بل ظاهر رواية ثعلب ما ذكرته آنفًا، وقد يجوز أن تكون رواية ثعلب: «(فَاعَلٌ) نحو (طَابَقٍ)، و(فِعَلٌ) نحو (قَتَّفِ)»، فذكر الفارسي ما خالفت فيه نسخة ثعلب نسخة غيره دون ما توافقت فيه، وتكون الواو في لَحَقٍ نسخة ابن دادي زائدة، فمراده أن (قَتَّفِ) في هذه النسخة مكان (سُلِّم)، ومِمَّا يقوى هذا شرح الفارسي القادم.

أما الرواية الأخرى فهي المشهورة، التي جاءت في: النسختين الشرقية والرياحية، وفي متن نسخة ابن دادي، وجاء نصها في كتاب الأصول^(٢).

وسبق في كلام الفارسي تجويده لرواية ثعلب على رواية الجمهور، ومعنى كلامه أنه ليس في الاسم الرباعي المجرد (فُعَلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى؛ ولذا كان التنظير ب(سُلِّم) غير مناسب، والأنسب (قَتَّفِ)؛ لأنه في الرباعي المجرد نظير (فِعَلَل)، ك(دِرْهَم، وَهَجْرَع)^(٣).

(١) نسخة ابن دادي ٤٠٧هـ.

(٢) انظر: (ش) ٣٩٢ب- و(ح) ١٦٠أ- ونسخة ابن دادي ٤٠٧هـ- والأصول ٢١٤/٣.

(٣) ونفي (فُعَلَل) من أبنية الاسم الرباعي المجرد قول سيبويه ومن تبعه، وأثبتته الأخفش والكوفيون وكثير من المتأخرين، انظر: الكتاب ٣٢٠/٤- والمقتضب ٦٦/١- والأصول ٢٠٥/٣-

ونقل ابن خروف تجويد الفارسي لرواية ثعلب، ثم نقده بقوله: «ولا فرّق بين (سُلِّم) هنا و(قَنَّفٍ)»^(١)، وكأنّه لم يقف على معنى كلام الفارسي.

واللافت للنظر أن الفارسي قد شرح كلام سيبويه على رواية ثعلب، فقال: «يقولُ (فاعِلٌ) و(فِعْلٌ) وإن وافقاً بزيادتهما (جَعْفَرٌ) و(هَجْرَعٌ) فليسا بمُلْحَقَتَيْنِ؛ لأنّك لو اشتققتَ منهما فِعْلاً خالفَ مَصْدَرُهُما مَصَادِرَ بَنَاتِ الأربعةِ، ألا ترى أنك لو اشتققتَ من (فاعِلٍ) - نحو (طابَقٍ) - فِعْلاً لكانَ مَصْدَرُهُ (مُفاعِلَةٌ)، ولم يَكُنْ (فَعْلَةً)، وكذلك لو اشتققتَ من (قَنَّفٍ) لم يُوافقِ المصدرُ (دَحْرَجَةً) ونحوه، فهذا يَبَيِّنُ زيادةَ الإلحاقِ من غيرها»^(٢).

❖ كِنْتَأَوْ (صفة) = فَنَعْلَوْ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَنَعْلَوْ) في الصِّفَةِ، قالوا: (حِنْظَأَوْ) و(كِنْتَأَوْ)، و(سِنْدَأَوْ)، و(قِنْدَأَوْ)، و(الْكِنْدَأَوْ): الجَمَلُ الغَلِيظُ الشَّدِيدُ»^(٣).

جاء في حواشي الشرقية: «في متن (ث): "كِنْتَأَوْ" مُعْجَمَةٌ بثلاث نُقْطٍ، وقال: "هو الوافرُ اللُّحِيَّةُ"»^(٤).

والتعليقة ٥/٥ - والمنصف ٢٧/١ - والممتع ٧٧/١ - وشرح الملوكي ٢٦ - وشرح الشافعية

١٤٨/١ - والارتشاف ١٢٣/١ - والتصريح ٣٥٦/٢ - والمغني لعزيمة ٦٨.

(١) تنقيح الألباب ٢٩١أ.

(٢) حواشي الشرقية، انظر: (ش) ٣٩٢ب - والتعليقة ٤/٢٦٨.

(٣) هذا لفظ النسخة الشرقية ونسخة ثعلب كما سيأتي، وفي طبعتي (بولاق) ٢/٣٢٦، (هارون)

٤/٢٦٩ - ٢٧٠ (وكِنْدَأَوْ) بدل (وكِنْتَأَوْ)، وسيأتي في الدراسة التعليق على هذا.

(٤) (ش) ٤/١٩٠ب، وجاءت هذه الحاشية في حواشي (ح) ٢/٥٣ب، وفيها التصريح ب(ثعلب).

وهذه الحاشية تشير إلى اختلاف النسخ في حرف (كِنْتَأُو)، وقد وقفتُ فيها على أربع روايات:

١- «حِنْظَأُو» و«كِنْتَأُو»، و«سِنْدَأُو»، بالثاء المثثة، وهي رواية نسخة ثعلب كما سبق، وهي رواية النسخة الشرقية، ونسخة ابن دادى^(١)، وهي التي في: أبنية أبي حاتم، ومختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان، وسفر السعادة^(٢).

وتعجّل د. الدالي فقال: «لم يقع (كِنْتَأُو) فيما مثّل به سيويه لبناء (فِنْعَلُو) في الكتاب، فلعله ممّا زاده الأخص في الباب»^(٣)، وقال محقق أبنية ابن الدهان: «لم أعر عليها في الكتاب»^(٤).

٢- «حِنْظَأُو» و«كِنْتَأُو»، و«سِنْدَأُو»، بالثاء المثناة، وهي رواية شرح السيرافي، وقال: «و(الْحِنْظَأُو) و(الْكِنْتَأُو) و(السِّنْدَأُو) ... وأمّا (الْكِنْتَأُو) فبعضهم يقول بالثاء، وبعضهم بالثاء»^(٥)، وقد جاء الحرف بالثاء دون الثاء في: المنتخب والجمهرة^(٦).

(١) انظر: (ش) ١٩٠/٤، وفي تنقيح الألباب ٢٨٢: «وقع في الشرقية و«كِنْتَأُو»» - ونسخة ابن دادى ٤٠٢ ب.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١٥٩ - ومختصر الجواليقي ١٥٧ (تحقيق أبو السعود)، وتصحّفت في تحقيق (دفع الله) ٢٧٨ إلى الثاء، ويردّه قوله: «مأخوذ من (كَنَأ)، أي: عَظُم» - وأبنية ابن الدهان ١٤٩ - وسفر السعادة ٤٤٠/١.

(٣) أبنية أبي حاتم ١٥٩، هامش (٥٦).

(٤) انظر: أبنية ابن الدهان ١٤٩، هامش (٧٠٥).

(٥) شرح السيرافي ٢٢٦/٥، وعنه أن الحرف بالثاء في المحكم ٦٣/٧.

(٦) انظر: المنتخب ١٨٢/١، ٦٩٥/٢ - والجمهرة ١٢٤٠.

٣- «حِنْظَاوُ»، و«سِنْدَاوُ»، بإسقاط (كِنْثَاوُ)، وهي رواية النسخة الرباحية^(١)، وأبنية الزبيدي، وتنقيح الألباب، وهي التي في أصلي طبعة هارون^(٢).

٤- «حِنْظَاوُ»، و«كِنْدَاوُ»، و«سِنْدَاوُ»، بدال مهملة، وهي التي في طبعة بولاق^(٣).

وقد نقلها هارون في طبعته بين معقوفتين من طبعة باريس، وقال: «والتفسير بعده يؤيد أنه من الكتاب، وإن كان الحرف قد سقط من (أ) و(ب)»^(٤)، ويعني بالذي بعده قوله: «و(الكِنْدَاوُ): الجَمَلُ الغَلِيظُ الشَّدِيدُ»، وعلى فعله ملحوظتان:

أ- أن الذي في طبعة باريس: «(كِنْثَاوُ)» بالتاء، ولعله أخذه من طبعة بولاق التي اتخذت «نسخة باريس أصلاً لها»^(٥)، ولم يُراجع هنا طبعة باريس!

ب- أن ما استدل به لا دلالة فيه؛ لأمرين: مخالفته لِمَا في النسخ، وأنَّ المراد التمثيلُ بـ(الكِنْدَاوُ) وتفسيره، لا تفسيرُ حرف سابق، ومثل هذا يقع أحياناً في الكتاب، أعني أن يأتي الحرف وتفسيره بعده، إمَّا مِنْ عَمَلِ سيبويه وإمَّا مِنْ عَمَلِ غيره.

(١) انظر: (ح) ١٥٨، وفي تنقيح الألباب ٢٨٢: «وقع في الشرقية (وكنثاو)».

(٢) انظر: أبنية الزبيدي ٢٠٦- وتنقيح الألباب ٢٨٢- والكتاب (طبعة هارون) ٢٦٩/٤.

(٣) انظر: الكتاب (طبعة بولاق) ٢٢٦/٢ - ٣٢٧.

(٤) الكتاب (طبعة هارون) ٢٦٩/٤، هامش (١).

(٥) مقدمة تحقيق هارون للكتاب (طبعة هارون) ٥٥/١.

والخلاصة أن الرواية الرابعة غير ثابتة عندي؛ لعدم ورودها في نسخ محترمة.

وأما تفسير ثعلب لـ(الكِنْتَأُو) بأنه الوافر اللحية فهو موافق لجعل سيبويه الحرف صفة، وافقه على هذا التفسير: أبو حاتم، والسيرافي، وغيرهما^(١)، وقيل: هو الحسن اللحية، وقيل: هو الجمل الشديد^(٢).
ومعنى (الكِنْتَأُو) بالثاء المثناة كـ(الكِنْتَأُو) بالثاء المثناة^(٣).
❖ كَيْصَى (صفة) = فِعْلَى.

قال سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (فِعْلَى)، نَحْوُ (ذِفْرَى) و(مِعْزَى)، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا»^(٤).

ولثعلب هنا استدراك فائتٍ، فقد «جاءَ عن ثعلبٍ^(٥) (رَجُلٌ كَيْصَى) مَنُونٌ: الذي يَنْزِلُ وَحْدَهُ، و(قد كَاصَ طَعَامَهُ) إذا أَكَلَهُ وَحْدَهُ»^(٦)^(٧).

(١) انظر: أبنية أبي حاتم ١٥٩، وقال: «العظيم اللحية الوافرها» - وشرح السيرافي ٢٢٦/٥، وقال: «العظيم اللحية الكتها» - وتنقيح الألباب ٢٨٢- وسفر السعادة ٤٤٠/١ - والتكملة (كثاً) ٤٣/١.

(٢) انظر: المنصف ٢٦/٣ - والقاموس (كثاً) ٦٣.

(٣) انظر: المنتخب ١٨٣، ٦٩٥ - والجمهرة ١٢٤٠ - وشرح السيرافي ٢٢٦/٥ - والمحكم ٦٣/٧ - والقاموس (كثاً) ٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢٢٠/٢، (هارون) ٢٥٥/٤، وجاءت (فِعْلَى) و(ذِفْرَى) و(مِعْزَى) في طبعة هارون غير منونة، وهو تصحيف، فهي منونة: لأن ألفها للإلحاق، وجاءت على الصواب منونة في طبعة بولاق - وفي نسخ الشرقية ١٠٤/٤ - ونسخ الرباحية ١٥٤ - اب.

(٥) وجاءت هذه الرواية عنه في: المقصور والممدود للقالبي ١٩٨ - ومقاييس المقصور والممدود ٧٩ - وأبنية الزبيدي ١٣٤ - والمخصص ٩٦/١٥ - وسفر السعادة ٤٤٢/١ - والارتشاف ٦٦/١.

(٦) انظر: الجمهرة ٨٩٦ - والمخصص ٩٦/١٥ - واللسان (كَيْص) ٨٦/٧ - والقاموس (كَيْص) ٨١٢.

(٧) حواشي الشرقية ١٠٤/٤، وذكر استدراك ثعلب الفارسي في مقاييس المقصور والممدود ٨٠.

وهذا يعني أن ثعلباً قد استدرک علی سيبويه مجيء (فَعْلَى) وصفاً، وهو (رجلٌ كَيْصٌ).

وقد استدرک ابن القطّاع^(١) كلمتين، وهما (رجلٌ عَزْهَى، وسِعْلَى)^(٢).

وقد حاول بعضهم الدفاع عن سيبويه.

فقال الفارسي: «ليس هذا بخلاف ما حكاه سيبويه؛ لأنه قال: "لا نعلم (فَعْلَى) صفة" ، يريد التي الألف فيها للتأنيث، والذي حكاه أحمد بن يحيى (فَعْلَى) الألف فيه للإلحاق»^(٣).

وهذا لا يُوافق عليه الفارسي؛ فكلام سيبويه واضح في أنه يريد ما ألفه لغير التأنيث، أي: للإلحاق؛ إذ قال: «وتلحق رابعةً لا زيادةً في الحرف غير التأنيث، فيكون على (فَعْلَى) وَيَكُونُ عَلَى (فَعْلَى)، نحوُ (ذَفْرَى) و(مِعْزَى)، ولا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا»^(٤).

وفي اللسان: «قال أبو علي: يجوز أن يكون قوله (رَأَتْ رَجُلًا كَيْصًا)^(٥) الألف فيه ألف النصب لا ألف الإلحاق، والذي ذكره ثعلب في أماليه (الكَيْصُ: اللَيْمُ)»^(٦).

(١) انظر: أبنية ابن القطّاع ١٧٦، ونقل في الارتشاف ٦٦/١ عنه (عَزْهَى) فقط.

(٢) الرجل العَزْهَاءُ: العازف عن اللهو، والسَعْلَاءُ والسَعْلَاءُ: أخبت الغيلان. انظر: الصحاح (عزه) ٢٢٤٠/٦ - والقاموس (سعل) ١٣١١، ولم أجد في المعجم (العَزْهَى) و(السَعْلَى) بالقصر.

(٣) مقاييس المقصور والمدود ٨٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٢٠/٢، (هارون) ٢٥٥/٤.

(٥) هذا جزء من بيت ذكره ثعلب في مجالسه ٢٦٨/١.

(٦) اللسان (كَيْص) ٨٦/٧.

وما قاله الفارسي هنا ليس بلازم، فهو يصح في حالة النصب فقط كما مثل، والوارد في رواية ثعلب (رجلٌ كَيْصَى) بالرفع، فلو كان الأمر كما قاله الفارسي ل قيل (رجلٌ كَيْصُ).

وكان الفارسي يقول إن ثعلباً إنما سمع (رجلاً كَيْصَى) بالنصب، فظنه مقصوراً، فقاَس عليه قوله (رجلٌ كَيْصَى) بالرفع، فالحجة في المسموع المنسوب، لا المقيس المرفوع؛ ولهذا احتج الفارسي بأن الذي في أماليه ثعلب (رَأَتْ رَجُلًا كَيْصًا)، وأن ثعلباً قال فيها: «(الكَيْصُ: اللَّيْمُ)»، وما ذكره عن أماليه صحيح^(١)، ولكن ما هنا رواية أخرى له بالرفع، ولعله ذكرها في كتابه (تفسير أبنية سيبويه).

وقال ابن عصفور: «فأما قولهم (رجلٌ كَيْصَى) فهو اسم وصف به، وليس بجارٍ على فعله.... ومما يدل على أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغيرها، فيقولون (امرأةٌ كَيْصَى)»^(٢). وما ذكره ابن عصفور من قولهم (امرأةٌ كَيْصَى) لم أجده في شيء من معاجم اللغة، أو كتب النحو المتقدمة.

وقال الرضي^(٣): إن (كَيْصَى) على وزن (فُعْلَى)، فهي (كَيْصَى)، فقلبت الضمة كسرةً لتسلم الياء، كما فُعِلَ بـ(قِسْمَةٌ ضِيْزَى) و(مِشْيَةٌ حِيْكَى)، فأصلهما (ضِيْزَى) و(حِيْكَى)، فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء.

(١) انظر: مجالس ثعلب ٢٦٨/١، وفيها: «الرجل الكَيْصُ: اللَّيْمُ».

(٢) الممتع في التصريف ٨٨/١، ونقل أبو حيان القول غير منسوب في الارتشاف ٦٦/١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٨٥/٣، ١٣٦، وحكى هذا القول قبل الرضي غير منسوب الزبيدي في أبنيته ١٣٤.

وهذا قول قوي في القياس، لأن شيخ الصناعة سيبويه يرى أن (ضِيْرَى) و(حِيْكَى) (فُعْلَى)^(١)، ولكن يضعفه أن سيبويه نفسه يرى أن (فُعْلَى) لا تكون ألفها إلا للتأنيث^(٢)، والذي رواه ثعلب (كِيْصَى) بالتونين، أي: أن ألفه للإلحاق لا للتأنيث.

❖ اللُّهَابَةُ = (فَعَالَةٌ):

قال سيبويه: «وَأَنَّ مِثْلَ (اللُّهَابَةِ) إِنْ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ مَا تَذْهَبُ فِيهِ الْأَلْفُ ك(هِدْمَلَةٌ)»^(٣).

وجاء في المخصص: «السِّيْرَائِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ: اللُّهَابَةُ: كِسَاءٌ مَوْضُوعٌ فِيهِ حَجْرٌ، فَيُرْجَحُ بِهِ أَحَدُ جَوَانِبِ الرَّحْلِ وَالْحِمْلِ، وَقَدْ حَكَاهُ سَيْبُويْه، وَلَمْ يَفْسِّرْهُ»^(٤).

وقد ذكر سيبويه هذه الكلمة في باب (عِلَلِ مَا تَجْعَلُهُ زَائِدًا مِنْ حُرُوفِ الزَوَائِدِ، وَمَا تَجْعَلُهُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ)، ولم ينص على أنه اسم أو صفة.

(١) انظر: الكتاب ٣٦٤/٤، وانظر: المقتضب ١٦٨/١ - والمفصل ٥٣٣ - والشافعية ١٠٠ - وأوضح المسالك ٣٩٤/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢٥٥/٤، قال: «ولا يكون (فُعْلَى) والألف لغير التأنيث»، وهذا قول الجمهور، وأجاز بعضهم مجيئه للإلحاق. انظر: الأصول ٤١٠/٢ - والمنصف ٣٦/١ - وشرح الشافية للرضي ٣٤٩/٢ - وأبنية الإلحاق للقرني ٦٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٤٥/٢، (هارون) ٣١٠/٤، ووردت الكلمة أيضاً في: (بولاق) ٣٤٦/٢، (هارون) ٣١١/٤.

(٤) المخصص ١٤٥/٧، ونحوه في المحكم معزواً إلى السيرافي عن ثعلب ٢٣٢/٤، وعنه: اللسان (لهب) ٧٤٤/١.

وقد فسّر السيرافي (اللّهابة) بنحو تفسير ثعلب، ولكنه لم يعزوه إليه، كما ذكر ابن سيده^(١).

وقد ضُبِطَت الكلمة بضم اللام في المخصص والمحكم واللسان، ونص صاحب التاج على أنها بالضم^(٢)، والصواب كسرها؛ لأن سيبويه قابلها بـ(هَدْمَلَةً)، وقال طابع اللسان: «وأصل النقل من (المحكم)، لكن ضُبِطَت (اللّهابة) في النسخة التي بأيدينا منه بشكل القلم بكسر اللام، فحرّره، ولا تغتر بتصريح الشارح [يعني شارح القاموس] بالضم؛ فكثيراً ما يصرح بضبطٍ لم يسبق لغيره».

ولـ(اللّهابة) معنى آخر، وهو أنه وادٍ بناحية الشّوارجن، فيه ركابيا عدّبة^(٣)، يخترقه طريق بطن فلج^(٤).

❖ مَكُورَى (صفة) = مَفْعَلَى.

قال سيبويه: «كَمَا قَالُوا (مَكُورَى) لِلْعَظِيمِ الرُّوْتَةِ؛ لِأَنَّهَا مُكُورَةٌ، وَقَالُوا (يَهَيْرَى) وَقَالُوا (يَهَيْرٌ)، فَحَدَفُوا كَمَا حَدَفُوا (مَرْعَزَى)»^(٥).

جاء في حواشي الشرقية «في (ث) مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ "كَمَا قَالُوا (مَكُورَى) لِلْعَظِيمِ الرُّوْتَةِ": لِأَنَّهَا مِنْ (كُورَهُ)، أَي: جَمَعَهُ وَأَلْقَاهُ بَعْضُهُ

(١) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٢٨٢، ولعل ذلك من اختلاف نسخ شرح السيرافي.

(٢) انظر: المخصص ١٤٥/٧ - والمحكم ٢٣٢/٤ - واللسان (لهب) ٧٤٤/١ - والتاج (لهب) ٢٣١/٤.

(٣) وذكر حمد الجاسر - رحمه الله - أنها من أشهر مناهل شرقي نجد، ولا تزال معروفة بهذا الاسم. انظر: بلاد العرب للحسن الأصفهاني ٢٥٢، مع الهامش (٢).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣١٥/٦ - ومعجم ما استعجم ١١٦٣/٤ - ومختصر الجواليقي ٢٧٩ -

والتكملة للصفاني ٢٧١/١ - ومعجم البلدان ٢٧/٥ - واللسان (لهب) ٧٤٥/١ - والتاج (لهب)

٢٣١/٤، وكلهم ذكروه بكسر اللام.

(٥) الكتاب (ببلاق) ٣٤٤/٢، (هارون) ٣٠٩/٤.

على بعضٍ، ومنه (الكَارَةُ^(١))، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ الفاحِشَ المَكَارَ
الْمُنْتَصِبَ للشَّرِّ؛ فقد جاءَ مِنَ الثَّلَاثَةِ هَذَا النُّحُو الَّذِي لَا مِثَالَ لَهُ فِي
الأربعة، ومثله (يَهَيْرِي) و(يَهَيْرُ)^(٢).

ثعلب في هذه الحاشية رواية وتفسير.

أما الرواية فقد اختلفت النسخ في كلام سيبويه في موضعين،
الأول «للَعْظِيمِ الرُّوْتَةُ؛ لَأَنَّهَا مُكَوَّرَةٌ»، والآخر ما بعد النص المنقول.
أما اختلافها في الموضوع الأول فعلى ثلاث روايات في الظاهر،
وروايتين في الأظهر:

١- «للَعْظِيمِ الرُّوْتَةُ؛ لَأَنَّهَا مُكَوَّرَةٌ»، وهي رواية النسختين الشرقية
والرباحية، ورواية نسخة ابن دادي، وكذا في طبعتي الكتاب^(٣).

٢- «للَعْظِيمِ رُوْتَةُ الأَنْفِ»، بلا (لأنها مُكَوَّرَةٌ)، وهي رواية
السيراني^(٤).

٣- «للَعْظِيمِ الرُّوْتَةُ؛ لَأَنَّهَا مِنْ (كَوْرُهُ)»، وهي رواية نسخة ثعلب في
ظاهر نقل حواشي الشرقية كما سبق، وفي الأصول: «العَظِيمِ الرُّوْتَةُ؛
مَأخُوذٌ مِنْ (كَوْرُهُ)»^(٥).

(١) جاء الحرف في حواشي الشرقية (الكَارَةُ) بتشديد الراء، وهو في المعجم بتخفيفها، ومعناه ما
يحملة الرجل على ظهره من ثياب ونحوها، انظر (كور) في: الصحاح ١٠/٢-٨١٠ واللسان
١٥٦/٥- والقاموس ٦٠٨- والمصباح المنير ٢/٥٤٤.

(٢) حواشي الشرقية (ش) ٤/٢٦٦ اب، و(ث) رمز نسخة ثعلب.

(٣) انظر: (ش) ١٢٦ اب- و(ح) ١١٦٢ أ- ونسخة ابن دادي ٤١١ ب، وفيها (مَكُوَّرَةٌ) بفتح فسكون
فتفتح فتشديد، وأظنه تصحيفاً- والكتاب (بولاق) ٢/٣٤٤، (هارون) ٤/٣٠٩.

(٤) انظر: شرح السيراني في (رسالة) ٢٢١.

(٥) الأصول ٣/٢٣٧، وفي شرح الرمانى (رسالة) ٤٥٠: «مَكُوَّرِي؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَوْرُهُ».

والأظهر أنَّ عبارتي (لأنها مُكَوَّرَةٌ) في الرواية الأولى و(لأنَّها مِنْ كَوَّرَه) في الرواية الثالثة ليستا من كلام سيبويه، بل الأولى من كلام المفسِّر، ولعله الأخفش، والأخرى من كلام ثعلب، فنسخة ثعلب نحو من نسخة السيرافي.

وأما اختلافها في الموضوع الثاني فعلى روايتين:

١- أنه جاء بعد النص المنقول عبارة «وقال بعضهم: (مَكُورٌ). (مَكُورِي): العَظِيمُ الرَّوِّثَةُ، وَسَمِعْتُ (مَكُورِي) المَمْلُوءُ فُحْشًا»، وهي رواية النسخة الشرقية^(١)، وهي في طبعة بولاق، ونقلها هارون عن طبعة باريس ووضعها بين معقوفتين^(٢)، وقطع د. الدالي بها فعزاها إلى سيبويه^(٣).

٢- عدم إثباتها، وهي رواية النسخة الريباحية، ونسخة ابن دادِي^(٤)، ولم ترد في نسخة السيرافي^(٥)، وظاهر الحاشية السابقة عن نسخة ثعلب عدم إثباتها؛ ولو كانت ثابتة فيها لكان تعليق ثعلب عليها، لا هنا.

ويرتبط بذلك اختلاف النسخ في قول سيبويه في موضع سابق: «وَيَكُونُ عَلَى (مَفْعَلِي)، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا: (مَكُورِي)، وَهُوَ صِفَةٌ»^(٦)،

(١) انظر: (ش) ١٢٦ب.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٤٤/٢، (هارون) ٣٠٩/٤.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ١٣٦، هامش ٥٣.

(٤) انظر: (ح) ١٦٢أ- ونسخة ابن دادِي ٤١١ب.

(٥) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٢٢٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٥/٤.

وهي رواية النسخة الرياحية ونسخة ابن دادى^(١)، وجاء في النسخة الشرقية: «وَيَكُونُ عَلَى (مَفْعَلَى)، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا: (مَكْوَرَى)، إِذَا كَانَ عَظِيمَ رَوْتَةِ الْأَنْفِ، وَهُوَ صِفَةٌ»^(٢)، وهذا يؤكد أن عبارة «وقال بعضهم: (مَكْوَرٌ). (مَكْوَرَى): العَظِيمُ الرَوْتَةُ، وَسَمِعْتُ (مَكْوَرَى) المَمْلُوءُ فُحْشًا»، وعبارة «إِذَا كَانَ عَظِيمَ رَوْتَةِ الْأَنْفِ» ليستا من كلام سيبويه، بل من كلام المفسر، ولعله الأخفش.

وأما تفسير ثعلب للحرف فذكر فيه قولين:

١- أنه أصله الكاف والواو والراء (كور)، فهو (مَفْعَلَى)، وهذا المناسب لكلام سيبويه، وخرَّجه ثعلب من قولهم: «(كَوْرَةٌ)^(٣)»، أي: جمعة وألقاه بعضه على بعض، ومنه (الكارَة)، وهذا يجعل الروتة عظيمة؛ ولذا فسرها سيبويه بالعظيم الروتة، أي: روتة الأنف، وهي طرف أرنبة الأنف^(٤)، وتابع سيبويه على ذلك كثيرون، كأبي حاتم، وابن السراج، والسيراي^(٥)، وغيرهم^(٦).

(١) انظر: (ح) ١٥٧ب- ونسخة ابن دادى ٤٠١ب.

(٢) انظر: (ش) ١٠٨أ.

(٣) الهاء هنا تعود إلى (الشيء): فثعلب نقل العبارة كما يذكرها اللغويون (كَوْرَةٌ: أي: جمعة ...)، أي: كَوْرُ الشيء ... ولا تعود إلى المذكور أو مفهوم من كلام سيبويه، وحاول السيراي أن يعيده إلى (الروتة)، فقال في شرحه (رسالة) ٢٢٢: «كأنه قد جمع روتة أنفه وألقى كالكارَة»، فصار كلاماً مضطرباً؛ ولعل هذا سبب عدم ضبط المحقق له بالشكل.

(٤) انظر (روث) في: الصحاح ١/٢٨٤- واللسان ٢/١٥٦- والقاموس ٢١٨.

(٥) انظر: أبنية أبي حاتم ١٣٦، وقال: «العظيم الأنف الطويله»، و٢٩٠، وقال: «غليظ روتة الأنف»- والأصول ٣/٢٠١، ٢٣٧- وشرح السيراي (رسالة) ٢٢٢، وقال: «العظيم روتة الأنف»، وعن السيراي المحكم ٧/١٠٢، وعن المحكم اللسان (كور) ٥/١٥٧.

(٦) انظر: مختصر الجواليقي ٢٨٧- وأبنية ابن القطاع ١٦٥، قال: «العظيم الأنف»- وأبنية ابن

وتجوَّز بعضهم ففسر (مَكْوَرِي) بِالرَّوْثَةِ الْعَظِيمَةِ^(١)، وَأَجْمَلَ آخَرُونَ كَأَبِي حَاتِمٍ وَالْجَرْمِيِّ وَابْنِ وُلَادٍ^(٢)، فَجَعَلَهُ الْأَوَّلُ عَيْبَةً، وَالْآخِرَانِ عَيْبًا فِي الدَّوَابِّ، وَهَذَانِ التَّفْسِيرَانِ لَا يَخْرُجَانِ (مَكْوَرِي) عَنْ كَوْنِهِ صِفَةً^(٣)؛ لِأَنَّ الرَّوْثَةَ الْعَظِيمَةَ تُوصَفُ بِأَنَّهَا (مَكْوَرِي)، أَي: مُكَوَّرَةٌ، وَالْعَيْبُ يُكَوْنُ اسْمًا وَيَكُونُ صِفَةً، وَهُوَ هُنَا صِفَةٌ تُوصَفُ بِهِ الدَّابَّةُ، يُقَالُ: دَابَّةٌ مَكْوَرِي، أَي: عَظِيمَةٌ رَوْثَةٌ الْأَنْفِ، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ الْقَالِي وَالزُّبَيْدِيُّ، فَقَالَا: «الْعَظِيمُ الرَّوْثَةُ مِنَ الدَّوَابِّ»^(٤).

٢- أَنَّهُ مِنَ الْمِيمِ وَالْكَافِ وَالرَّاءِ (مَكْر)، فَهِيَ (فَعْوَلِي)، فَقَالَ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ الْفَاحِشَ الْمَكَارَ الْمُتَّصِبَ لِلشَّرِّ»، وَنَحْوَهُ مَا جَاءَ فِي النُّسخَةِ الشَّرْقِيَّةِ أَنَّهُ «الْمَمْلُوءُ فُحْشًا»^(٥)، وَعَنْ أَبِي الْعَمَيْثَلِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ اللَّئِيمُ^(٦)، وَيُقَالُ: «ابْنُ مَكْوَرِي»، وَهِيَ شَتِيمَةٌ قَدْفٍ^(٧).
وَجَعَلَهُ صَاحِبُ الْعَيْنِ صِفَةً لِلْجَسَدِ، فَفَسَّرَهُ بِأَنَّهُ الْقَصِيرُ الْعَرِيضُ اللَّئِيمُ الْخَلْقَةُ، وَنَقَلَ الْأَزْهَرِيُّ كَلَامَهُ بِلا (العريض)، وَنَقَلَ ابْنَ سَيْدِهِ بِلا (اللئيمُ الْخَلْقَةُ)^(٨).

(١) انظر: اللسان (كور) ١٥٧/٥.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ١٣٦- ومختصر الجواليقي ٢٨٧ عن الجرمي- وسفر السعادة ١/٤٦٣ عن أبي عمرو، ولعله أبو عمر الجرمي- والمقصود والممدود لابن ولاد ١٠٤، وأبنية ابن الدهان ١٥٤.

(٣) يرى د. الدالي انهما يجعلان (مَكْوَرِي) اسماً، انظر: أبنية أبي حاتم ١٣٦، هامش ٥٢.

(٤) انظر: المقصور والممدود للقالبي ١٧٠- وأبنية الزبيدي ١٩٠، ونقله عنه دون تصريح في سفر السعادة ١/٤٦٣، وقال: «يعني روثة الأنف».

(٥) خرَّجته في أول المسألة، ورجَّحت أنه من كلام المفسر.

(٦) انظر: المحكم ٢٧/٧، وعنه اللسان (كور) ١٨٣/٥، وهو دون عزو في الصحاح (كور) ٨١٠/٢.

(٧) انظر: العين ٥/٣٧٠- وتهذيب اللغة ١٠/٢٤٢، وعنه اللسان (مكر) ١٨٣/٥.

(٨) انظر: العين ٥/٣٧٠- وتهذيب اللغة ١٠/٢٤٢- والمحكم ٧/١٠٢.

وعلى هذا التفسير الثاني يكون (مَكْوَرَى) (فَعْوَى) ^(١) من (مكر)، وسيبويه وأهل التفسير الأول جعلوه (مَفْعَلَى) من (كور).

❖ مَنجُونٌ (اسم) = فَنَعْلُولٌ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على مِثَالِ (فَعْلُولٍ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (مَنجُونٌ)، وهو اسْمٌ، و(حَنَدَقُوقٌ)، وهو صِفَةٌ، ولا نَعْلَمُ في بنات الأربَعَةِ (فَعْلِيلُ)، ولا شَيْئاً من هذا النَّحْوِ لم نَذْكُرْهُ لَكَ» ^(٢).

جاء في حواشي الشرقية: «في (نُسخةٍ أُخرى): "ولكن (فَنَعْلُولٌ)، وهو اسْمٌ، قالوا (مَنجُونٌ)» ^(٣)، قال (ب): هذا غَلَطٌ في الكِتَابِ، وليس من كلام الرَّجُلِ - وَجَدْتُهُ في نُسخةِ الجَرْمِيِّ - وفي النُّسخِ حتى نُسخةِ أحمد بن يحيى ^(٤)، والذي ليس في النُّسخِ قوله: "ولكن (فَنَعْلُولٌ)، وهو اسْمٌ، قالوا (مَنجُونٌ)"، هذا هو الغَلَطُ، وليس في شيءٍ من النُّسخِ، وهو مُناقضةٌ» ^(٥).

(١) لم أجد (فَعْوَى) في أبنية الأسماء، لا في أبنية الزبيدي ولا أبنية ابن القطاع ولا الارتشاف.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٢٩٢/٤. كذا في الشرقية، وجاء في الرباحية انظر:

(ح) ١٦٠ب- ونسخة ابن دادى ٤٠٧ب: «(حَنَدَقُوقٌ) صِفَةٌ»، و(لك) ليست في طبعتي الكتاب!

(٣) كلُّ ما استدار، كالدُّوَلاب، والبَكْرَة، ومَحَالَة السَّانِيَة، ويُطَلَق على الدَّهْر، انظر: تهذيب اللغة

٢٥٨/١١ - وأبنية الزبيدي ٢٦٥ - واللسان (منجون) ٤٢٣/١٣.

(٤) أي: ليس هذا من كلام الرجل، وليس في النسخ، حتى نسخة ثعلب، كما جاء واضحاً في التعليقة

٢٨٠/٤.

(٥) حواشي الشرقية (ش) ١٢٠/٤.

وقال الفارسي في التعليقة: «قال أبو بكر: هذا غلطٌ في الكتاب، وليس في كلام سيبويه ... قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن ثعلبٍ وغيرها من النسخ»^(١).

فهذا يدل على اختلاف النسخ فيما بعد النص المذكور، وقد وقفتُ فيه على ست روايات:

١- «.... ولكنْ (فَنَعْلُولُ)، قالوا (مَنْجُونُ)، وهو اسم»، وهي رواية نسخة الجرمي^(٢)، ونسخة ابن دادي^(٣)، ونسخة ابن طلحة^(٤)، وبعض نسخ الرباحية^(٥)، وهي التي في طبعتي الكتاب^(٦).

٢- «يَكُونُ على مِثَالِ (فَعْلُولِ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (مَنْحُونُ)^(٧) [بالحاء].... ولكنْ (فَنَعْلُولُ)، قالوا (مَنْجُونُ) [بالجيم]، وهو اسم»، وهذه رواية نسخة أبي نصر^(٨).

٣- «.... ولكنْ على مِثَالِ (فَيَعْلُولِ)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (حَيَزْبُونُ)^(٩)، وهو اسم»، وجاءت في نسخ مجهولة^(١٠).

(١) التعليقة ٤/٢٧٠.

(٢) انظر: الحاشية المنقولة من حواشي الشرقية في أول المسألة.

(٣) انظر: نسخة ابن دادي ٤٠٨.أ.

(٤) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٤/١٢٠.أ.

(٥) انظر: (ح) ١٦٠ب- و(ح) ٣٧٣- و(ح) ٣٦١أ، وكلها بلفظ: «ولكنْ (فَنَعْلُولُ)، وهو اسم»، قالوا (مَنْجُونُ)، وهو اسم.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٣٧/٢، (هارون) ٤/٢٩٢.

(٧) لم أجده في كتب اللغة، وفي أبنية الزبيدي ٢٦٦: «ولم نلف تفسير (مَنْحُونُ)»، وصحفها المحقق إلى (مَنْجُونُ)، وفي تنقيح الألباب ١٢٩٢: «لم يعلم تفسيره».

(٨) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٤/١٢٠.أ.

(٩) (الحَيَزْبُونُ): العجوز، والسيئة الخلق، وناقية حيزبون شهمة حديدة. انظر: المحكم ٤/٥٠- واللسان (حزبن) ١١٤/١٣. وهي على وزن (فَيَعْلُولِ)، انظر: الخصائص ١/٢٧٠- وسر الصناعة ٢/٥٩٦- وأوضح المسالك ٤/٣٢٤.

(١٠) انظر: حواشي الشرقية (ش) ٤/١٢٠.أ، وجاءت في حاشية (ح) ١٥٧/٢، وذكرها ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٨٢.أ.

٤- «ولكنْ (فَنَعْلُولٌ)»، وهو اسمٌ، قالوا (مَنْجُونٌ) [بالقاف]، وهو اسمٌ، وهذه رواية بعض نسخ الرباحية^(١)، ورواية ذكرها: الزبيدي وابن خروف^(٢)، ودُكر في مختصر الجواليقي أن سيبويه حكى (مَنْجُونٌ)^(٣).

٥- «ولكنْ (فَنَعْلُولٌ)»، قالوا (مَنْحُونٌ) [بالحاء]، وهو اسمٌ، وهي رواية أبنية الزبيدي^(٤)، وصَحَّفها المحقق إلى (منجنون) بالجيم، وهي رواية غير أبي نصر في حواشي الشرقية، وعزاها السهيلي^(٥) إلى بعض الرواة.

٦- هذه العبارة غير موجودة، وهذه رواية النسخة الشرقية^(٦)، ورواية نسخة ثعلب وغيرها من النسخ سوى نسخة الجرمي كما قال ابن السراج في الحاشية في أول المسألة، وهذا يعني أنها ليست في النسخ التي يقابل بها، كنسختيه ونسخة المبرد ونسخة القاضي إسماعيل ونسختي الزجاج، وهي أيضاً ليست في نسخة القالي^(٧).

(١) انظر: (ح) ١٥٧/٢.

(٢) انظر: في أبنية الزبيدي ٢٦٦ - وتقيح الألباب ٢٩٢.

(٣) انظر: مختصر الجواليقي ٢٩٢. و(مَنْجُونٌ) لغة في (مَنْجِينٌ)، انظر: أبنية الزبيدي ٢٦٦ - وسفر السعادة ٤٦٦/١ - واللسان (منجق) ٣٣٨/١٠، وقد جعل سيبويه ٢٩٣/٤، ٣٠٩ (مَنْجِينًا) (فَنَعْلِيلًا)، ف(مَنْجُونٌ) (فَنَعْلُولٌ)، فلا إشكال في هذه الرواية.

(٤) انظر: أبنية الزبيدي ٢٥٩، ٢٦٦.

(٥) انظر: الروض الأنف ٦٥/١.

(٦) انظر: (ش) ١٢٠/٤.

(٧) انظر: أبنية الزبيدي ٢٦٦.

وكل هذه الروايات لا إشكال فيها، سوى الأولى والثانية، وإشكالهما أنهما يعارضان ما صرح به سيبويه في أول النص وفي مواضع آخر^(١) من أن وزن (مَنْجُونٍ) (فَعْلُولٌ)، فتكون نوناه الأولى والثانية أصليتين، ويكون ما في هاتين الروايتين - من كون (مَنْجُونٍ) (فَعْلُولًا) - معارضاً لذلك، وقد تبع كثيرون سيبويه في أن (مَنْجُونًا) على (فَعْلُولٍ)، ولم يذكروا تعارضاً في كلامه^(٢).

والأقرب أن كل هذه العبارات زائدة، وليست في نسخة الكتاب الأصلية، بل هي زيادة من كلام غيره ممن يرى أن (مَنْجُونًا) (فَعْلُولٌ)^(٣)، وإن كانت من كلام سيبويه فالحرف فيها إماماً (مَنْجُونٌ) وإماماً (مَنْحُونٌ).

❖ مَنْدَبَاءُ (اسم) = مَفْعَلَاءٌ.

قال سيبويه: «ولا نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ (فَعْلِيَاءَ) وَلَا (فَعُولَاءَ)، وَلَا شَيْئاً مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَمْ نَذْكُرْهُ، وَلَا (فَعِيلَاءَ) وَلَا (فَعِيلَاءَ)»^(٤).

(١) انظر: الكتاب ٤٤٦/٣، ٣٠٩/٤.

(٢) انظر: الأصول ٢١٦/٣ - وتهذيب اللغة ٢٥٨/١١ - والمنصف ١٤٥/١ - وأبنية ابن القطاع ٣٠٢ - واللباب للعكبري ٢٥٥/٢ - وشرح الملوكي ١٥٦ - وسفر السعادة ٤٦٧/١ - والممتع ٢٥٦/١ - وابن السكيت كما في الصحاح (منجن) ٢٢٠١/٦ - وابن بري كما في اللسان (منجن) ٤٢٣/١٣.

(٣) انظر الخلاف في وزنها في: شرح السيرافي (رسالة) ١٠١ - وشرح الملوكي ١٥٦ - وشرح الشافية ٣٥٤/٢ - والممتع ٢٥٥/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٢٤/٢، (هارون) ٢٦٣/٤، وهذه رواية الشرقية انظر: (ش) ١٠٧/٤، وجاء في الريحانية [انظر: (ح) ١٥٧] - وطبعتي الكتاب: «ولا نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ (فَعْلِيَاءَ) وَلَا (فَعُولَاءَ)، وَلَا شَيْئاً مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَمْ نَذْكُرْهُ، وَلَا (فَعِيلِيَاءَ)، وبديل «فَعُولَاءَ» في طبعة هارون «فَعُولِيَاءَ» بألف مقصورة، وفي طبعة بولاق: «فَعُولِيَاءَ» بألف مقصورة وضميتين، وجاء في نسخة ابن دادى ٤٠١: «ولا

جاء في حواشي الشرقية: «(ثُعَلْبُ): وَيَكُونُ (مَفْعَلَاءً)، وهو قَلِيلٌ، قالوا (مَنْدَبَاءُ)، وهو صِفَةُ رَجُلٍ نُدِبٍ فِي الْحَاجَةِ»^(١).
 فثعلب هنا يستدرك على سيبويه مجيء (مَفْعَلَاءً)، وعليه قولهم (مَنْدَبَاءُ).

و(مَنْدَبَاءُ) بفتحيتين بينهما سكون وبالمد، كما في جميع نسخ حواشي الشرقية التي عندي، وكما في حاشية نسخة ابن دادي كما خَرَجَتْ مِنْهُنَّ فِي الْهَامِشِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ فَذَكَرَ: «(مَفْعَلَاءُ) مَنْدَبَاءُ» تحت «لحاقها [أي: الألف] خامسةً وبعدها همزة للتأنيث»^(٢).

وجاء الحرف في أبنية أبي حاتم برسم (مَنْدَبَاءُ) في نسخة، وفي الأخرى برسم (مَنْدَبَا)، فَيُحْمَلُ مَا فِي النِّسْخَةِ الْآخَرَى عَلَى أَنَّ النَّاسِخَ تَجَوَّزَ فَحَذَفَ الْهَمْزَةَ لِدَلَالَةِ الْأَلْفِ الْوَاقِفَةِ عَلَيْهَا.
 وَأَبْعَدَ الْمُحَقِّقُ الْفَاضِلُ عِنْدَمَا تَرَكَ الرَّسْمِينَ وَأَثَبْتَ فِي الْمَتْنِ (مَنْدَبَى) مقصوراً، ولعل السبب في ذلك ما ذكره من أنه لم يجد اللفظ لا مقصوراً ولا ممدوداً في طبعتي الكتاب، ولا كتب تفسير أبنيته سوى

نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ (فَعْلِيًّا) وَلَا (فَعُولًا)، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا النَّحْوِ لَمْ نَذْكُرْهُ، وَلَا (فَعِيلًا)، وَسَبِقَ فِي كَلَامِي عَلَى (عَشْرَاءَ) - وهو النص السابق لهذا النص عند سيبويه - أنه في الشرقية بالمد وفي الرباحية بالقصر، ورجعت أن لفظ الكتاب المد، وذكرت هناك أن نسخة ثعلب بالمد، ويؤكد ذلك استدراكه (مَنْدَبَاءُ) هنا بالمد.

(١) حواشي الشرقية ١٠٧/٤ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٦٦، وهي في حاشية نسخة ابن دادي (١٤٠) أ،

بلفظ «في نسخة ثعلب: ويكون ... وهو صفة، يقال: رَجُلٌ نُدِبٌ فِي الْحَاجَةِ».

(٢) الأصول ٢٠٠/٣.

كتاب ابن الدهان، ولا كتب المقصور والمدود، ولا كتب اللغة سوى القاموس الذي ذكره مقصوراً بلفظ (مَنْدَبِي).

وجاء في مخطوطة أبنية ابن الدهان برسم (مَنْدَبَا) بفتح الميم وألف واقفة^(١)، ورسمه محققه (مَنْدَبِي) بكسر الميم وألف مقصورة^(٢)، ولم يشر إلى رسم المخطوط.

وما ذكرته هنا من ورايات ونسخ يدل على أن الحرف بالمد لا بالقصر.

وذكرُ أبي حاتم الحرف في أبنية الكتاب يدل على أن البناء ومثاله مستدركان على سيبويه قبل ثعلب، فلعلهما من زيادات الأخفش واستدراكاته، والله أعلم.

وسبق أن ثعلباً فسّرَ (الْمَنْدَبَاءَ) بأنه الرجل النَّدْبُ في الحاجة، وفسّره بذلك أبو حاتم، وابن السراج، والرماني، وابن الدهان^(٣)، أي: الخفيف في الحاجة السريع الظريف النجيب^(٤).

❖ مَنْكِبٌ (صفة) = مَفْعُلٌ.

قال سيبويه: «وَهُوَ فِي الصِّفَةِ قَلِيلٌ، قَالُوا (مَنْكِبٌ)»^(٥).

(١) مخطوطة أبنية ابن الدهان ل ١/١٢١، عن محقق أبنية أبي حاتم ٢٨١، هامش ٩٦.

(٢) أبنية ابن الدهان ١٥٥.

(٣) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٨١ - والأصول ٢٠٠/٣ - وشرح الرماني (رسالة) ٣٤٨ - وأبنية ابن الدهان ١٥٥.

(٤) انظر: المحكم ٦٧/١٠ - واللسان (ندب) ٧٥٤/١.

(٥) الكتاب (ببلاق) ٣٢٨/٢، (هارون) ٢٧٢/٤.

جاء في حواشي الشرقية: «(ث): (الْمُنْكَبُ): الْعَرِيفُ مِنْ وُلَاةِ الْعَشِيرَةِ»^(١).

وتفسير ثعلب هذا يوافق جعل سيبويه الحرف صفةً، وسأناقش تفسيره هذا في آخر المسألة.

وقد اختلف في معنى (الْمُنْكَبُ)، على ثلاثة أقوال^(٢):

١- أنه دون (العريف)، فهو «عَوْنُ الْعَرِيفِ»، وهذا لفظٌ كلام: الضراء^(٣)، وابن خالويه، والزبيدي، وابن فارس، وابن القطاع، وابن خروف^(٤)، وقال الحربي: «دون النَّقِيبِ»^(٥)، وقال ابن الأثير: «الْمُنْكَبُ قَوْمٌ دُونَ الْعُرْفَاءِ»^(٦).

والعريف^(٧): هو رئيس القوم الذي يَعْرِفُ أمورهم وَيَعْرِفُ منه الأميرُ أحوالهم، وقيل: هو دون الرئيس، أي: عَوْنُهُ، والنَّقِيبُ^(٨) في المشهور هو العريف.

٢- أنه العريف، وهذا قول ابن سيده^(٩).

(١) حواشي: (ش٣/٥٠٩- (ش٤/٣٤٥- (ش٣/٣٦٧، كلها بلفظ (العشر)، وهو في (ش١/٣٨٧ب: يحتمل (العشر) و(العشيرة)، وسأرجح (العشيرة) في آخر المسألة، و(ث) رمز نسخة ثعلب.

(٢) انظر: اللسان (نكب) ٧٧٢/١- والنهاية لابن الأثير ١١٣/٥- والقاموس (نكب) ١٧٩.

(٣) انظر: الغريب المصنف ١١٢/١- والتهذيب ٢٨٦/١٠- ومختصر الجواليقي ١٦٢ (أبو السعود).

(٤) انظر: كتاب ليس ٢٠٨- وأبنية الزبيدي ٢٢٣- ومقاييس اللغة ٤٧٤/٥- والأفعال لابن القطاع ٢٥٥/٣- وتقيق الألباب ٢٨٤، ونقله السخاوي ٤٦٧/١ عن غير الجرمي.

(٥) انظر: غريب الحديث للحربي ١٩١/١.

(٦) انظر: النهاية لابن الأثير ١١٣/٥، ومثله قال أبو موسى الأصفهاني في المجموع المغيث ٣٤٨/٣.

(٧) انظر (عرف) في: اللسان ٢٣٨/٩- والقاموس ١٠٨١.

(٨) سياطي الكلام على معناه في آخر المسألة.

(٩) انظر: المحكم ٥٤/٧.

٣- أنه فوق العَرِيف، فهو «رَأْسُ العُرَفَاءِ»، كذا قال: صاحب العين، والجوهري^(١)، وقال أبو زيد: «الْمُنْكَبُ العَرِيفُ الَّذِي يَلِي عَلَى جَمَاعَةِ العُرَفَاءِ»^(٢)، وقال الجرمي: «هُوَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى عِدَّةِ عَرَائِفَ وَعُرَفَاءِ»^(٣).

ونعود إلى تفسير ثعلب، فقد وافقه عليه ابن السراج، قال: «هُوَ العَرِيفُ مِنْ وُلاةِ العَشِيرَةِ»^(٤)، ونقله بلفظ ابن السراج ابنُ خروف^(٥) دون عزو، وسبق في تخريج تفسير ثعلب أن النسخ اختلفت في (العشر)، فأكثرها على (العشر)، وبعضها يحتمل (العشر) و(العشيرة).

وهذا الاختلاف هو الذي يُحدِّد معنى الْمُنْكَبِ عند ثعلب، فعلى (العشر) يكون الْمُنْكَبُ عنده دون العَرِيفِ، فالْمُنْكَبُ عنده من يَلِي عَشْرَةً ونحوهم، والعَرِيفُ - في المعاجم كما سبق - رَئِيسُ القَوْمِ أَوْ عَوْئُهُ.

وعلى (العشيرة) يكون الْمُنْكَبُ هو العَرِيفِ، ويُقَوِّي هذا أمران:
١- أن ثعلباً قال في مجالسه: «يُقَالُ: (عَرَفَ عَلَيْهِمُ يَعْرِفُ عِرَافَةً)، و(نَقَبَ يَنْقُبُ نِقَابَةً)، و(نَكَبَ يَنْكُبُ نِكَابَةً) بمعنى نَقَبَ»^(٦)، وهذا يدلُّ على أن الْمُنْكَبِ عنده بمعنى النَّقِيبِ، والنَّقِيبُ في المشهور هو

(١) انظر: العين ٢٨٥/٥، وزاد: «على كذا وكذا عريفًا» - والصحاح (نكب) ٢٨٨/١.

(٢) مختصر الجواليقي ١٦٢ (أبو السعود).

(٣) سفر السعادة ٤٦٧/١.

(٤) الأصول ٢٠٨/٣.

(٥) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٤.

(٦) انظر: مجالس ثعلب ٥١٩/٢.

العَرِيفُ، كما صرَّحَ به: الجَوْهَرِيُّ وابن سَيِّدِهِ^(١)، فيكون المَنْكِبُ هو العَرِيفُ.

٢- أن ابن السَّرَّاجِ كثير التَّقْلُّ عن نسخة ثعلب في أصوله^(٢).

وبعدُ لم أجدُ من قيَّدَ المَنْكِبَ أو العَرِيفَ بالعَشِيرَةِ، بل الذي في المعاجم المذكورة عامٌّ، سواء أكان القوم من عشيرة واحدة أم من عشائر مختلفة، فكأنَّ كلام ثعلب هنا خَرَجَ مَخْرَجَ الغالب، ولم يُردِّ به حقيقة التَّقْيِيدِ.

❖ نُشَافٌ (اسم) = فُعَالٌ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فُعَالٍ) فيهما، فالاسمُ و(نُشَافٌ)»^(٣). ولثعلب هنا رواية وتفسير، فقد جاء «في نُسخةِ ثَعْلَبٍ (نُشَافٌ)، وقال: هو أيضاً طائرٌ»^(٤).

وقد وقفتُ على روايتين هنا:

١- (نُشَافٌ) بالسین المهملة، وهي رواية النسختين الشرقية والرياحية، ونسخة ابن دادى^(٥)، ونسخ أبي حاتم، والزبيدي، وغيرهما^(٦).

(١) انظر: الصحاح (نقب) ١/٢٢٧- والمحكم ٦/٢٧٩، وانظر (نقب) في: اللسان ١/٧٦٩- والقاموس ١٧٨.

(٢) انظر: أثر تفسير أبنية سيبويه لثعلب فيمن بعده في القسم الأول قسم الدراسة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/٣٢١، (هارون) ٤/٢٥٧.

(٤) حواشي الشرقية ٤/١٠٥، ومثله في حاشية (ح) ٢/٤٩٠.

(٥) انظر: النسخة الشرقية (ش) ٤/١٠٥، والنسخة الرياحية (ح) ١/٤٦١- ونسخة ابن دادى ٣٩٩.

(٦) انظر: أبنية أبي حاتم ٧٩- وأبنية الزبيدي ١٣٧، ١٧٤- ومختصر الجواليقي ٢٩٩- وأبنية ابن الدهان ١٥٧- وسفر السعادة ١/٤٧٤.

٢- (نُشَّافٌ) بالشين المعجمة ، وهي رواية نسخة ثعلب كما سبق ،
ورواية شرح السيرافي^(١) .

و(النُّسَّافُ) بالسین حلّاه أبو حاتم بقوله: «طائرٌ له منقارٌ كبير، من قولهم: نَسَفَ الطَّائِرُ الشَّيْءَ بِمَنْقَارِهِ وَانْتَسَفَهُ، اخْتَطَفَهُ»^(٢) ، ونحوه عن الجرمي وابن الأعرابي^(٣) ، وهو طائرٌ كالخُطَّافِ، ولكنه أكبر منه، يَنْتَسِفُ الشَّيْءَ مِنَ الْهَوَاءِ، وجمعه نَسَاسِيْفٌ^(٤) .

وأما (النُّشَّافُ) بالشين اسم طائر فلم أجده إلا هنا عن ثعلب والسيرافي.

❖ هِبْلَعٌ (صفة) = فِعْلٌ.

قال سيبويه: «ويكونُ على (فِعْلٌ) فيهما، فالأسماءُ (قَلَعَمٌ) و(دِرْهَمٌ)، والصفةُ (هَجْرَعٌ) و(هِبْلَعٌ)»^(٥) .

جاء في حواشي الشرقية: «وفي كتاب ثعلبٍ بخطه (هِبْلَعٌ) مُعْجَمَةٌ، وقال: هو الضَّخْمُ الْأَكُولُ»^(٦) ، وعزا إليه هذه الرواية أيضاً ابنُ خروف^(٧) .

(١) انظر: شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ب.

(٢) المخصص ١٤٣/٨ .

(٣) انظر: مختصر الجواليقي ٢٩٩ - وسفر السعادة ٤٧٤/١ .

(٤) انظر: حواشي الشرقية ١٠٥/٤ - والعين ٢٦٩/٧ - واللسان (نسف) ٣٢٧/٩ - ٣٢٩ - وحياة الحيوان ١٧١/٢ .

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٣٥/٢ ، (هارون) ٢٨٩/٤ .

(٦) انظر: (ش) ٣٩٢ ب.

(٧) انظر: تنقيح الألباب ٢٨٩ أ.

ولم أجد من تابع ثعلباً على هذه الرواية، بل لم أجد (الهبلع) في المعجمات.

ورواية غيره (هبلع) بالعين المهملة، كالنسخة الشرقية، والنسخة الرباحية، ونسخة ابن دادي^(١)، وهو ما في كتب الأبنية وتفسيرها^(٢).
وتفسير ثعلب له بأنه «هو الضخم الأكل» لم أجد أيضاً في المعجمات، وإنما فيها أن (الهبلع) الرجل الأكل دون تقييده بالضحخ، وقيل: هو الأكل العظيم اللقم الواسع الحنجور، وهو أيضاً اللئيم، وجاء عن ثعلب^(٣) وغيره أنه الذي لا يعرف أبواه أو أحدهما^(٤).

❖ الهمرش (صفة) = فعّل.

قال سيبويه في (هذا باب لحاق التضعيف فيه لازم كما ذكرت لك في بنات الثلاثة): «ويكون على مثال (فعّل)، وهو قليل، قالوا: (الهمرش)^(٥)»^(٦).

قال ابن السراج في (باب ما الزيادة فيه تكرير في الرباعي لحاقها من موضع الثاني): «(فعّل): (همرش)، هذا الحرف ليس في كتابي

(١) انظر: (ش) ٣٩٢ب- (ح) ١٦٠أ- ونسخة ابن دادي ٤٠٧أ.

(٢) انظر: أبنية أبي حاتم ٢٢٤- وشرح السير في (رسالة) ٩٥- وأبنية الزبيدي ٢٤٥- ومختصر الجواليقي ٣٠٧- وأبنية ابن الدهان ١٦٠- وسفر السعادة ٤٨١.

(٣) انظر: المخصص ١٤٥/٣.

(٤) انظر: العين ٢٨٢/٢- والجمهرة ١١٢٧/٢- وتهذيب اللغة ٢٧٢/٣- والمنتخب ٥٦٥/٢- والمحكم ٢٨١/٣- واللسان (هبلع) ٣٦٧/٨.

(٥) (الهمرش): العجوز الكبيرة، وقيل: الناقة الغزيرة، واسم كلبة. انظر: الألفاظ ٢٢٨- وتهذيب

اللغة ٥١٦/٦- والصحاح (همرش) ١٠٢٧/٣- والمحكم ٣٤٣/٤.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٨/٤.

المسوخ من نُسخة أبي العباس، وهو فيما قرئ في كتاب القاضي عليه، ولم أجده في نسخة ثعلب^(١).

فهذا النص يبين اختلاف نسخ كتاب سيبويه - ومنها نسخة ثعلب- في هذا الحرف (همَّرش)، والاختلاف في الحقيقة في هذه العبارة كلها، وليس في الحرف فقط، فلم يُمثَّل لهذا البناء بغير هذا الحرف.

واختلاف النسخ في هذا الحرف وعبارته على روايتين:

- ١- إثباتها، وهو رواية نسخة القاضي إسماعيل كما في نص ابن السَّرَّاج السابق، ورواية النسختين الشرقية والرباحية^(٢)، ورواية نسخ: الزُّبيدي، والرُّماني، وابن خَرُوف^(٣)، وهي التي في طبعتي الكتاب^(٤).
- ٢- عدمها، وهو رواية نسختي المبرد وثعلب كما في نص ابن السَّرَّاج السابق، وجاءت هذه العبارة في متن نسخة ابن دادي^(٥) من كتاب سيبويه بين دائرتين كُتِب عليهما (خ)، أي: في نسخة أخرى، ولم تأت في شرح السيرافي^(٦)، ولم يذكر ابن عصفور البناء ولا الحرف^(٧)، ولم يذكر أبو حاتم الحرف (المهمَّرش)^(٨).

(١) الأصول ٢٢١/٣.

(٢) انظر: (ش) ١٢٢ب- و(ح) ١٦١أ.

(٣) انظر: أنبئة الزبيدي ٢٩٨- وشرح الرماني (رسالة) ٤٠٦- وتفتح الأبواب ٢٩٦.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٣٩/٢، (هارون) ٢٩٨/٤.

(٥) انظر: نسخة ابن دادي ٤٠٩أ.

(٦) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٦٥.

(٧) انظر: الممتع ١٤٨/١.

(٨) انظر: فهارس تحقيق أنبئة أبي حاتم ٤٠٠، وعدم ذكره إياه لا يقطع بعدم وروده في نسخته؛ لأنه ترك أحرفاً آخر غريبة لا اختلاف بين النسخ فيها.

وهذا وقد ذكر سيبويه (الهمَّرش) في كتابه في ثلاثة مواضع، الأول الذي سبق ذكر الاختلاف فيه، والثاني في (باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة)، قال: «وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فَعَلَّلٍ) وما لَحَقَهُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ (هَمَّرشُ)»^(١)، والثالث في (باب عِلْمُ مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد)، قال: «وَأَمَّا (الهمَّرشُ) فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (القَهْبَلِيسِ)، فَالْأُولَى نُونٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى مِثَالِ (فَعَلَّلٍ)»^(٢).

والموضعان الأخيران لا اختلاف بين نسخ الكتاب^(٣) والناقلين عنه^(٤) في إثباتهما.

وكلام سيبويه في المواضع الثلاثة بينه اختلاف وتعارض في ظاهره؛ لأنه في الأول جعل (الهمَّرش) من الرباعي المزيد بتضعيف العين لغير إلحاق فهو (فَعَلَّلٌ)، وجعله في الثالث ملحقاً بـ(فَعَلَّلٍ)، وميمه الأولى نون، فوزنه على ذلك (فَعَلَّلٌ)، وجعله في الثاني ملحقاً بـ(فَعَلَّلٍ) أيضاً، ولكنه لم يتكلم على ميميه، وظاهر كلامه أنهما ميممان فوزنه (فَعَلَّلٌ).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٤١/٢، (هارون) ٣٠٢/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٥٤/٢، (هارون) ٣٣٠/٤، وفيهما بعد (القَهْبَلِيسِ): «يعني: إحدى الميمين نونٌ مُلْحَقَةٌ بِقَهْبَلِيسٍ»، وهي عبارة ثابتة في النسختين الشرقية (انظر: (ش) ١٢٧ب) والرياحية (انظر: (ح) ١٦٤ب)، ولكنها جاءت في نسخة ابن داودي ٤١٧ب في الحاشية وقبلها (خ)، أي: في نسخة أخرى، وجعلها ابن خروف في تنقيح الألباب ٢٩٦أ من كلام المُفسِّر لا من كلام سيبويه.

(٣) انظر: (ش) ١٢٤ب، ١٢٧ب - (ح) ١٦١ب، ١٦٤ب - ونسخة ابن داودي ٤١٠أ، ٤١٧ب.

(٤) انظر: الأصول ١٨٥/٣، ٣٤٥ - وشرح السيرا في (رسالة) ١٨٠، ٣١٧ - وشرح الرماني (رسالة)

٤١٠، ٥٣٢ - وتنقيح الألباب ٢٩٦أ، ٢٩٨أ.

ورأى الزُّبيدي^(١) أنَّ كلامه في الموضع الثالث يدلُّ على أنَّ (المَهْمَرِش) عنده خماسي وحروفه كلها أصلية، ولكنَّ ابن خَرُوف^(٢) خطأً الزبيدي في ذلك بأن سيبويه صرَّح في الموضع الثاني بأنه ملحَق، وبأنه قال في الموضع الثالث «بمنزلة (القَهَبَلِس)»، ولم يقل (مثل القَهَبَلِس)، وأنَّ المفسرَّ قال: «يعني: إحدى الميمين نونٌ مُلْحَقَةٌ (بقَهَبَلِس)».

واختلف شارحو كلامه في ذلك على أقوال:

- ١- أن هذا تعارضٌ من سيبويه، وقال بذلك الزُّبيدي^(٣).
- ٢- أن مذهبه أن (المَهْمَرِش) على (فَعَلِّلِ)، وميماه إحداهما زائدة للإلحاق بـ(فَعَلِّلِ)، وهذا موافق للموضع الثاني مخالف للموضعين الأول والثالث.

وهذا قول السيرافي في شرحه الموضع الثاني^(٤)، ولكنه في الموضع الثالث لم يبيِّن موقفه منه، واكتفى بقوله: «ثم ذَكَرَ (هُمَّقِع) والفرق بينه وبين (هَمَرِش)، وقد مضى الكلام فيهما مستقصى»^(٥)، وأما مخالفته الموضع الأول فلا تضييره لأنه ممن لم ترد هذه العبارة عندهم كما سبق.

(١) انظر: أبنية الزبيدي ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢) انظر: تنقيح الألباب ٢٩٦ أ.

(٣) انظر: أبنية الزبيدي ٢٩٨ - ٢٩٩، فرأى أن سيبويه جعل (المَهْمَرِش) مرة (فَعَلِّلًا) ومرة (فَعَلَّلًا).

(٤) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٨٠.

(٥) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ٣١٧.

وقال بذلك أيضاً: الصيِّمريُّ، والرَّضيُّ، واليزديُّ^(١)، وكلهم فيما يظهر عن السيراء في ناقلون، إلا الرضيَّ فقد صرَّح بالنقل عنه.

٣- أن سيبويه «لَمَّا عُدِمَ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ حَمَلَهُ مَرَّةً عَلَى الْمَضَاعِفِ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِيهِ، وَحَمَلَهُ أُخْرَى عَلَى الْإِلْحَاقِ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِيهِ»، فالأمران عنده جائزان، وقال بذلك: ابن خَرُوف^(٢)، وهو ظاهرُ كلامِ ابن سيِّدَه^(٣)، وفعلِ الرُّمَانيِّ^(٤).

وهذا القول عندي أولى الأقوال لجمعه بين نصوص سيبويه إن ثبت الموضوع الأول لسيبويه كما في الرواية الأولى، فإن كان الموضوع الأول غير ثابت كما في الرواية الأخرى فالأظهر أن مذهب سيبويه ليس ما جاء في القول الثاني، بل إنَّ (المَهْمَرِش) عنده (فَنَعَلِلُّ)، فأحدي الميمين نون ملحقة ب(فَعَلَّلِلُّ)، وهذا ما صرَّح به في الموضوع الثالث، فيجب حمل الموضوع الثاني - الذي صرَّح فيه بالإلحاق، ولم يصرَّح بكون إحدى الميمين نون - عليه.

وقد اختلفت كلمة النحويين في (المَهْمَرِش) على أربعة مذاهب:
١- أنه (فَعَلَّلِلُّ)، فهو خماسي مجرد، وأصله قبل الادغام (هَمَمَرِش).

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٨٠٨/٢ - وشرح الكافية ٦١/١، ٣٦٤/٢ - وشرح الشافية للخضر اليزدي ٦٣٧/٢.

(٢) انظر: تنقيح الألياب ٢٩٦، ومنه النقل.

(٣) انظر: المحكم ٣٤٣/٤، قال: «جعلها سيبويه مرة (فَنَعَلَّلِلُّ) ومرة (فَعَلَّلِلُّ)»، ونقله عنه اللسان (همرش) ٣٦٥/٦.

(٤) انظر: شرح الرماني (رسالة) ٤٠٦، ٤١٠، ٥٣٢، فقد ذكرها في المواضع الثلاثة كما ذكرها سيبويه.

وهذا قول الأَخْفَش^(١)، وقال به ابن جني^(٢)، وعزاه الرُّبَيْدِي إلى سيبويه، وخطأه ابن خَرُوف كما سبق.

وعَلَّله الأَخْفَش، فقال: «لأنه لم يجئ شيء من بنات الأربعة على هذا البناء»، أي: «لم نجد من بنات الأربعة شيئاً مُلْحَقاً بـ(جَحْمَرِشٍ)»^(٣).

وَأَفْسَدَ السَّيْرَاءِي - وتبعه الصَّمَيْرِي وابن عصفور والرَّضِي^(٤) -
تعليل الأَخْفَش بوجود الإلحاق بـ(جَحْمَرِشٍ) في قول العرب (جِرْوٌ
نُخُورِشٍ)^(٥).

كما أفسد ابن خَرُوف^(٦) هذا المذهب بادغام النون في الميم،
والادغام لا يكون في حشو الحرف، نحو (قِنْوَانٍ) و(دُنْيَا)^(٧).

(١) انظر: الأصول ٣/٢٤٥ - وشرح السيراية (رسالة) ١٨٠ - والصحاح (همرش) ٣/١٠٢٧ -
والتبصرة والتذكرة ٢/٨٠٨ - وتنقيح الألباب ٢٩٦ - والمتع ١/٢٩٦ - وشرح الشافية ١/٦١،
٢/٣٦٤ - واللسان (همرش) ٦/٣٦٦ - وشرح الشافية للخضر اليزدي ٢/٦٣٧ - والارتشاف
١/١٢٦.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٦٠.

(٣) كلام الأَخْفَش في الأصول ٣/٣٤٥، ومثله ابن جني في الخصائص ٢/٦٠، والنقل من شرح الشافية
٢/٣٦٤.

(٤) انظر: شرح السيراية (رسالة) ١٨١ - والتبصرة والتذكرة ٢/٨٠٨ - والمتع ١/٢٩٧ - وشرح
الشافية ٢/٣٦٤.

(٥) أي: كَبُرَ وَحَدَشَ، أو كثير الخَرْش، وقد اختلفوا في وزنه، فأضعفها أنه خماسي مجرد على
(فَعْلَلِ)، وأقوى منه أنه ثلاثي مزيد بالنون والواو على (نُفَوِعِلِ)، وأقواها أنه رباعي مزيد بواو
ألحقته بـ(فَعْلَلِ). انظر: المقتضب ١/٦٨ - والمتع ١/٢٩٧ - والمنصف ١/٣١ - واللسان (خرش)
٦/٢٩٣ - وشرح الشافية ٢/٣٦٤ - والقاموس (خرش) ٧٦٤.

(٦) انظر: تنقيح الألباب ٢٩٦.

(٧) انظر عدم الادغام في حشو الكلمة في: المقتضب ١/٢٢٠ - والأصول ٣/٣٥٥ - والتبصرة
والتذكرة ٢/٩٦٥ - وشرح الشافية ٣/٢٦٦.

وقد استبق الأخص هذا الرد، فَعَلَّ الأَدْغَامَ فِي حَشْوِ الحَرْفِ بقوله: «لأنه ليس لها مثال تَلْتَسُّ به»، أي: «أدغم في (هَمَرَش) لأنه لا يلتبس بـ(فَعَلِّ)؛ لأن (فَعَلِّلاً) لم يثبت في كلامهم»^(١)، و«القول بعدم (فَعَلِّ) هو عين النزاع فلا يُسْمَعُ، والاستدلال عليه بلزوم الإظهار لو لم يكن كذلك - أعني لو لم يكن (فَعَلِّ) مَعْدُومًا - مبنيُّ على المتنازع عليه، فلا يُفِيدُ»^(٢).

ومما يُضِعِفُ هذا المذهب لغة (هَمَرَش)^(٣).

وقد خالف الأخص جماهير أهل المعاجم؛ إذ جعلوا الحرف من الرباعي لا الخماسي^(٤).

٢- أنه (فَعَلِّ)، فالميم الأولى نون زائدة للإلحاق بـ(فَعَلِّل).

وهذا قول سيبويه في الموضوع الثالث، ويحتمله الموضوع الثاني كما سبق، ومال إليه ابن السراج^(٥)، وقال به كراع^(٦)، والفارسي في التعليقة^(٧).

(١) كلام الأخص في الأصول ٣/٣٤٥، ومثله ابن جني في الخصائص ٢/٦٠، والنقل من شرح الشافية ٣٦٤/٢.

(٢) شرح الشافية للخضر البيهقي ٢/٦٣٧.

(٣) انظر: المنتخب ١/١٤٥ - والارتشاف ١/١٢٦.

(٤) انظر: العين ٤/١١٩ - وتهذيب اللغة ٦/٥١٦ - والصحاح (همرش) ٣/١٠٢٧ - والمحكم ٤/٣٤٣ - واللسان (همرش) ٦/٣٦٥ - والقاموس ٧٨٨.

(٥) انظر: الأصول ٣/٢٢١، قال: «فأحسب أن هذا الحرف (فَعَلِّ)، فادغم»، وعنه التبصرة والتذكرة ٨٠٩/٢.

(٦) انظر: المنتخب ٢/٥٧١.

(٧) انظر: التعليقة ٥/٧، وفي المحكم ٤/٣٤٣: «ورد أبو علي أن يكون فَعَلِّلاً، وقال: لو كان كذلك لظهرت النون ...»، ونقله عنه في اللسان (همرش) ٦/٣٦٥، وهو خلاف كلام الفارسي في التعليقة.

٣- أنه (فَعَلٌّ)، والميم الأولى ميمٌ زائدة للإلحاق بـ(فَعَلَّلٍ).

وعزاه إلى سيبويه السيرافي ومن تبعه كما سبق، واختاره السيرافي، وابن عصفور، واليزدي^(١)، وعزاه الأخير إلى الأكثرين. وَيُضَعْفُهُ «أَنَّ الْعَيْنَ وَحدها لَا تُلْحَقُ بِنَاءٍ بِنَاءً»^(٢)، أي: أَنَّ «العين وإنْ ضُوعِفَتْ - نحو (فَعَلٌّ) - لم تُلْحَقْ بِنَاءٍ بِنَاءً، كما تُلْحَقُ اللام في مِثْلِ (خَدَبٌ)»^(٣).

٤- أنه (فَعَلٌّ)، من الرباعي المضعف لغير إلحاق.

وهذا قول سيبويه في الموضع الأول إن ثبت أنه من كلامه كما سبق، وهو قول الزبيدي، وأبي حيان في الارتشاف^(٤). وهو حملٌ على بناءٍ مختلفٍ في إثباته، وإن ثبتَ فليس له مثال سوى (هَمْرَشٌ)، حتى قال كراع: «ولا نظير له البتة»^(٥).

❖ الهَيْخُ (صفة) = فَعَلٌّ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَعَلٌّ) فيهما والصِّفَةُ نحوُ و(الهِيَخُ)»^(٦).

(١) انظر: شرح السيرافي (رسالة) ١٨١- والممتع ٢٩٦/١ - وشرح الشافية للخضر اليزدي ٦٣٧/٢ .
(٢) الكتاب (بولاق) ٣٥٤/٢، (هارون) ٣٣٠/٤، وهذه العبارة من فقرة كاملة مبدوءة بـ(يقول)، وهي ثابتة في النسختين الشرقية انظر: (ش) ١٢٧ب والرباحية انظر: (ح) ١٦٤، ولكنها في نسخة ابن دادى ٤١٧ب جاءت في الحاشية وقبلها (خ)، أي: في نسخة أخرى، والظاهر أنها حاشية تشرح كلام سيبويه، وليست من كلامه.
(٣) التعليقة ٨/٥، وفيها: «كما لا تلحق اللام»، وهو تحريف: لأن سيبويه ٢٨٩/٤ ذَكَرَ أَنَّ (الْخَدَبُ) ملحق بـ(فَعَلٌّ)، وقد استفدت ذلك من محقق شرح الرماني (رسالة) ٥٣٢.
(٤) انظر: أبنية الزبيدي ٢٩٨- والارتشاف ١٢٦/١.
(٥) المحكم ٣٤٣/٤، وعنه اللسان (همرش) ٣٦٥٠/٦.
(٦) الكتاب (بولاق) ٢٢٩/٢، (هارون) ٢٧٦/٤.

في مختصر الجواليقي: «قال أحمد بن يحيى: (هَيْخٌ): الرَّجُلُ الضَّخْمُ»، وقال أيضاً: «هو من صِفَاتِ الفَحْلِ المُنْتَفِخِ»^(١).
فهذا يدل على أن الذي في نسخة ثعلب (الهَيْخُ) بالخاء المعجمة، وقد وجدت في هذا الحرف روايتين:

١- (الهَيْخُ) بالخاء المعجمة، وهي رواية النسختين الشرقية والرياحية^(٢)، ورواية الجرّمي^(٣)، وأبنية أبي حاتم، وأدب الكاتب، وأبنية الزبيدي، ومختصر الجواليقي، وأبنية ابن الدهان، وتنقيح الألباب^(٤)، وهي التي في طبعتي الكتاب^(٥).

٢- (الهَيْجُ) بالجيم، وهي رواية نسخة ابن داوي، وشرح السيرافي، ونسخة مجهولة نقلت عنها حواشي الشرقية^(٦).

وتفسير ثعلب للهَيْخِ بأنه الرَّجُلُ الضَّخْمُ، وأنه من صِفَاتِ الفَحْلِ المُنْتَفِخِ موافقٌ لجعل سيبويه الحرف صفةً.

ولكن تفسيره الأول لم أجِدْ من وافقه عليه، إلا أن ابن الدهان نقله دون عزو^(٧).

(١) مختصر الجواليقي ٣٠٥.

(٢) انظر: (ش) ٣٨٩أ - (ح) ١٥٨أ.

(٣) انظر: سفر السعادة ٤٩٠/١.

(٤) انظر: أبنية أبي حاتم ١٩٣ - وأدب الكاتب ٦١٠ عن سيبويه - وأبنية الزبيدي ٢٣٣ باتفاق النسخ في هذا الموضوع، واختلفت في ٢٣٧ - ومختصر الجواليقي ٣٠٥ - وأبنية ابن الدهان ١٦٠ - وتنقيح الألباب ١٢٨٦.

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٢٩/٢، و(هارون) ٢٧٦/٤.

(٦) انظر: نسخة ابن داوي ٤٠٤أ - وشرح السيرافي (رسالة) ١٠، وعنه المحكم ٢٦٤/٤ - وحواشي الشرقية (ش) ٣٨٩أ.

(٧) انظر: أبنية ابن الدهان ١٦٠.

وأما تفسيره الثاني فوافقته عليه الجرمي وأبو حاتم، وتفسيرهم هذا مجمل، وجاء تفصيلاً له في حواشي الشرقية، قال: «و(الهيخ) بالخاء المعجمة: الجمل الذي إذا قيل له (هيخ) هدر، وقال:

إِنَّ لَنَا قَرْمَ قُرُومٍ هِيحًا
إِذَا قُرُومُ النَّاسِ كَشَّتْ قَلْحًا»^(١)»^(٢)

وقد نقل هذا المعنى باللفظ دون الرجز صاحب المحيط في اللغة، وعنه في التكملة والقاموس^(٣).

وأما (الهيخ) بالجيم في الرواية الأخرى ففسره السيرافي بأنه «الفحل الهائج، مأخوذ من الهيج»^(٤)، ونقله عنه ابن سيده، فقال: «فحل هيج: هائج، مثل به سيبويه، وفسره السيرافي»^(٥).

وخطأ ابن سيده رواية (الهيخ) بالخاء، فقال: «وفي بعض النسخ (هيخ) بالخاء، ولم يفسره أحد، وهو خطأ»^(٦)، وجعل داود بن يزيد السعدي (الهيخ) بالجيم تصحيفاً لـ(الهيخ) بالخاء^(١).

(١) من الرجز، ولم أقف عليه، و(كشَّتْ تكشُّ كشيئاً)، وهو أول الهدير، وفوقه الكت، وفوقه الهدير فالقْلُحُ، يقال: قْلَحَ الفحلُ قْلْحًا، إذا اشتدَّ هديره، وقيل: القْلُحُ هو الهدير. انظر: اللسان (قْلَح) ١٨/٣، (كشش) ٣٤١/٦، والقاموس (قْلَح) ٣٣٠، (كشش) ٧٧٩.

(٢) حواشي الشرقية (ش) ٣٨٩.

(٣) انظر: المحيط في اللغة لابن عباد ١٥/٤ - والتكملة للصفاني (هيخ) ١٨٧/٢ - والقاموس (هيخ) ٣٣٦.

(٤) شرح السيرافي (رسالة) ١٠.

(٥) المحكم ٢٦٤/٤.

(٦) المحكم ٢٦٤/٤، ونقله: اللسان (هيخ) ٣٩٥/٢، وظن د. الدالي في تحقيقه أنبئة أبي حاتم ١٩٤ أن عبارة «وفي بعض النسخ...» من كلام السيرافي، وقال: «وما قاله السيرافي غريب جداً مع تفسير الجرمي وأبي حاتم وثعلب له، وبين يديه كتبهم»، والصواب أن هذا من كلام ابن سيده لا

ولا وَجَهَ لِتَخَطُّةِ (الهِيَخ) الخاء مع تفسير الجرمي وأبي حاتم و ثعلب لها! ولا دليل على التصحيف، بل هما روايتان صالحتان، إلا أن (الهيخ) بالخاء أكثر في الرواية.

❖ هَيْرْدَانُ (اسم) = فَيَعْلَانُ.

قال سيبويه: «ويَكُونُ على (فَيَعْلَانِ) في الاسم والصفة، فالاسْمُ نَحْوُ.... و(الهِيرْدَانِ)»^(٢).

ثعلب هنا تفسير، فقد جاء عن الهيرْدَانِ: «فيما فَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ هو اللَّصُّ، مَاخُوذٌ مِنَ الهَرْدِ»^(٣) «^(٤).

والهيرْدَانِ على هذا التفسير صفة، وسيبويه مثل به هنا اسماً، وتفسيره اسماً على أنه اسم نبت^(٥).

وقال ابن الدهان: «وقيل: اسم لص^(٦)»، وفي بعض الكتب أنه اسم رجل، دون تقييده بكونه لصاً^(٧)، وفي أخرى: أنه اسم، دون تقييده بكونه لإنسان^(٨).

السيرافي، وقد نبّه على هذا أخونا د. سيف العريفي في بحثه (تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي) ٢٨٣.

(١) انظر: الانتخاب للجذامي ٥٨٨/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٢٣/٢، (هارون) ٢٦٢/٤.

(٣) الهَرْدُ: هو الاختلاط وتخريق الثياب للإفساد، انظر (هرد) في: اللسان ٤٣٥/٣ - والقاموس ٤١٩.

(٤) حواشي الشرقية ٤/١٠٦ ب، وهو نصاً في: شرح السيرافي ٢٢٣/٥ ب، ونقل هذا التفسير عن ثعلب: أبنية الزبيدي ١٨٣ - وتقيق الألباب ٢٧٦.

(٥) انظر: حواشي الشرقية ٤/١٦٠ ب- والمحكم ٤/١٨٢، وعنه اللسان (هرد) ٤٣٦/٣ - والقاموس (هرد) ٤١٩.

(٦) أبنية ابن الدهان ١٦٤.

(٧) انظر: تقيق الألباب ٢٧٦ - والقاموس (هرد) ٤١٩.

(٨) انظر: المحكم ٤/١٨٢، وعنه اللسان (هرد) ٤٣٦/٣.

وشكَّ ابن سيده في صحة ما نقله ثعلب، فقال: «والهَيْرُدَانِ اللَّصُّ، وليس بَبَّتٍ»^(١)، ولعله كان اسم لصٍّ، ثم صار يطلق على كل لصٍّ، وعليه يصح جعله بهذا المعنى مثالا للاسم.

وقد جاء نص سيبويه السابق في بعض النسخ بهذا اللفظ: «ويَكُونُ على (فَيْعُلَانِ) في الاسم والصفة، نَحْوُ.... و(الهَيْرُدَانِ)»^(٢)، ففعل نسخة ثعلب هكذا، فليس فيها النص على أن جميع الأمثلة الآتية أسماء، فلذا فسَّرَ الهَيْرُدَانِ بأنه صفة.

❖ يَسْتَعُورُ (اسم) = فَعْلُولٌ.

قال سيبويه: «فَيَكُونُ الحَرْفُ على مِثَالِ (فَعْلُولِ).... و(يَسْتَعُورِ)، وهو اسْمٌ»^(٣)، وقال: «وَأَمَّا (يَسْتَعُورُ) فإلياءٌ فيها بمنزلة عَيْنِ (عَضْرَفُوطٍ)؛ لأنَّ الحُرُوفَ الزَّوَائِدَ لا تَلْحَقُ بِنَاتِ الأَرْبَعَةِ أَوْلًا إلَّا الميمَ التي في الاسم الذي يكونُ على فَعْلِهِ»^(٤).

قال السيرافي: «وقال أحمدُ بنُ يحيى ثعلبٌ وأبو بكرٍ بنُ دُرَيْدٍ: هو (يَفْتَعُولُ)، وليس ذلك بشيءٍ»^(٥)، وقال الفارسي: «قال أحمدُ بن يحيى: (يَسْتَعُورُ) بَلَدٌ بِالْحِجَازِ»^(٦).

فلثعلب تفسير للحرف، ورأى في وزنه.

(١) المحكم ١٨٢/٤، وعنه اللسان (هرد) ٤٣٦/٣.

(٢) انظر: نسخة (ح) ١٧٥ب- ونسخة (ح) ٣٥٤أ، وجاء بلفظه الذي في أول المسألة في: النسخة الشرقية ١٠٦/٤ب- ونسخة ابن داود ٤٠٠ب- و(ح) ١٥٠/٢ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٤٢/٢، (هارون) ٣٠٣/٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٣٤٦/٢، (هارون) ٣١٣/٤.

(٥) شرح السيرافي (رسالة) ٨٨٥. ونقله عن ثعلب: الخصائص ٢١٥/٣- ومختصر الجواليقي ٣١٨.

(٦) البغداديات ٩٧.

أَمَّا رَأْيُهُ فِي وَزْنِهِ فَخَالَفَ فِيهِ سَيْبَوِيهِ ، فَقَالَ : هُوَ (يَفْتَعُولُ) مِنْ (سعر) ، أَي : أَنْ الْيَاءَ وَالْتَاءَ وَالْوَاوَ زَوَائِدَ ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ دُرَيْدٍ ^(١) ، وَتَابَعَهُمَا الْبَكْرِيُّ ^(٢) ، وَرَضِيَّ الدِّينَ الشَّاطِبِيَّ ^(٣) .

وَأَمَّا سَيْبَوِيهِ فِيرَى - كَمَا سَبَقَ - أَنَّهُ (فَعْلُولُ) ، أَي : أَنْ الْحُرُوفَ كُلَّهَا أَصْلِيَّةٌ سِوَى الْوَاوِ ، وَتَابَعَهُ جَمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ وَاللِّغَوِيِّينَ ، كَالْمَبْرَدِ ^(٤) ، وَشَيْخُهُ الْمَازِنِيُّ ، وَتَلْمِيذُهُ ابْنُ السَّرَّاجِ ، وَكَابِنُ خَالَوَيْهِ ، وَالْفَارَسِيُّ ، وَابْنُ جَنِّي ^(٥) ، وَغَيْرُهُمْ ^(٦) .

وَاخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ ^(٧) ، وَابْنُ الْقَطَّاعِ ^(٨) ، وَأَبِي حَيَّانٍ ^(٩) ، وَالسِّيُوطِيِّ ^(١٠) ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ .

وَلَيْسَ لثَعْلَبٍ وَتَابِعِيهِ مِنْ دَلِيلٍ سِوَى إِمْكَانِ أَخْذِ الْحَرْفِ مِنْ (سعر) ، وَرَدَّ ذَلِكَ الْجَمْهُورُ بِأَمُورٍ ^(١١) :

-
- (١) انظر: الجمهرة ١٢٢٢ ، ونقله عنه: شرح السيراني في (رسالة) ٨٨٥ - وليس في كلام العرب ٢٠٥ - والخصائص ٢١٥/٣ - ومختصر الجواليقي ٣١٨ .
- (٢) انظر: معجم ما استعجم له ١٣٩٤/٤ .
- (٣) انظر: اللسان (يستعر) ٣٠١/٥ .
- (٤) انظر: الصحاح (يستعر) ٨٥٩/٢ - واللسان (يستعر) ٣٠١/٥ .
- (٥) انظر: التصريف للمازني والمنصف ١٤٥/١ - والأصول ٢٣٥/٣ - وليس في كلام العرب ٢٠٥ - والبغداديات ٩٥ - والخصائص ٣٤٠/٣ .
- (٦) انظر: أبنية الزبيدي ٣١٢ - والتبصرة والتذكرة ٧٩٤ - وشرح التصريف للثمانيني ٢٦٣ - والمقتصد ٨٠٧/٢ - والمفصل ٣٥٨ - واللباب للعكبري ٢٥٠/٢ - والشافعية ١٧٦ - والمتع ١٣٦/١ ، ١٦٤ - وشرح الشافعية ٣٧٥/٢ - وأوضح المسالك ٣٦٥/٤ .
- (٧) انظر: الصحاح (سعر) ٦٨٥/٢ ، و(يستعر) ، وفي المطبوع يسعر تحريفاً ٨٥٩/٢ .
- (٨) انظر: أبنية ابن القطاع ١٥٥ (يَفْتَعُولُ) ، ٣١٧ (فَعْلُولُ) .
- (٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٥/١ (يَفْتَعُولُ) ، ٢٢٠/١ (فَعْلُولُ) ، والمبدع ١٣٧ (فَعْلُولُ) .
- (١٠) انظر: المزهر ٢٣/٢ ، والمهمع ٢٣٨/٦ .
- (١١) انظر مع الهوامش الثلاثة القادمة: البغداديات ٩٥ - واللباب للعكبري ٢٥٠/٢ - وشرح الشافعية ٣٧٥/٢ .

١- أَنْ جَعَلَ السَّيْنَ أَصْلًا دُونَ الْيَاءِ وَالتَّاءِ - مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِ الْحَرْفِ مِنَ (يَعْرِ) أَوْ مِنَ (تَعْرِ) - تَحَكُّمٌ بِلَا دَلِيلٍ، وَخَاصَّةً أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَعَانِيهِ مَا يَرِبُطُهُ بِ(سَعْرِ).

٢- أَنْ مِثَالِ (يَفْتَعُولٍ) مَعْدُومٌ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

٣- أَنْ التَّتَبُّعَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ الزَّوَائِدَ لَا تَلْحَقُ الرَّبَاعِيَّ أَوْلًا إِلَّا الْمِيمَ الَّتِي فِي الْأَسْمِ الْجَارِي عَلَى فِعْلِهِ.

وقال ابن جنى عن قول ثعلب وابن دريد: «وليس هذا من غلط أهل الصناعة»^(١)، واشتدَّ فقال عن قائل هذا: إنه «لا يدري من صنعة التصريف شيئاً، وإنما هو فيه هاذٍ»^(٢).

وأما تفسير ثعلب لـ(يَسْتَعُورٍ) بأنه بلدٌ بالحجاز فوافقه عليه: المازني، والسيرافي، وابن الدهان، وابن يعيش، والسخاوي^(٣).

واكتفى بعضهم بالتعميم، فقال: موضع^(٤)، وقريبه أبو حاتم، فقال: «موضع قريب من مدينة الرسول ﷺ»^(٥)، وحدده شيخه أبو

(١) الخصائص ٢/٢١٥، وفي هامشه: «أن غلط ثعلب وابن دريد لا يصدر من أهل صناعة التصريف»،

وانظر: الخصائص ٣/٣٤٠

(٢) المنصف ١/١٤٥.

(٣) انظر: المنصف ١/١٤٥ عن المازني- وشرح السيرافي (رسالة) ١٩١- وأبنية ابن الدهان ١٦٦-

وشرح المفصل ٦/١٤٣- وسفر السعادة ١/٥٠٧.

(٤) انظر: الجمهرة ١٢٢٢- وشرح السيرافي (رسالة) ١٠٨- والصحاح (يستعر) ٢/٨٥٩- ومعجم

البلدان ٥/٤٣٦ عن العمراني، وجاء في ليس في كلام العرب ٢٠٥: «تفسيره: البلد البعيد»، وهذا

صفة، وسيبويه ذكره اسماً، وجاء في أبنية ابن القطاع ١٥٥: «وقال سيبويه: هي الأرض البعيدة»،

ولم أجد عند غيره، وليس هذا في كتاب سيبويه.

(٥) أبنية أبي حاتم ٢٤٨، وفي ليس في كلام العرب ٢٠٦: «وقيل: اسم أرض بعينها بالمدينة».

عُبَيْدَةَ، فقال: «موضعٌ قِبَلَ حَرَّةِ المدينة، فيه عِضَاهُ وَسَمْرٌ وَطَلْحٌ»^(١)، ومثله ابن السكِّيت تلميذ أبي عُبَيْدَةَ، وزاد: «فيه عِضَاهُ مِنْ سَمْرٍ وَطَلْحٍ.... وهي بعيدة، لا يكاد يَدْخُلُهَا أَحَدٌ إِلَّا يَرْجِعُ مِنْ خَوْفِهَا»^(٢)، وقيل: جِبَالٌ لَا يَكَادُ....^(٣).

وقال الجَرَمِيُّ وابن دُرَيْدٍ والزُّبَيْدِيُّ: هي شَجَرَةٌ^(٤)، وحلَّاهَا أَبُو حَنِيْفَةَ، فنَقَلَ عن بعض أعراب السَّرَّاءِ: «أَنَّ أَشَدَّ الْمَسَاوِيكِ إِنْقَاءً لِلتَّنْغْرِ وَتَبْيِيضًا مَسَاوِيكُ الْيَسْتَعُورِ، وَمَنَابِئُهُ بِالسَّرَّاءِ، وفيه شيء من مَرَارَةٍ وَلَيْنٍ»^(٥).

وقال المازني وابن دُرَيْدٍ أيضًا والسيِّرائي: وهو الباطل^(٦)، وقيل: الكِسَاءُ الَّذِي يُجْعَلُ عَلَى عَجْرِ الْبَعِيرِ^(٧)، وقيل: الدَّاهِيَةُ^(٨)، وقيل: النَّارُ كَأَنَّه يُرَادُ السَّعِيرُ^(٩).

(١) معجم البلدان ٤٣٦/٥.

(٢) شعر عروة بن الورد العبسي، صنعة ابن السكِّيت ٣٥، ونحوه في: معجم ما استعجم ١٣٩٤/٤ بلا عزو- واللسان (يستعر) ٣٠٠/٥ عن رضي الدين الشاطبي.

(٣) انظر: معجم البلدان ٣٤٦/٥ ولم يعز القول.

(٤) انظر: البغداديات ٩٧ عن الجرمي- والجمهرة ١٢٢٢، وفيه (شجر)- وأبنية الزبيدي ٣١٦، وانظر: المنصف ٢٤/٣- ومختصر الجواليقي ٣١٨- وأبنية ابن القطاع ١٥٥- وسفر السعادة ٥٠٨/١.

(٥) كتاب النبات له، عن تحقيق أبنية أبي حاتم ٢٤٨، ونقله باختلاف يسير: معجم ما استعجم ١٣٩٥/٤- عنه- والمحكم ٣٣٠/٢.

(٦) انظر: المنصف ٢٤/٣ عن المازني- والجمهرة ١٢٢٢- وشرح السيرافي (رسالة) ١٩١.

(٧) انظر: الجمهرة ١٢٢٢- والبغداديات ٩٧- والمنصف ٢٤/٣- ومختصر الجواليقي ٣١٨- والتكملة (يستعر) ٢٤٢/٣.

(٨) انظر: الجمهرة ١٢٢٢.

(٩) انظر: التكملة (يستعر) ٢٤٢/٣.

ثبت الأبنية المفسرة

قِرْطَعِبٌ	عَفِئَانٌ	زَحْلِيلٌ	جِنْدُوةٌ
قِرْنَأَسٌ	عَفْشَلِيلٌ	زُرْفَمٌ	حَبْرَكِيٌّ
قَفْشَلِيلٌ	عَفَنْجَجٌ	الزُّمَحُ	حَدِيمٌ
قَفْعَدَدٌ	العَلَكْدُ	الزُّمَلِقُ	حِرْدُونٌ
قِفْفٌ	عُمَدَانٌ	سَرَاوِيلٌ	حُرْمَانٌ
كِنْتَأَوٌ	عُمَدَانٌ	الشَّنْعَمُ	حَشُورٌ
كَيْصِيٌّ	العُنْطَوَانُ	الصُّفْرُقُ	حَلِيَانٌ
اللَّهَائِيَّةُ	العُنْفُوةُ	الصِّعْلُ	حَلَزٌ
مَكُورِيٌّ	عُمَدَانٌ	صَمَحَمَحٌ	حَمَاطَانٌ
مَنْجُونٌ	العَيْدَاقُ	صُورِيٌّ	الحِنْدِمَانُ
مَنْدَبَاءٌ	فَدُوكَسٌ	ضَبَعَطْرِيٌّ	خَيْقِيٌّ
مَنْكَبٌ	فِرْكَانٌ	ضَيْفَطِيٌّ	خُرْمَانٌ
نُشَافٌ	فِعْلَانٌ	الطَّرِمَاحُ	حُرْمَانٌ
هَبْلَعٌ	فِعْلَانٌ	طِمْلَالٌ	حَفَيِّنٌ
الهَمْرَشُ	فَلَنْقَسٌ	عَرِيدٌ	خُنْبَعْتَةٌ
الهَيْحُ	قِرْدَمَانٌ	العُرْضَنِيٌّ	الْخَنْزُوةُ
هَيْرْدَانٌ	قِرْدُونٌ	عِرْفَانٌ	الْخَيْسَفُوجُ
يَسْتَعُورٌ	قِرْطَبُوسٌ	عِزْوَيْتٌ	الدُّمْلِصُ
	قِرْطَبُوسٌ	عَشُورَاءٌ	الزُّمَلِقُ
	قِرْشَبٌ	عَشُورَاءٌ	رُمَيْصٌ

ثبت المصادر والمراجع

المخطوطات والرسائل العلمية

- تتقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، مخطوط دار الكتب المصرية.
- (ح١) + (ح٢) + (ح٣) + (ح٧) + (ح٨) + (ح١٠): من النسخ المخطوطة للنسخة الريحانية لكتاب سيبويه، وهي مصورة عندي مع نسخ آخر، أستفيد منها في تحقيقي كتاب سيبويه.
- حواشي الشرقية = انظر نسخ (ش).
- (ش١) + (ش٢) + (ش٣) + (ش٤) + (ش٥): من النسخ المخطوطة للنسخة الشرقية لكتاب سيبويه، وهي مصورة عندي مع نسخ آخر، أستفيد منها في تحقيقي كتاب سيبويه.
- شرح الرماني (رسالة) = شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق د. صالح العبد اللطيف، رسالة عالية (دكتوراه) في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، في كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام، بالرياض.
- شرح الرماني = شرح كتاب سيبويه، للرماني، المجلدة الخامسة من مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا، رقمها ١٩٨٧.
- شرح السيرافي (رسالة) = شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عبدالله الرويلي، رسالة عالية (دكتوراه) في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، في كلية اللغة العربية، بجامعة الإمام، بالرياض.
- شرح السيرافي = شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مخطوطة دار الكتب المصرية، رقمها ١٣٧ نحو.
- مختصر الجواليقي = مختصر شرح أمثلة سيبويه للقطار، اختصره أبو منصور الجواليقي، نسخة مكتبة عارف حكمت، رقمها ٤١٤/٥٣.
- النسخة الحمزاوية = نسخة (ح١٠).
- نسخة ابن دادي: من أفضل نسخ كتاب سيبويه المخطوطة، وهي تخالف النسختين الشرقية والريحانية، وهي مصورة عندي، أستفيد منها في تحقيقي كتاب سيبويه.

- النسخة الرباحية = نسخ (ح)
- النسخة الشرقية = انظر نسخ (ش).

المطبوع

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٨م.
- أبنية ابن القطاع = أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد محمد عبدالدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- أبنية الإلحاق في الصحاح، لمهدي بن علي القرني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١.
- أبنية الزيبيدي = كتاب الأسماء والأفعال والحروف، (أبنية كتاب سيبويه)، للزيبيدي، تحقيق د. أحمد راتب حموش، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الإلتباع، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التتوخي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي بمصر، ط ١، ١٤١٨.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- اشتقاق الأسماء للأصمعي، تحقيق د. رمضان عبدالنواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٨٠م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب ببيروت، ط ١، ١٤٠٣.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السّيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.
- الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.
- الألفاظ الفارسية المعرّبة، لأدّي شير، دار العرب للبستاني بالقاهرة، ط ٢، ١٩٨٧م، مصورة عن طبعة المطبعة الكاثوليكية ببيروت، ١٩٠٨م.
- الأماكن، لمحمد بن موسى الحازمي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥.
- الأمالي، لأبي علي القالي، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، باعتناء محمد عبدالجواد الأصمعي.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٦.
- الانتخاب في شرح أدب الكتاب، للجذامي، تحقيق د. للآ أمينة بالعربي، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٣٠.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- (إيضاح الشعر) شرح الأبيات المشكّلة، للفارسي، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ودارة العلوم، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- البارع، لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧٤م.
- البغداديات = المسائل المشكّلة، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، الطبعة الكويتية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهرى، تحقيق عبدالفتاح بحيري، نشر الزهراء لإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة ١، سنة ١٤١٣.
- التعليقات والنوادر عن أبي علي هارون بن زكريا الهجري، بترتيب حمد الجاسر، دار اليمامة بالرياض، ١٩٩٢ - ١٩٩٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي، دراسة واستدراك، د. سيف العريفي، مجلة جامعة الإمام، العدد ٤٢، ١٤٢٤.
- أبنية أبي حاتم = تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. أحمد محمد الدالي، دار البشائر بدمشق، ط ١، ١٤٢٢.
- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، تحقيق عبدالعليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- التبيهاات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٤.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٥.

- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الأبياري، مجمع اللغو العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.
- الحلييات= المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هندأوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- حياة الحيوان الكبرى، لكامل الدين الدميري، عناية عبداللطيف سامر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.
- الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.
- الروض الأئف، للسهيلي، تحقيق محمد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥.
- سفير السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٠.
- شرح أبنية الكتاب للجرمي، جمع وتوثيق وترتيب د. محسن العميري، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة، العدد ٣، ١٤٠٥ - ١٤٠٦.
- أبنية ابن الدهان= شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ١٤٠٨.

- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩.
- شرح السيرافي= شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩.
- شرح السيرافي= السيرافي النحوي (ومعه تحقيق أبواب من شرح السيرافي)، بتحقيق د. عبد المنعم فائز، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٠٣.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي، تحقيق د. حسن العثمان، مؤسسة الريان ببيروت، ط١، ١٤٢٩.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٤٠٠.
- شرح الكافية، للرضي، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، دار صادر، مصورة من الطبعة المنيرية.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣.
- شفاء الغليل، لشهاب الدين الخفاجي، صححه د. محمد كشاش، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- غريب الحديث، للحري، تحقيق د. سليمان العايد، مركز البحث في جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٥.
- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، قرطاج، ط ١، ١٩٨٩م.
- الفرق بين الحروف الخمسة، لابن السُّيد البطلوسى، تحقيق د. علي زوين، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني ببغداد.
- الفسر، لابن جني، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع بدمشق، ط ١، ٢٠٠٤م.
- فهارس كتاب سيبويه، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ودار الريان، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- قصد السبيل، لابن فضل الله المحبي، تحقيق عثمان الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥.
- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- الكتاب لسيبويه، (طبعة باريس) باعثناء هرتويغ درنبرغ، بالمطبع العامي الأشرف بباريس، و(طبعة بولاق) ١٣١٧، و(طبعة عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨.
- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ط ١، ١٤١٦.
- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مكة، ١٣٩٩.

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري، تحقيق عطية رزق، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي الأسدي، جمعها وحققها وشرحها د. محمد جبار المعبيد، دار الشؤون الثقافية ببغداد، ط ١، ٢٠٠١م.
- ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه، جمعاً ودراسةً، لسليمان بن عبدالعزيز العيوني، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد ٤، ١٤٣٠.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣/١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦.
- المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، لأبي موسى الأصفهاني، تحقيق عبدالكريم العزباوي، مركز البحث في جامعو أم القرى، ط ١، ١٤٠٦.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، طبعة معهد المخطوطات.
- المحيط في اللغة، لإسماعيل بن عباد الطالقاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٤.
- مختصر الجواليقي = مختصر شرح أمثلة سيبويه للقطار، اختصره أبو منصور الجواليقي، تحقيق د. دفع الله عبدالله سليمان، جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤١٠، وتحقيق صابر بكر أبو السعود، مكتبة الطليعة بأسبوط.
- المخصص، لابن سيده الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث، لابن التستري، تحقيق أحمد هريري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط ١، ١٤٠٣.

- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر بدمشق، ودار الفكر المعاصر ببيروت، ط ١، ١٤١٨.
- المذكر والمؤنث، للفراء، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٩٧٥م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لأبي محمد اليافعي المكي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تعليق محمد جاد المولى بك وصاحبيه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق شريف النجار، طبع دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤.
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- المعاني الكبير، لابن قتيبة الدينوري، تصحيح عبد الرحمن اليماني، دار الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (اسمه: إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠.
- معجم البلدان، لياقوت، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١، ١٤١٠.
- المعجم الذهبى فارسى عربى، د. محمد التوبخى، دار العلم للملايين ببيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- معجم ما استعجم، لعبد الله عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- المعرّب، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق ف. عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠.
- المغانم المطابة في معالم طابة، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة بالرياض، ط ١، ١٣٨٩.

- المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث بالقاهرة.
- المفصل في العربية، للزمخشري، تحقيق د. علي أبو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- مقاييس المقصور والممدود، لأبي علي الفارسي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن محمود هنداوي، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقصور والممدود، لابن ولاد، عناية بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣.
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٧.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهنائي (كراع النمل)، تحقيق محمد العمري، مركز البحوث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط ١، ١٣٧٣.
- النبات، لأبي حنيفة الدينوري، تحقيق برنهارد لفين، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٩٧٤م.
- النبات والشجر، للأصمعي، طبع في البلغة في شذور اللغة، المطبعو الكاثوليكية ببيروت، ١٩١٤م.

- نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨.
- نضح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت، ١٣٨٨.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩.
- النوادر في اللغة (نوادير أبي زيد)، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تعليق سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧.
- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق د. عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- وفيات الأعيان، لأبي العباس ابن خلكان، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الدليل التصريفي في

مسائل الخلاف النحوي

د. عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباسي

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علماءنا الأوائل -رحمهم الله- قد بذلوا جهدهم في استقراء النصوص ووضع القواعد والأحكام التي بنوها على أدلة وأصول متينة، يدرك من يتأملها أنه أمام بناء متين القواعد راسخ الأعمدة مترابط البنيان، ومن تلك الأدلة ما استعمله النحويون في خلافاتهم، وإن من يمعن نظره في الأدلة التي استدلوا بها في خلافهم ليلحظ بين تلك الأدلة دليلاً مهماً، وهو الاستدلال بالدليل التصريفي في الخلاف النحوي، فتجد مثلاً من يستدل على اسمية (أفعل) في التعجب وهي مسألة نحوية - بدليل تصريفي، وهو أنه قد ورد تصغير تلك الصيغة، ومثل ذلك أن من النحويين من منع ترخيم الاسم الثلاثي المجرد من التاء، وهذه أيضاً مسألة نحوية، مستدلاً على هذا الحكم بدليل تصريفي، وهو أن أقل ما يتألف منه الاسم ثلاثة أصول.

وهذا الدليل لم يتناوله أحد -فيما أعلم- بالدراسة، ولهذا رأيت أن أخصص له هذا البحث المستقل، أتناول فيه ممهداً للحديث عن بداية ظهوره، ثم أدرس بعد ذلك في المبحث الأول مسائل نحوية خلافية جرى فيها الاستدلال بالدليل التصريفي، وقد آثرت أن تكون تلك المسائل التي جمعتها مما وقع فيها خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأن الخلاف بين هذين المذهبين هو أهم الخلافات النحوية؛ نظراً لتقدم هذين المذهبين زمنياً، ولاحتماد الخلاف بينهما، كما أنني

أحببت أن تكون دراستي هذه جامعة لموقف هذين المذهبين من هذا الدليل وجهودهما فيه.

وقد جمعت تلك المسائل من كتب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين_وهي: (الإنصاف، والتبيين، وائتلاف النصره)_ مرتبة حسب ورودها في (الإنصاف) ؛ لكونه أهم تلك المصادر وأقدمها وأكثرها عمقاً في عرض الأدلة ومناقشتها، وبعد ذلك أتبعته هذا المبحث بمبحث ثان جعلته للأغراض التي من أجلها استُدل بالدليل التصريفي، ثم ذيلت البحث بالمبحث الثالث الذي خصصته للتقويم، وحكمت فيه على الدليل التصريفي قوة وضعفاً، وذكرت فيه مدى اعتماد الدليل التصريفي على الأدلة النحوية الأخرى وارتباطه بها، واهتمام النحويين به، وأخيراً الخاتمة، وذكرت فيها ثمرات البحث. أرجو الله أن يكون في هذا البحث إضافة لبنة لذلك البناء الراسخ القوي المتماسك، وهو علم العربية، فهو سبحانه المسدد والمستعان.

التمهيد: بداية ظهور الدليل التصريفي في الخلاف النحوي

بعد تأملي للمصادر الرئيسية في علم النحو تبين لي أن الاستدلال بالتصريف لم يظهر منذ البداية في صورة دليل يُستدل به لنصرة مذهب أو دعم قول أو قبح بقول آخر، وإنما كانت البواكير الأولى لظهوره بصورة تعليل لحكم من الأحكام النحوية، ويظهر ذلك جلياً لدى النحويين البصريين الذين كانت لهم عناية كبيرة بالتعليقات العقلية للأحكام النحوية، فهاهو ذا إمام النحويين البصريين، بل إمام النحويين قاطبة سيبويه _رحمه الله_ قد عني كثيراً بهذه التعليقات، فإذا ما نظرت إلى كتابه الذي تضمن أحكاماً وقواعد كثيرة تجده كثيراً ما يتبع تلك القواعد بتعليقات تفسر سبب وجود هذه القاعدة ولزوم ذلك الحكم، وقد كان من جملة تلك التعليقات التي أوردها سيبويه تعليقاتاً تصريفية، فمن ذلك أنه _رحمه الله_ لما تحدث عن أن الإعراب يكون في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة قال: "فالرفعُ والنصبُ والجزمُ لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعرابِ للأسماءِ المتمكنة، ولأفعالِ المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين"^١، رأى أن يذكر العلة التي من أجلها شارك الفعل المضارع الاسم في الإعراب، فذكر أن تلك العلة هي أن بينهما مشابهة، ثم أراد أن يوضح في أي شيء أشبه الفعل المضارعُ أسماءِ الفاعلين، فذكر أوجه الشبه بينهما، منها ما يتعلق بأنهما متماثلان في الحركات والسكنات، فقال: "وإنما

(١) الكتاب: ١/١٣.

ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيَفْعَلُ، فيوافق قولك: لِفَاعِلٌ^١.

كما أنه حين تحدث عن الأفعال التي يشتق منها فعل التعجب (ما أفعل) قال: "وبناؤه أبداً من (فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، وَأَفْعَلُ)"^٢، ثم شعر أنه يحتاج إلى ذكر علة الاختصار في الاشتقاق على هذه الأوزان فقط، فقال: "لأنهم لم يُريدوا أَنْ يَتَصَرَّفَ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و(ما) وإن كان من حَسُنَ وَكُرُمَ وَأَعْطَى"^٣.

فسيبويه يقول: إنهم حصروا اشتقاق (أفعل) التعجب على هذه الأوزان فقط؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوه جامداً كالحروف مع كونه مشتقاً من أفعال متصرفة، وهذا التعليل تعليل مستند إلى مسألة تصريفية، وهي الجمود والتصريف.

وبعد اشتداد الخلاف النحوي واحتدامه بدأ الدليل التصريفي يظهر بوضوح في تلك الخلافات، ومن أشهر الخلاف بين النحويين الأفراد ما كان بين سيبويه والمبرد، إذ تعقب المبرد سيبويه في مواضع من (الكتاب) ووصفها بالغلط في كتاب ألفه لهذا الغرض، ومن جملة ما خالفه فيه ما هو موجود في كتابه (المقتضب) أيضاً، فمن ذلك ما

(١) الكتاب: ١٤/١.

(٢) الكتاب: ٧٣/١.

(٣) الكتاب: ٧٣/١.

اعترض به على سيبويه إذ قال: "فأما ما كان على (فَعِيل) نحو: رَحِيم وعَلِيم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً"^١.

فالمبرد في كلامه السابق يتعقب سيبويه في إجازته عمل صيغة المبالغة التي على وزن (فَعِيل) عمل الفعل من نصب المفعول به، محتجاً بدليل تصريفي، وهو أن صيغة المبالغة (فَعِيل) التي ذكرها سيبويه تصاغ في الأصل من الفعل اللازم لا المتعدي، فكيف تنصب المفعول؟ وهذا رأي المبرد في هذه المسألة وإليك نصه: "وذلك أن (فَعِيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرَجَ إليه من ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَق به"^٢.

وبعد فما ذكرته يعد إلماحة سريعة لبداية ظهور الدليل التصريفي وبزوغه، وبعد ذلك اشتد عود هذا الدليل بعد احتدام الخلاف النحوي، وبخاصة بين النحويين البصريين والكوفيين.

(١) المقتضب: ١١٤/٢.

(٢) المقتضب: ١١٤/٢، وهذه المسألة من المسائل التي أخذها المبرد على سيبويه في كتابه (مسائل الغلط)، ينظر: الانتصار: ٦٩.

المبحث الأول: المسائل النحوية الخلافية بين البصريين والكوفيين

فيما يأتي عرض للمسائل النحوية التي اختلف فيها النحويون البصريون والكوفيون، واستدل أحد المذهبين بدليل تصريفي فيها، مع دراسة شاملة لكل مسألة منها.

المسألة الأولى: إعراب المثني وجمع المذكر السالم

للنحويين خلاف طويل في العلامة التي يعرب بها المثني وجمع المذكر السالم، وقد كان المذهبان البصري والكوفي في مقدمة أولئك المختلفين في هذه المسألة، وفيما يأتي عرض بالتفصيل لأقوال النحويين عامة في هذه المسألة:

القول الأول: أن الألف والياء في المثني، والواو والياء في جمع المذكر السالم حروف إعراب، والحركات مقدرة آخرها. وهذا قول الخليل بن أحمد^١ وسيبويه^٢ وابن السراج^٣ وابن كيسان^٤ والزجاجي^٥ وابن جني^٦، وعزي إلى البصريين عامة^٧، ووافقهم من المتأخرين أبو البركات الأنباري^٨ والعكبري^٩، وعبد اللطيف الزبيدي^{١٠}.

-
- (١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٠، ارتشاف الضرب: ٢٦٤/١، المساعد: ٤٧/١.
 - (٢) ينظر: الكتاب: ١٧/١، الإيضاح في علل النحو: ١٣٠، سر صناعة الإعراب: ٧٠٦/٢.
 - (٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٩٥/٢، شرح المفصل: ١٣٩/٤.
 - (٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٩٥/٢، شرح المفصل: ١٣٩/٤.
 - (٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣١.
 - (٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٩٦/٢.
 - (٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣١، الإنصاف: ٣٩/١، ائتلاف النصر: ٢٩.
 - (٨) ينظر: الإنصاف: ٣٣/١.
 - (٩) ينظر: التبيين: ٢٠٨، اللباب في علل البناء والإعراب في علل البناء والإعراب: ١٠٣/١.
 - (١٠) ائتلاف النصر: ٣٠.

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة^١، منها دليل تصريفي، وهو أن هذه الأحرف قد زيدت لغرض التشبية والجمع، فلما كانت كذلك أصبحت من صيغة الكلمة، فصارت بمنزلة أداتي التأنيث: التاء في نحو (قائمة)، والألف في نحو (حبل)، وكياء النسب، ومن المتفق عليه أن التاء والألف والياء حروف إعراب^٢.

قلت: في هذا الدليل نظر؛ لأن تاء التأنيث وألفه وياء النسب لا تتغير حسب موقع الكلمة الإعرابي، وإنما هي باقية على صورتها في أي موقع إعرابي كانت عليه تلك الكلمة، وهذا بخلاف حروف التشبية والجمع.

القول الثاني: أن حروف المثني والجمع علامات إعراب، وهو قول الكوفيين، وذهب إليه من البصريين قطرب والزيادي^٣، واختاره كثير من المتأخرين^٤.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٣، سر صناعة الإعراب: ٧٠٦/٢، الإنصاف: ٣٤/١، التبيين: ٢٠٥، شرح المفصل: ١٣٩/٤،

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٩٨/٢، ٧٠٨، الإنصاف: ٣٤/١، التبيين: ٢٠٥، ائتلاف النصر: ٢٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٠، سر صناعة الإعراب: ٦٩٥/٢، أسرار العربية: ٥٢، الإنصاف: ٣٣/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٠٣/١، التبيين: ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٤، شرح الرضي على الكافية: ٨٦/١، ارتشاف الضرب: ٢٦٤/١، المساعد: ٤٨/١، ائتلاف النصر: ٢٩.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤٠٣/١، شرح التسهيل: ٧٥/١، ارتشاف الضرب: ٢٦٤/١، شرح ابن عقيل: ٥٥/١.

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة^١، منها أن تلك الحروف تتغير تغير الحركات، وفي هذا دلالة على أنها إعراب، فهي بمنزلة الحركات، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب، فجعل الألف رفعاً، فقال: "يكون في الرفع ألفاً"، وجعل الياء فيها جراً، فقال: "يكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها"، وجعل الياء أيضاً نصباً حملاً على الجر فقال: "ويكون في النصب كذلك"^٢.

وقد رد البصريون هذا الدليل بأن هناك أشياء تتغير حسب موقعها الإعرابي، وهي ليست معربة أصلاً كالضماير المتصلة^٣.

أما ما استدل به الكوفيون من كلام سيبويه فقد رد عليهم البصريون بأن مراد سيبويه هو أن الألف والواو والياء تقع موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وُجد^٤.

واستدل البصريون على هذا التوجيه بمسألة تصريفية، وهي أن الحروف الزوائد العشرة المجموعة في (سألتمونيها) تسمى بهذا الاسم مع أنها تأتي أصلية وزائدة، وإنما سميت بذلك لأن الأحرف الزائدة لا تخرج عن هذه الحروف العشرة^٥.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٠، الإنصاف: ٣٣/١، التبيين: ٢٠٦.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٣/١، التبيين: ٢٠٦، وراجع نص سيبويه في: الكتاب: ١٧/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٧/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٣٨/١.

القول الثالث: أن الألف في المثني بدل من ضميتين، والواو في جمع المذكر بدل من ثلاث ضمات. وهذا قول عزاه الزجاجي إلى ثعلب^١.

القول الرابع: أن المثني والجمع معربان بالحركات في حال الإفراد، فلما اتصلت بهما حروف التنثية والجمع لم يمكن ظهور الإعراب آخر الكلمة؛ لاشتغاله بما تطلبه هذه الحروف من الحركات قبلها، فجُعِلت هذه الحروف دلائل على الإعراب. وهذا قول الأخفش^٢ والمازني^٣ والمبرد^٤.

القول الخامس: أنها علامات إعراب في حالتها النصب والجر، أما في حالة الرفع فإن الإعراب مقدر عليها. وهذا قول الجرمي^٥، ووافقه ابن عصفور من المتأخرين^٦.

وقد عزا بعض المتأخرين إلى الزجاج قولاً غريباً، وهو أن المثني ومثله جمع المذكر السالم مبنيان، وليس معربين^٧.

قلت: وفي كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ما يخالف ما عزي إليه^٨.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٤١.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٥٤/٢، الإيضاح في علل النحو: ١٣٠، سر صناعة الإعراب: ٧١٠/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٥٤/٢، الإيضاح في علل النحو: ١٣٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٥٤/٢، سر صناعة الإعراب: ٧١٠/٢، التبيين: ٢٠٤.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٥٣/٢، سر صناعة الإعراب: ٧١٣/٢، أسرار العربية: ٥٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٤/١، المساعد: ٤٧/١.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٣٣/١، ارتشاف الضرب: ٢٦٤/١.

(٨) ١٠٥/١.

وقد عزا ابن جنى إلى الزجاج القول بأن الألف والواو والياء في المثنى وجمع المذكر السالم حروف إعراب، والحركات مقدره آخرها^١.
كما عزا إليه بعض المتأخرين أنه يقول بقول الكوفيين في المسألة^٢.

وبعد عرض أقوال النحويين في هذه المسألة فإن القول الراجح من وجهة نظري هو القول الثاني، وهو قول الكوفيين ومن وافقهم؛ لا طراد مجيء تلك الأحرف في حالة الرفع على صورة، وفي حالتها النصب والجر على صورة مغايرة، وهذا دليل قوي على صحة هذا القول ورجحانه، إضافة إلى كونه قليل التكلف.

المسألة الثانية: العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية

للنحويين في عامل الرفع في الاسم بعد (لولا) الامتناعية قولان:
القول الأول: أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ. وهو مذهب البصريين^٣، وعليه أكثر النحويين المتأخرين^٤.
واستدل هؤلاء بأدلة^٥، منها أن الأصل في العمل للفعل، ولا يعمل حرف إلا إذا أشبه الفعل، و(لولا) ليست كذلك فلزم أن تكون مهمله، فعلم عند ذلك أن المرفوع بعدها مبتدأ^٦.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٩٥/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٦٤/١، المساعد: ٤٨/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٧٠/١، الجنى الداني: ٢٧، تعليق الفرائد: ٣٥/٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٢/٢، التبيين: ٢٣٩، شرح المفصل لابن يعيش: ٩٥/١،

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٥١/١، التصريح: ١٧٨/١.

(٥) الإنصاف: ٧٤/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/١، أئتلاف النصر: ١٦٥.

(٦) ينظر: التبيين: ٢٤٠.

القول الثاني: أن الاسم المرفوع بعد (لولا) فاعل، وهو قول الكوفيين^١، واختلفوا في رافعه، فالكسائي على أنه فعل محذوف^٢، والبراء يرى أن الرافع له هو (لولا) نفسها؛ لأنها نابت عن الفعل^٣. وقد وافق الكوفيين بعض المتأخرين كأبي البركات الأنباري^٤ والمالقي^٥ وعبد اللطيف الزبيدي^٦.

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

- ١- أن همزة (أن) فتحت بعد (لولا) في قوله تعالى: {فلولا أنه كان من المسبحين}^٧، وفي هذا دلالة على أن الاسم فاعل؛ لأنه لو كانت (أن) وما دخلت عليه في موضع ابتداء لوجب كسر همزتها^٨.
- ٢- أن (لولا) معناها معنى الفعل، فعملت لذلك، كما عملت (إن) وأخواتها في الجملة الاسمية^٩، فمعنى قولك: لولا زيد لأكرمتك، أي:

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥١١/٢، الإنصاف: ٧٠/١، التبيين: ٢٣٩، رصف المباني: ٢٩٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٦٠١، تعليق الفرائد: ٣٤/٣، التصريح: ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥١١/٢، ارتشاف الضرب: ٢٦٣/٢، التصريح: ٢٦٣/٢، همع الهوامع: ٤٣/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٧٥/١.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٩٤.

(٦) ينظر: ائتلاف النصر: ١٦٥.

(٧) الصافات: ١٤٣.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٧٣/١، التبيين: ٢٤١.

(٩) ينظر: التبيين: ٢٤١، تعليق الفرائد: ٣٣/٣.

لو لم يمنعي زيدٌ من إكرامك لأكرمئك، إلا أنهم حذفوا الفعل ؛ تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) ؛ عوضاً عن المحذوف، فصارتا بمنزلة حرف واحد، وهذا مشابه لحذف (كان) وبقاء اسمهما وخبرها بعد (أن) المصدرية في قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، والتقدير: أن كنتَ منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل وزيدت (ما) على (أن) ؛ عوضاً عن الفعل.

وقد استدل هؤلاء بدليل تصريفي يقوي حجتهم السابقة، وهو قولهم: إن لهذا نظيراً في اللغة ؛ إذ تزداد الألف في النسب إلى اليمن، فيقال: يمانِي، وزيادتها جاءت عوضاً عن إحدى ياءي النسب^١. والراجع عندي في هذه المسألة هو مذهب البصريين ومن وافقهم ؛ للأمرين الآتين:

- ١- أن (لولا) أداة، والأصل في الأدوات البساطة لا التركيب، ولم يقم دليل قوي على تركيبها، فلزم بقاؤها على هذا الأصل.
- ٢- أن جعل ما بعد (لولا) مبتدأ محذوف الخبر أولى من جعله فاعلاً لفعل محذوف ؛ لأن حذف الجزء الثاني وبقاء الأول أكثر وأليق^٢.

المسألة الثالثة: عامل النصب في المفعول به

اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول به على أربعة أقوال:

(١) ينظر: الإنصاف: ٧١/١.

(٢) ينظر: جواهر الأدب: ٣٩٦.

القول الأول: أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده، وهو نفسه الذي عمل الرفع في الفاعل. وهذا مذهب البصريين^١ وجمهور المتأخرين^٢.

واستدل البصريون بأن الأصل في العمل هو الفعل اتفاقاً، أما الاسم فالأصل فيه عدم العمل، والفاعل اسم، وهو باقٍ على أصله، فلزم ألا يكون له أثر في نصب المفعول به^٣.

القول الثاني: أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً. وهو مذهب جمهور الكوفيين^٤، وعزي إلى الفراء وحده^٥.

وقد استدل هؤلاء بأن المفعول به لا يكون إلا بعد الفعل والفاعل؛ لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد^٦، واحتجوا لذلك بعدد من الأدلة، وذكروا منها دليلاً تصريفاً، وهو أن العرب تقول في النسبة إلى جملة (كنت) _وهي الكلمة التي عادة ما يقولها الرجل الكبير حاكياً حاله أيام شبابه (كُنْتُي_) تطلق مراداً بها الشيخ الكبير، فيلحظ أن التاء _وهي اسم (كان) وكثير من المتقدمين يعربونها

(١) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١، المساعد: ٤٢٦/١، ائتلاف النصر: ٣٤، التصريح: ٣٠٩/١، همع الهوامع: ٧/٣.

(٢) ينظر: المتبع: ٣١٠/١، توجيه اللمع: ١٧٤، الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٤/١، شرح التسهيل: ١٤٨/٢، ائتلاف النصر: ٣٤، شفاء الليل: ٤٣٣/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٨٠/١، ائتلاف النصر: ٣٤، التصريح: ٣٠٩/١.

(٤) همع الهوامع: ٧/٣. ينظر: الإنصاف: ٧٨/١، ائتلاف النصر: ٣٤،

(٥) ينظر: المساعد: ٤٢٦/١، التصريح: ٣٠٩/١، همع الهوامع: ٧/٣.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١، ائتلاف النصر: ٣٤، التصريح: ٣٠٩/١.

فاعلا لـ(كان)ـ قد ثبتت في النسبة، ففهم من ذلك أن الفاعل نُزِلَ منزلة أحد حروف الكلمة من الفعل، وفي هذا دليل على أنهما كالشيء الواحد^١.

ورد البصريون هذا الاستدلال بأن كون الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد لا يستلزم كونهما قد عملا نصب معاً في المفعول به؛ لوجود ما يمنع ذلك^٢.

القول الثالث: أن العامل في المفعول به هو الفاعل وحده. وهو مذهب هشام بن معاوية^٣.

وقد رُد هذا المذهب والذي قبله بنحو قولهم: عَجِبْتُ مَنْ ضَرَبَ زَيْدًا، فانتصب (زيداً) مع أنه لا فاعل له^٤.

القول الرابع: أن العامل في المفعول به هو معنى المفعولية. وهو مذهب الأحمر من الكوفيين^٥.

ورد بعض أصحاب القول الأول هذا القول بنحو: ضَرَبَ زَيْدًا، فالمفعولية موجودة في (زيد)، وقد رُفِعَ مع أنه مفعول به في الأصل^٦.

(١) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٨٠/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١، المساعد: ٤٢٦/١، ائتلاف النصر: ٧٩، همع الهوامع: ٧/٣.

(٤) ينظر: المساعد: ٤٢٦/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧٩/١، المساعد: ٤٢٦/١، ائتلاف النصر: ٧٩، التصريح: ٣٠٩/١.

(٦) ينظر: المساعد: ٤٢٦/١.

والذي يظهر لي أن قول البصريين هو القول الراجح ؛ لقوة ما استتدوا إليه من أدلة ، أما المذهبان الثاني والثالث فيردهما أمران استتبطتهما بعد طول تأمل ونظر:

الأول: أن الفاعل كثيراً ما يكون اسم عين ، ومن المتقرر أنه لا يجوز أن يعمل من الأسماء عمل الفعل إلا المصادر وبعض المشتقات ، فلو سلمنا بأن المصادر والمشتقات العاملة قد شاركت الفعل في نصب المفعول به إذا كانت فاعله ، فماذا نقول في أسماء الأعيان ؟

الثاني: أن الكوفيين أنفسهم أجازوا في باب النائب عن الفاعل أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل ، فيقال: ضُرب في السجنِ اللصَّ ضرباً شديداً. فليت شعري أين الفاعل الذي شارك الفعل في العمل على القول الثاني ؟ أم أين الفاعل الذي عمل وحده على القول الثالث ؟

أما القول الرابع فضعيف ، وظهر لي ضعفه أيضاً بعد نظر ؛ لأنه قد ورد عن العرب أنهم أحياناً ينصبون الفاعل ويرفعون المفعول به إذا أمن اللبس ، فيقولون: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ ، وبعض النحويين أجازوه استعمالاً وقياساً ، فماذا يقول الأحمر في مثل هذا ؟ هل تعمل المفعولية الرفع كما عملت النصب ؟

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٢٨/٢ ، ائتلاف النصر: ٧٧ ، التصريح: ٢٩٠/١ .

(٢) ينظر: المساعد: ٤٠٤/١ .

المسألة الرابعة: حقيقة (نعم وبئس)

من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين الخلاف في حقيقة (نعم وبئس)، أهما فعلان أم اسمان؟ والإجابة عن هذا السؤال تكمن في عرض مذاهب النحويين في هذه المسألة:

القول الأول: أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان غير متصرفين. وهو مذهب البصريين^١، ووافقهم الكسائي من الكوفيين^٢، وبه أخذ جمهور المتأخرين^٣.

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة^٤، منها أن تاء التأنيث الساكنة تلحقهما، فيقال: نعمت المرأة المتقية، وبئست المرأة الفاجرة، ومعلوم أن تاء التأنيث الساكنة تختص بالدخول على الأفعال الماضية^٥، إلا ما ورد من دخولها على (ربّ) و(ثمّ) فإنه يحفظ ولا يقاس عليه.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٦٦/٣، معاني القرآن للأخفش: ٢٥٢/١، المقتضب: ١٤٠/٢، الأصول: ١١١/١، الجمل: ١٠٨، الإيضاح العضدي: ٨١، اللمع: ٢٠٠، الإنصاف: ٩٧/١، التبيين: ٢٧٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٩٧/١، الباب: ١٨٠/١، شرح المفصل: ١٢٧/٧، ارتشاف الضرب: ٣٣/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١١٢/١، التبيين: ٢٧٤، شرح المفصل: ١٢٧/٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٩٨/١، ائتلاف النصر: ١١٦.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١٠٤/١، الباب في علل البناء والإعراب: ١٨٠/١، شرح جمل الزجاجي: ٥٩٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٠٤/١، التبيين: ٢٧٥، شرح المفصل: ١٢٧/٧.

القول الثاني: أن (نعم وبئس) اسمان. وهو مذهب الكوفيين^١ عدا الكسائي.

واحتجوا بأدلة عدة^٢، أقواها أن حرف الجر قد يدخل عليهما، وحروف الجر تختص بالدخول على الأسماء، وقد حفظوا شواهد لذلك^٣، منها أن أحد الأعراب حين بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتُك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نَصَرُها بكاءً وبرُّها سرقة^٤.

وقد اعترض الكوفيون على البصريين بدليل تصريفي، وهو أنه قد ورد عن العرب قولهم: نَعِيمَ الرجلُ، ومن المعروف أنه ليس من أوزان الأفعال (فَعِيل) ألبتة^٥.

ورد أبو البركات الأنباري^٦ - وتابعه العكبري^٧ - هذا الاعتراض بأمريين:

الأول: أن هذه الحكاية حكاية شاذة، وهي مما انفرد به قُطْرُب.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥٧/١، ١٤١/٢، الإنصاف: ٩٧/١، التبيين: ٢٧٤،

ائتلاف النصر: ١١٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٩٧/١/١، التبيين: ٢٧٦، ائتلاف النصر: ١١٥.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٩٧/١، التبيين: ٢٧٦.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٩٨/١، التبيين: ٢٧٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ك ١٠٤/١، التبيين: ٢٧٧.

(٦) ١٢١/١. ينظر: الإنصاف: ١٢١/١.

(٧) ينظر: التبيين: ٢٨١.

الثاني: أن الياء في (نُعِيم) ياء ناشئة من إشباع الكسرة في (نُعِم) التي هي أصل لـ(نعم)، والإشباع في كلام العرب أكثر من أن يحصى. وعندني أن مذهب البصريين هو المذهب الراجح؛ لقوة ما استدلوا به، فدخل تاء التأنيث الساكنة دليل على كون (نعم وبئس) فعلين ماضيين؛ لأن أهم علامة من العلامات التي يتميز بها الفعل الماضي هي قبوله تاء التأنيث الساكنة، ودخول التاء على هذين الفعلين ليس نادراً أو محفوظاً، وإنما هو متواتر ومستعمل، فكلما كان فاعل (نعم وبئس) مؤنثاً جاز لحاق تاء التأنيث الساكنة لهما، خلافاً لما استند إليه الكوفيون من دخول حرف الجر عليهما، فهو نادر وقليل.

المسألة الخامسة: القول في (أفعل) التعجب

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في (أفعل) التعجب في نحو: ما أحسن الإيمان، أهو فعل أم اسم؟ ولهم في ذلك قولان، وسأعرض فيما يأتي عرضاً لهذين القولين بالتفصيل:

القول الأول: أن (أفعل) في التعجب فعل ماضٍ، وهو فعل غير متصرف. وهذا هو مذهب البصريين^١، ووافقهم من الكوفيين الكسائي^٢، وهشام بن معاوية^٣، وبهذا أخذ جمهور المتأخرين^٤.

(١) ينظر: الكتاب: ٧٣/١، المقتضب: ١٧٣/٤، الأصول: ١٠٠/١، الجمل: ٩٩،

الإيضاح: ٩١، الإنصاف: ١٢٦/١، التبيين: ٢٨٥، ائتلاف النصرة: ١١٩.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨١/٢، الإنصاف: ١٢٦/١، التبيين: ٢٨٥، ارتشاف الضرب: ٣٣/٣.

(٣) ينظر: التصريح: ٨٧/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨١/٢، الباب في علل البناء والإعراب: ١٩٧/١، شرح المفصل: ١٤٣/٧، شرح التسهيل: ٣١/٣.

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة^١، أهمها أن نون الوقاية تلحقه إذا أسند إلى ياء المتكلم، فتقول: ما أَحْوَجَنِي إلى مغفرة ربي، وهذا دليل على أنه فعل^٢.

القول الثاني: أن (أَفْعَلَ) اسم، وهذا مذهب جمهور الكوفيين^٣.

وقد استدل هؤلاء بأدلة^٤، منها دليلان تصريحيان، وهما:

١- أنه يجوز تصغيره، فتقول: ما أَحْيَسِنَهُ، وقد ورد عن العرب ذلك، ومعلوم أن التصغير من خصائص الأسماء^٥.

٢- أن عينه إذا كانت واواً أو ياء فإنها لا تُعَلِّق قلبها ألفاً، وإنما تبقى صحيحة، فتقول: ما أَقَوْمَهُ، وما أَبْيَعَهُ، وهذا دليل على أنه اسم؛ ألا تراك تقول في (أَفْعَلَ) التفضيل الذي هو اسم عند الجميع: هذا أَقْوَمُ

(١) ينظر أدلتهم في: الإنصاف: ١/١٢٩، اللباب: ١/١٩٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥٨٤، ائتلاف النصر: ١١٩.

(٢) ينظر: الأصول: ١/١٠١، شرح اللمع لابن برهان: ٢/٤١١، الإنصاف: ١/١٢٩، التبيين: ٢٨٦.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٣٨١، الإنصاف: ١/١٢٦، التبيين: ٢٨٥، شرح المفصل: ٧/١٤٣.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/١٢٦، التبيين: ٢٨٩، شرح المفصل: ٧/١٤٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥٨٣.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٣٨٣، الإنصاف: ١/١٢٧، التبيين: ٢٩٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥٨٣، التصريح: ٢/٨٨.

وَأَبْيَعُ مِنْكَ، ولو كان فعلاً لوجب إعلال عينه بقلبها ألفاً، كما قُلبت في الفعل في قولهم: قام وباع^١.

وقد رد أصحاب القول الأول على هذين الدليلين:

أما الأول فردوا عليه بأن (أفعل) في التعجب إنما صُغر حملاً على (أفعل) التفضيل^٢.

وحكم بعضهم على ما جاء من تصغير (أفعل) بالشذوذ والندرة^٣. وعن الأول والثاني بأن (أفعل) لما لزم طريقة واحدة أشبه الأسماء فدخلته بعض أحكامها^٤.

ويترجح عندي القول الأول، وهو القائل: إن (أفعل) في التعجب فعل؛ لقوة أدلتهم التي استندوا عليها، وقد ظهر لي دليلان آخران هما:

١- أنه من المتفق عليه بين النحويين أن (أفعل) من الصيغة الأخرى التي تستعمل للتعجب، وهي صيغة (أفعل به) فعل لا اسم، وعليه فإنه يترجح أن تكون (أفعل) في (ما أفعله) فعلاً كأختها (أفعل).

(١) ينظر: الإنصاف: ١٢٨/١، التبيين: ٢٩٠، شرح المفصل: ١٤٣/٧، ائتلاف النصرة: ١١٩.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨٦/٢، الإنصاف: ١٤١/١، اللباب: ١٩٨/١، التصريح: ٨٨/٢.

(٣) ينظر: التصريح: ٨٨/٢.

(٤) ينظر: الأصول: ١٠٠/١، أمالي ابن الشجري: ٣٨٧/٢، الإنصاف: ١٤٢/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٨/١.

(٥) ينظر: التصريح: ٨٨/٢.

٢- أن الاسم المنصوب بعد (ما أَفْعَلَهُ) يُعرب مفعولاً به أو مشبهاً بالمفعول به لـ (أَفْعَلَ)¹، ومعلوم أن الأصل والكثير في العمل إنما هو للفعل، فترجح كونه فعلاً لا اسماً.

المسألة السادسة: المصدر والفعل بين الأصالة والفرعية²

بين النحويين البصريين والكوفيين خلاف مشهور في المصدر والفعل أي منهما أصل للآخر، وبناء على ذلك كان لهم خلاف في أصل المشتقات، وفيما يأتي عرض مفصل لذلك الخلاف مع إيراد قولين آخرين في المسألة:

القول الأول: أن المصدر هو أصل للمشتقات، وأصل للفعل. وهذا مذهب جمهور البصريين³، وعليه أكثر المتأخرين⁴.

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٧.

(٢) ذكرت هذه المسألة ضمن المسائل النحوية مع أن فيها تناولاً لمبحث تصريفي، وهو الحديث عن الاشتقاق؛ لأمرين:

الأول: أن فيها حديثاً عن الأصل والفرع، وهذا مما يتناوله البحث النحوي، كما سيأتي في الحديث عن فعل الأمر، أهو أصل بنفسه أم أنه فرع عن الفعل المضارع؟ وهي مسألة نحوية بلا خلاف.

الثاني: أن معظم النحويين قد ذكروا هذه المسألة ضمن المسائل النحوية في أبواب النحو، إذ يذكرونها في باب المفعول المطلق، إضافة إلى أنه قد يترتب على هذه المسألة أحكام نحوية كمعرفة ما إذا كان الأصل هو الذي عمل في الفرع أم العكس في نحو: أكرمت الضيف إكراماً.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٢/١، الأصول: ١٦٢/١، الإيضاح في علل النحو: ٥٦، اللمع: ١٠١، الإنصاف: ٢٣٥/١، شرح التسهيل: ١٧٨/٢، المساعد: ٤٦٤/١، ائتلاف النصر: ١١١، شفاء العليل: ٤٥٣/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٤٠/١، التبيين: ١٤٧، توجيه اللمع: ١٦٧، شرح المفصل: ١١٠/١، شرح التسهيل: ١٧٨/٢، ارتشاف الضرب: ٢٠٢/٢، المساعد: ٤٦٤/١.

واستدل البصريون ومن وافقهم بأدلة كثيرة^١، منها أن الفرع لا بد أن يكون له معنى الأصل وزيادة، ومعلوم أن المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان، فعلم أنه فرع عن المصدر^٢.

وقد استند بعضهم في حجته السابقة إلى دليل تصريفي، وهو أن المفرد أصل للمثنى والجمع، وهما فرعان له؛ لدلالتهما على ما دل عليه المفرد مع زيادة دلالتهما على التثنية والجمع^٣.

القول الثاني: أن الفعل هو أصل المشتقات، وهو أيضا أصل للمصدر. وهذا مذهب الكوفيين^٤، ووافقهم بعض البصريين والمتأخرين كالفارسي^٥ وعبد القاهر الجرجاني^٦.

وللكوفيين أدلة عدة^٧، أهمها دليل تصريفي، وهو أن المصدر تابع للفعل صحة واعتلالاً، وفي هذا دلالة على أن المصدر فرع عن الفعل،

ائتلاف النصره: ١١١، شفاء العليل: ٤٥٣/١، التصريح: ٣٢٥/١، حاشية الصبان: ١١٢/١.

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٣٧/١، شرح التسهيل: ١٧٨/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٣٧/١، المتبع: ٣٠٤/١، شرح المفصل: ١١٠/١، شرح التسهيل: ١٧٩/٢، المساعد: ٤٦٤/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٨/٢، المساعد: ٤٦٤/١، ائتلاف النصره: ١١١، حاشية الصبان: ١١٢/١.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٦، الإنصاف: ٢٣٥/١، التبيين: ١٤٣، شرح المفصل: ١١٠/١، توجيه اللمع: ١٦٧، ائتلاف النصره: ١١١.

(٥) ينظر: التصريح: ٣٢٥/١.

(٦) ينظر: التصريح: ٣٢٥/١.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢٣٥/١، شرح المفصل: ١١٠/١.

فيقال: قَاوَمَ قِوَامًا، فالمصدر قد صحَّ؛ لأن فعله صحيح، ويقال: قَامَ قِيَامًا، فيعتل المصدر لاعتلال فعله^١.

وقد أجاب أصحاب القول الأول عن هذه الحجة بجوابين:

الجواب الأول: جواب تصريفي، وهو أن الشئيين قد يحمل أحدهما على الآخر ولا يكون أحدهما أصلاً له، فمن ذلك أنهم حملوا يَرْضِيَانِ على رَضِيَا، وَأَعْطِيَا على تُعْطِيَانِ، والأصل: يَرْضَوَانِ وَأَعْطَوَا؛ لأن حكم الواو بين فتحة وألف أن تصحَّ، لكن حُمِلَ ذو الفتحة على ذي الكسرة؛ ليجريا على سنن واحد، ولا قائل بأن الفعل المضارع أصل للماضي^٢.

الجواب الآخر: أنه لا يلزم أن يحمل الفرع على الأصل دائماً، وإنما قد يحمل الأصل على الفرع، ومن ذلك أن الأسماء المبنية إنما بنيت حملاً على الحروف^٣.

وقد اعترض البصريون على الكوفيين باعتراضات عدة، منها ما هو تصريفي، وهو أننا نقول في مصدر أَكْرَمَ: إكْرَامًا، بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف الهمزة منه، كما

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٠، الإنصاف: ٢٣٦/١، شرح المفصل: ١١٠/١،

شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور: ٩٩/١، اثتلاف النصر: ١١١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٠/١، شرح التسهيل: ١٧٩/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٣٩/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٩٩/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٣٨/١.

حذفت من اسم الفاعل واسم المفعول (مُكْرِم، ومُكْرَم) اللذين اشتقا منه، فلما لم يكن ذلك في المصدر علم أنه ليس مشتقاً من الفعل^١.
القول الثالث: أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل لباقي المشتقات. وهو مذهب لبعض البصريين^٢.

القول الرابع: أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما أصلاً للآخر. وهو مذهب ابن طلحة^٣.
والحق أن في كلا القولين الأول والثاني قوة ووجاهة، ولهما ما يؤيدهما ويعضدهما، غير أنني أميل إلى ترجيح القول الأول.

المسألة السابعة: القول في (اللهم)

اختلف النحويون في كلمة (اللهم) التي تستعمل في نداء لفظ الجلالة خاصة، ما أصلها؟ وممّ تتركب؟ ولهم في ذلك قولان مشهوران:

القول الأول: أن أصل (اللهم): يا الله، فحُذفت أداة النداء (يا)، وعُوض عنها بالميم المشددة آخر الكلمة، فأصبحت (اللهم). وهو قول البصريين^٤، وقد وافقهم جميع من رجعت إلى كتبهم من المتأخرين^٥.

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٢٣٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٢، المساعد: ١/٤٦٤، شفاء العليل: ١/٤٥٤، همع الهوامع: ٣/٩٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٢، التصريح: ١/٣٢٥، همع الهوامع: ٣/٩٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١١٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/١٩٦، المقتضب: ٤/٢٤٢، معاني القرآن وإعرابه: ١/٣٩٤، إعراب القرآن للنحاس: ١/٣٦٤، الجمل: ١٦٤، اللمع: ١٧٥، الإنصاف: ١/٣٤١، أئتلاف النصر: ٤٧.

(٥) ينظر أمثلة لذلك: أمالي ابن الشجري: ٢/٣٤٠، الباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٣٨، شرح المفصل: ٢/١٦.

وقد استدل من قال بهذا القول بأدلة^١، منها أن (الميم) المشددة في (اللهم) عوض عن (يا) النداء؛ لأنهما يدلان على النداء، وأن كلاً منهما مؤلف من حرفين، كما أن العوض يُعرّف بأنه ما قام مقام المعوض عنه^٢.

القول الثاني: أن أصل (اللهم): يا الله أمنا بخير، ثم حذفوا الجملة بعد النداء؛ تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، وأبقوا الميم المشددة؛ للدلالة على الجملة المحذوفة. وهو قول الكوفيين^٣، وعزي إلى الفراء وحده^٤. وقد استدل أصحاب هذا القول بأن العرب قد ورد عنها اختصارها لبعض الجمل مثل قولهم: هلم، وأصلها: هل أم، وقولهم: ويلمه، والأصل: ويئل لأمه^٥.

وقد رد البصريون ما استدل به الكوفيون بأن (هلم) ليس أصلها: هل أم، وإنما أصلها: ها المم، فاجتمع ساكنان: الألف من (ها) واللام

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٤١/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٣٨/١، ائتلاف النصر: ٤٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٤٣/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، الإنصاف: ٣٤١/١، التبيين: ٤٤٩، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٣٨/١، ائتلاف النصر: ٤٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٦٤/١، اللامات: ٩٠، التبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١، أمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، إعراب القرآن للنحاس: ٣٦٤/١، الإنصاف: ٣٤١/١، شرح المفصل: ١٦/٢.

من (الم)، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى، فصارت: هَلَمَّ^١.

واعترض الكوفيون على البصريين بأن الميم المشددة لو كانت عوضاً عن (يا) النداء لامتنع الجمع بينهما؛ لأنه لا يصح أن يجمع بين العوض والمعوض عنه، وقد ورد الجمع بينهما^٢.

ورد البصريون هذا الاعتراض بأنه يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه في الشعر، واستدلوا على ذلك بدليل تصريفي، وهو أن الميم عوض عن الواو في (فم) ومع ذلك اجتمعتا في قول الشاعر:

هما نَفْثًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا على النَّابِحِ العَاوِيِ أَشَدُّ رِجَامٍ^٣

فجمع بين الميم والواو، وهي عوض عنها؛ لضرورة الشعر^٤.

والذي يظهر لي أن قول البصريين هو القول الراجح؛ لقوة الحجج التي استندوا إليها، أما القول الآخر ففيه ضعف من وجوه كثيرة ذكرها كثير من النحويين^٥، منها أن العرب تقول: اللهمَّ أُمَّنًا بخير،

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٤٥/١، التبيين: ٤٥٠،

(٣) بيت من بحر الطويل للفرزق، ينظر: ديوانه: ٢١٥/٢، شرح أبيات سيويه للسيرافي:

٢٥٨/٢، خزنة الأدب: ٤٦٠/٤، وبلا عزو في: الإنصاف: ٣٤٥/١، الخصائص:

١٧٠/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٤٥/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٣٤٤/١، التبيين: ٤٥٠.

ولو كانت (اللهم) اختصاراً لتلك الجملة لما جاز لهم التكلم بهما مجتمعين^١.

المسألة الثامنة: ترخيم الاسم الثلاثي محرك الوسط الخالي من

تاء التأنيث

إذا كان الاسم الثلاثي مختوماً بتاء التأنيث فإنه لا خلاف بين النحويين في جواز ترخيمه بحذف التاء، لكنهم اختلفوا في الاسم الثلاثي غير المختوم بالتاء، ولهم في ذلك أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي الخالي من تاء التأنيث. وهذا مذهب جمهور البصريين^٢، والكسائي من الكوفيين^٣، وعليه أكثر المتأخرين^٤.

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة^٥، منها دليل تصريفي، وهو أن ثلاثة الأحرف هي أقل أصول الأسماء، وعليه فإنه لا يجوز ترخيم

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٤١/٢، الإنصاف: ٣٤٤/١، التبيين: ٤٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٥٥/٢، الأصول: ٣٦٥/١، الجمل: ١٦٨، الإنصاف: ٣٥٧/١، التبيين: ٤٥٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢١/٣، ارتشاف الضرب: ١٥٥/٣، المساعد: ٥٥٢/٢، ائتلاف النصر: ٤٨.

(٤) ينظر: المفصل: ٦٣، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٧/١، شرح المفصل: ٢٠/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١١٣/١، شرح التسهيل: ٤٢١/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٣٥٩/١، التبيين: ٤٥٦.

ذلك الاسم بحذف آخره ؛ لأنه يترتب على حذف آخره أن يبقى الاسم بعد ذلك على حرفين، وهذا إجحاف به^١.

القول الثاني: أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي الخالي من التاء بشرط أن يكون أوسطه متحركاً. وهذا مذهب جمهور الكوفيين، والأخفش والجرمي من البصريين.

وقد رد الكوفيون ما استدل به البصريون من أن ترخيم الاسم الثلاثي بحذف آخره يفضي إلى بقاءه على حرفين بدليل تصريفي أيضاً، وهو أن هناك أسماء حُذفت أواخرها وبقيت على حرفين، مثل (يد) و(دم)، وأصلها (يَدِيٌّ، و دَمِيٌّ)^٢.

القول الثالث: أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، سواء أكان أوسطه متحركاً أم ساكناً. وهو قول آخر للأخفش، وعزي إلى بعض الكوفيين^٣.

وعندي أن مرد هذا الخلاف كله إلى ما سُمع من كلام العرب، فأنت ترى تواتر الشواهد التي ورد فيها ترخيم الاسم رباعياً كان أو ثلاثياً مختوماً بالتاء، وهذا دليل قاطع على جواز ذلك فيه، في حين أنك لا تكاد تجد شاهداً واحداً على جواز ترخيم الاسم الثلاثي

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٥٥، الأصول: ١/٣٦٥، الجمل: ١٦٨، اللمع: ١٧٨.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٣٥٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/٣٥٧، التبيين: ٤٥٦، ارتشاف الضرب: ٣/١٥٥، ائتلاف

النصرة: ٤٨.

المجرد من التاء، بل إن من النحويين^١ من نص على أنه لم يرد عن العرب شيء من قبيل ذلك، وعندني أن في ذلك دلالة على عدم جواز ترخيّمه، كما أن فيه دلالة على صحة قول البصريين ومن وافقهم.

المسألة التاسعة: العطف بـ(لكن) بعد الإيجاب

ذهب جمهور النحويين إلى أن (لكن) من حروف العطف^٢، وخالفهم في ذلك يونس بن حبيب؛ إذ منع أن تُستعمل حرف عطف^٣، وأوّل ما ورد من الشواهد على مجيئها عاطفة، أما الجمهور فقد اتفقوا على أن (لكن) تأتي عاطفة بعد النفي نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، غير أنهم اختلفوا في حكم عطفها بعد الإيجاب، أهو جائز أم ممتنع؟ ولهم في ذلك قولان:

القول الأول: أنه لا يصح أن يعطف بـ(لكن) بعد الإثبات. وهو مذهب البصريين، وعليه جمهور المتأخرين^٤.

واستدل البصريون بأنه لما كانت (بل) تعطف بعد النفي والإيجاب، فتقول: ما جاءني زيد بل عمرو، وحضر زيد بل عمرو، استغنوا عن العطف بـ(لكن) بعد الإيجاب؛ اكتفاء بـ(بل)، فلم يستعملوا (لكن) عاطفة إلا بعد النفي.

(١) ينظر: شرح عيون كتاب الإعراب: ٢٧٠، المساعد: ٥٥٢/٢.

(٢) ينظر: المتبع في شرح اللمع: ٤٣٤/٢، الجنى الداني: ٥٨٧، المساعد: ٤٤١/٢.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة: ٤١، المسائل الحليّيات: ٢٦٥، المتبع في شرح اللمع: ٤٣٤/٢، شرح التسهيل: ٣٤٣/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٤٨٤/٢، المتبع: ٤٣٤/٢، ارتشاف الضرب: ٦٤٦/٢، الجنى الداني: ٥٩١، أثتلاف النصرة: ١٤٨، همع الهوامع: ٢٦٢/٥.

وقد استدل البصريون على ما قالوه بدليل تصريفي، وهو أن العرب لم تستعمل للفعلين المضارعين (يَذَرُ وَيَدَعُ) فعلاً ماضياً ولا مصدرًا ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول؛ استغناءً باستعمالهم كل ذلك من الفعل (يترك)^١.

القول الثاني: أنه يجوز العطف بـ(لكن) بعد النفي وبعد الإيجاب، فيجوز أن يقال: ما جاءني زيد لكن عمرو، وجاءني زيد لكن عمرو. وهذا مذهب الكوفيين^٢.

واستدل هؤلاء بالقياس؛ إذ قاسوا (لكن) في العطف على أختها (بل)؛ لأنهما مشتركتان في المعنى، فإذا قلت: ما حضر زيد لكن عمرو، فإنك تثبت الحضور للثاني دون الأول، كما لو قلت: ما حضر زيد بل عمرو، فلما كان معناهما واحداً، وقد اشتركتا في جواز العطف بهما بعد النفي، لزم أن يصح العطف في (لكن) بعد الإيجاب؛ قياساً على (بل) أختها^٣.

والمذهب الراجح عندي من هذين المذهبين هو مذهب البصريين؛ لأنه لم يرد عن العرب استعمال (لكن) عاطفة بعد الإيجاب^٤، فإذا علم ذلك كان لزاماً علينا أن نسير على سننهم فيما استعملوه، وأن

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٨٥/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٨٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٧/١، ارتشاف الضرب: ٦٤٦/٢، الجنى الداني: ٥٩١، مغني اللبيب: ٣٨٥، ائتلاف النصرة: ١٤٨.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٨٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٧/١، ائتلاف النصرة: ١٤٨.

(٤) ينظر: شرح عيون الإعراب: ٢٤٨، مغني اللبيب: ٣٨٥، همع الهوامع: ٢٦٢/٥.

نتجنب ما تركوه ولم يتكلموا به ، أما قياس الكوفيين فهو ضعيف ،
ورده البصريون بأن معنى (لكن) و(بل) واحد بعد النفي ، أما بعد
الإيجاب فهو مختلف تماماً ، ولعل هذا هو السر الذي جعل العرب
تستعمل (بل) بعد الإيجاب ، وتتجنب إستعمال (لكن).

المسألة العاشرة: منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة

أطبق النحويون على جواز أن يصرف الاسم الممنوع من الصرف ؛
لأجل ضرورة الشعر^١ ، لكنهم اختلفوا في حكم عكسه ، وهو منع
الاسم المصروف من الصرف ؛ للضرورة الشعرية ، وفيما يأتي عرض
لأقوالهم في هذه المسألة :

القول الأول: أنه لا يجوز أن يمنع الاسم المصروف من الصرف في
ضرورة الشعر. وهذا مذهب جمهور البصريين^٢ ، وبه قال أبو موسى
الحامض من الكوفيين^٣ ، وتابعهم في ذلك جماعة من المتأخرين^٤.
وقد استدل هؤلاء بأن في منع الاسم المصروف من الصرف إخراجاً
لهذا الاسم عن أصله ؛ لأن الأصل في الأسماء أن تصرف^٥.

-
- (١) ينظر: القواعد والفوائد: ٥٥ ، الإنصاف: ٤٩٣/٢ ، شرح الكافية الشافية: ١٥٠٩/٣.
(٢) ينظر: المقتضب: ٣٥٤/٣ ، ضرورة الشعر للسيرافي: ٤٣ ، الإنصاف: ٤٩٣/٢ ، شرح
المفصل: ٦٨/١ ، أئتلاف النصر: ٥٩ ، همع الهوامع: ١٢١/١.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٤٨/١ ، المساعد: ٤٤/٣ ، همع الهوامع: ١٢١/١.
(٤) ينظر: شرح ملحّة الإعراب: ٢٧٩ ، المفصل: ٢٨ ، التخمير: ٢٢٢/١ ، شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور: ٥٦٨/٢ ، الإرشاد إلى علم الإعراب: ٤٣٦.
(٥) ينظر: المقتضب: ٣٥٤/٣ ، شرح الكتاب للسيرافي: ١١٠٤/١ ، الإنصاف: ٥١٤/٢.

القول الثاني: أنه يجوز أن يمنع الاسم المصروف من الصرف في ضرورة الشعر خاصة. وهو مذهب الكوفيين^١، ووافقهم من البصريين الأخصش^٢، وهو الظاهر من كلام ابن السراج^٣، وبه قال أيضا الفارسي^٤ وابن برهان^٥، واختاره كثير من المتأخرين^٦.
وقد استدلووا على ذلك بدليلين:

الأول دليل سماعي، وهو أنه قد ورد عن العرب أبيات كثيرة مُنَع فيها الاسم المصروف من الصرف؛ للضرورة الشعرية^٧.
الثاني: دليل عقلي تصريفي، وهو أنه يجوز في ضرورة الشعر حذف ما هو أشد من حذف التنوين، وهو حذف الواو المتحركة، كما في قول الشاعر:

-
- (١) ينظر: ضرورة الشعر للسيراي: ٤٣، شرح اللمع لابن برهان: ٤٧٩/٢، الإنصاف: ٤٩٣/٢، شرح المفصل: ٦٨/١، ائتلاف النصر: ٥٩.
- (٢) ينظر: ضرورة الشعر للسيراي: ٤٣، الإنصاف: ٤٩٣/٢، شرح المفصل: ٦٨/١، ائتلاف النصر: ٥٩.
- (٣) ينظر: الأصول: ٤٣٩/٣، ضرورة الشعر للسيراي: ٤٧، الإنصاف: ٥١٣/٢.
- (٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٤٧٩/٢، الإنصاف: ٤٩٣/٢، توضيح المقاصد: ١٧١/٤، ائتلاف النصر: ٥٩.
- (٥) ينظر: شرح اللمع: ٥٠١/٢، الإنصاف: ٤٩٣/٢، ائتلاف النصر: ٥٩.
- (٦) ينظر: الإنصاف: ٥١٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٢٣/١، شرح الكافية الشافية: ١٥٠٩/٣، توضيح المقاصد: ١٧١/٤، المساعد: ٤٤/٣، ائتلاف النصر: ٥٩، همع الهوامع: ١٢١/١.
- (٧) ينظر: الإنصاف: ٤٩٣/٢، شرح الكافية الشافية: ١٥٠٩/٣، توضيح المقاصد: ١٧١/٤، المساعد: ٤٤/٣، ائتلاف النصر: ٥٩.

فَبَيْتَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو المِلاطِ نَجِيبٌ^١
 فالواو هنا محذوفة ضرورة ؛ لأن الأصل: بَيْتًا هُوَ، وهي متحركة،
 ونوعها أصلية عند البصريين، فلما جاز حذفها للضرورة مع أنها أصلية
 عندهم، كان حذف التتوين أسهل بكثير ؛ لكونه ليس من أصل
 الكلمة، كما أنه يحذف في وقف الكلام^٢.

أما الكوفيون فهم يرون الواو في (هو) زائدة، وهذا لا يغير من
 الحكم في هذه المسألة شيئاً ؛ لأنهم يجيزون منع المصروف من
 الصرف للضرورة كما سبق^٣.

القول الثالث: جواز منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة إذا
 كان علماً، وامتناعه في غير ذلك. وهو مذهب بعض المتأخرين^٤ كابن
 يعيش^٥ والمرادي^٦ وخالد الزهري^٧.

(١) بيت من الطويل، للعجير السلولي، ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرا في:
 ٣٣٢/١، إصلاح الخلل: ٣٩٢، خزانة الأدب، ٤٧٣/٩، وبلا عزو في: ضرورة الشعر
 للسيرا في: ٤٧، شرح المفصل: ٦٨/١، الإنصاف: ٢٩٦/١.

وبلا عزو في: الأصول: ٤٣٩/٣، الإنصاف: ٥١٢/٢،

(٢) ينظر: الأصول: ٤٣٩/٣، ضرورة الشعر للسيرا في: ٤٨، شرح اللمع: ٤٧٩/٢،
 الإنصاف: ٥١٣/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥١٤/٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١٧١/٤، التصريح: ٢٢٨/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٦٩/١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ١٧١/٤.

(٧) ينظر: التصريح: ٢٢٨/٢.

واستدلوا على ذلك بأن الشواهد التي احتج بها المجيزون كان الممنوع فيها من الصرف ضرورة علماء، ولم يسمع ذلك في غير الأعلام^١.

وقد أمعنت النظر في الأبيات التي استدلت بها من قال بجواز منع الصرف للمصروف دون تخصيص ذلك الجواز بالأعلام فوجدت منها بيتاً منعت فيه كلمة من الصرف ضرورة مع كونها ليست علماء، وهو قوله:

فَأَوْفَضَ عَنْهَا وَهِيَ تَرْغُو حُشَاشَةً بذي نَفْسِهَا وَالسَيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ^٢
ف(عريان) منعت من الصرف للضرورة مع كونها ليست علماء بل هي وصف، وهي كلمة مصروفة في أصلها كما نبه على ذلك الأنباري عند مناقشته للمسألة نفسها؛ لأن مؤنثها مختوم بالتاء (عريانة)^٣.

قلت: وهذا البيت يرد هذا القول الذي قصر الجواز على الأعلام. وعندي أن القول الثاني وهو القول الذي ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم هو القول الراجح؛ لتواتر ما ورد في الشعر من منع صرف المصروف في الضرورة الشعرية، كما أن من يقلب ناظريه في كتب الضرورة سيجد أن النحويين قد أجازوا للشاعر أموراً هي أشد من ذلك

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٨/١، توضيح المقاصد: ١٧١/٤، التصريح: ٢٢٨/٢.

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائل له، ينظر: الإنصاف: ٤٩٧/٢، خزانة الأدب: ٢٥٤/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٩٧/٢.

كحذف بعض الحروف الأصلية من الكلمة^١، وإبدال حرف مكان حرف آخر في موضع لا يبدل في الكلام^٢، وغير ذلك.

المسألة الحادية عشرة: حكم فعل الأمر بناءً أو إعراباً

من المعلوم أن الفعل الماضي مبني، وأن الفعل المضارع معرب في الأصل، وعلى ذلك أطبق النحويون البصريون والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في فعل الأمر، من حيث أصله وحكمه بناءً أو إعراباً، ولهم في ذلك قولان:

القول الأول: أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو قسم مستقل بنفسه، كالفعل الماضي والفعل المضارع. وهذا مذهب جمهور البصريين^٣، وتابعهم في ذلك معظم المتأخرين^٤.

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة^٥، منها دليل عقلي، وهو استصحاب الأصل؛ إذ قالوا: إن فعل الأمر فعل، والأصل في الأفعال

(١) ينظر: الكتاب: ٢٦/١، ضرورة الشعر للسيرافي: ٧٩.

(٢) ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي: ١٣٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٧/١، المقتضب: ٣/٢، الأصول: ١٤٥/٢، الجمل: ٢٠٨، الإيضاح: ٢٥، سر الصناعة: ٣٩٠/١، المقتصد: ١٣٢، الإنصاف: ٥٢٤/٢، شرح المفصل: ٦١/٧.

(٤) ينظر: المفصل: ٣٠٧، أمالي ابن الشجري: ٣٥٥/٢، التبيين: ١٧٦، شرح المفصل: ٦١/٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٢٨/٢، أئلاف النصر: ١٢٦.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٥٣٥/٢، المتبع: ١٦٢، شرح المفصل: ٦١/٧.

البناء، وليس هناك علة تخرجه من هذا الحكم، فلزم أن يبقى على ذلك الأصل^١.

القول الثاني: أن فعل الأمر معرب؛ لأنه ليس قسماً مستقلاً، وإنما هو في الحقيقة فعل مضارع مجزوم بلام الطلب المحذوفة مع حرف المضارعة؛ تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال. وهذا مذهب الكوفيين^٢، ووافقهم من البصريين الأخفش^٣ وابن جني في (المحتسب)^٤، وأخذ به بعض المتأخرين كالمالقي^٥ وابن هشام في (مغني اللبيب)^٦.

وهناك أدلة استدلت بها أصحاب هذا القول^٧، منها أن الأمر معنى فحقه أن يؤدَّى بالحرف، كالنهي الذي أودِّي بالحرف، وأُعرب^٨.

وقد رد جمهور البصريين ومن وافقهم هذا القول مستنديين إلى دليل تصريفي، وهو أنه مما يدل على أن فعل الأمر قسم مستقل، وليس

(١) ينظر: المقتصد: ١٣٢، الإنصاف: ٥٣٤/٢، شرح المفصل: ٦١/٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٥/٣، مجالس ثعلب: ٤٥٦، شرح القوائد السبع الطوال: ٣٨، إعراب ثلاثين سورة: ٥٣، أمالي ابن الشجري: ٣٥٥/٢، الإنصاف: ٢/٥٢٤، التبيين: ١٧٦، ائتلاف النصر: ١٢٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١٨٣/١، ١٨٨، مغني اللبيب: ٣٠٠.

(٤) ينظر: ٣١٣/١.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٣٠٣.

(٦) ينظر: ٣٠٠.

(٧) ينظر: المحتسب: ٣١٣/١، الإنصاف: ٥٢٨/٢، التبيين: ١٧٧، شرح المفصل: ٦١/٧، ائتلاف النصر: ١٢٦.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٥٢٨/٢، التخمير: ٢٦٠/٢، مغني اللبيب: ٣٠٠.

فعلا مضارعاً حُذِفَ منه حرف المضارعة أن لام الابتداء التي يجوز دخولها على الفعل المضارع للتأكيد في نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، لا يجوز دخولها على فعل الأمر والفعل الماضي، على الرغم من أن الفعل الماضي أقوى من فعل الأمر؛ لكونه أقرب للمضارع بدليل عدم دخول هاء السكت عليهما، خلافاً لفعل الأمر الذي يجوز دخولها عليه^١.

وعندي أن مذهب جمهور البصريين القائل بأن فعل الأمر مبني وهو قسيم للفعل الماضي والفعل المضارع هو القول الراجح؛ لقوة ما احتجوا به، كما أن القول الآخر فيه ضعف ظاهر؛ من حيث كون الجازم _وهو لام الطلب_ قد حذف، ومن المتقرر أن حرف الجزم لا يجوز إضماره، وقد ذكر هذا الاعتراض بعض النحويين^٢.

قلت: ولدي اعتراض آخر ظهر لي بعد تأملي للمسألة، وهو أنهم يقولون في فعل الأمر من وَعَى وَوَفَى: عَهْ وَفَهْ، فيوجبون الإتيان بهاء السكت؛ كي لا يبقى الفعل على حرف واحد، وفيما كان على أكثر فإنهم يجيزون إلحاق هاء السكت له، نحو اخْشَهُ واقتَدِرْهُ من: خَشِيَ واقتَدَى^٣، ولو كان ما قاله الكوفيون صحيحاً من أن فعل الأمر مجزوم بلام الطلب، وحذف حرف المضارعة منه تخفيفاً لكان إعادة حرف المضارعة الذي حذف لازماً فيما دخلت عليه هاء السكت

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٤٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣١/٢، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٥٥.

(٣) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٤، الممتع في التصريف: ١/ ٢١٧، أوضح المسالك:

٣١٣/٤.

وجوباً ؛ لأن الفعل أصبح في منتهى الخفة، بل إنه صار مختلاً ببقائه على حرف واحد، فكان الأولى إعادة المحذوف لو كان هناك حرف مضارعة محذوف تخفيفاً كما ذهبوا، بدل أن يكون لزاماً إدخال هاء السكت عليه بعد أن كان ذلك جائزاً فيه.

المسألة الثانية عشرة: (أي) الموصولة إذ أضيفت وحذف صدر صلتها

(أي) الموصولة إذا أضيفت، ودُكر صدر صلتها، وهو الضمير العائد إليها من صلتها فإنها تكون معربة^١، نحو: سلمتُ على أيهم هو حاضرٌ، غير أن النحويين قد اختلفوا في حكمها من حيث البناء أو الإعراب إذا حذف ذلك الضمير العائد إليها، ومعلوم أن حذفه كثير، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنها تكون حينئذ مبنية على الضم وجوباً. وهو قول جمهور البصريين^٢. وعليه معظم المتأخرين^٣.

واستدل هؤلاء بأدلة^٤، منها أن الشيء إذا خالف أخواته يزول تمكنه، وقد خالفت (أي) أخواتها في حذف الضمير العائد إليها، وهو المبتدأ، فلما كانت كذلك زال تمكنها فبنيت، واستندوا في هذه الحجة إلى دليل تصريفي، وهو أن (لَيْسَ) كان أصلها (لَيْسَ) فحُففت

(١) ينظر: الإنصاف: ٧١٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٨/٢، معاني القرآن للأخفش: ٢٠٣/١، الأصول: ٣٢٤/٢، المسائل المنثورة: ٩٠، الإنصاف: ٧١٠/٢، ائتلاف النصرة: ٦٦.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٥/٢، شرح المفصل: ١٤٧/٣، شرح التسهيل: ٢٠٨/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٨٥/١، مغني اللبيب: ١٠٨.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٧١٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٤/٢.

بإسكان عينها فصارت (لَيْسَ)، كما قالوا في تخفيف صَيْدَ البعير: صَيْدَ البعير، إلا أنه في (صيد) يجوز استعمالها مخففة وغير مخففة، فيقال: صَيْدَ وصَيْدًا، أما (ليس) فيجب استعمالها بعد التخفيف فيقال: لَيْسَ، ولا يجوز أن يقال: لَيْسَ؛ لأن (ليس) خالفت أخواتها في الجمود وعدم التصرف^١.

وأشهر دليل استدل به أصحاب هذا القول هو قوله تعالى: {ثم للنزاعن من كل شيعة أيهم أشد^٢ ف(أي) في الآية بنيت على الضم؛ لأن صدر صلتها محذوف، ولو كانت معربة لوجب نصبها؛ لأنها مفعول به للفعل (نزع)^٣.

المذهب الثاني: أنها معربة. وهو مذهب الخليل^٤ ويونس^٥ والجرمي^٦ والزجاج^٧ وابن السراج^٨ من البصريين، وهو أيضا مذهب الكوفيين عامة^٩، وبه قال السهيلي^{١٠} من المتأخرين.

(١) ينظر: الإنصاف: ٧١٣/٢.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٧١٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٤/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٩٨/٢، الأصول: ٣٢٤/٢، التبصرة والتذكرة: ٥٢٢، شرح اللمع لابن برهان: ٥٩٢/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٠٠/٢، الأصول: ٣٢٥/٢، مجالس العلماء: ٢٣١، شرح التسهيل: ٢٠٨/١، همع الهوامع: ٣١٣/١.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٧١٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٤/٢، شرح المفصل: ١٤٦/٣، مغني اللبيب: ١٠٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٠/٣، إعراب القرآن للنحاس: ٢٤/٣، مغني اللبيب: ١٠٧، تعليق الفرائد: ٢٣١/٢.

(٨) الأصول: ٣٢٤/٢، أمالي ابن الشجري: ٤٢/٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٧/١، الإنصاف: ٧٠٩/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٣/٢، شرح المفصل: ١٤٥/٣، ائتلاف النصرة: ٦٧.

(١٠) ينظر: نتائج الفكر: ١٩٩.

واستدلوا بأدلة^١، منها أن (أي) قبل إضافتها معربة، فإذا أضيفت كما هو الحال في هذه المسألة لزم أن يكون إعرابها من باب أولى؛ ألا ترى أن بعض الأسماء توجب الإضافة لها الإعراب ك(قبل وبعد)^٢. والراجع عندي هو قول من ذهب إلى أن (أي) معربة دائماً حتى بعد حذف صدر صلتها؛ لأن الأصل فيها الإعراب فلزم أن تبقى على هذا الأصل، ولا سيما أن الأدلة التي استند إليها القائلون بينها ليست قوية، فالآية لها تخريجات عدة تحمل فيها على أنها معربة مرفوعة، وليست مبنية على الضم، أو على أنها ليست موصولة، وإنما استفهامية مرفوعة^٣، ومع ذلك فقد قرئ (أيهم) بالنصب^٤.

قلت: ويبدو أن الشواهد في الإعراب قد تواترت، فها هو ذا الجرمي يقول: خرجت من البصرة إلى مكة فلم أسمع أعرابياً يقول: اضرب أيهم أفضل^٥. والمفهوم من كلام الجرمي هذا أن السماع قد تواتر

(١) ينظر: الإنصاف: ٧١٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٤/١، شرح المفصل: ١٤٦/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٧١٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٩/٣، إعراب القرآن للنحاس: ٢٤/٣، مجالس العلماء: ٢٣١، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٨.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٧١١ / ٢، ائتلاف النصرة: ٦٧، وهي قراءة شاذة قرأ بها طلحة بن مصرف ومعاذ وزائدة عن الأعمش. ينظر: البحر المحيط: ٢٨٨/٧، الدرر المصون: ٥١٨/٤.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧١٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٤/١، شرح المفصل: ١٤٦/٣.

بإعراب (أي) بعد حذف صدر صلتها ، وكلام الجرمي السابق لا يعني عدم ورود البناء في كلام العرب ، بل إن كان هو لم يسمع فهذا لا يعني أن غيره لم يسمع ؛ لأن الأمر عكس ذلك ، لكنني أوردت نص الجرمي هذا لأدلل على كثرة ما ورد من النصوص والشواهد على وجه الإعراب.

المبحث الثاني: أغراض الدليل التصريفي:

بعد دارستي للمسائل النحوية التي استدلت البصريون والكوفيون فيها بالدليل التصريفي تبين لي أن لهذا الدليل أغراضاً عدة يجب توضيحها، ويمكن أن تُختزل تلك الأغراض فيما يأتي:

١- الانتصار للقول الذي يذهب إليه المُستدل:

وهذا هو أشهر الأغراض التي يُستدل لأجلها بالدليل التصريفي، فيلاحظ أن صاحب القول يدعم ذلك المذهب الذي قال به بأدلة يكون الدليل التصريفي منها، ومثال ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (أَفْعَل) في التعجب اسم، مخالفين البصريين الذين يرون أنه فعل ماض، وقد استدلت الكوفيون على ما ذهبوا إليه بدليلين تصريفيين:

أحدهما: جواز تصغيره؛ فيقال: ما أَحْيَسِنُهُ، والتصغير من خصائص الأسماء.

الثاني: أن عين (أَفْعَل) لا تُعَلَّ بقلبها ألفاً، وإنما تُصَحِّح، فيقال: ما أَقْوَمَهُ، وما أْبَيَّعَهُ، ومن المعلوم أن الاسم هو الذي تصح عينه، ولهذا فهم يقولون في (أَفْعَل) التفضيل الذي هو اسم عند الجميع: هذا أقومُ منك، وأبيعُ.

٢- تقوية الحجة التي يستند إليها المُستدل:

والمراد بهذا الغرض أن يدعم صاحب القول الحجة المُستند إليها بالدليل التصريفي، ولا يلزم أن يكون صاحب الدليل التصريفي هو أول قائل بالحجة، فقد يكون غيره قد استدلت بها، فجاء هو بالدليل

(١) ينظر: المسألة الخامسة.

التصريفي ليدعم تلك الحجة التي يستند إليها القول الذي يختاره، فمن ذلك أن البصريين يقولون بأنه لا يجوز أن تُستعمل (لكن) حرفاً عاطفاً في الإيجاب، مخالفين في ذلك الكوفيين الذين يجيزون ذلك فيها، وقد احتج البصريون على ما ذهبوا إليه بأن العرب قد استعملت (بل) حرفاً عاطفاً في الإيجاب والنفي، فاكتفت بها في الإيجاب عن استعمال (لكن) للعطف في تلك الحالة، واستدلوا على هذه الحجة بدليل تصريفي، وهو أن العرب لم تستعمل للفعلين (يَذَرُ وَيَدَعُ) فعلاً ماضياً ولا مصدرًا ولا اسم فاعل؛ لأنهم استغنوا عن ذلك باستعمالهم لها في الفعل (يُتْرَكُ) الذي هو بمعنى الفعلين (يذر ويدع).^١

٣- رد حجة المعترضين:

قد يستند أصحاب قول ما إلى دليل تصريفي؛ للقدح في الحجة التي اعتمد عليها المخالف في اعتراضه، فمن ذلك أن البصريين يرون أن المصدر هو أصل للفعل والمشتقات، وقد أجابوا عن الحجة التي اتكأ عليها الكوفيون في ذهابهم إلى أن الفعل هو أصل للمصدر والمشتقات، وهي أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله، نحو: قاوَمَ قِوَاماً، وقام قياماً، بجوابين، أحدهما دليل تصريفي، وهو أنه قد يحمل أحد الشئيين على الآخر، ولا يستلزم ذلك أن يكون المحمول عليه هو الأصل، فمن ذلك حملهم الفعل المضارع المسند إلى ألف

(١) ينظر: المسألة التاسعة.

الاثنين (يرضيان) على الفعل الماضي (رضيا) في إعلاله، ولا خلاف في أنه ليس (رضيا) أصلاً لـ(يرضيان)^١.

٤- الاعتراض به لرد المذهب المخالف:

استعمل النحويون هذا الغرض مرات عدة، فتجد النحوي يستدل بالدليل التصريفي ليُبين ضعف المذهب المخالف، ومن ثمَّ يكون ذلك تقوية للمذهب الذي يقول به، ومثال ما ذكرته ما ورد في المسألة السابقة، وهي أن البصريين استدلوا في اعتراضهم على الكوفيين في قولهم بأن الفعل هو أصل المصدر والمشتقات بأنه يقال: أَكْرَمَ إِكْرَاماً، بإثبات الهمزة، ولو كان هذا المصدر مشتقاً من فعله للزم أن تُحذف همزته، كما حُذفت من اسم الفاعل واسم المفعول حين قالوا: مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ^٢.

٥- القدح في الحجة التي استند إليها المخالفون:

يعمد بعض النحويين إلى الاستدلال بدليل تصريفي يدحض به الحجة التي استند إليها صاحب القول المخالف، وبناء عليه يكون ذلك النحوي قد قدح في القول نفسه، ومثال هذا الغرض أن الكوفيين قد ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي محرك الوسط الخالي من تاء التأنيث، ومنعه البصريون محتجين بأن ترخيم هذا الاسم يفضي إلى محذور، وهو أن يبقى الاسم بعد ترخيمه بحذف آخره على حرفين، ومعلوم أن أقل ما يتألف منه الاسم ثلاثة أحرف، فاعترض الكوفيون

(١) ينظر: المسألة السادسة.

(٢) ينظر: المسألة السادسة.

على البصريين في هذه الحجة بدليل تصريفي، وهو أن هناك أسماء ثلاثية حُذفت أو آخرها فبقيت على حرفين، وهي: يَدٌ وِدَمٌ^١.

٦- الرد على من ضَعَّفَ حجة القول المختار:

من الأغراض التي استعملها النحويون في استدلالهم بالدليل التصريفي أن يرد به على المخالفين المعترضين على حجة القول المنتصر له، فيكون ذلك الدليل داعماً ومؤيداً للحجة التي استند إليها أصحاب القول فيما ذهبوا إليه، ومثل ذلك يحتاج إلى إيضاح بذكر مثال، وها أنا ذا أذكره، وهو أن البصريين ذهبوا إلى أن (اللهم) أصلها: يا الله، فحذفت أداة النداء (يا)، وعُوض عنها بالميم المشددة، واحتجوا لذلك بأن الميم المشددة و(يا) تدلان على النداء وكل منهما مؤلف من حرفين، كما أن العوض يُعرَّف بأنه ما قام مقام المعوض عنه، وقد اعترض الكوفيون على هذه الحجة بأنه قد ورد عن العرب قولهم: يا اللهم، ومن المتقرر أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وقد رد البصريون هذه الحجة بدليل تصريفي، وهو أن الميم عوض عن الواو في (فم)، ومع ذلك اجتمعا في قول الشاعر:

هما نَفْتًا فِي فَيٍّْ مِنْ فَمَوِيَّهَما عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رَجَامِ

فقال: فَمَوِيَّهَما، فجمع بين العوض والمعوض عنه^٢.

(١) ينظر: المسألة الثامنة.

(٢) ينظر: المسألة السابعة.

المبحث الثالث: التقويم

ويشتمل هذا المبحث على الأمور الآتية:

١- قوة الدليل التصريفي وضعفه:

الدليل التصريفي كغيره من الأدلة التي يستتبطها النحويون من الشواهد والنصوص والأحكام النحوية، ويكون الحكم عليه قوة أو ضعفاً بالنظر إلى مدى توافره على الشروط والعناصر التي تكسبه قوة وحجية، وإذا ما اختلف بعضها فإن ذلك يجعله ضعيفاً لا تقوم به الحجة، وهذه الشروط هي:

أ- أن يكون الدليل واضحاً وصريحاً في الدلالة على ما استدل له؛ لأن عكس ذلك يجعل الدليل ضعيفاً، ومن ثم لا تقوم به الحجة على الخصم، فمن ذلك ما استدل به البصريون من أن حروف التشية والجمع حروف إعراب بأن تلك الحروف زيدت لغرض التشية والجمع فأشبهت تاء التأنيث وياء النسب، ومن يمعن النظر يظهر له أن الحجية بهذا الدليل ضعيفة؛ لأن تاء التأنيث وياء النسب لا تتغيران حسب موقع الكلمة الإعرابي، خلافاً لحروف التشية والجمع التي تتغير تغيراً مطرداً في جميع أحوال الكلمة الإعرابية^١.

ب- أن يكون الدليل متوافقاً مع ما يراه صاحب القول المخالف، فلا يصح أن يحتج على صاحب القول المخالف بدليل لا يُقرب به أصلاً، ولا يتوافق مع ما يذهب إليه، ومثال ذلك أن الكوفيين استدلوا على مذهبهم في أن (أَفْعَل) في التعجب اسم بأنه يصغر، وهذا لا يقرب به

(١) ينظر: المسألة الأولى.

البصريون أصلاً ؛ لأنهم لا يجيزون تصغيره مطلقاً ؛ إذ إنه فعل عندهم ، والأفعال لا تُصغر ، ويحكمون على ما ورد منه مصغراً بالشذوذ والندرة^١.

ج- ألا يتعارض هذا الدليل مع دليل أقوى منه ، كأن يكون لصاحب القول المخالف دليل يُقدّم على الدليل التصريفي لقوته ، ومثاله أن الكوفيين استدلوا على مذهبهم في أن (نعم وبئس) اسمان بأنه قد ورد عن العرب قولهم: (نعيماً) وليس في أوزان الأفعال ما جاء على هذا الوزن ، والبصريون يرونهما فعلين ، مستدلين على ذلك بأن تاء التأنيث الساكنة تلحقهما دائماً ، ولا يخفى أن الدليل الأخير هو الأقوى ؛ لأن لحاق تاء التأنيث الساكنة لـ(نعم وبئس) مطرد وشائع ، أما مجيء (نعم) على (نعيماً) فهو نادر ومحفوظ^٢.

٢- اعتماد الدليل التصريفي على الأدلة النحوية الأخرى وارتباطه

بها:

للدليل التصريفي اعتماد ظاهر على الأدلة النحوية الأخرى ، وبخاصة السماع فقد يحتاج الدليل التصريفي إلى كلام مسموع عن العرب الفصحاء يعضده ؛ كي تقوم به الحجة على المخالفين ، والسماع _ كما هو معروف _ هو أهم الأدلة النحوية وأقواها على الإطلاق ، ولهذا ارتبط به الدليل التصريفي ارتباطاً وثيقاً ، فمن ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن (اللهم) أصلها: يا الله ، فحذفت أداة النداء (يا) ، و عوض

(١) ينظر: المسألة الخامسة.

(٢) ينظر: المسألة الثالثة.

عنها بالميم المشددة، وقد اعترض الكوفيون عليهم بأنه قد ورد عن العرب قولهم: يا اللهم، ومعلوم أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، ورد البصريون هذه الحجة بدليل تصريفي، وهو أن الميم عوض عن الواو في (فم)، ومع ذلك اجتمعا في قول الشاعر:

هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام
فقال: فمويهما، فجمع بين العوض والمعوض عنه!

وأحيانا يكون المستند الذي يقوم عليه الدليل التصريفي عكس ما سبق، وهو أن العرب لم تتكلم بهذا الشيء، ويكون في ذلك دلالة على ما استدل به تصريفاً، فمن ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن (لكن) لا تعطف بعد الإيجاب، مستدلين بأن (بل) تعطف بعد الإيجاب فاستغني عن العطف بـ(لكن) بعد الإيجاب؛ اكتفاء بالعطف بـ(بل)، واحتجوا لذلك بدليل تصريفي يقوم على عدم السماع عن العرب، وهو أن العرب لم تستعمل للفعلين (يذَر، ويَدَع) فعلاً ماضياً، ولا اسم فاعل، ولا مصدراً؛ لأنهم استعملوا من الفعل (تَرَكَ) الذي جاء بمعناهما كل ما سبق.

والدليل الثاني الذي ارتبط به الدليل التصريفي واعتمد عليه هو القياس، وهو الدليل الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع عند النحويين عدا الفارسي الذي قدمه على السماع، فمما ورد من ذلك أن الكوفيين يرون أن صيغة (أَفْعَل) في التعجب اسم، مستدلين على ذلك

(١) ينظر: المسألة السابعة.

بأنه قد ورد تصغيره، فرد عليهم البصريون بأنه إنما صُغر قياساً على (أفعل) التفضيل الذي هو اسم^١.

وأيضاً لم يخلُ الدليل التصريفي من الاستناد إلى الإجماع، وهو الدليل الذي يأتي في المرتبة الثالثة بين الأدلة النحوية الغالبة بعد السماع والقياس، ومثال ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن الألف والياء في المثى، والواو والياء في جمع المذكر السالم حروف إعراب، مستدلين بدليل تصريفي، وهو أن هذه الأحرف قد زيدت لغرض التشية والجمع، فلما كانت كذلك أصبحت من صيغة الكلمة، فصارت بمنزلة أداتي التأنيث، وهما: التاء في (قائمة)، والألف في (حبلى)، وكياء النسب، وقد أجمع النحويون على أن التاء والألف والياء حروف إعراب.

ولم يكن اعتماد الدليل التصريفي على الأدلة الغالبة فقط، وإنما اعتمد أيضاً على الأدلة غير الغالبة، فمن ذلك الاستدلال بعدم النظر، كما فعل الكوفيون الذين يقولون بأن (نعم وبئس) اسمان، إذ اعترضوا على البصريين القائلين بأنهما فعلان ماضيان بما قد ورد عن العرب من قولهم: نعيم الرجل، وكون الفعل على وزن (فَعِيل) لا نظير له في أوزان الأفعال^٢.

ومن ذلك أيضاً اعتماد الدليل التصريفي على دليل اللزوم، ومثاله أن البصريين يرون أن فعل الأمر أصل بنفسه، وليس فعلاً مضارعاً مخالفين في ذلك الكوفيين، واستدلوا على بطلان مذهب الكوفيين

(١) ينظر: المسألة الخامسة.

(٢) ينظر: المسألة الرابعة.

بدليل تصريفي، وهو أن مصدر (أَكْرَمَ): إكراماً، بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل للزم منه أن تحذف الهمزة من المصدر، كما حذفت من اسم الفاعل واسم المفعول (مُكْرِم، ومُكْرَم) اللذين اشتقا منه، فلما لم يكن ذلك في المصدر علم أنه ليس مشتقاً من الفعل^١.

كما اعتمد الدليل التصريفي على دليل آخر، وهو الأوّل، ومن ذلك أن البصريين لا يرون صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر، أما الكوفيون فأجازوه محتجين بدليل تصريفي، وهو أنه قد ورد في ضرورة الشعر من الحذف ما هو أشد من حذف التتوين، وهو حذف الواو المتحركة، كما في قول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

فالواو هنا محذوفة ضرورة؛ لأن الأصل: بَيْنَا هُوَ، فالواو متحركة، وهي أصلية عند البصريين، فلما جاز حذفها للضرورة كان حذف التتوين أسهل من ذلك بكثير؛ لكونه ليس من أصل الكلمة، فكان الأولى جوازه^٢.

٣- اهتمام النحويين به:

تبين لي بعد هذه الدراسة أن للنحويين البصريين اهتماماً وعناية بهذا الدليل؛ إذ وجدت مسائل عدة من مسائل الخلاف النحوية بينهم وبين الكوفيين قد تضمنت احتجاجاً بالدليل التصريفي، وعدد تلك

(١) ينظر: المسألة الحادية عشرة.

(٢) ينظر: المسألة العاشرة.

الأدلة في هذه المسائل عشرة أدلة ، وهذا مؤشر قوي على أن الدليل التصريفي حضي بعناية متميزة لدى النحويين البصريين.

ولم يكن الكوفيون مهملين له ، بل كانت لهم احتياجات بهذا الدليل تقارب عدد المرات التي استدل به البصريون ، إذ بلغت ثمانية استدلالات ، ولا يخفى أن في هذا العدد دلالة على مكانة هذا الدليل عند الكوفيين أيضاً ، وقد يكون اهتمام البصريين وعنايتهم به أكثر لأن استدلالهم به قد فاق عددا استدلال الكوفيين به ، ولأن المذهب البصري عرف عنه عنايته الشديدة بالأدلة العقلية التي تقوم على الاستنباط والاستنتاج ، أما الكوفيون فكانت عنايتهم الكبيرة في ميدان الرواية وجمع النصوص الفصيحة ، وهذا ما عرف عنهم.

الخاتمة

في ختام هذا البحث هذا ذكر موجز للثمرات التي أثمرها:

- ١- كانت البواكير الأولى لظهور هذا الدليل مبكرة جداً؛ إذ ورد في (كتاب سيبويه) بصورة تعليقات للقواعد والأحكام التي يسوقها سيبويه رحمه الله، ثم لم يلبث أن استعمل دليلاً في الخلاف النحوي، وظهر ذلك بشكل واضح وجلي عند البصريين والكوفيين في خلافاتهم النحوية.
- ٢- استدل النحويون بالدليل التصريفي في المسائل النحوية الخلافية مرات عدة، وقد وقفت على عدد من تلك المسائل الخلافية كانت بين قطبي النحو البصريين والكوفيين.
- ٣- تبين اهتمام النحويين البصريين والكوفيين بالدليل التصريفي؛ إذ اتخذ كل من الفريقين حجة وبرهاناً على ما يقول به، أو طعناً وقدحاً فيما يقول به مخالفه.
- ٤- اتضحت الأغراض التي من أجلها احتج النحويون بالدليل التصريفي في خلافهم النحوي، وأنه لا يقتصر فقط على نصره المذهب المختار، وإنما يتعدى ذلك إلى رد القول المخالف، ورد حجته وغير ذلك مما بينته في موضعه.
- ٥- كان الدليل التصريفي مرجحاً لبعض الأقوال النحوية على بعضها الآخر، وفي هذا دلالة على المكانة الجيدة التي تبوأها هذا الدليل بين الأدلة النحوية.

٦- يكتسب الدليل التصريفي قوته وحجيته إذا توافرت فيه شروط وعناصر معينة، ككونه واضحاً وصريحاً في الدلالة، وكونه متوافقاً مع ما يراه صاحب القول المخالف، وكونه لا يتعارض مع دليل آخر أقوى منه.

٧- أن الدليل التصريفي كثيراً ما يعتمد ويستند على أدلة نحوية أخرى، كالسمع والقياس والإجماع وغير ذلك. هذا بتوفيق الله عز وجل، فالحمد له أولاً وآخرأ على ما يسره لي في إتمام هذا البحث، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر

- _ اثتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _ الاختيار في القراءات العشر، لسبط الخياط، تحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر.
- _ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- _ الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين الكيشي، تحقيق: د. عبدالله البركاتي ود. محسن العميري، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- _ أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- _ إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- _ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- _ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، عالم الكتب.
- _ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- _ الإقناع في القراءات السبع، لابن البادش، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- _ أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- _ الانتصار لسبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- _ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

- _ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- _ الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- _ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- _ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- _ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- _ التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- _ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- _ التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب.
- _ التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
- _ التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق د. ديزيره سقال، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- _ تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد ابن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- _ توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ج.م.ع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- _ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادى، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- _التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- _الجمال في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- _الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- _حاشية الصبان على شرح الأشموني، لأبي العرفان الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- _جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- _خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- _الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- _الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، حققه مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- _رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- _السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ج.م.ع، الطبعة الثالثة.
- _سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- _شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- _شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقرات ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مصورة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧.
- شرح للمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح ملحّة الإعراب، لأبي محمد الحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السلسلي، تحقيق: د. عبداللّه البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- _ ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- _ الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثماني، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- _ كتاب سيبويه، لعمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- _ اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- _ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- _ اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- _ المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
- _ مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- _ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦ هـ.
- _ المسائل الحلييات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندايي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- _ المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدرى، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- _ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

- _مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- _معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- _معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- _معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- _مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- _المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهرة الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، ١٩٨٢م.
- _المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- _المتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الطبعة الثانية.
- _همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون ود. عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ألفاظ الإبدال في الاستعمال اللغويّ

دراسة تطبيقية

د. عبد العزيز بن حميد الحميد

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

يأتي هذا البحث متناولاً نوعاً من الأفعال التي تجمعها دلالة عامّة هي الإبدال أو المعاوضة، وبسبب تساؤل الباحثين أحياناً عن أساليب استخدامها، ومواضع الباء حينما تأتي معها، مع حاجتنا إلى تحقيق وجوه استعمالها والصيغ التي تأتي عليها، من أجل هذه الدواعي جاءت هذه الدراسة محاولةً للكشف عنها.

من أهمّ ما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع ما يلي:

♦ مجيء عدّة أفعال تدلّ على الإبدال والتعويض، مع مجيئها على وجوه متعدّدة؛ تختلف من حيث ما تتعدّى إليه، ودخول الباء على معمولها أو عدم دخولها، فرأيت حاجة الموضوع إلى مزيد عناية لرصد تلك الأفعال والوجوه التي تأتي عليها.

♦ ما يتداوله الباحثون بينهم من تخطئة دخول الباء على المأخوذ (الحاصل) في مثل قولهم: استبدلت الماء باللبن، أي أخذت اللبن بدلاً من الماء، ويستدلون هنا بقوله تعالى: (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير)، وما يتردّد بين طلاب العلم والباحثين من حديثٍ حول مسألة موقع الباء مع الأفعال الدالّة على الإبدال مشهور، بل إنّ الاختلاف وقع عند بعض القدماء.

♦ الرغبة في ألا يكون هذا البحث بحثاً يعتمد على جمع الآراء ونقل النصوص دون جديد فيها، وأن يحوي مسائل تحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب والتحليل.

حاولت في هذا البحث جمع أقوال بعض العلماء حول باء البدل وما يشابهها، من حيث تعريفها وبيان الفروق بين أنواعها، وجمعتُ بعض نصوص العلماء في تعيينهم باء البدل في بعض النصوص.

بدلت جهدي في عرض الأقوال المختلفة فيما يتصل بأفعال الإبدال، مع محاولة التأليف بين الأقوال المتقاربة منها، والخروج بصورٍ في قوالبٍ يمكننا البناء عليها.

اجتهدتُ في جمع أشتات هذا الموضوع، مع ما فيه من عُسر وإشكالات، راجياً أن يكون بداية دراساتٍ تتناول هذا الموضوع والموضوعات المشابهة له.

وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخل في بيان مصطلحات البحث:

يحسن في البداية الوقوف عند أهمّ ما يتردّد في البحث من مصطلحات، وفيما يلي بيانها:

باء المقابلة أو العوض أو التعويض أو الثمن: الباء الدالة على مقابلة

شيء بشيء.

باء البَدَل: الباء الدالة على اختيار شيء من شيئين.

الحاصل أو المأخوذ أو المذهب: ما يُؤخذ أو يحصل في الإبدال.

المتروك أو الذاهب: ما يذهب أو يُترك في الإبدال.

أفعال الإبدال والمعاوضة:

أعني بأفعال الإبدال والمعاوضة الأفعال الدالة على الإبدال وما يُحمل عليها ممّا يدلّ على المعاوضة، سواء كان من مادة (بدل)، أو من مادة أخرى تحمل الدلالة نفسها.

باء البديل والمقابلة:

ذكر بعض العلماء أن الباء تدخل على العوض ويكون حاصلًا ومتروكًا؛ فتدخل على الحاصل في البيع مثل: بعثُ الثوب بدرهم وأبدلتُ الثوب بدرهم وقوله تعالى (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ)، وتدخل على المتروك في الشراء مثل: اشتريت الثوب بدرهم وأتَّهبتُه منه بدرهم، وقوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ)، وتُسمّى بقاء المقابلة، والفقهاء يقولون: بَاءُ الثَّمَنِ^(١).

وذكر ابن مالك نوعين للباء:

(١) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - أحمد بن محمد المقرئ / ١ / ٩٣

باء البديل: التي يحسن في موضعها (بديل) كقول رافع بن خديج رضي الله عنه: "ما يسرّني أنّي شهدت بدرًا بالعقبة"، ومثله قول الشاعر:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا ❖❖ شتّوا الإغارة فرساناً ورُكبانا
ومثله قول جرير:

يلقى غريمكُم من غير عُسرتكم ❖❖ بالبذل بخلاً وبالإحسان جرماناً^(١)
باء المقابلة: الداخلة على الأثمان والأعواز كقولك: اشتريتُ
الفرسَ بألف، وكافآت الإحسان بضِعْف، وذكر ابن مالك أنها قد
تُسمّى باء العوض^(٢)

وذكر ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) نحواً ممّا ذكره ابن مالك عن باء
البديل والمقابلة^(٣).

وذكر السيوطي تعريف ابن مالك لباء المقابلة بأنها الداخلة على
الأعواز والأثمان، وأنها قد تسمى باء العوض نحو اشتريت الفرس
بألفٍ وكافآت الإحسان بضِعْف، وقال السيوطي بعدها: والظاهر أنها
داخلة في باء البديل، فهو يرجح أن باء المقابلة داخلة في باء البديل^(٤).

(١) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ١٦٢/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل - ابن مالك ٣ / ٢١

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل ٢ / ٢٦٣، وذكر المرادي بقاء البديل وبقاء
المقابلة وبقاء العوض كابن مالك. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني - المرادي ص

٤٠ - ٤١

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي ٢ / ٣٣٧

وذهب الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني إلى التفرقة بين باء التعويض وباء البدل، فباء التعويض فيها مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين. ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختيار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين^(١).

وذكر الخضريّ أن باء التعويض هي باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته. أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشئيين على الآخر^(٢).

خلاصة:

باء العوض أو التعويض أو المقابلة أو الثمن هي: التي تدخل على الثمن أو العوض، أي أن الباء هنا تدلّ على مقابلة شيء بشيء؛ أي أخذ شيء ودفع آخر.

وباء البدل هي: التي تدخل على بدل الشيء، ولذا يمكن وضع كلمة (بدل) مكانها، أي أن الباء هنا تدلّ غالباً على اختيار شيء من شئيين.

ويجدر التنبيه إلى أن بعضهم قد يطلق باء البدل عليها جميعاً.

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - محمد بن علي الصبان

٣٣٠ / ٢

(٢) ينظر: حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٤٧٠ - ٤٧١

أمثلة لتطبيقات العلماء على أنواع الباء:

فيما مضى عرضت عدداً من أقوال العلماء وتعريفاتهم للباء الدالة على البديل أو العوض.

أما الجانب التطبيقي لهذه الباء والسياقات التي ترد فيها فبعض السياقات اختلفوا في نوع الباء فيها، وهو دليل على أن الفاصل في تعيين نوع الباء هو المعنى. كما أنها قد تأتي في سياقات دون أن يكون معها فعل من أفعال الإبدال، فمتى دلت على الإبدال أو المعاوضة صح لنا أن نعدّها مثلاً على باء البديل أو العوض.

ومن النماذج التي جعلها بعض العلماء شواهد على الباء ما يلي:

◆ ما ذكره القاضي عياض عند قول عبادة بن الصّامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا نَسْرِقَ وَلَا نَزْنِيَ وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَلَا نَنْتَهَبَ وَلَا نَعْصِيَ بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ .. فقد ذكر عياض أن الباء هنا باء البديل والعوض^(١).

◆ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْخَرَّاجُ بِالضَّمَانِ) ... وذكر الزبيدي اختلاف العلماء في المقصود به، وذكر أن الأقرب هو ما نقل تفسيره عن عدد من العلماء بأن معنى (الْخَرَّاجُ بِالضَّمَانِ) أَي غَلَّةُ الْعَبْدِ لِلْمُشْتَرِي بِسَبَبِ أَنَّهُ فِي ضَمَانِهِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدًا وَيَسْتَعْلَهُ زَمَانًا، ثُمَّ يَعْتَرِ مِنْهُ عَلَى عَيْبِ دَلْسِهِ الْبَائِعُ، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ، فَلَهُ رَدُّ الْعَبْدِ عَلَى

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار - القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي /١

البائع والرجوع عليه بالثمن جميعه، وأما الغلة التي استغلها المشتري من العبد فهي له طيبة لأنه كان في ضمانه، ولو هلك هلك من ماله. وذكر أن الباء في (بالضمان) متعلقة بمحذوف تقديره: الخراج مُستحق بالضمان أي بسببه.

ونقل قول جماعة بأن الباء للمقابلة، والمُضاف محذوف، والتقدير: بقاء الخراج في مقابلة الضمان، أي منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان اللازم عليه بتلف المبيع، وهو المراد بقولهم: الغنم بالغرم^(١).

◆ ذكر الميداني المثل العربي (ربما أصاب الأعمى رُشده)، وفسره: أي ربما صادف الشيء وفقهه من غير طلب منه وقصد، وكثيراً ما يقولون: "بما أصاب الأعمى رُشده" مكان "ربما" قال حسان:

إِنْ يَكُنْ غَثٌّ مِنْ رَقَاشِ حَدِيثٍ ❖❖ فِيمَا تَأْكُلُ الْحَدِيثَ السَّمِينَا

قالوا: أراد ربما، قلت: يجوز أن تكون الباء في قوله: "فبما تأكل" باء البدل كما يقال: هذا بذاك أي بدله، يقول: إن غث حديثها الآن فببدل ما كنت تسمع السمين من حديثها قبل هذا"^(٢).

◆ ذكر الخضري أن الباء في قوله تعالى: "ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون"^(٣) [النحل: ٣٢] باء التعويض لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل^(٣).

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس - مرتضى الزبيدي (خرج) ٥١٨ / ٥ - ٥١٩

(٢) مجمع الأمثال - أبو الفضل الميداني ٣٠٧ / ١

(٣) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٧٠ / ١ - ٤٧١

♦ فسّر أبو حيان قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) [المائدة: ٤٥]، وذكر أن الباء في كلمات الآية باء المقابلة والمعاوضة^(١).

♦ ذكر القسطلاني حديثاً فيه قول عمرو بن تغلب: "فَوَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حُمْرَ النَّعَمِ"، وذكر أن الباء في (بكلمة) للبدل، وتسمى: باء المقابلة. أي: ما أحب أن لي بدل كلمته عليه الصلاة والسلام حمر النعم^(٢).

♦ ذكر القسطلاني قوله عليه الصلاة والسلام في حديث لليهود: "اعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ"، وذهب إلى أن الباء في (فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ) للبدلية أي بدل ماله^(٣).

♦ ذكر القسطلاني في حديث كعب بن مالك وفيه: "وَلَقَدْ شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ حِينَ تَوَاتَقْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهَا مَشْهَدَ بَدْرٍ، وَإِنْ كَانَتْ بَدْرٌ أَذْكَرَ فِي النَّاسِ مِنْهَا" وذكر أن الباء في (أن لي بها) باء البدلية، أي أن لي بدلها^(٤).

(١) ينظر: تفسير البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي ٥٠٦ / ٣

(٢) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - القسطلاني ١٨٤ / ٢

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٤١ / ١٠

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٠٨ / ٦

♦ قال القاضي عياض حول قوله صلى الله عليه وسلم: "أذهبُ فقد ملّكتُكها بما معك من القرآن": "قيل: الباء هنا بمعنى اللام أي لأجل ما معك منه، وهذا على مذهب من لم يرَ النكاح بالإجارة، وقيل: هي باء التعويض كقوله: بعته بدرهم، وهذا على قول من رآه إجارةً وأجاز النكاح بها"^(١).

وقريبٌ منه ما ذكره القسطلانيّ عند قوله عليه الصلاة والسلام: "قد زوجناكها بما معك من القرآن" بأنّ الباء في (بما) للتعويض، مثلها في: بعثك العبدَ بألفٍ، وليست للسببية أي لأجل ما معك من القرآن"^(٢).

صور استعمال أفعال الإبدال والمعوضة:

عند النظر في استعمالات العرب لأفعال الإبدال يظهر التعدّد الكبير في الصور التي تأتي عليها، وربما يظنّ ظانٌّ أنّه لا يمكن ضبطها أو حصرها. لكن إطالة النظر فيها مع التمعّن في الوجوه التي تأتي عليها تلك الأفعال، إلى جانب مراجعة ما قاله العلماء من آراء حولها، تساعدنا في ضبط تلك الوجوه وحصرها.

فيما يلي أعرض أبرز الأقوال والآراء التي أخذ بها علماء حول هذه الأفعال، مع بيان اختلاف آرائهم حول بعض الصور، من إجازة أو منع، وسأحاول حصر تلك الصور وعرضها، ثمّ وضعها في جداول محاولاً

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار - القاضي عياض ١ / ١٩٨

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤ / ١٦٣

جعلها نماذج يستطيع الكاتب أو المتحدث القياس عليها في استعماله اللغة.

آراء ابن لبّ الغرناطي^(١) والبقاعي^(٢) في وجوه الاستعمال:

اشتهر ابن لبّ برسائله التي فصل فيها وجوه استعمال أفعال الإبدال ومجيء الباء في بعض استعمالاتها، وقد جاءت جواباً لمن سألته عن تعيين محلّ الباء من مفعولي (بَدَلٌ وَأَبْدَلٌ) وبقية أفعال المادة، والذي حمل السائل على السؤال أنه سمع بعض العلماء ينكر مثل: فعماً قليل يُبَدِّلُ العُسْرُ باليُسْرِ، ويعده لحناً خارجاً عن كلام العرب، وأنّ الصواب: يُبَدِّلُ اليُسْرُ بالعسرِ، فالباء تدخل على المتروك، ويجرد الحاصل منها. وقد أوضح ابن لبّ للسائل أنّ تلك العبارة صحيحة لا خطأ فيها، ثمّ جاءت رسالته المفصلة استجابةً لطلب السائل تقييد رأيه في المسألة.

ولم أجد فيما اطّلعْتُ عليه أكثر تفصيلاً من رسالة ابن لبّ حول

مسألة دخول الباء^(٣).

(١) هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ الغرناطي المالكي، من أكابر علماء المالكية، وقلّ من لم يأخذ عنه في الأندلس في وقته، ومن مصنفاته: شرح جمل الزجاجي، شرح تصريف التسهيل، الباء الموحدة، القصيدة النونية، الفتاوى. توفّي سنة ٧٨٢ هـ. ينظر: رسالة ابن لبّ الغرناطي في مسألة تعيين محل دخول الباء. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - العدد (٧٣، ٧٤) ص ٧٧

(٢) هو برهان الدين البقاعي (٨٠٩ - ٨٨٥ هـ) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي، ولد سنة ٨٠٩ هـ بقرية من عمل البقاع، ثم انتقل إلى دمشق بعد نشأته، فتعلم فيها القرآن والقراءات، ومن أعظم كتبه: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي ٧ / ٣٣٩ - ٣٤٠

(٣) أورد السيوطي رسالة ابن لبّ الغرناطي في مسألة تعيين محل دخول الباء في كتابه (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث)، وقد حقق الكتاب د. حسن موسى الشاعر، وأورده مقسماً في عدة أعداد من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد

وممنّ اعتنى بهذه المسألة برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ) عند حديثه عن قوله تعالى: (أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) [البقرة ٦١]، وذكر أنّ مادة (الباء والبدال واللام) لها استعمالات كثيرة ذكرها باختصار^(١)، لكنه عاد في حديثه عن قوله تعالى: (وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ) [سبأ ١٦]، ففصّل في ذكر الوجوه التي تأتي عليها مادة (بدل) مع حرف الجرّ، ونبّه إلى أنّ الحال تختلف فيها مع (الإبدال والتبديل والاستبدال والتبدّل) مع اشتباهاها واختلافها، ونقل تفصيل أحوالها عن شيخه شمس الدين محمد بن علي القاياتي قاضي الشافعية بالديار المصرية.

ولأهمية ما ذكره ابنُ لبّ وتفصيله وجوه أفعال التبديل، فقد جعلته أساساً هنا لعرض الوجوه التي ترد عليها تلك الأفعال، مع ذكر ما يوافقها أو يخالفها أو يزيد عليها ممّا ذكره غيره من العلماء، ومن أبرزهم برهان الدين البقاعي، مع التنبيه إلى أنّي تصرّفت في عرض الوجوه التي ذكرها ابنُ لبّ، وتصنيف أنماط الاستعمال التي ترد تحت كل وجه، مع زيادة ما قد يظهر لي من وجوه أخرى.

وقد فصّل ابنُ لبّ وجوه استعمال هذه الأفعال في العربية إلى أربعة أوجه:

وردت الرسالة في العدد (٧٣، ٧٤) من ص ٧٧ إلى ٨٦، كما حقّق رسالة ابن لبّ منفردة د. عياد الثبتي ونشرها في مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد ٢٩ ج ١ ص ١٦٣ - ١٨٦).
لكني اعتمدت في دراستي آراء ابن لبّ على تحقيق د. حسن الشاعر.

(١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١ / ٤١٤ - ٤١٥

الوجه الأول: أن يأتي (التبديل أو الإبدال) لتغيير الشيء بنقله وتحويله، فيتعدى إلى اسمين منقول ومنقول إليه، وهذا الوجه خاصّ بالفعلين (بَدَل) و (أَبْدَل) ومشتقاتهما في المشهور. ولهذا الوجه عدة استعمالات:

الاستعمال الأول: أن تأتي الباء فيكون دخولها على العوض الحاصل، ويُجرّد المتروك لأنّه المُغَيَّر، ويكون المراد: أخلفت هذا بذاك ونسخته به، وهذا الوجه يُخالف الشائع لدى أكثر العلماء في مدخول الباء، فهو هنا الحاصل المأخوذ لا المتروك. من أمثله ما سأل عنه السائل ابنُ لبّ، وهو قوله: فعمّا قليلٍ يُبَدَّل العُسْرُ باليسر.

وذكر الأزهريّ قول أبي العباس أحمد بن يحيى: "قال الفراء: يقال: أبدلتُ الخاتمَ بالحلقة: إذا نَحَيْتَ هذا وجعلت هذا مكانه، وبَدَلْتُ الخاتمَ بالحلقة: إذا أَدْبَيْتَهُ وَسَوَيْتَهُ حَلَقَةً، وبَدَلْتُ الحَلِقَةَ بالخاتم إذا أَدْبَيْتَهَا وجعلتها خاتماً"^(١)، وظاهرٌ أنّ الباء دخلت على الحاصل في قول الفراء سواءً كان بالنقل في قوله: أبدلتُ الخاتمَ بالحلقة، أو التحويل في قوله: بَدَلْتُ الخاتمَ بالحلقة وبَدَلْتُ الحَلِقَةَ بالخاتم.

ومن الشواهد التي استشهد بها ابنُ لبّ قول أبي تمام:
بَسَيْبِ أَبِي الْعَبَّاسِ بَدَلٌ أَرْزُلْنَا ❖ ❖ بِخَفْضٍ وَصِرْنَا بَعْدَ جَزْرِ إِلَى مَدِّ

(١) تهذيب اللغة - الأزهري ١٣٢ / ١٤

الأزل: الضيق والحبس، والخفض: السعة في العيش، وهو الحاصل هنا^(١).

وقال أبو الطيب المتبّي:

أبلى الأجلة مهري عند غيركم ❖❖ وبُدِّلَ العذرُ بالفُسطاطِ والرَّسنُ
يقول: طال بمصر مقامي عندكم حتى أبلى إجلال فرسي، وعذره
ورسنه، فبُدِّلَ بغيرها^(٢)، أي بُدِّلَ العذر وهو ما يكون على خدّ الفرس
من اللجام، والرَّسن وهو الحبل، بُدِّلَ بالفُسطاط وهو مصر، أي أنّ
مصر هي الحاصل.

وقال أبو الطيب أيضاً من قصيدة يمدح بها كافور الإخشيدي،
وكان أسود:

مَنْ لبيضِ الملوِكِ أَنْ تُبْدَلَ اللونَ بِلَوْنِ الأَسْتَاذِ وَالسَّحْنَاءِ

يقول: الملوِكِ البِيضِ الأَلْوَانِ يَتَمَنُّونَ أَنْ يُبْدِلُوا أَلْوَانَهُمْ بِلَوْنِكَ، وَأَنْ
تَكُونَ هَيْئَتَهُمْ كَهَيْئَتِكَ^(٣)، والفعل هنا مضارع (أبدل)، والحاصل
الذي دخلت عليه الباء هو (لون الأستاذ).

وقال أبو العلاء المعري:

يَقُولُ إِنَّ زَمَاناً يَسْتَقِيدُ لَهُمْ ❖❖ حَتَّى يُبَدَّلَ مِنْ بُؤْسِ بِنِعْمَاءِ^(٤)

(١) ينظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٢ / ٦٤، وهذا البيت من شواهد ابن لبّ الغرناطيّ في دخول الباء على الحاصل.

(٢) ديوان أبي الطيب المتبّي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ٤ / ٢٣٨، وهذا البيت من شواهد ابن لبّ الغرناطيّ في دخول الباء على الحاصل.

(٣) السابق ١ / ٣٥، وهذا البيت أيضاً من شواهد ابن لبّ الغرناطيّ.

(٤) في اللزوميات باختلاف يسير: يُقَالُ إِنَّ زَمَاناً يَسْتَقِيدُ لَهُمْ ❖❖ حَتَّى يُبَدَّلَ مِنْ بُؤْسِ بِنِعْمَاءِ

وذكر ابن لبّ احتمال دخول هذا البيت في الوجه الثالث، وسيرد فيما بعد، بتقدير: حتى يبدلهم.

وقال عدي بن زيد العبادي:

وَبُدِّلَ الْفَيْجُ بِالزَّرَافَةِ وَالْأَيَّامُ جُؤُنْ جَمَّ عَجَائِبُهَا^(١)

وفسر ابن لبّ الفيج بالمنفرد في مشيه، والزرافة بالجماعة، يعني بها الكتائب التي ذكرها قبل هذا في قوله:

سَاقَتْ إِلَيْهَا الْأَسْبَابُ جُنْدَ بَنِي الْأَحْرَارِ فُرْسَانُهَا مَوَاكِبُهَا

حَتَّى رَأَاهَا الْأَقْوَالُ مِنْ طَرْفِ الْمُنْقَلِ مُخْضَرَّةٌ كَتَائِبُهَا

وذكر ابن لبّ أنه أراد بالفيج سيف بن ذي يزن الحميري، لأنه أتى النعمان فذهب معه فأدخله على كسرى فشكا إليه، فأصبحه جيشاً، فبدل الواحد بالجماعة، هذا على رأي ابن لبّ، أما أبو عمرو الشيباني فذهب إلى أن الباء داخلة على المتروك، فالمعنى في رأيه: كنت في فرسان وموكب فصار معي فيج يحرسني، قاله حين حبسه النعمان^(٢).

ووجه الاستعمال هذا هو الذي عناه برهان الدين البقاعي ووصفه بأن يُذكر المتقابلان مع التبديل والإبدال، والباء داخلة على الحاصل،

ينظر: شرح اللزوميات، نظم أبي العلاء المعري ٨١/١

(١) في ديوان عدي بن زيد العبادي ص ٤٧: (والأيامُ حُؤُنْ)، وكذا في الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/ ٥٤، وسيرد تفصيله تحت موضوع (من مظاهر اختلاف العلماء حول مدخول الباء).

(٢) سيرد تفصيله عند ذكر نماذج مما اختلف فيه العلماء تحت موضوع (من مظاهر اختلاف العلماء حول مدخول الباء).

ويتعدى الفعل بنفسه إلى المتروك، وأورد ما نقله الأزهري عن ثعلب: **بَدَلْتُ الخاتم بالحلقة - إذا أذبتَه وسويته حلقة، وبَدَلْتُ الحلقة بالخاتم - إذا أذبتها وجعلتها خاتماً، وأَبَدَلْتُ الخاتم بالحلقة - إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه^(١).**

الاستعمال الثاني: أن يأتي محلُّ الباء مجرداً منصوباً، أي يتعدى الفعل إلى مفعوليه بنفسه، وشواهد:

قوله تعالى: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ) [إبراهيم ٤٨] فالمفعول الأول هو نائب الفاعل، والثاني هو (غير)، وذكر ابن لبَّ عن الغزنوي رأياً آخر بتقدير (بغير الأرض).

ومثله قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ" [إبراهيم ٢٨]، وقوله: "فَأَوْلَيْكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ" [الفرقان ١٧٠]، ففي الآيات الكريمة جاء موضع الباء منصوباً. وذكر البقاعي نحواً من هذا ووصفه بتعدّي الفعل إلى المفعولين بنفسه، واستشهد بقوله تعالى: (فأردنا أن يُبدلَهُمَا ربهما خيراً منه زكاة) الآية، بمعنى يعطيها بدل ما كان لهما خيراً^(٢).

الاستعمال الثالث: قد يحذف محلُّ الباء، أي يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، كما في قوله تعالى: (إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ) [غافر ٢٦]، وذكر قول مكِّي في تقدير المحذوف: "أن يُبدِّلَ دينكم بما أتاكم به". وفي قوله تعالى: (وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا) [الإنسان

(١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٥ / ٤٨٠ - ٤٨٣

(٢) ينظر السابق ١٥ / ٤٨٠ - ٤٨٣

[٢٨]، ذكر تقدير الغزنوي: أي أمثالهم ممن يكفر النعم بمن يشكرها، وهو أحد وجهي الآية، أي أنّ (أمثالهم) هو المُبدل المتروك على هذا التقدير، والمحذوف تقديره (من يشكرها)، لكن سترد الآية شاهداً على الوجه الثاني على أنّ (أمثالهم) هو المُبدل به الحاصل، والمحذوف هو المتروك، ومردّد ذلك على تقدير معنى (بدل)؛ ففي هذا الوجه معنى (بدلنا): غيرنا، وفي الاستشهاد بها على الوجه الثاني معنى (بدلنا): أحلنا.

وذكره البقاعي بتعدّي فعل التبديل إلى مفعول واحد مثل: بدلت الشيء أي غيرته، وقوله تعالى: (فمن بدّله بعد ما سمعه)^(١).

ويدخل تحت هذا الاستعمال شواهد كثيرة جاء فيها الإبدال أو التبديل دالاً على التغيير وناصباً مفعولاً واحداً، كقوله تعالى: (فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه) [البقرة ١٨١]، وقوله: (أنت بقرآن غير هذا أو بدّله قل ما يكون لي أن أبدّله من تلقاء نفسي) [يونس ١٥]، وقوله: (إني أخاف أن يبدّل دينكم) [غافر ٢٦]، وقوله: (يريدون أن يبدّلوا كلام الله) [الفتح ١٥]، ويظهر من الآيات الكريمة أنّ المعنى يكتمل بذكر المفعول به، فإن احتيج لبيان المعنى إلى تقدير الثاني قدر كما فعل مكّي والغزنوي.

والدلالة العامّة لهذا الوجه هي دلالته على تحية شيء وإحلال آخر محلّه، أي أنّ الفعل يُسلط أولاً على المتروك وهو المنحى، ثم يأتي بديله وهو الحاصل، سواء دخلت عليه الباء أو لم تدخل، أو حذف.

(١) ينظر السابق

وفيما يلي قالبٌ في جدولٍ حاوٍ وجوه الاستعمال الداخلة تحت هذا الوجه.

القالب الأول:

الصيغة	الفعل	دلالاته	المعمول الأول	المعمول الثاني
١	أبدَلَ	التغيير بالنقل	منقول (متروك)	منقول إليه مجرور بالباء (مأخوذ)
أبدلتُ الخاتمَ بالحلقة: أي نحيْتُ الخاتمَ وجعلتُ الحلقةَ مكانه مثال آخر: أبدلتُ ثوبي القديم بثوبي الجديد				
٢	بَدَلَ	التغيير بالتحويل	مُحوّل (متروك)	محوّل إليه مجرور بالباء (مأخوذ)
بَدَلْتُ الخاتمَ بالحلقة: أي أذبتُ الخاتمَ وجعلتُه حلقةً تتبيه: التفرقة بين دلالة الفعلين (أبدَلَ وبدَلَ) ليست متفقا عليها، فيأتي أحدهما لدلالة الآخر.				
٣	أبدَلَ	التغيير بالنقل	منقول (متروك)	منقول إليه مجرّد من الباء (مأخوذ)
أبدلتُ الخاتمَ حلقةً: أي نحيْتُ الخاتمَ وجعلتُ الحلقةَ مكانه شاهد آخر: "فأردنا أن يُبدلَهما ربُّهما خيراً منه زكاةً"				
٤	بَدَلَ	التغيير بالتحويل	مُحوّل (متروك)	محوّل إليه مجرّد من الباء (مأخوذ)
بَدَلْتُ الخاتمَ حلقةً: أي أذبتُ الخاتمَ وجعلتُه حلقةً مثال آخر: "يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ" تتبيه: التفرقة بين دلالة الفعلين (أبدَلَ وبدَلَ) ليست قاطعةً، فيأتي أحدهما لدلالة الآخر.				
٥	أبدَلَ	التغيير بالنقل	منقول (متروك)	منقول إليه (محذوف)
أبدلتُ سيّارتي: أي تركتها إلى أخرى				
٦	بَدَلَ	التغيير بالتحويل	مُحوّل (متروك)	محوّل إليه (محذوف)
بَدَلْتُ لونَ سيّارتي: أي غيّرتُ لونها إلى آخر مثال آخر: "يريدون أن يُبدّلوا كلامَ الله"				

الوجه الثاني: أن يقصد بالتبديل أو الإبدال جعل شيء مكان شيء وبدلاً منه، وتكون دلالة الفعل: أحللتُ شيئاً بشيء، فيكون الفعل مسلطاً على المفعول مكان الآخر أولاً، ثم يأتي المتروك الذاهب. ويكون الاستعمال هنا بتجريد الحاصل ودخول الباء على المتروك، لأنك تريد جعلت هذا بديل هذا و عوضاً منه، وفيما يظهر لي لا يتعدى الفعل إلى الاثنين بنفسه، كالوجه السابق، لأنّ المعنى: أحللتُ شيئاً بشيء أو من شيء أو مكان شيء، ولا يستقيم الكلام لو قلنا: أحللتُ الودَّ البغض، ونحن نريد: جعلت الودَّ مكان البغض. ولاستعماله عدّة أنواع:

الاستعمال الأول: دخول الباء على المتروك:

من شواهد ابن لبّ على هذا الوجه:

قول امرئ القيس:

أَسْمَاءُ أَمْسَى وَوُدُّهَا قَدْ تَغَيَّرَا ❖ ❖ سَنُبْدِلُ إِنْ أَبْدَلْتِ بِالْوُدِّ آخِرًا^(١)

وقول معن بن أوس:

وَكَنتُ إِذَا مَا صَاحِبٌ رَامَ ظَنَّةً ❖ ❖ وَبَدَّلَ سُوءاً بِالَّذِي كَانَ يَفْعَلُ

قَلْبْتُ لَهُ ظَهَرَ الْمَجَنِّ وَلَمْ أَدْمُ ❖ ❖ عَلَى ذَاكَ إِلَّا رَيْثَمَا أَتَحَوَّلُ^(٢)

(١) ديوان امرئ القيس ص ٦١

(٢) رسالة ابن لبّ الغرناطي في مسألة تعيين محل دخول الباء (عقود الزبرجد على مسند الإمام

أحمد في إعراب الحديث - السيوطي، تحقيق حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة - العدد (٧٣، ٧٤) ص ٨١

ويمكن أن يتضح لنا الفرق الدقيق بين هذا الاستعمال والاستعمال الأول من الوجه الأول، فهو هنا يدلّ على الإحلال، أي أحلتُ شيئاً (أي الحاصل) بشيء (أي الذاهب)، ولذا فالمعمول الأول هو الحاصل، والثاني المجرور بالباء هو الذاهب.

أما الاستعمال الأول من الوجه الأول فهو يدلّ على التحية، فيُسلطّ الفعل على المتروك للدلالة على تحيته، وتدخل الباء على بديله وهو المأخوذ الحاصل، أي نحيْتُ شيئاً (هو الذاهب) بشيء (هو الحاصل)، فالأول هو الذاهب والثاني هو الحاصل، وهنا يتضح أن قصد المتكلم هو المؤثر هنا، ولذا فما ورد ذكره من قول الفراء في الاستعمال الأول من الوجه الأول: أبدلتُ الخاتمَ بالحلقة: إذا نحيْتُ هذا وجعلت هذا مكانه، أي أنّ الخاتمَ هو المُنحَى أي المتروك الذاهب، والحلقة المجرورة بالباء هي الحاصل المأخوذ، فالمعنى: نحيْتُ الخاتمَ بالحلقة.

ولو أردنا الاستشهاد بهذا المثال على الاستعمال الأول من الوجه الثاني لقلنا: أبدلتُ الخاتمَ بالحلقة، ويكون المعنى: أحلتُ الخاتمَ بالحلقة، أي أخذتُ الخاتمَ وتركتُ الحلقة، أي أنّ الخاتمَ هو الحاصل المأخوذ، والحلقة هي الذاهب المتروك.

الاستعمال الثاني: دخول (من) على المتروك أو إضافة (مكان) أو (بعد) إليه، أو حذفه اختصاراً:

رأى ابنُ لُبَّ أن جرّ المتروك بـ (من) هو الغالب على هذا الوجه في الاستعمال، فتقول: أبدلت كذا من كذا. وذكر أن عادة النحويين

جرت عليه في باب البديل، ومن شواهد قول البراء بن قيس اليربوعي في فرسه غرّاف:

فإن يكُ غرّافٌ تبدّلَ فارساً ❖❖ سِوَايَ فَقَدْ بُدِّلْتُ مِنْهُ سَمِيْدَعَا^(١)
فدخلت (من) على الهاء العائدة على غرّاف، وهو المتروك،
والحاصل هو (سميدع)، وهو جاره الذي تركه المغيرون ليأخذوا
مكانه فرسه.

وقد يأتي بـ"مكان" أو "بعد" كقوله تعالى: (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ) [النحل ١٠١] وقوله: (ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ) [النمل ١١].
وقد يحذف اختصاراً كقوله تعالى: (وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا)، فالتقدير على هذا (بدلنا منهم أمثالهم).

ويمكن أن نقف عند حذف المتروك هنا مع النظر إلى حذف
الحاصل في الوجه الأول لإيضاح معنى التبديل في الوجه الأول والثاني.
ولو نظرنا إلى الآية الكريمة هنا (بَدَلْنَا أَمْثَالَهُمْ) فإنّ المعنى: بدلنا
أمثالهم بهم، فـ"أمثالهم" المذكور هو الحاصل، والمتروك هو
ضمير "بهم"، أي: جعلنا أمثالهم مكانهم، أو: أحلنا أمثالهم منهم أو
بهم، فالمذكور هو الحاصل لأنّ المقصود معنى: أحلنا أو جعلنا.
أما حذف المتروك في الوجه الأول في مثل قوله تعالى: "إني أخاف أن
يبدلَ دينكُم" فلأنّ معنى التبديل هنا: التغيير، فالمبدل هو المتروك
المذكور "دينكُم"، والمحذوف هو الحاصل، والتقدير: يغيّر دينكُم بما
آتاكم.

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (غرف) ٢٤ / ٢١٠

وقد ذكر ابن لبّ بعد ذكره الوجوه الأربعة التي تأتي عليها أفعال التبديل بعض الشواهد التي يحتمل دخولها تحت أحد الوجهين الأول والثاني:

مثل قوله تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) [البقرة ٢٥٩]. وأورد قول الزمخشري: "أي وضعوا مكان "حطّة" قولاً غيرها". أي أنّ التبديل هنا دلّ على جعل شيء مكان شيء آخر وبدلاً عنه، ويكون التبديل في الآية على هذا التقدير داخلياً في الوجه الثاني.

وأورد قولاً للغزنوي بأنّ قولاً "مفعول ثانٍ، والأول محذوف، وكأنّ التقدير: بدّلوا القول الذي أمروا به قولاً غيره، أو بإضمار الباء في الثاني أي: بدّلوا القول الذي أمروا به بقول غيره، وعلى هذا التقدير يكون داخلياً في الوجه الأول، لدلالته على التغيير والتحويل^(١).

وذهب عبد الخالق عضيمة رحمه الله إلى نحو ما ذهب إليه الغزنوي من أنّ المفعول الثاني محذوف مع الباء، تقديره: فبدل الذين ظلموا بقولهم: حطّة قولاً غيره، أي أنّ المبدّل حذف مع الباء^(٢). وفيما يلي القالب بصيغته المختلفة في جدول:

(١) ينظر: رسالة ابن لبّ الغرناطيّ في مسألة تعيين محل دخول الباء ص ٨٤

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم - عبد الخالق عضيمة، القسم الثالث ٢٩٦/٢

القالب الثاني:

الصفة	الفعل	دلالاته	المعمول الأول	المعمول الثاني
١	أبدلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك (مجرور بالباء)
أبدلتُ الوُدَّ بالبُغْضِ، أي: جعلت الوُدَّ مكانَ البغضِ				
٢	بَدَّلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك (مجرور بالباء)
بَدَّلْتُ حَسَنَ الظَّنِّ بِسَوْءِ الظَّنِّ: أي جعل حَسَنَ الظَّنِّ مكانَ سَوْءِ الظَّنِّ				
٣	أبدلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك مجرور بـ (من)
مثل قول اللغويين: والعرب تُبدلُ السينَ من الصاد: أي تجعل السين مكانَ الصاد				
٤	بَدَّلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك مجرور بـ (من)
قال البراء بن قيس اليربوعي في فرسه غَرَّافٌ: فَإِنْ يَكُ غَرَّافٌ تَبَدَّلَ فَارِساً ❖❖ سِوَايَ فَقَدْ بَدَّلْتُ مِنْهُ سَمِيدَعَا				
٥	بَدَّلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك مجرور بإضافة (مكان) إليه
كقوله تعالى: "وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ" أو (أبدل) مثل: أبدلتُ الجديدَ مكانَ القديمِ				
٦	بَدَّلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك مجرور بإضافة (بعد) إليه
كقوله تعالى: "ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سَوْءٍ" أو (أبدل) مثل: أبدلتُ العملَ الصالحَ بعد السيئِ				
٧	بَدَّلَ	جَعَلَ شَيْئاً بَدَلَ شَيْءٍ	الحاصل	المتروك محذوف
كقوله تعالى: "وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً"				

الوجه الثالث: يتعدى فعل التبديل إلى ثلاثة، ولدلالته نوعان:
النوع الأول: أن ترد البنية مؤديةً معنى: أعطى مُعطى شيئاً عوضَ شيءٍ، وذلك المعطى هو محلّ تعاقب العوضين، فيطلب الفعل ثلاثة يتعدى إليها، إلى الأذنِ المأخوذِ منه بنفسه، وإلى المُعطى المأخوذِ كذلك، وإلى المتروكِ بالباء^(١).

أي أن فعل الإبدال يتعدى إلى ثلاثة:

الأول: المأخوذ منه، ويتعدى إليه الفعل بنفسه.

الثاني: المأخوذ، ويتعدى إليه الفعل بنفسه.

الثالث: المتروك، ويكون مجروراً بواحدٍ مما يلي:

١- الباء: واستشهد عليه بشاهدين:

قوله تعالى: (وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ) [سبأ ١٦]

وقول القائل:

أَبْدَلِكِ اللَّهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ ❖❖ سَوَادَ وَجْهِهِ وَبَيَاضَ عَيْنَيْنِ^(٢)

٢- بعد الظرفية، وتكون إضافتها إلى المتروك على صورتين:

نصبها على الظرفية: واستشهد بقول امرئ القيس دون نسبة:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِيّاً بَعْدَ صِحَّةٍ ❖❖ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحْوَلْنَ أَبُوساً^(٣)

(١) هذه عبارة ابن لُبَّ في وصفه هذه الحالة، ولأهميتها ودقتها في الوصف آثرت إيرادها بلفظها.

(٢) ورد في ديوان الحماسة برواية أخرى لكنها تشتمل على الشاهد دون ذكر لقائله:

مَنْ أَيْنَا تَضَحَكَ ذَاتُ الْجَجَلَيْنِ ❖❖ أَبْدَلَهَا اللَّهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ ❖❖ سَوَادَ وَجْهِهِ وَبَيَاضَ عَيْنَيْنِ

ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٨٤١

(٣) ديوان امرئ القيس ص ١٠٧

جرّها ب (من): كقوله تعالى: (وليُبدلنّهم من بعد خوفهم أمناً) [النور:

[٥٥].

أو يُحذف المتروك مع الباء لدلالة المعنى عليه، كقوله تعالى: (عسى ربنا أن يُبدلنا خيراً منها)، أي أن يبدلنا بها خيراً منها.

وذكر البقاعي هذا الوجه من الاستعمال بأن يتعدى الفعل إلى مفعولين ويُذكر معهما غيرهما، وأحدهما مصحوب بالجارّ وذكر التبديل، واستشهد بقوله تعالى: (وبدلناهم بجنّتهم جنّتين)، وأوضحه بأن الفعل تعدى بنفسه إلى المفعولين؛ وهما المفعول ذلك لأجله، والمأخوذ بنفسه، وإلى المذهب المبدل منه بالباء، وذكر مثلاً آخر هو: بدّله بخوفه أمناً، وذكر دخول (من) على المذهب بدل الباء، وذكر المثال السابق ب (من): بدّله من خوفه أمناً، ولم يذكر مجيء (بعد) بعد (من) كابن لبّ، لكن ابن لبّ لم يذكر دخول (من) على المذهب وحدها كالبقاعي^(١).

كما ذكر البقاعي وجهاً آخر يمكن أن يدخل هنا ووصفه بتعدي الفعل إلى مفعولين بدون ذكر المذهب، واستدلّ عليه بقوله تعالى: (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها)، ونلاحظ هنا أنّ المبدل هنا هي جلودهم ولم تُذكر في الآية، ودُكر المأخوذ منه، وهو ضمير (هم) في (بدلناهم)، أي: بدلناهم بجلودهم جلوداً غيرها^(٢).

(١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - برهان الدين البقاعي ١٥ / ٤٨٠ - ٤٨٣

(٢) ينظر: السابق.

النوع الثاني: قد يضمن الفعل معنى النقل والتحويل، ومنه قول أبي

تمام:

غَنَيْتُ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ وَبُدِّلْتُ عِجَافاً رِكَابِي عَنْ سُعَيْدٍ إِلَى سَعْدٍ
أَي تَقَلَّتْ عَنْ هَذَا إِلَى هَذَا، فَتَدَخَلَ (عَنْ) عَلَى الْمَنْقُولِ مِنْهُ، وَ (إِلَى)
عَلَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ.

وَأَحْسَبُ أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ قَلِيلَةٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وفيما يلي قالب لهذا الوجه بصيغته المختلفة في جدول:

القالب الثالث:

الصيغة	الفعل	دلالاته	المعمول الأول	المعمول الثاني	المعمول الثالث
١	بَدَّلَ	التعويض	المأخوذ منه	المأخوذ	المتروك مجرور بالباء
كقوله تعالى: "وَبَدَّلْنَا هُمُ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ" أو أَبَدَلَ مِثْلَ: أَبَدَلَكَ اللَّهُ صِحَّةً بِالْمَرَضِ					
٢	بَدَّلَ	التعويض	المأخوذ منه	المأخوذ	المتروك مجرور بإضافة (بعد) إليه
مِثْلَ: بَدَّلَهُ اللَّهُ فَرِحاً بَعْدَ الْحَزَنِ قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ: وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ وَمِثْلَهُ (أَبَدَلَ) فِي: أَبَدَلَكَ اللَّهُ صِحَّةً بَعْدَ الْمَرَضِ					
٣	بَدَّلَ	التعويض	المأخوذ منه	المأخوذ	المتروك مجرور بدخول (من) بعد) إليه
كقوله تعالى: "وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً"، بتقديم المتروك على المعمول الثاني، أَي: لِيُبَدِّلَنَّهُمْ أَمْناً مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ					
٤	أَبَدَلَ	التعويض	المأخوذ منه	المأخوذ	المتروك محذوف مع الباء
كقوله تعالى: "عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا"					

الصيغة	الفعل	دلالاته	المعمول الأول	المعمول الثاني	المعمول الثالث
٥	بَدَلَ	النقل والتحويل	المنقول	المنقول منه مجروراً بـ (عن)	المنقول إليه مجروراً بـ (إلى)
كقول أبي تمام: غَنِيْتُ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ وَبَدَّلْتُ ❖❖ عِجَافاً رِكَابِي عَنِ سَعِيدٍ إِلَى سَعْدِ					

الوجه الرابع: أن يقصد بالفعل معنى التعوّض أو الاستعاضة:

ويكون معنى الفعل دالاً على أخذ شيء عوضاً عن شيء، أو الاستعاضة باتخاذها عوضاً عن شيء، وغالب استعماله في (تَبَدَّلَ، واستبدل).

ويأتي الاستعمال على عدة أوجه:

الاستعمال الأول: يتعدى للمأخوذ الحاصل بنفسه، وللمتروك بالباء. ومن شواهد قوله تعالى: (أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) [البقرة ٦١] أي تستعيضون.

وقوله تعالى: (وَمَنْ يَتَّبِعْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ) [البقرة ١٠٨] أي يتعوض.

ومن الشواهد التي وجدتها قول أبي تمام:

تَبَدَّلْتُ الْفَأْ إِذْ تَبَدَّلَتْ بِي الْفَأُ ❖❖ وَقَدْ خَانَنِي فِيكَ الزَّمَانُ وَمَا أَوْفَى^(١)

وقوله:

وتبدلتُ بالبشاشة حزناً ❖❖ بعد لهوٍ في مَرَبَعٍ وَمَصِيفٍ^(٢)

وقال البحري:

(١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٤ / ٢٣٨

(٢) السابق ٤ / ٤٧٧

متى بعْتُ مُخْتَاراً رضاه بسُخْطِهِ ❖❖ تَبَدَّلْتُ حُسْرِي كُلَّهُ بفلاحِي^(١)
وقال أبو علي المنطقي: (٣٣٦ - ٣٩٠ هـ تقريباً):

أَحْسِنُ بِأَخْلَاقِ الظَّلَامِ وَإِنْ خَلَا ❖❖ وَجَهَا تَعَوَّضَ بِالشُّحُوبِ سَوَادَا^(٢)
فالباء دخلت على المتروك، ونُصِبَ المَأْخُودُ.

الاستعمال الثاني: يتعدى للمأخوذ الحاصل بنفسه، وللمتروك

الذاهب بـ (من):

قال البجلي، وكان يرعى الإبل فتحول إلى رعي الغنم.

تَبَدَّلْتُ مِنْ صُهْبِ العُكَّانِينَ ثُلَّةً ❖❖ وَبَهُمَا وَعَيْراً ذَا وَكَافٍ مَوْقِعَا^(٣)
وقال البعيثيشكري يهجو المهلب لما قدم خراسان:

تَبَدَّلْتُ المَنَابِرُ مِنْ قُرَيْشٍ ❖❖ مَزُونِيًّا بِفَقْحَتِهِ الصَّلِيبِ^(٤)

الاستعمال الثالث: يتعدى للمأخوذ الحاصل بنفسه، وللمتروك

بإضافة ما يؤدي معنى الباء مثل (مكان) أو (بعد) أو (سوى):

كقوله تعالى: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ) [النساء ٢٠]

وقال الشاعر:

تَبَدَّلْتُ بَعْدَ الخَيْرَانِ جَرِيدَةً ❖❖ وَبَعْدَ ثِيَابِ الخَزِّ أَحْلَامَ نَائِمٍ^(٥)

وقال خالد بن زهير الهذلي:

لَعَلَّكَ إِمَّا أُمُّ عمرو تَبَدَّلْتُ ❖❖ سَوَاكَ خَلِيلًا شَاتِمِي تَسْتَخِيرُهَا^(٦)

(١) ديوان البحثري ١ / ٤٥٤

(٢) معجم الأدباء ٥ / ٢٠٤٦

(٣) كتاب الجيم ٣ / ٣٢

(٤) تاج العروس (مزن) ٣٦ / ١٧٢

(٥) وأحلام نائم: ثياب غلاظ لأهل المدينة. ينظر: أساس البلاغة (حلم).

(٦) معجم مقاييس اللغة - ابن فارس (خير) ص ٣١٨

الاستعمال الرابع: جرّ الحاصل المأخوذ بـ (من) الزائدة، وجرّ المتروك بالباء.

كقوله تعالى: (ولا أن تبدّل بهنّ من أزواج) [الأحزاب ٥٢] و"من زائدة دخلت على المنصوب.

هذا على أنّ الباء داخلة على المتروك، مع ملاحظة القول الآخر بدخولها على المأخوذ^(١).

الاستعمال الخامس: جرّ الحاصل بالباء والمتروك بمن.

كقول المعري:

إذا الفتى دَمَّ عَيْشاً فِي شَبِيبَتِهِ ❖❖ فما يقولُ إذا عَصُرُ الشَّبَابِ مَضَى
وقد تَعَوَّضْتُ مِنْ كُلِّ بِمَشْبِهِه ❖❖ فما وجدتُ لَيَّامِ الصِّبَا عَوْضاً^(٢)
أي تعوضتُ كلاً بمشبهه، فدخلت (من) على المتروك، والباء على الحاصل.

وقول شاعرٍ يرثي ابناً صغيراً:

تَعَوَّضَ بِالْحِجَارَةِ مِنْ حُجُورِ ❖❖ وبَانَ عَنِ التُّرَيْبِ إِلَى التُّرَابِ^(٣)

وقال محمد بن أحمد بن سهل (٣٨٠ - ٤٦٢هـ):

تَعَوَّضُ بِأُسِّ الصَّبْرِ مِنْ وَحْشَةِ الْأَسَى ❖❖ فقد فارقَ الأحبابَ من قبلكِ الناسُ^(٤)

(١) سيأتي بيانه بعد عدة صفحات تحت عنوان (من مظاهر اختلاف العلماء حول مدخول الباء).

(٢) ينظر: شروح سقط الزند، القسم الثاني ص ٦٥٥

(٣) هكذا أورده ابن لُبّ غير منسوب، ولم أعر على قائله.

(٤) معجم الأدباء ٥ / ٢٣٥٢

وقال ابن خضاجة يرثي صديقاً:

فإن أقفرت منه العيونُ فإنه ❖❖ تَعَوَّضَ منها بالقلوبِ بديلاً^(١)

الاستعمال السادس: جرّ الحاصل بفي والمتروك بمن.

واستشهد ابن لُبُّ بأحد أبيات الحماسة:

وهلْ هي إلا مِثْلُ عَرَسٍ تَبَدَّلَتْ على رَغْمِها مِنْ هاشمٍ في مُحارِبِ^(٢)

يعني أنّها نكحت في هاشم وفارقتهم فنكحت في محارب. وجاء

ب"في" في موضع الباء لمقاربة ما بينهما.

الاستعمال السابع: قد يحذف المتروك مع الباء.

كقوله تعالى: (وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) [محمد ٣٨] أي بكم.

ولعل الوجه الرابع هذا هو الذي ذكره برهان الدين البقاعيّ

ووصفه بذكر المتقابلين مع التبدل والاستبدال، ويتعدّى الفعل إلى

المأخوذ بنفسه وإلى المتروك بالباء، لكنه لم يستشهد عليه إلا بالآيتين

اللتين وردتا في رقم (١) من أوجه الاستعمال التي تضمّنها تفصيل ابن

لُبُّ، وهما قوله تعالى: (أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ)،

وقوله: (ومن يتبدل الكفر بالإيمان)، ولم يذكر وجوه استعمالاته

الأخرى^(٣).

(١) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب - المقري ٤ / ١٠٧

(٢) نسبه في ديوان الحماسة إلى إسماعيل بن عمار، وورد الفعل (تحوّلت) بدل (تبدّلت)،

هكذا :

وهلْ هي إلا مِثْلُ عَرَسٍ تحَوَّلَتْ ... على رَغْمِها مِنْ هاشمٍ في مُحارِبِ

ينظر: شرح ديوان الحماسة - أبو علي المرزوقي ٢ / ١٥١٣

(٣) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٥ / ٤٨٠ - ٤٨٣

الاستعمال الثامن: دخول الباء على المأخوذ في فعل الاستبدال:

محاولة استقصاء الوجوه التي جاء عليها فعل الاستبدال يدعونا إلى تذكر الاستعمال المعاصر لفعل (استبدل)، وهو دخول الباء فيها على الحاصل المأخوذ، كما في مثل: استبدلت الثوب القديم بالثوب الجديد، وقد وجدت هذا الاستعمال في قول البديهي الموصلي في الوزير أبي شجاع وقد استوزر بعد ابن جهير سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة:

ما استبدلوا ابن جهير في ديوانهم ❖❖ بأبي شجاع لرفعته وجلال
لكن رأوه أشح أهل زمانه ❖❖ فاستوزروه لحفظ بيت المال^(١)

وورود هذا الاستعمال في القرن الخامس الهجري يدفعنا إلى التأمل فيه والتساؤل: هل هذا الاستعمال تطوراً أصاب العربية فلنا أن نستعمله؟، قد يذهب بعض المتوسعين في الاستعمال هذا المذهب لكن يبقى الاستعمال الشائع في العربية الفصحى هو الأصل والأولى. وفيما يلي جدول بقالب للوجه الرابع بصيغه المختلفة:

(١) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - يوسف بن تغري بردي ٥ / ١١٠ - ١١١

القالب الرابع:

الصيغة	الفاعل	دلالاته	المعمول الأول	المعمول الثاني
١	تَبَدَّلَ	التعَوُّضَ	الحاصل مجرد	المتروك مجرور بالباء
قال تعالى: "وَمَنْ يَتَّبِدْ كَفَرَ بِالْإِيمَانِ"				
١	استبدلَ	الاستعاضة	الحاصل مجرد	المتروك مجرور بالباء
قال تعالى: "أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ"				
٢	تَبَدَّلَ	التعَوُّضَ	الحاصل مجرور ب (من) الزائدة	المتروك مجرور بالباء
كقوله تعالى: "وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَهَنَ مِنْ أَزْوَاجٍ"				
٣	استبدلَ	الاستعاضة	الحاصل مجرد	المتروك مجرور بإضافة (مكان) إليه
كقوله تعالى: "وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ومثل: استبدلتُ الطيبَ مكانَ الخبيثِ				
٤	استبدلَ	الاستعاضة	الحاصل مجرد	المتروك محذوف مع الباء
كقوله تعالى: "وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ أَيُّكُمْ"				
٥	تَعَوَّضَ	التعَوُّضَ	الحاصل مجرور بالباء	المتروك مجرور ب (من)
وقول شاعر يرثي ابناً صغيراً: تَعَوَّضَ بِالْحِجَارَةِ مِنْ حُجُورٍ ❖❖ وَبَانَ عَنِ الثَّرِيبِ إِلَى الثَّرَابِ مثل: تَعَوَّضَ الشَّابُّ بِسَيَارَةٍ مِنَ الدَّرَاجَةِ				
٦	تَبَدَّلَ	التعَوُّضَ	الحاصل مجرور بفي	المتروك مجرور بمن
قول الشاعر: وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِثْلُ عَرَسٍ تَبَدَّلَتْ ❖❖ عَلَى رَعْمِهَا مِنْ هَاشِمٍ فِي مُحَارِبٍ ومثل: تَبَدَّلَتْ فِي مَكَّةَ مِنَ الرِّيَاضِ، أَي: تَرَكْتُ الرِّيَاضَ وَسَكَنْتُ مَكَّةَ				
٧	استبدلَ	الاستعاضة	الحاصل مجرور بالباء	المتروك مجرد
مثل: استبدلتُ القديمَ بالجديدِ				

الصيغة	الفاعل	دلالاته	المعمول الأول	المعمول الثاني
			قول البديهي الموصلي:	
			❖ ما استبدلوا ابن جهير في ديوانهم ❖ بأبي شجاع لرفعة وجلال	

قال البقاعي في آخر كلامه عن وجوه (الاستبدال والتبدل): "على أن ههنا ما يجب التنبه له وهو أن الشيء يكون مأخوذاً بالقياس والإضافة إلى شيء، متروكاً بالقياس والإضافة إلى آخر، كما إذا أعطى شخصاً شخصاً شيئاً وأخذ بدله منه، فالشيء الأول مأخوذ للشخص الثاني ومتروك للأول، والمقابل بالعكس، فيصح أن يُعبر بالتبدل والتبديل، ويُعتبر في كل منهما ما يناسبه"^(١).

وكان البقاعي رحمه الله هنا يعلل لتعدد الوجوه في هذه الأفعال وكثرة اختلاف العلماء فيها، وكأنه بهذا يجعل لتأويل المستخدم أثراً في استعمال تلك الأفعال.

من مظاهر اختلاف العلماء حول مدخول الباء:

من الاطلاع على أقوال العلماء وآرائهم حول مدخول الباء مع الأفعال الدالة على الإبدال والمعاوضة يظهر لنا اختلافهم في تخريج بعض النصوص؛ ففي بعضها قد يختلفون في تصويب دخول الباء فيها على الحاصل المأخوذ أو تخطئته، وفي نصوص أخرى يختلفون في مدخول الباء هل هو المأخوذ أو المتروك، تبعاً لتفسير معنى النص. فيما يلي نماذج من تلك النصوص واختلافهم حولها:

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٥ / ٤٨٣

♦ اختلف العلماء في مدخول الباء في قوله تعالى: (وَأَثُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا) [النساء ٢].

ذكر الزمخشري في تفسير الآية القول بأن الخبيث أي الحرام هو مال اليتامى، والطيب أي الحلال هو مالكم، أو على أن الخبيث هو اختزال أموال اليتامى، والطيب حفظها والتورع منها، ثم ذكر قولاً آخر فقال: "وقيل هو أن يعطي رديئاً ويأخذ جيداً. وعن السدي: أن يجعل شاة مهزولة مكان سمينة، وهذا ليس بتبدل وإنما هو تبديل"^(١).

وعلق ابن لبّ على كلام الزمخشري بأن المعنى على هذا: لا تُبدلوا خبيثكم بطيب اليتامى، ويكون الوصي على هذا المعنى لم يأخذ الخبيث إنما أخذ الطيب.

ثم قال ابن لبّ: "وفي هذا الكلام من الزمخشري تسليم دخول الباء مع التبديل على المأخوذ الحاصل"^(٢).

♦ أورد الزركشي رأي أبي حيان السابق ذكره، وذكر أن الشيخ تاج الدين التبريزي كتب على الحاشية: قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ) ولا شك أن الجنة عوض لا معوض.

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - الزمخشري ٢

(٢) ردّ ابن لبّ على كلام أبي حيان (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث - السيوطي، تحقيق حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - العدد ٧٣، ٧٤) ص ٨٨

واستتبط التبريزي مما أورده أن كلام المصنفين القائلين بدخول الباء على المأخوذ يتخرّج على ما ورد من الشواهد كالأية السابقة، ورأى أن الأكثر هو دخول الباء على المتروك، لكن الثاني عربيّ صحيح.

وأورد الزركشي دخول الباء على المتروك في قوله تعالى: (اشتروا الضلالة بالهدى)، ودخول الباء على الحاصل في قوله تعالى: (فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة).

وأورد رأياً آخر بأن يقال في الآية: إن الضمير في يقاتل عائد على المسلمين والذين يشتررون مفعول، وذكر أن فيه نظراً، وجعل من التعليل لدخول الباء على المأخوذ والمتروك مع الشراء أن (اشترت وبعث) كلُّ منهما مستعملٌ بمعنى الآخر، والأكثر في (بعث) الإخراج عن الملك، وفي (اشترت) الإدخال^(١).

◆ ذهب الشمس القاياتي إلى أن ما عليه أئمة اللغة هو دخول الباء على المأخوذ في الإبدال مطلقاً، وفي التبديل إن لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما، فقد نقل الأزهري عن ثعلب: أبدلتُ الخاتمَ بالحلقة، إذا نحيتُ هذا وجعلتُ هذه مكانه، وبدلتُ الخاتمَ بالحلقة، إذا أذبتَه وسوّيته حلقةً، أما إذا دُكر معهما غيرهما كما في قوله

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه - بدر الدين الزركشي ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ [يجدر ملاحظة أن السيوطي في عقود الزبرجد نقل جزءاً من هذا النصّ في حديثه على مدخول الباء].

تعالى: (وبدلناهم بجناتهم جنتين)، وكما في قولك: بدّله بخوفه أمناً، فدخلها حينئذ على المتروك كما في الاستبدال والتبدّل^(١).

ولا يخفى أنّ القاياتي هنا ذكر بعضاً من صور دخول الباء، وممّا سبق تفصيله عند ذكر الوجوه التي تأتي عليها تلك الأفعال يتّضح عدم دقّة الضابط الذي ذكره.

♦ قال تعالى: (لَا يَجِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَئِنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيباً) [الأحزاب ٥٢]، مع ملاحظة احتمال دخول الباء على المأخوذ كما سبق بيانه.

قال الألوسي: "وضمير حُسْنُهُنَّ للأزواج والمراد بهنّ من يفرضن بدلاً من أزواجه اللاتي في عصمته عليه الصلاة والسلام فتسميتهنّ أزواجاً باعتبار ما يعرض مآلاً وهذا بناء على أنّ باء البدل في بهن داخله على المتروك دون المأخوذ فلو اعتبرت داخله على المأخوذ كان الضمير للنساء لا للأزواج"^(٢).

♦ ذهب حازم القرطاجني (المتوفى سنة ٦٨٤هـ) في حديثه عن مناهج الشعر إلى أنّه يجب أن يلتزم في الكلام الجاري على قانون كلام العرب أن تكون مجاري أواخر الكلم وتصاريدها وإسناداتها على حدّ ما وقعت عليه في كلام العرب، وأن يوقع كل منها على ما

(١) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - شمس الدين الرملي، وبهامشه حاشية الأستاذ أبي

ضياء ٣١ / ١

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - محمود الألوسي ٢٢ / ٦٦

أوقعته العرب، وأن يكون متصلاً بما وصلته العرب، إن كان مما شأنه أن يوصل بغيره.

ثم نبّه إلى التحرّز من مثل ما يقع لكثير من أهل زمانه من استعمالهم الباء في مثل قولهم: استبدل كذا بكذا أو أبدل كذا بكذا في غير موضعها، من إدخال الباء على الشيء الذي هو بدل من الآخر، وذهب إلى أنّ العرب لا تدخل الباء في مثل هذا إلا على المُبدل منه لا على البديل نحو قوله:

تَبَدَّلَ بِالْأَنْسِ صَوْتَ الصَّادِ ❖❖ وسجع الحمامة تدعو هديلاً

وعلى مثل هذا استعمله فحول المحدثين كقول أبي تمام في مدح المعتصم:

فاسلمَ أميرَ المؤمنينَ لأُمَّةٍ ❖❖ أبدلتها الإمراعَ بالإمجال^(١)

وعدّ هذا ممّا انحرف الناس فيه عن الاستعمال العربي^(٢).

وقد تبين من ذكر تعدّد استعمالات هذه الأفعال دخول الباء على الحاصل، بل مجيئها في شعر فحول الشعراء كأبي تمام، الذي استشهد به حازم القرطاجني.

◆ ذهب ابن لبّ الغرناطي في حديثه عن دخول الباء على المأخوذ إلى

أنّ قول عديّ بن زيد العبّادي:

وَبُدِّلَ الْفَيْجُ بِالزَّرَافَةِ وَالْأَيَّامُ جُؤُنْ جَمٌّ عَجَائِبُهَا

(١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٣ / ١٤٤

(٢) ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء - حازم القرطاجني ص ٣٧٠

دخلت فيه الباء على الحاصل؛ فالفيج في البيت هو المنفرد في مشيه، وهو سيف بن ذي يزن الحميري، والزرافة الجماعة، لأن سيف ابن ذي يزن الحميري خرج بنفسه حتى قدم على قيصر فشكا إليه حال أهل اليمن، فلم يُشكِّه، فأتى النعمان فذهب معه فأدخله على كسرى فشكا إليه، فأصعبه جيشاً، كما ذكر صاحب السير. فبدّل الواحد بالجماعة^(١).

لكن أبا عمرو الشيباني ذهب إلى غير ما ذهب إليه ابن لبّ في بيت عديّ فجعل الباء داخلة على المتروك، قال: "وقال عدي في الفيح:

وَبُدِّلَ الْفَيْحُ بِالزَّرَافَةِ وَالـ ... أَيَّامُ خُونٍ جَمٌّ عَجَائِبُهَا

والفيح واحدٌ، والزرافة: الجماعة. يقول: كنت في فرسانٍ وموكبٍ فصار معي فيحٌ يحرسُنِي، يَقُولُهُ حِينَ حَبَسَهُ النُّعْمَانُ^(٢).

♦ شرح الخطيب الشربيني قول النووي: "ولو أبدل ضاداً بظاءٍ لم تُصِحَّ في الأصحّ" وذكر قول مَنْ قال: "كان الصواب أن يقول: ولو أبدل ظاءً بضاد، إذ الباء مع الإبدال تدخل على المتروك لا على المأتي به" ثم أجاب بأنّ الباء في التبديل والإبدال إذا اقتصر فيهما على المتقابلين ودخلت على أحدهما إنّما تدخل على المأخوذ لا على المتروك، واستدلّ بنقل الأزهري عن ثعلب: بدّلت الخاتم بالحلقة إذا أذبتّه وسويته حلقة،

(١) ينظر: رسالة ابن لبّ الغرناطيّ في مسألة تعيين محل دخول الباء ص ٨٠

(٢) ينظر: كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد الكريم العزباوي ٥٤/٣، وهكذا ورد في الجيم (والأيام خون) بالخاء.

وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلها خاتماً ، وأبدلت الخاتم بالحلقة إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه.

وذكر قول السبكي: ورأيت في شعر الطفيل بن عمرو الدوسي لما أسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم:

فألهمني هُدَايَ اللّٰهُ عَنْهُ ❖❖ وَبَدَّلَ طَالِعِي نَحْسِي بِسَعْدِي

ثم قال الخطيب الشربيني: "ومنشأ الاعتراض توهم أن الإبدال المساوي للتبديل كالاستبدال والتبدل ، فإن ذينك تدخل الباء فيهما على المتروك. قال شيخنا: وبذلك علم فساد ما اعترض به على الفقهاء من أن ذلك لا يجوز بل يلزم دخولها على المتروك"^(١).

والشربيني هنا ينبّه إلى اختلاف (الإبدال والتبديل) عن (الاستبدال والتبدل) ، ففي الأولين تدخل الباء فيهما على الحاصل المأخوذ ، كما في الوجه الأول من وجوه استعمال أفعال الإبدال السابق ذكرها ، وتدخل على الذاهب المتروك ، كما في الوجه الثاني ، أما الآخرا (الاستبدال والتبدل) فتدخل الباء فيهما على المتروك في الشائع من اللغة.

وممن أخذ على النووي كلامه أبو حيان ، فقد ذكر أن التبديل تغيير الشيء بآخر ، وأنه يتعدى لاثنتين ، الثاني أصله حرف جر: بدلت

(١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - الخطيب الشربيني ١ / ٢٤٣ ، وما نقله من كلام ثعلب جاء باختلاف يسير من التقديم والتأخير ففي التهذيب " قال أبو العباس أحمد ابن يحيى: قال الفراء: يقال: أبدلت الخاتم بالحلقة: إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلقة: إذا أذبتّه وسوّيته حلقةً ، وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً". تهذيب اللغة - الأزهري ١٤ / ١٣٢

ديناراً بدرهم: أي جعلت ديناراً عوض الدرهم، وقد يتعدى لثلاثة فتقول: بدلت زيدا ديناراً بدرهم، أي حصلت له ديناراً عوضاً من درهم، وقد يجوز حذف حرف الجر لفهم المعنى، وذكر أن كثيراً من الناس وهموا فجعلوا ما دخلت عليه الباء هو الحاصل، والمنصوب هو الذاهب، حتى قالوا: ولو أبدل ضاداً بظاء لم تصح صلاته، وذكر أن الصواب: لو أبدل ظاءً بضاد^(١)، وأراد بهذا الكلام النووي في كلامه السابق، وفي كلامه التالي الذي ذكره السيوطي تصريح باسم النووي.

أورد السيوطي قول أبي حيان في شرح التسهيل: "هذه المسألة غلط فيها كثير من المصنفين في العلوم، ومن الشعراء، فيدخلون الباء على ما لا يصح دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه في لسان العرب، ففي المنهاج لأبي زكريا النووي: "ولو أبدل ضاداً بظاء لم يصح في الأصح"، يعني في قوله: (ولا الضالين)، ولو جرى كلامه على اللسان العربي لقال: "ولو أبدل ظاءً بضاد" أي جعل بدل الضاد ظاءً، فالمنصوب هو الذي يصير عوضاً، وما دخلت عليه الباء هو الذي يكون معوضاً منه"^(٢).

(١) ينظر: البحر المحيط - أبو حيان ١ / ٣٧٩

(٢) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث - السيوطي، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) العددان (٧٣)،

وتظهر هنا تخطئة أبي حيان للنووي في عبارته ذهاباً منه إلى أنّ دخول الباء على الحاصل مخالف لفصيح الكلام، ولذا صرح بأنّ الجاري في (أبدل وبدل وتبدل) أنّ المنصوب هو المعوض الحاصل، وما دخلت عليه الباء هو المعوض منه الذاهب، وذكر أنّ هذا عكس ما يفهم العامّة، واستشهد على أنّ ما ذكره جاء عليه كلام العرب بعدة شواهد، ومن شواهد قول الشاعر:

تَضْحَكُ مِنِّي أُخْتُ ذَاتِ النَّحِيَيْنِ ❖ أَبْدَلَكِ اللَّهُ بِلَوْنِ لَوْنَيْنِ ❖ سَوَادَ
وَجْهِ وَيَبَاضَ عَيْنَيْنِ

وأورد عدداً من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: (وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ)، وقوله تعالى: (وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ). واستشهد بقول أبي تمام:

تَبَدَّلَ غَاشِيَهُ بَرِيمٌ مُسَلِّمٌ ❖ تَرَدَّى رِذَاءَ الْحُسْنِ وَشَيْئاً مُنْمَماً^(١)

وأبو تمام هنا يذكر أنّ من يغشى المنزل يعدم السلام من المرأة التي كالريم ويأتيه بدلها سلامٌ من طيف في منامه، وتكون الباء دخلت على المتروك وهو الريم وجاء الحاصل منصوباً وهو الطيف، على الرواية الأخرى، أما على هذه الرواية فالحاصل (وشياً)^(٢).

(١) الوارد في ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٣ / ٢٣٢ (تَرَدَّى رِذَاءَ الْحُسْنِ طَيْفًا مُسَلِّمًا).

(٢) ينظر: شرح ديوان أبي تمام بشرح للأعلم الشتيمري ١ / ١٤٥، وقد استشهد بهذا البيت أبو حيان على أن علماء الشعراء نظموا على دخول الباء على المتروك، ولعلّ أبا حيان لم يعلم أن أبا تمام أدخل الباء على الحاصل في عدة أبيات كما سيأتي.

وذكر استعمالاً ثانياً بجواز حذف حرف الجر لدلالة المعنى على العوض والمعوّض منه، كقوله تعالى: (فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ)، وقوله تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ)، وقوله تعالى: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ) أي بغير الأرض.

وذكر استعمالاً ثالثاً بأن يقع موقع الباء "بعد" وهي دالة على سبق المعوّض منه وذهابه بالعوض، كقول الشاعر:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ ❖❖ لَعَلَّ مَنَايَنَا تَحَوَّلْنَ أَبُوسَا

وذهب أبو حيان إلى أن أصل (أبدل وبدل) أن يتعدى لاثنتين منصوبين ولثالث بالباء، واستشهد بقوله: أَبَدَلْتُكَ اللَّهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ
وبقوله تعالى: (وَبَدَّلْنَا هُمُ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ)^(١)، وكأنه بهذا يذكر استعمالاً رابعاً.

ثم ذكر السيوطي ردّ ابن نُبِّ الغرناطيّ على أبي حيان، ولأهميته أذكر فيما يلي خلاصته:

رأى ابن نُبِّ أنه قد اجتمعت في كلام أبي حيان عدة أشياء، هي: التهجّم بالتخطئة، وعدم اطراد العلة، والقصور في الاطلاع، وخلط الأقسام في الاستدلال، والتناقض في المقال.

أما (التخطئة بالتهجم) فلتغليطه كثيراً من المصنفين والشعراء وهم على صواب.

(١) ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث - السيوطي، تحقيق

الدكتور حسن موسى الشاعر (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) العددان ٧٣، ٧٤

ص ٧٤ - ٧٦

أما (انكسار العلة) فأبان ابن لُبَّ أنَّ أبا حيان جعل علة دخول الباء كون محلّها معوضاً منه ذاهباً، وعلة التجردّ منها كونه عوضاً حاصلًا، وردّ عليه بأنّ النقل من كلام العلماء والسماع من كلام العرب يدلّ على أنّ التبدل يكون بمعنى التغيير، وبمعنى القلب والتحويل. ومن المعلوم أنّ المغيّر والمحوّل إنّما هو المعوض منه الذاهب.

وأما (القصور في الاطلاع) فذكر ابن لُبَّ أنّ أبا حيان لم يقف على كلام الأئمة في معنى التغيير والقلب على شهرته وكثرة شواهد، وأنّه استشهد بشعر بعض علماء الشعر كأبيات أبي تمام، وغفل عن شواهد القرآن، ومن شعر أبي تمام وأبي الطيب والمعري وغيرهم ما هو على خلاف قوله.

ومع جلاله قدر أبي حيان لكنه قصر في اطلاعه على ما ورد مخالفاً رأيه، ولا حاجة لتكرار ما ورد من شواهد في الوجه الأول من وجوه استعمال أفعال الإبدال.

أما (خلط الأقسام) فقد أخذ ابن لُبَّ على أبي حيان أنّه جعل (أبدل وبدّل وتبدل واستبدل) سواء في الاستعمال، وبيّن أنّ السماع من العرب والنقل عن العلماء يدلّ على وجود فرق بين بدّل وأبدل وبقية الأفعال.

وأورد ابن لُبَّ كلام الزمخشريّ في قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبَدُّوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ)، وهو قوله: وقيل هو أن يعطي رديئاً ويأخذ جيداً. وعن السُّدِّي: أن يجعل شاة مهزولة مكان سمينه، يعني الوصي في مال اليتيم. قال: وهذا ليس بتبدّل إنّما هو تبدال، يقول: إنّ المعنى على هذا القول لا تبدلوا خبيثكم بطيب اليتامى. والآية إنّما فيها التبدال. وقد

يتضمن معنى الأخذ لما يأخذ بما يترك، والوصي لم يأخذ الخبيث إنما أخذ الطيب.

وجعل ابن لبّ كلام الزمخشريّ هذا تسليماً بدخول الباء مع التبديل على المأخوذ الحاصل.

وأما (التناقض) فذكر ابن لبّ أنّ أبا حيان بنى كلامه على دخول الباء على العوض الذاهب وتجريد الحاصل من الباء، ثم استدلّ بقوله تعالى: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ)، وقال: أي بغير الأرض، وهي على هذا التقدير تكون الباء داخلةً على الحاصل، على المذهب الذي خطّاه، ورأى ابن لبّ في إيراد أبي حيان الآية: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ)، أنّه جعل المفعولين في الآية على سقوط الباء من قول "وهو المفعول الثاني عنده، و"غير" هو الأول، ورأى أنّه مأخذ بعيد، ومع أنّ أبا حيان اكتفى بإيراد الآية لكن ابن لبّ استتبط ذلك الاستتباط، وكذا أخذ على أبي حيان تقديره حرف الجرّ في الآية: (يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ)، أي (بسيئاتهم)، بأنّه مخالف مقتضى الآية الأخرى: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ)، ولعله أراد أنّ أبا حيان قدر الباء في الآية السابقة في الثاني (بغير الأرض)، وقدره هنا في الأول (بسيئاتهم)، ورأى أنّ تقديره مخالف لكلام الأئمة واستعمالهم^(١).

(١) ينظر في رد ابن لبّ على أبي حيان: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث - السيوطي، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) العددان (٧٣، ٧٤) ص ٨٧ - ٨٨

♦ نصّ محمد عبد الخالق عزيمة على أنّ الباء تدخل على المتروك في (بدلّ وتبدّل واستبدل)، واستشهد له. ونبّه إلى أنّ الشواهد دخلت فيها الباء على المتروك، وأنّ الكثير من اللغويين قد أخطأ بقوله بعكس ذلك، ونبّه أبو حيان على هذا الخطأ في أكثر من موضع من تفسيره.

كما ذكر عزيمة أنّ صاحب لسان العرب تأثر بذلك الخطأ فقال: "واستبدل الشيء بغيره" فأدخل الباء على غير المتروك، وهي لا تدخل إلا على المتروك، والصحيح: واستبدل بالشيء غيره، ثم ختم كلامه بقوله: فهذا الأسلوب خطأ في نظرنا حتى نجد في كلام العرب ما يؤيده ويدعمه^(١).

ذهاب عدد من العلماء إلى أنّ الباء تدخل على المتروك فقط، مع تعميمهم الحكم على أفعال الإبدال بالمساواة دون ملاحظة الفرق بينها دليلٌ على حاجة هذه المسألة إلى التحقيق، وقد تبين من الشواهد الثابتة دخولُ الباء على الحاصل في حالات محدّدة، سبق ذكرها، ولا حاجة لإعادتها هنا.

ومما يدلّ على إشكال هذه المسألة وصعوبة اتّخاذ رأيٍ حولها أنّ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة لم يتّخذ قراراً حاسماً حولها، ولعل من أسباب ذلك التردّد ما دار حولها من اختلاف بين العلماء.

ولعل إيراد قرار لجنة الأصول فيه دليل على هذا التردّد، وفيما يلي أورد القرار:

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، ٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩

قرار لجنة الأصول: (ينصّ كثير من اللغويين على أنّ باء البدل "لا تدخل إلا على المتروك. وهناك من ثقافتهم من يقول: إنّها كذلك تدخل على المأخوذ، (كما جاء في المصباح المنير، ومختار الصحاح، وتاج العروس). وترى اللجنة أنّ باء البدل "يجوز دخولها على المتروك أو على المأخوذ. والمدار في تعيين ذلك على السياق)، ويظهر من هذا القرار التعميم وعدم وضوح تفصيلات المسألة، ففي هذا القرار إجمال شديد كان الأجدر به أن يشتمل على تحقيق يُبين مواطن الإشكال في المسألة.

وكان الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع قد قدم إلى لجنة الأصول، مذكرة عرض فيها أقوال اللغويين التي تفيد عدم لزوم دخول الباء على المتروك، كما هو المشهور.

ثم عُرض قرار اللجنة على مجلس المجمع بالجلسة الثانية والعشرين من الدورة الثامنة والثلاثين فلم ير المجلس داعياً لوضعه^(١).

وذكر د. عبد العظيم فتحي خليل في مناقشته قرار لجنة الأصول بالمجمع أنّ الواضح من بقاء البدل أنّها تدلّ على أخذ شيء أو اختيار شيء من شيئين يمكن أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، وأنّها إذا دلّت على أخذ شيء من شيئين دخلت على المتروك، وإذا دلّت على

(١) كتاب الألفاظ والأساليب - أعد المادة والتعليق عليها محمد شوقي أمين، ومصطفى

اختيار شيء من شئئين جاز أن تدخل على المختار، وأن تدخل على غيره^(١).

ولا يخفى أن هذا الضابط غير دقيق لتعيين موطن دخول الباء على المأخوذ ومواطن دخولها على المتروك، ويتجلى أن ابن لبّ الغرناطي فاق غيره في قدرته على الإحاطة بأكثر الصور التي تأتي عليها تلك الأفعال، كما أن برهان الدين البقاعي نبّه على عدّ من تلك الصور.

أفعال الإبدال والمعاوضة:

فيما يلي محاولة لجمع الأفعال التي تدلّ على الإبدال أو التعويض مع التعريف بالوجوه التي ترد عليها في العربية، رغبة في بسط هذه المسألة المشكّلة:

مادّة (بدل):

ومن أفعالها الشائعة:

أبدل:

فيما يلي ألخص وجوه استعمالات (أبدل):

١- دلّالته على التغيير بالتحويل، ويأتي للاستعمالات التالية:

فيتعدى إلى اثنين بنفسه، كقوله تعالى: (فأردنا أن يُبدلها ربهما خيراً منه زكاة)،

أو يتعدى بنفسه للمتروك وبالباء للحاصل، كقول المتنبي:

مَنْ لَبِيضِ الْمُلُوكِ أَنْ تُبْدَلَ اللَّوْنُ بِلَوْنِ الْأَسْتَاذِ وَالسَّحْنَاءِ

(١) وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عرض وتوجيه ونقد - عبد العظيم فتححي

وقد يحذف الحاصل مع الباء، كما لو قلت: أبدلتُ لونَ السيارة.

٢- **دلالته على التغيير بالنقل**، أي أن يدلّ على جعل شيءٍ مكانَ شيءٍ وبدلاً منه، ويأتي على الصور التالية:

▪ **قد يتعدى إلى معموليه بنفسه**، مثل:

قوله تعالى: (فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا)

[الكهف: ٨١]

قوله تعالى: (عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُنَّ)

[التحریم ٥]

قوله تعالى: (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ)

[القلم ٣٢]

والفعل هنا يدلّ على إقامة شيء مكان شيء؛ وهو المعنى الذي يأتي له (أبدل)، وهو الذي ذكره كثير من العلماء، ومنهم أحمد بن يحيى ثعلب بقوله: "يقال بدلتُ الشيءَ أي غيّرته ولم أزل عينه، وأبدلته: أزلتُ عينه وشخصه"^(١)، لكنّ دلالته على إقامة شيء مكان شيء ليست قاطعة، بل قد يأتي للدلالة على تغيير الشيء دون إزالته، وهو المعنى الذي يأتي (بدل) للدلالة عليه، وسيأتي بيان ذلك.

▪ **تدخل الباء على المتروك** ويتعدى للحاصل بنفسه، كقول امرئ

القيس:

سُنْبُدِلُ إِنْ أَبْدَلْتِ بِالْوُدِّ آخِرًا

▪ **تدخل (من) على المتروك**، مثل: أبدلتِ الركوبَ من المشي.

(١) إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس ٢٢٨/١

▪ **تُضَاف (مكان) إلى المتروك،** مثل: **أبدَلَ اللهُ العَافِيَةَ مكانَ المَرَضِ،**
أو **تُضَاف (بعد) إلى المتروك،** مثل: **عَسَى اللهُ أَنْ يُبَدِّلَنِي نَجَاحاً بَعْدَ**
الإخفاق.

▪ **يُحذَفُ المَترُوكُ اختصاراً،** مثل: **أبدَلتُ السيارَةَ الجَديدة.**

٣- **دلالته على التعويض،** ويتعدى إلى ثلاثة، **المأخوذ منه بنفسه،**
و**المأخوذ بنفسه،** و**المتروك بالباء كقول القائل:**

أَبَدَلَكِ اللهُ بَلَوْنَ لَوْنَيْنِ

وقد يُحذَفُ المَترُوكُ مع الباء لدلالة المعنى عليه، كقوله
تعالى: **(عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)**، أي أن يبدلنا بها خيراً منها.
بَدَّلَ:

يأتي استعمالها على وجهين:

الوجه الأول: يدلّ على التغيير، أي التغيير بالتحويل، ويكون له
معمول واحد، والغالب أن المعمول الثاني محذوف يمكن تقديره
ليكتمل المعنى.

من الشواهد عليه:

قال تعالى: **(فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ**

اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [البقرة ١٨١]

قال تعالى: **(وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ**

العِقَابِ) [البقرة ٢١١]

قال تعالى: **(وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ**

[الأنعام ٣٤]

قال تعالى: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [الأنعام ١١٥]

قال تعالى: (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَّا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي) [يونس ١١٥]

قال تعالى: (وَأْتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَكِنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا) [الكهف ٢٧]

قال تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ) [غافر ٢٦]

قال تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ) [الفتح ١٥]

قال تعالى: (مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدِيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) [ق ٢٩]

قال تعالى: (عَلَى أَنْ يُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئْكُمْ فِي مَا لَّا تَعْلَمُونَ) [الواقعة ٦١]

الوجه الثاني: يدل على التحويل:

وله صورتان:

- أ- يتعدى إلى الممولين بنفسه: كقوله تعالى: (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ) [إبراهيم: ٤٨]، وقولهم: بدلت الخاتم حلقة.
- ب- يتعدى إلى المتروك بنفسه وإلى الحاصل بالباء: كقولهم: بدلت الخاتم بالحلقة

الوجه الثالث: يدل على التبديل، أي إبدال شيء مكان آخر:

هذه هي الدلالة اللغوية التي يأتي عليها (بدل) كثيراً، ولذا نلاحظ
كثرة شواهده وتعدد وجوهها، وقلة شواهد الدلالة على التحويل،
كما سبق ذكرها.

وله عدة صور:

أ- يتعدى إلى معمولين بنفسه:

ومن شواهد:

قال تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) [البقرة: ٥٩]
قال تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ)
[الأعراف ١٦٢]

قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا) [إبراهيم ٢٨]
قال تعالى: (إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ
سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ) [الفرقان ٧٠]
وقال المتنبى:

وقد تُبدلها بالقوم غيرهم ❖❖ لكي تجم رؤوسُ القوم والقصرُ
الهاء في تُبدلها للسيوف، وهي المفعول الأول، والقوم هم الروم.
وغيرهم: المفعول الثاني لـ (تُبدلها)، وعلى هذا يكون الفعل ناصباً
مفعولين^(١).

وفسره أبو العلاء المعري بنحوه، وأوضح المعنى فقال: "يقول: تُبدل
سيوفك وتقلها من رقاب الروم إلى غيرهم، لتستريح رقابهم من ضرب

(١) ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبى بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتيبان في شرح الديوان

السيوف، وهذا عادتك إذا أدمت القتل في قوم وأقللتهم تقلب سيوفك إلى قوم آخرين لتريحهم، فإذا كثروا واجتمعوا عاودتهم القتل وأبدتهم"^(١).

ب- يتعدى إلى الحاصل بنفسه ودخول الباء على المتروك:

- قال ابن الرومي:

مواطنُ البرِّ أمستُ وهي موحشةٌ ❖❖ منها وأنكرن عهدَ الأنسِ والنورِ
ليبيكها راغبٌ كانت ذريعتُهُ ❖❖ حتى تُبدلَ ميسوراً بمعسور^(٢)

ج- يتعدى إلى الحاصل بنفسه ودخول (من) أو (من بعد) أو (بعد) أو (مكان) على المتروك:

قال تعالى: (ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ) [الأعراف ٩٥]

قال تعالى: (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [النحل ١٠١]

قال تعالى: (وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا) [النور: ٥٥]

قال تعالى: (إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ)

[النمل ١١]

قال البراء بن قيس اليربوعي في فرسه غرّاف:

(١) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (معجز أحمد) - أبو العلاء المعري ٣ / ٣٨٩ ، ومثله ابن جني في: الفسر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ٢ / ٥٤

(٢) ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج ٢ / ٩٦

فإن يكُ غَرَّافٌ تَبَدَّلَ فَارِسًا ❖❖ سِوَايَ فَقَدْ بُدِّلْتُ مِنْهُ سَمِيدًا^(١)
الضمير في (منه) يعود على فرسه الذي أخذه المغيرون وتركوا له
جاره سميدع.

د- يتعدى إلى ثلاثة معمولات:

**ويبدل الفعل على التعويض، فيتعدى إلى المأخوذ منه بنفسه، وإلى
المأخوذ بنفسه، وإلى المتروك بالباء كقوله تعالى: (بَدَّلْنَا هُمْ جُلُودًا
غَيْرَهَا) [النساء: ٥٦]، ونلاحظ أن المتروك محذوف هنا تقديره
(بجلودهم) أي: بدَّلْنَا هُمْ بجلودهم جلوداً.**

وقوله تعالى: (وَبَدَّلْنَا هُمْ جَنَّتِيَهُمْ جَنَّتَيْنِ) [سبأ ١٦].

هل من فرق بين (أبدل) و (بدل):

قال ابن فارس: "بَدَّلْتُ الشَّيْءَ: غَيَّرْتَهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ لَهُ بِبَدَلٍ، وَأَبَدَّلْتُهُ،
إِذَا أَتَيْتَ بِبَدَلِهِ"^(٢)، ويكون الفرق بينهما في رأي ابن فارس دلالة
التبديل على التغيير، ودلالة الإبدال على الإتيان ببديل عن المُبَدَّلِ،
ويأتي كلام الفراء زيادةً في إيضاح الفرق؛ قال الفراء: "يقال: أَبَدَّلْتُ
الخاتم بالحلقة: إِذَا نَحَيْتَ هَذَا وَجَعَلْتَ هَذَا مَكَانَهُ، وَبَدَّلْتُ الخاتم
بالحلقة: إِذَا أَذْبَنْتَهُ وَسَوَّيْتَهُ حَلْقَةً، وَبَدَّلْتُ الحَلْقَةَ بالخاتم إِذَا أَذْبَنْتُهَا
وَجَعَلْتُهَا خَاتَمًا"^(٣).

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس - مرتضى الزبيدي (غرف) ٢٤ / ٢١٠

(٢) مجمل اللغة - ابن فارس ١ / ١١٩

(٣) تهذيب اللغة - أبو منصور الأزهري ١٤ / ١٣٢

قال أحمد بن يحيى: "يقال بَدَلْتُ الشيءَ أي غَيَّرْتُهُ ولم أُزِلْ عَيْنَهُ، وأبدلته: أزلتُ عَيْنَهُ وشخصه" (١).

وذكر ابن لبّ قول ثعلب في التفريق بينهما: الإبدال: تنحية جوهرة واستئناف أخرى. والتبديل: تغيير الصورة إلى غيرها والجوهرة بعينها. كما ذكر قول الفارسي في أن (بدلّ وأبدل) متقاربان كـ (نزل وأنزل)، وأن التفرقة بينهما ليست بشيء، واستدلّ بقوله تعالى: (وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً) على أن الخوف ليس قائماً في حال الأمان، أراد أن التبديل في الآية لا يدلّ على أن الخوف والأمان شيء واحد اختلفت حالته، بناء على أن التبديل تغيير الصورة إلى غيرها والجوهرة بعينها.

وكما يدلّ كلام الفارسي على عدم الإجماع على ما ذكره ثعلب في التفرقة بين اللفظين، فإنّ ما ذكره المطرّز غلام ثعلب من تفرقة ثعلب بين التبديل والإبدال للمبرّد ما يؤكد هذا الاختلاف بينهم، وقد استحسن المبرّد كلام ثعلب، لكنّه أبان أنّ كلام العرب لم يأت كلاً على هذه التفرقة، فذكر أنّ (بدلت) جاءت بمعنى (أبدلت) في مثل قوله تعالى: (فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات)، فالله يزيل السيئات ويجعل مكانها حسنات. ومثّل بقوله تعالى: (بدلناهم جلوداً غيرها) شاهداً على الفرق بين التبديل والإبدال كما ذكره ثعلب،

(١) إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس ٢٢٨/١

فجلودهم كانت ناعمة فاسودّت بالعذاب فردّت صورة جلودهم الأولى،
فالجوهرة واحدة والصور مختلفة^(١).

أمّا الفراء فقد ذكر قراءتين في قوله تعالى: (وليبدلنهم من بعد
خوفهم أماناً)، بالتشديد (وليبدلنهم)، من (بدلّ تبديلاً)، والتخفيف
(وليبدلنهم)، من (أبدلّ إبدالاً)، وفسرّ التبدل بالتغيير، فكل ما غير
فهو مُبدّل بالتشديد، وقد يجوز مُبدّل وليس بالوجه كما قال، وجعل
الإبدال لجعل شيء مكان شيء، مع جواز إطلاق التبدل عليه^(٢)،
وهذا يدلّ على أنّ الفراء يرى أنّ التبدل يدلّ على التغيير، والإبدال
يدلّ على الإتيان ببدل، لكنّ هذا الفرق ليس قاطعاً وإنّما هو
الاستعمال العالي للفظين مع جواز مجيء أحدهما بمعنى الآخر.

والذي يظهر لي من اختلاف الآراء حول التفرقة بين الإبدال
والتبدل هو أنّ هذه التفرقة كان العرب يلاحظونها في كلامهم في
العصور الأولى، ثم توسّعوا في استعمال اللفظين وأخذوا يلاحظون ذلك
الفرق أحياناً وفي سياقات أخرى يساوون بين اللفظين.

بَادِلٌ:

يدلّ الفعل على الاشتراك في الحدث، "بَادِلُهُ مُبَادِلَةٌ وبَدَالًا بِالْكَسْرِ:
أَعْطَاهُ مِثْلَ مَا أَخَذَ مِنْهُ"^(٣).

(١) ينظر فيما ذكره ابن نُبَّ من التفرقة بين التبدل والإبدال: رسالة ابن نُبَّ الغرناطيّ في

مسألة تعيين محل دخول الباء ص ٨٥ - ٨٦

(٢) ينظر: معاني القرآن - أبو زكرياء الفراء ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩

(٣) تاج العروس (بدل) ٢٨ / ٦٥

قال الفرزدق:

تركنا جريراً وهو في السوق حابسٌ ... عطية هل يلقى به من يبادله^(١)
فالباء دخلت على ضمير (عطية)، فالباء تكون داخلةً على المتروك
إن كان التقدير: هل يلقى من يبادله به ؟

تبدّل:

التبدّل تفعّل يدلّ على الاستبدال، وقد ورد استعماله على وجوه:

الوجه الأول: نصب المأخوذ ودخول الباء على المتروك:

قال تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ
قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) [البقرة ١٠٨]
وقال الشاعر:

تَبَدَّلَ حِصْنٌ بِأَزْوَاجِهِ ... عِشَاراً وَعَبْقَرَةً عَبْقَرَا^(٢)

وقال الأصمعي: "بلي ثوبه وأجد ثوباً - أي تبدّل به جديداً"^(٣).

وقال أبو زيد الطائي:

أصبح البيتُ قد تبدّل بالحيِّ وجوهاً كأنّها الأقتال^(٤)

قال يزيد بن الحكم الكلابي:

(١) ديوان الفرزدق ص ٥٠٦

(٢) كتاب العين - الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٩٨/٢

(٣) المخصص لابن سيده ١/ ٣٩٧

(٤) كتاب جمهرة اللغة - ابن دريد ١/ ٤٠٧

تَبَدَّلْ خَلِيلاً بِي، كَشَكْلِكَ شَكْلَهُ ❖❖ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بَكَ مُقْتَوِي^(١)

وقال الشاعر:

تَبَدَّلْ بِي خِلاً فَخَالَّتْ غَيْرُهُ ... وَخَلِيَّتُهُ لَمَّا أَرَادَ تَبَاعُدِي^(٢)

وقال البحري:

مَتَى بَعْتُ مُخْتَاراً رِضَاهُ بِسُخْطِهِ ❖❖ تَبَدَّلْتُ حُسْرِي كُلَّهُ بِفَلاحي^(٣)

الوجه الثاني: نصب المأخوذ ودخول (من) أو (من بعد) على المتروك:

من شواهد دخول (من) على المتروك:

قول الشاعر:

وَإِنَّ امْرَأً فِي النَّاسِ كُنْتُ ابْنَ أُمِّهِ ❖❖ تَبَدَّلَ مِنِّي طَلَّةً لَعْبِينُ^(٤)

وقال الشاعر:

تَبَدَّلْتُ مِنْهَا حُلَّةً وَتَبَدَّلْتُ ... خَلِيلاً فَصَاحِبُنَا تَبَدَّلَ أَبْعَدَا^(٥)

فجاء (تبدل) أول البيت بجر المتروك وهو ضمير الغائبة بـ (من)

ونصب المأخوذ (حُلَّةً).

وورد البيت في ديوان الأخطل هكذا:

تَبَدَّلْتُ مِنْهَا حُلَّةً وَتَبَدَّلْتُ ❖❖ كَلَانَا عَنِ الْبَيْعِ الَّذِي نَالَ رَاغِبُ^(٦)

(١) رسالة الغفران - أبو العلاء المعري ص ٢٥٤

(٢) الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر - أبو علي القالي ص ٤٣٢

(٣) ديوان البحري ١ / ٤٥٤

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ٢ / ٤٨

(٥) ورد غير منسوب في الجيم - أبو عمرو الشيباني ١ / ٦٥

(٦) ديوان الأخطل ص ٥٦

ونلاحظ أنّ الشطر الأول في بيت الأخطل يطابق البيت الذي قبله، لكنه يختلف في الشطر الثاني.

ومن شواهد دخول (من بعد) على المتروك قول أنس بن مدرك الخشعمي في كبره:

إذا ما امرؤ عاش الهنيذة سالماً ... وخمسين عاماً بعد ذاك وأربعا
تبدّل مرّ العيش من بعد حلوه ... وأوشك أن يبلى وأن يتسفسعا^(١)
أي: تبدّل حلو العيش مرّاً، ولكنه أدخل (من بعد) على المتروك
وقدّم المأخوذ (مرّ العيش) وهو المفعول الأول.

الوجه الثالث: نصب المأخوذ ودخول (سوى) على المتروك:

قال البراء بن قيّس اليربوعي في فرسه غرّاف:
فإن يك غرّاف تبدّل فارساً ❖❖ سواي فقد بدّلت منه سميدعا^(٢)
فدخلت (سوى) على ياء المتكلم، والمعنى تبدّل فارساً بي.

الوجه الرابع: حذف (من) مع المتروك:

من شواهد حذف (من) مع المتروك البيت السابق:
تبدّلت منها حلة وتبدّلت ❖❖ خليلاً فصاحبنا تبدّل أبعداً^(٣)
فجاء (وتبدّلت خليلاً) بحذف المتروك مع حرف الجرّ ونصب
المأخوذ، والتقدير (وتبدّلت مني خليلاً).

(١) المعمرون والوصايا - أبو حاتم السجستاني ص ٤٢

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (غرف) ٢٤ / ٢١٠

(٣) ورد غير منسوب في الجيم - أبو عمرو الشيباني ١ / ٦٥

الوجه الخامس: حذف المتروك والمأخوذ إذا دلّ دليل:

من شواهد حذف المتروك والمأخوذ:

قول الأخطل السابق ذكره:

تَبَدَّلْتُ مِنْهَا خُلَّةً وَتَبَدَّلْتُ ❖❖ كَلَانَا عَنِ الْبَيْعِ الَّذِي نَالَ رَاغِبٌ^(١)

ونلاحظ أنه لم يذكر معمولي (تَبَدَّلْتُ)، ويكون قد حذفهما لدلالة

معمولي (تَبَدَّلْتُ) الأول، وتقديره (تَبَدَّلْتُ مِنْ خُلَّةٍ) أو نحوه.

استبدال:

يأتي (استبدال) لاستعمالاتٍ عدّة، هي:

الأول: نصب المأخوذ وجرّ المتروك بالباء:

قال تعالى: (قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْبَطُوا

مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ) [البقرة ٦١]

الثاني: نصب المأخوذ وحذف المتروك مع الباء:

قال تعالى: (إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ

وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [التوبة ٣٩] ، والتقدير:

ويستبدل قوماً غيركم بكم.

قال تعالى: (وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا

أُمَّتًا لَكُمْ) [محمد ٢٨] ، والتقدير: يستبدل قوماً غيركم بكم، وقد

استشهد بها ابنُ لُبّ على حذف الباء مع مجرورها.

يقال: استبدال بالنصح المخانة، وبالستر المجانة^(٢).

(١) ديوان الأخطل ص ٥٦

(٢) أساس البلاغة (خون).

الثالث: تعدييه للمأخوذ وإضافة (مكان) إلى المتروك:

قال تعالى: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا) [النساء ٢٠]

الرابع: تعدييه للمتروك ودخول الباء على المأخوذ:

أسلوب شائع في العصور المتأخرة، يخطئه كثير من المحققين وينبهون عليه، ويظهر لي أنه قديم، يمكن أن يعده المتوسعون في اللغة تطوراً أصاب العربية.

قال ابن تغري بردي عن سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة: "وفيها عزل المقتدي بالله العباسي وزيره عميد الدولة واستوزر أبا شجاع محمد بن الحسين الرؤدراوري، وكان صالحاً عفيفاً ديباً فهجاه البديهي الموصلي فقال:

ما استبدلوا ابن جهير في ديوانهم ❖❖ بأبي شجاع لرفعته وجلال

لكن رأوه أشح أهل زمانه ❖❖ فاستوزروه لحفظ بيت المال^(١)

ويظهر هنا دخول الباء على الحاصل، وهو أبو شجاع لكونه جاء بعد ابن جهير.

وقال ابن تغري بردي عن تولية عبد الله بن عبد الملك بن مروان إمرة مصر: "فأول ما دخل عبد الله المذكور استبدل العمال بعمال غيرهم والأصحاب بأصحاب آخر"^(٢).

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - يوسف بن تغري بردي ١١٠ / ٥ - ١١١

(٢) السابق ٢٧٠ / ١

مادة (بيع):

تدخل الباء على الحاصل في البيع مثل: بعْتُ الثوب بدرهم.

وتُسمَّى باء المقابلة، والفقهاء يقولون: بَاءُ التَّمَنِّ (١).

وقال البحتري:

متى بعْتُ مُخْتَاراً رضاه بسُخْطِهِ ❖❖ تَبَدَّلْتُ حُسْرِي كُلَّهُ بفلاحي (٢)

والباء هنا دخلت على الحاصل وهو (سخطه).

مادة (شري):

من أفعالها:

شَرَى:

من وجوه استعماله:

الأول: مجيء (شري) بمعنى (اشترى)، وله عدة استعمالات:

١- تعديه للحاصل بنفسه وجرّ الذاهب بالباء:

قال تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ

وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) [البقرة ١٠٢]

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ ❖❖ فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

شَرَيْتُ: اشتريت (٣).

(١) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ١ / ٩٣

(٢) ديوان البحتري ١ / ٤٥٤

(٣) ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي - شرحه وقدم له ووضع فهارسه سوهام المصري ص ١٨٥

٢- **تعدّيه للحاصل بنفسه وحذف الذاهب مع الباء، فنقول:**
 شريتُ كتاباً جديداً، دون ذكر المتروك أو الذاهب، ولو ذكرناه
 لقلنا: شريتُ كتاباً جديداً بكذا.
 وقوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)
 [البقرة ٢٠٧]، ذهب بعض العلماء إلى أنّ (يشري) هنا بمعنى يشتري،
 وهو أحد التخريجين، ويكون الحاصل (نفسه)، والذاهب محذوفاً مع
 الباء^(١).

الثاني: مجيء (شري) بمعنى (باع)، وله عدّة استعمالات:

١- **نصب الذاهب وجرّ الحاصل بالباء:**

من شواهده على أحد الرأيين قوله تعالى: (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ
 مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف ٢٠]، أي باعوه على رأيي.

٢- **نصب الذاهب وحذف الحاصل مع الباء:**

كقوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)
 [البقرة ٢٠٧]

فعلى أنّ (يشري) بمعنى يبيع، وهو أحد التخريجين، يكون
 الحاصل محذوفاً مع الباء، على أنّ من العلماء من ذهب إلى أنّ (يشري)
 بمعنى (يشترى)^(٢).

وقال ابنُ مُفَرَّجٍ:

وَشَرَيْتُ بَرْدًا لِيَتِّي ❖ ❖ مِنْ بَعْدِ بَرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين الحلبي ٣٥٧ / ٢

(٢) ينظر: السابق.

قالوا: وبرد هو غلامه، وشريته بمعنى: بعته، وتممى الموت بعد بيعه^(١). وحذف الحاصل، ولو ذكره لأدخل عليه الباء، وهو الحاصل من بيع غلامه.

ما يحتمل دخول الباء على المتروك والحاصل:

♦ قال تعالى: (فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) [النساء ٧٤]

يشرون: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى: يشترون، والذين يشترون هم المنافقون المبطئون عن الجهاد أمروا بالجهاد في سبيل الله، وتكون الباء في (بالآخرة) داخلة على المتروك؛ لأنّ المنافقين تاركون للآخرة آخذون للدنيا.

الثاني: يشرون: بمعنى: يبيعون، وتكون الباء داخلة على الحاصل، فالمنعنى: الذين يبيعون الحياة الدنيا بالآخرة، فالدنيا متروكة والآخرة حاصلة^(٢).

♦ قوله تعالى: (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف ٢٠]

فُسِّرَ الشَّرَاءُ بِتَفْسِيرَيْنِ^(٣):

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص الدمشقي الحنبلي ٦ / ٤٩٣

(٢) ينظر: السابق ٦ / ٤٩٣ - ٤٩٤ ، ١ / ٣٦٨

(٣) ينظر: السابق ١١ / ٤٩

الأول: شرى بمعنى اشترى. **الثاني:** شرى بمعنى باع.

وبتفسير (شرى) بمعنى (اشترى) تكون الباء داخلة على المتروك وهو الثمن، فالمشترى يُعطي الثمن فهو متروك.

أما بتفسيره بمعنى (باع) فتكون الباء داخلة على الحاصل وهو الثمن، فالبايع يأخذ الثمن لأنه حاصل.

اشترى:

قد يأتي الفعل لإحدى دالتين:

الأولى: دلالة (اشترى) على الاستبدال، ويتعدى الفعل للحاصل

بنفسه وتدخل الباء على المتروك:

أي يتعدى الفعل إلى معمولين، إلى الحاصل بنفسه وإلى المتروك بالباء، كقوله تعالى: (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ) [البقرة ٤١].

ضمّن الاشتراء معنى الاستبدال فدخلت الباء على (آياتي).

قال المهدوي: دخول "الباء" على "الآيات" كدخولها على "الثمن"، وكذلك كل ما لا عين فيه، وإذا كان في الكلام دراهم أو دنانير دخلت الباء على الثمن، قاله الفراء، يعني أنه إذا لم يكن في الكلام درهم ولا دينار صح أن يكون كل من العوضين ثمناً، ومثماً، لكن يختلف ذلك بالنسبة إلى المتعاقدين، فمن نسب الشراء إلى نفسه أدخل الباء على ما خرج منه، وزال عنه، ونصب ما حصل له، فتقول "اشتريت هذا الثوب بهذا العبد"، وأما إذا كان ثم دراهم أو دنانير كان ثمناً

ليس إلا ، نحو "اشتريت الثوب بالدرهم" ، ولا تقول: "اشتريت الدرهم بالثوب"^(١).

ومثله قوله تعالى: (اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى) [البقرة ١٦] ، فالاشتراء هنا للاستبدال لا بثمن.

وقوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) [البقرة ٨٦].
وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ) [آل عمران ٧٧].

ومن مجيء "اشتري" بمعنى "استبدل" قول أبي النجم:

أَحَدْتُ بِالْجَمَّةِ رَأْسًا أَرْعَرَا ... وَبِالْتُّنَايَا الْوَاضِحَاتِ الدُّرْدُرَا

وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرِ عُمْرًا جَبْدَرَا ... كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا

والمسلم الذي اشترى النصرانية بالإسلام جبلة بن الأيهم، أي استبدل النصرانية بالإسلام^(٢)، والشاعر هنا حذف المعمولين.

الثانية: مجيء (اشتري) لما فيه ثمن، وتعديه للحصول بنفسه وللمتروك بدخول الباء:

مثل: اشترت الثوب بدرهم، وتُسمى باء المقابلة، والفقهاء يقولون: **بَاءُ التَّمَنِّ**^(٣).

ومثله قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ) [التوبة ١١١].

(١) ينظر: السابق ١٧ / ٢ - ١٨

(٢) ينظر: نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار - جلال الدين السيوطي ١ / ١٢٢

(٣) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ١ / ٩٣

دخلت الباء هنا على المتروك وهو: "يَأَنَّ لَهُمْ"، وقرأ عمرُ بن الخطاب والأعمش "بالجئة"، وسمّاها أبو البقاء "باء المقابلة"، كقولهم: باء العوض، وباء الثمنية"^(١).

أفعال تتضمن الدلالة على الإبدال:

تأتي بعض الأفعال في سياقات معينة مضمّنة معنى الإبدال، وإن لم يكن الإبدال من مدلولاتها، وقد آثرت وضعها تحت هذا العنوان للتمييز إلى أن هذه الدلالة طارئة عليها، وفيما يلي ما رأيته من أفعال تتضمن هذه الدلالة:

أَخَذَ:

قد يدلّ على الإبدال، كقول أبي النجم:
 أَخَذْتُ بِالْجُمَّةِ رَأْسًا أَزْعَرًا... وَبِالْتَّنْيَا الْوَاضِحَاتِ الدُّرْدُرًا
 وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرِ عُمْرًا جُبْدَرًا... كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَتَصَّرَا
 الباء باء البذل في (بالجمة، وبالثنيات، وبالطويل) والجمة: مجتمع شعر الرأس، والأزعر: الأصلع الذي قلّ شعره، والدردر: مغرز الأسنان الساقطة الباقية الأصول، والجبدر: القصير، وتكون الباء دخلت على المتروك"^(٢).

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص الدمشقي الحنبلي ١٠ / ٢١٥ - ٢١٦

(٢) ينظر: نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار - جلال الدين السيوطي ١ / ٤١٢

عارض:

قال الأزهري: "وعارضته بمتاع أو دابة أو شيء معارضة، إذا بادلت به، وعارضت كتابي بكتابه"^(١). وتكون الباء دخلت على الحاصل المأخوذ في قوله (عارضت كتابي بكتابه).

أعاضَ وعاوزَ وعوَّضَ واعتاضَ وتعوَّضَ:

هذه مجموعة من المشتقات اكتسبت الدلالة على الإبدال من دلالة المادة، ومن تلك الأفعال: أعاضني، وعوَّضني، وعاوزني، إذا أعطاك العوَّض، والاسم العوَّضة، واعتاضَ وتعوَّضَ: أي أخذ العوَّض، واستعاضَ: طلب العوَّض^(٢).

من شواهد دلالة (اعتاض) على العوَّض، قول أبي تمام في مدح ابن بسام:

أَطْلَالَ هِنْدٍ سَاءَ مَا اعْتَضَتْ مِنْ هِنْدٍ ❖❖ أَقَايَضَتْ حُورَ الْعَيْنِ بِالْعُونِ وَالرُّيْدِ^(٣)
وقول المعري:

إذا الفتى دَمَّ عَيْشاً فِي شَبِيبَتِهِ ❖❖ فَمَا يَقُولُ إِذَا عَصَرَ الشَّبَابِ مَضَى
وقد تعوَّضْتُ مِنْ كُلِّ بَمَشْبِهِ ❖❖ فَمَا وَجَدْتُ لِأَيَّامِ الصَّبَا عَوْضاً^(٤)
أي تعوضتُ كلاً بمشبهه، فدخلت (من) على المتروك، والباء على الحاصل.

(١) تهذيب اللغة ١ / ٤٦٣

(٢) ينظر: الصحاح (عوَّض).

(٣) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٢ / ٥٩

(٤) ينظر: شروح سقط الزند، القسم الثاني ص ٦٥٥

ومثله قول شاعر يرثي ابناً صغيراً:

تَعَوَّضَ بِالْحِجَارَةِ مِنْ حُجُورٍ ❖❖ وَبَانَ عَنِ التُّرَيْبِ إِلَى التُّرَابِ^(١)

غَايِرٌ:

المغايرة: المبادلة، يقال: غَايَرْتُهُ بِسِلْعَتِي؛ إذا بادلته^(٢)، وتكون الباء دخلت على المتروك، ف (سلعتي) هي المتروك، ويمكن أن نقول: غَايِرْتُ كِتَابَ خَالِدٍ بِكِتَابِي.

فَدَى:

ذكر قدامة بن جعفر عيوب ائتلاف المعنى والوزن، وذكر منها المقلوب، وهو أن يَضُطَّرَّ الْوِزْنُ الشَّاعِرَ إِلَى قَلْبِ الْمَعْنَى إِلَى خِلَافِ مَا قَصَدَ بِهِ، كَقَوْلِ عُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ:

فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ ... غَدَاةً غَدَاً بِمَهْجَتِهِ يَفُوقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي ... وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ

أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: فَدَيْتُ نَفْسَهُ بِنَفْسِي، فَقَلْبِ الْمَعْنَى^(٣).

ولا يخفى أن (فدى) جاء هنا للاستبدال، ودخلت الباء على المتروك، على تقدير مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ مَرَادَ الشَّاعِرِ (فدیت نفسه بنفسي) لكنه قلب لاستقامة الوزن، أمّا على اللفظ الذي جاء عليه البيت فتكون الباء دخلت على الحاصل.

(١) هكذا أورده ابن لُبَّ غير منسوب، ولم أعر على قائله.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث - الزمخشري ٣ / ٨٢ - ٨٣

(٣) ينظر: نقد الشعر - قدامة بن جعفر ص ٢٠٩

قايض:

تدخل الباء على الحاصل لدلالاتها على التعويض:

قال أبو تمام:

أَطْلَالَ هِنْدٍ سَاءَ مَا اعْتَضَتْ مِنْ هِنْدٍ ❖❖ أَقَايِضَتْ حُورَ الْعَيْنِ بِالْعُونِ وَالرُّبْدِ^(١)

قال التبريزي في شرحه البيت: "قايضت: من المقايضة، وهو أن تُعطى الشيء وتأخذ بدلاً منه، وإنما يُستعمل ذلك إذا لم يكن ثمّ دراهم ولا دنانير، فيقال: قايض فلان الفرس بالناقة، وإذا كان هناك ذهب أو فضة فليست تُستعمل المقايضة فيه، وإنما يقال بيع"^(٢).

وجليّ أنّ دخول الباء هنا على الحاصل؛ فالذاهب هو (حور العين) أي النساء اللاتي كنّ في الديار، والحاصل هو (العون والرُّبْد)، والعون: يمكن أن يكون جمع عوان وهي الأتان التي حملت بطنين أو ثلاثة، أو جمع عانة، وهي الجماعة من حمير الوحش. أي أنّ الأطلال استبدلت الوحش بحور العين التي هي النساء^(٣).

اقتال:

حكى ثعلب عن ابن الأعرابي أنّه يقال: اقتلتُ شيئاً بشيء: إذا بدّلته، وهو نادرٌ شاذٌّ. وقال ابن الأعرابي: سمعت أعرابياً يقول لآخر: ادخل بغلامك هذا السوق فاقْتُلْ به غيره، أي استبدل به^(٤).

(١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٥٩ / ٢

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) أمالي الزجاجي ص ٣٨

وقد دخلت الباء على المتروك.

يقال: اقتالَ بالبعير بغيراً وبالثوب ثوباً أي استبدله به ويقال اقتال باللون لوناً آخر إذا تغير من سفرٍ أو كبر، قال الراجز:
فاقتلتُ بالجدّة لوناً أطحلاً ❖❖ وكان هُدأبُ الشَّبَابِ أجَمَلاً^(١)
كافاً:

عرّف ابن مالك باء المقابلة أو باء العوض بأنها الباء الداخلة على الأثمان والأعواض. ومثّل عليها ب: كافات الإحسان بضعف^(٢)، وهذا الفعل يتعدى بنفسه للمتروك ويُجرّ الحاصل بالباء.
ومثله قول ابن الرومي:

نسختَ كتابي ثم كافأتَ نُسْخَهُ ❖❖ بتضييعه، أخلفتَ ظنِّي فيكَ^(٣)
فقد أدخل الباء على (تضييعه) وهو الحاصل.
وهَباً:

ذكر أحمد بن محمد المقرئ أنّ الباء تدخل على المتروك في جانب الشراء وما في معناه، مثل: اتَّهَبْتَهُ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ^(٤)، والاتَّهَابُ: قبول الهبة، ولعل المعنى: قبلت الهبة بدرهم.

ومن شواهد هذا المعنى ما ذُكر من أنّ عبد الله بن جداعة القيسي أهدى له صلى الله عليه وآله وسلم شاةً فأناها فقال: يا رسول الله ؛

(١) ينظر: لسان العرب (قول). المصباح المنير (قال).

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي ص ٤١

(٣) ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج ٢٦ / ٣

(٤) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ١ / ٩٣

أَثْبِنِي فَأَمْرٌ لَهُ بِحَقٍّ، فَقَالَ: زِدْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَمْرٌ لَهُ بِحَقٍّ، ثُمَّ عَادَ فَقَالَ: زِدْنِي فزَادَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَلَّا أَتَّهَبَ إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ تَقْفِيٍّ"^(١)، والأتَّهَبُ افتعال حمل معنى التبادل.

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث - الزمخشري ٤ / ٨٣

الخاتمة

تناول هذا البحثُ مسألةً مشكّلةً لم تأخذ حظّها من البحث والتأليف كالكثير من المسائل التي أُشبعَت بحثاً، ولعلّ من أسباب قلة الكتابات حولها لدى القدماء والمحدثين عدم بروز موطن الإشكال فيها، فلعله لم تظهر حاجتها إلى دراسة خاصّة، فلم يظهر لهم تعدّد صيغها التي تأتي عليها، وتغيّر أحوالها من حيث تعديّها إلى معمول أو معمولين، واختلاف موضع الباء فيها، لعلّ هذه الأسباب وغيرها كان لها الأثر الكبير في عناية ابن لبّ الغرناطيّ وبرهان الدين البقاعيّ في تناولهما هذه المسألة وإدراكهما كثيراً من وجوه استعمالات تلك الأفعال، ومخالفتها مشاهير العلماء الذين قصرّوا في تناولها ومعالجتها.

أدرك الغرناطيّ والبقاعيّ والزرکشيّ والشمس القاياتيّ وغيرهم دخولَ الباء مع بعض أفعال الإبدال على الحاصل خلافاً لما ذهب إليه أمثال أبي حيّان وحازم القرطاجنيّ ومحمد عبد الخالق عضيمة وغيرهم في تخطئة دخول الباء على الحاصل المأخوذ.

قد نعجب من خفاء جواز دخول الباء على الحاصل عن أمثال أولئك العلماء المشهورين، وكيف ظهر ذلك الأمر لمن هم أقلّ شأناً منهم من أمثال ابن لبّ والبقاعيّ !!

لعلّ التعليل المقبول لهذا الأمر هو أنّ ابن لبّ والبقاعيّ نظرا في مُستعمل اللغة من نصوص مختلفة متعدّدة المستويات فألفيا فيها ما

منعه أولئك، فصريحاً بما يخالف القول السائد في عدم جواز دخول الباء على الحاصل، وهو قولٌ توارثه بعض العلماء دون تمحيص. وقد نعجب من التفات ابن لبّ إلى شواهد غفلَ عنها أولئك؛ فأبو حيان استدللّ لرأيه بشعر أبي تمام، فردّ عليه ابن لبّ بشواهد أخرى لأبي تمام وغيره دخلت فيها الباء على الحاصل.

وقد تعجبُ كثيراً من نأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن تحقيق هذه المسألة والوصول إلى رأي واضح فيها، فأثّر اجتزاء قرارٍ قصيرٍ لا يفصل في المسألة، وكأنهم آثروا عدم الخوض في مسألة شائكة.

ما يظهر لنا من تفصيلات غير شائعة لاستعمالات أفعال الإبدال يعطينا دليلاً على أنّ عدداً من المسائل اللغوية ما زالت بحاجة إلى مزيد عناية، ولو اعتاد الباحثون على التحقق من تفصيلات ما يدرسونه، وما يجدونه من تفصيلات أخرى في الاستعمال الذي ورد في مروّي اللغة وإن لم يستشهد به العلماء، لو أولوا هذا الجانب عنايةً لظهرت لهم نصوصٌ تعضدُ قولاً يحتاج إلى مزيدٍ من الشواهد، وربما يجدون شواهد تأتي بوجهٍ من الاستعمال شدّده بعض العلماء.

مع يقيني في أنّ هذا الموضوع ما زال بحاجةٍ إلى مزيد تمعّنٍ واستقصاءٍ لوجوه استعماله لكثي وبعد قضاء أشهرٍ عدّةٍ في محاولة استيعابه والإحاطة بجوانبه، أثرتُ أن أدفع به وأتيحه للآخرين ليبيدوا آراءهم فيه.

بعد فراغي من هذا البحث تبين لي الكثير ممّا كنتُ أجهله من تفصيلات أفعال الإبدال ووجوه استعمالاتها، واتّضح الكثير ممّا كان

غامضاً، ومع أنّ نتائج البحث كثيرة لجدّة موضوعه لكنني ألخص أهمّ النقاط العامّة التي ظهرت لي:

١- حاجتنا في البحث العلمي إلى معالجة الموضوعات الشائكة، وتجنّب الموضوعات الثابتة التي لا يستطيع الباحث الإتيان بجديد فيها لنضجها ووضوحها؛ فالتعوّد على أعمال العقل وإمعان النظر فيما يحتاج إلى ذلك سيطوّر البحث العلمي ويكشف لنا آفاقاً علميةً مستورة.

٢- قد يميّز عالمٌ على مَنْ هو أكبر قدراً منه في مسألةٍ محدّدةٍ أو ميدانٍ محدّد، فقد يُمنح نظراً لم يُمنّحه الأكبر قدراً منه، وابن لبّ الغرناطيّ تميّز في إدراك الوجوه المتعدّدة لأفعال الإبدال، فأبصر ما لم يبصره كثيرٌ من العلماء في هذه المسألة، ولذا فالأولى ألا يُقوّم العالمُ بمدى شهرته بل بما كتبه وذهب إليه.

٣- ثبوت دخول الباء على الحاصل المأخوذ في وجوه من الاستعمال جاءت بها شواهدٌ مطّردةٌ لا يمكن ردّها، وهو ما يخالف الشائع المشهور.

٤- أثر فهم المعنى في معرفة موقع الباء في الكلام، سواء عند صياغة الكلام، أو عند قراءته وفهمه.

مع يقيني بقصور هذا البحث لكنتي أرجو أن يكون بداية تحقيق جادٍ لهذا الموضوع، والانطلاق منه إلى موضوعاتٍ تتصل به. وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد العزيز بن حميد بن محمد الحميد

فهرس المصادر والمراجع:

مصادر البحث:

- رسالة ابن لبّ الغرناطيّ في مسألة تعيين محل دخول الباء (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث - السيوطي، تحقيق حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - العدد ٧٣، ٧٤) من ص ٧٧ إلى ص ٨٨
- نظم الدرر في تناسب الآيات والصور - برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

مراجع البحث:

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- أساس البلاغة - جار الله الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- أمالي الزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت: لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م
- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م الطبعة الأولى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض.
- البحر المحيط - أبو حيان، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد

- النوتي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت،
الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- البحر المحيط في أصول الفقه - بدر الدين الزركشي، تحقيق عبد القادر
عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة
الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس - مرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من
المحققين، وزارة الإعلام - الكويت، والمجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب - الكويت.
- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) - أبو نصر إسماعيل الجوهري، دار
الكتب العلمية ١٩٩٩ هـ.
- التحرير والتنوير - محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية
للنشر، ١٩٨٤م، تونس.
- تهذيب اللغة - أبو منصور الأزهرى ١٤ / ١٣٢، تحقيق مجموعة محققين،
الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- جمهرة اللغة - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه د. رمزي
بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الجنى الدانى في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.
فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مجمع اللغة
العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م،
وهكذا ورد في الجيم (والأيام خون) بالخاء.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - محمد بن علي الصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - عبد الخالق عزيمة، دار الحديث - القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
- ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ديوان أبي الطيب المتنبى بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ٤ / ٢٣٨، ضبطه وصححه ووضع فهرسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٢ / ٦٤، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي - شرحه وقدم له ووضع فهرسه سوهام المصري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، المكتب الإسلامي.
- ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
- ديوان البحري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، الطبعة الثالثة، دار المعارف
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة والإرشاد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م
- ديوان الفرزدق، شرحه علي فاعور، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- رسالة الغفران - أبو العلاء المعري، تحقيق وشرح عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الطبعة السادسة، دار المعارف.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - محمود الألويسي أبو الفضل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- الزاهر في معاني كلمات الناس - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار النشر / مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، دار المسيرة - بيروت.
- شرح التسهيل - ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- شرح اللزوميات، نظم أبي العلاء المعري، تحقيق سيدة حامد، منير المدني، زينب القوصي، وفاء الأعصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي (معجز أحمد) - أبو العلاء المعري، تحقيق ودراسة د. عبد المجيد دياب، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، دار المعارف.

- شرح ديوان أبي تمام بشرح للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق الأستاذ إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره أحمد أمين، عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، الطبعة الثانية.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري - بدر الدين العيني الحنفي، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- العين - الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- الفائق في غريب الحديث - الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م
- الفَسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق د. رضا رجب، دار الينايع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
- كتاب الألفاظ والأساليب - أعد المادة والتعليق عليها محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٧٧
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - جار الله الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور محمد سعد رمضان حسن، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م الطبعة الأولى.
- لسان العرب المحيط - ابن منظور - إعداد وتصنيف يوسف خياط ، دار لسان العرب - بيروت - لبنان.
- مجمع الأمثال - أبو الفضل الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة المحمدية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م
- مجمل اللغة - ابن فارس، دراسة زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
- المخصص لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار - القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - أحمد بن محمد المقرئ، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الخامسة بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٢ م.
- معاني القرآن - أبو زكرياء الفراء، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ٢٠٠٠ م.

- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب - ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- معجم مقاييس اللغة - ابن فارس، اعتنى به: د. محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المعمرون والوصايا - أبو حاتم السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦١م.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني على متن منهاج الطالبين للنووي، اعتنى به محمد خليل عيتاني، دار المعرفة - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء - أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ص ٣٧٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت: لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - يوسف بن تغري بردي، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب - أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- نقد الشعر - قدامة بن جعفر، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير.

- نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار - جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق أحمد حاج محمد عثمان، رسالة مقدمة إلى قسم الكتاب والسنة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، عرض وتوجيه ونقد - عبد العظيم فتحي خليل، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

دلالة الحركات في اللغة العربية

بين القدامى والمحدثين

د. محمد بن عبد العزيز العميريني

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم وبعد :

فهذا بحث في الدراسات النحوية عنوانه: "دلالة الحركات في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين"، وقد قصدت بمفهوم "الحركات" ما يشمل الحركات داخل بنية الكلمة وما يتعلق بأواخرها أيضاً، بمعنى تلك الحركات التي تؤثر على تصريف بناء الصيغة الصرفية بالتعاون مع الأصوات الصامتة، والحركات الإعرابية التي تكون في أواخر الكلمات المعربة، وقد آثرت أن تكون هذه الدراسة مقارنة بين ما ذكره علماء العربية القدامى وما ذكره علماء اللغة المحدثون في هذا الشأن.

ولقد هدفت من هذه المقارنة إبراز جهود علماء العربية القدامى المبذولة في هذا المجال ومقابلتها بالمناهج اللغوية الحديثة حتى يتضح فضل علمائنا القدامى من ناحية؛ ونستفيد من الدراسات اللغوية الحديثة من ناحية أخرى، وبذلك يتحقق الجمع بين الأصالة المنشودة والمعاصرة في هذا البحث.

ومما لاشك فيه أن هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب هذا البحث، لكن الجديد فيه يكمن حول الجمع بين الحركات التي تشكل بناء الصيغة والحركات الإعرابية في أواخرها، فضلاً عن أنه يجمع بين رؤية علماء العربية القدامى وما يراه علماء اللغة المحدثون في هذا الجانب.

ويتكون هذا البحث من تمهيد تحدثت فيه عن مفهوم الحركة بين القدماء والمحدثين، وخمسة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: دلالة الحركات بين التصريف والنحو.

المبحث الثاني: وظيفة التنوين في اللغة العربية.

المبحث الثالث: دلالة الحركة الإعرابية بين القدامى والمحدثين.

المبحث الرابع: موقف النحويين القدماء من جواز تخلف العلامة الإعرابية.

المبحث الخامس: رأي علماء اللغة المحدثين في جواز تخلف العلامة الإعرابية.

ثم يلي ذلك خاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، ثم ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، داعياً الله - عز وجل - أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

التمهيد

مفهوم الحركة بين القدماء والمحدثين:

تعد الحركات من أهم مظاهر الدرس النحوي، إذ هي من المنطلقات الأساسية التي شغلت حيزاً كبيراً من الدراسات النحوية، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في تحديد مسارها، وفي توضيح المنهج الذي رسمه النحاة لأنفسهم. وهم يؤصلون مسائل النحو وقضاياها وحدوده، ابتداء من طبقتهم الأولى حتى يومنا.

وقد ظن القدماء من علمائنا ضالة قيمة الحركات، وأنها أمر ثانوي بالقياس على الحروف، وذلك حين رأوا أن الحركات ليس لها من الأهمية ما للحروف، وزعموا أن حركات العلة أعراض، والحروف الساكنة جواهر وأصول، ثم دخلوا في متاهات ومشكلات منها محل الحركة من الحرف، وتختلف آراؤهم عندما يقررون أن الحركات أضعف من الحروف. بينما الدراسات الحديثة قد أثبتت أن جميع الحركات القصيرة والطويلة مجهورة، وأنها أقوى في الوضوح السمعي من الأصوات الساكنة.

ثم نراهم ينقضون مبدأهم فيقررون أن الحركة أصل للإعراب و أن الحرف فرع عنها، وذلك في قول ابن جني: "فالألف والياء والواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم، ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات: الضمة والفتحة

والكسرة، وإنما الموضع في الإعراب للحركات فأما الحروف فدواخل عليها^(١).

والواضح أنه لا فرق بين الحركات وحروف المد إلا في الكمية من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث، وعلماء العربية الأقدمون يذهبون إلى مثل ذلك أيضاً، حيث يقرر ابن جني ذلك عندما أشار إلى أن الحركات أبعاض لهذه الحروف والدليل على هذا أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه^(٢).

وفي هذا القول بعض المغالاة، فللحركات خطورتها في تنويع أصل كل معنى، وعن طريقها يتحقق تغاير المعنى الصريفي، كما أنها تمثل عنصراً مهماً في كل من: النبر في الجانب الصريفي، والتنغيم في الجانب النحوي، إضافة إلى أنها تكون قمم مقاطع في العربية، ومكانتها أخيراً في العروض العربي لا تتكرر حيث حلت مكاناً مرموقاً في موازين الشعر^(٣).

وأظن أنها ستبقى كذلك؛ لأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام النحو العربي ومن قواعد الخطّ وأحكام الكتابة، ولا أظنُّ أحداً يجد صعوبة في فهم الصلة بين طريقة النقط التي وضعها أبو الأسود

(١) الخصائص ٣ / ١٣٧.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٨.

(٣) انظر: بين الحركات والحروف في الإعراب دراسة تاريخية مقارنة، د. أحمد علم الدين الجندي، (ص: ٧٦، وما بعدها) بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية (مصر)، عدد

لشكْلِ النَّصِّ القرآني والنحو العربي^(١)، إذ إنَّها بمثابة الخطوة الأولى التي يُثار حولها كلام في المرفوع، وفي المنصوب، وفي السَّاكن^(٢)، وأوَّل من اهتمَّ بها وحاول توثيقها في الخطِّ - كما يرى معظم الرواة - أبو الأسود الدؤلي عند ضبطه النَّصَّ القرآني^(٣)، وهو العمل الذي أُطلقَ عليه فيما بعد (نقط المصحف) أو (نقط الإعراب)، تمييزاً له من (نقط الإعجام) الذي قام به نصر بن عاصم الليثي لتمييز الحروف من بعضها في كلمات المصحف الشريف، وواضح أن هذا العمل من أبي الأسود سيكون مقدمة فيما بعد لنشأة النحو، وهو من الأسباب الرئيسة لتتقيط القرآن تتقيط إعراب.

وقد لخص الدكتور مهدي المخزومي الأثر الذي تركته الحركات في الدرس النحوي فيما بعد بقوله: "كان نقط أبي الأسود الدؤلي للمصحف أوَّل رمزٍ رُمِزَ به لأحوال أو آخر الكلمات المختلفة، وكان هو الدافع الذي دفع المشتغلين في القرآن إلى تفسيره تفسيراً علمياً، وظهر التفسير الأول بعمل جليل في إبدال الضمة والكسرة والفتحة من النقط التي وضعها أبو الأسود بين يدي الحرف وتحتة وفوقه ٠٠٠ وحين أُريد لهذه الدراسة الناشئة، التي مرّت عليها الأعوام وهي لا تزال تقوم على حَطرات جزئية، كانت تخطر على أذهان

(١) انظر: الحركات في اللغة العربية، د. زيد خليل القرالة، مقدمة المؤلف، ص (أ).

(٢) اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، د. حسن عون ص ٢٥٢، وينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ١٩، وابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي ص ٩٦ - ٩٧.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٨٧، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٣٩٧.

الدارسين بعد أبي الأسود، أن تصبح علماً منظماً يُدرَس بأصول وقواعد، بدأ الجدل حول هذه العلامات: أهى علامات لمعانٍ مختلفة تطرأ على الأسماء، أم هى مجرد آلات يُستعان بها على النطق بالحروف السواكن؟^(١).

وكان من شدة اهتمامهم بحركة أواخر الكلم أنهم جعلوا النحو أسيراً لحركة الحرف الأخير في الكلمة، سواءً أكانت حركة إعرابٍ أم حركة بناء^(٢).

وإذا كانت الحركة تعدّ من أبرز الظواهر الشكلية في النحو العربي، فلأنّ لها آثاراً مهمة، سواء في (صناعة النحو) أم في فهم معاني الكلام في بعض المواطن، وقد أثارت أذهان العلماء، فأخذوا يعرضون لها - عند دراستهم اللغة - من كلّ جوانبها، ويفسرون وجودها، بكلّ ما أوتوا من علم ودراية، على اختلاف مشاربهم وثقافتهم، سواء أكانوا فقهاء أم مفسرين أم نحاة، وقد حاول النحويون تفسير وجودها في التركيب النحوي تفسيراً صوتياً، مستنداً إلى الطبيعة الصوتية لأعضاء النطق من جهة، وإلى طبيعتها الصوتية التي يحددها وجودها في التركيب نفسه من جهة أخرى. وكانت ثنائيتهم في تقسيم الكلام إلى معرب ومبني، مؤسّسةً على الحركة بحسب ثباتها أو تحوّلها، ثم إنّ وجود الحركة في خواتيم الكلمات يُعدّ عندهم - أثراً من آثار

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٢٤٣ - ٢٤٤، وراجع: الحركات في اللغة العربية، القرالة، ص ٤.

(٢) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين ص ٢٥.

(العامل)، أمّا دلالتها على (المعنى) فقد شكلت محوراً مهماً من محاور درسهم النحوي.

ولما للحركات الصرفية والإعرابية من أهمية داخل الكلمة وخارجها، أشير - هنا - إلى معنى الحركات لغة واصطلاحاً.
 (الحركة) لغة: "ضدُّ السَّكون، حَرُكٌ يَحْرُكُ حَرَكَةً وَحَرَكًا، وَحَرَكُهُ فَتَحْرُكُ"^(١) و(حَرَكَه): أَخْرَجَهُ عَنْ سَكُونِهِ، و(الْحَرَكَ): الحركة، يقال: (مابه حَرَكَ)، و(الحركة): انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر، أو انتقال أجزائه كما في حركة الرَّحى، و(الحركة): واحة الحركات، التي هي الضمّ والفتح والكسر، ويقابلها السَّكون"^(٢).

وقد عرفها القدماء اصطلاحاً بأنها: "عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت"^(٣).

وهي عند المحدثين عبارة عن تلك الأصوات التي يمر الهواء عند النطق بها في جهاز النطق بلا احتكاك أو موانع تعترض مجراه، وتمتاز عن الصوامت بالوضوح السمعي"^(٤).

(١) لسان العرب (حرك).

(٢) المعجم الوجيز (حرك).

(٣) نتائج الفكر في النحو ص ٦٦.

(٤) انظر: الأصوات اللغوية، دكتور أنيس، ص ٢٦، ٢٧. مطبعة نهضة مصر.

ويرى جون ليونز أن الحركات صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم، من غير أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلاً يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً^(١).

ويميل بعض المعاصرين إلى أن "تعريف الحركة تعريفاً جامعاً لا يدخل فيه شيء، ومانعاً لا يخرج منه شيء، أمر لا نكاد نعثر له على وجود في كتب علم الأصوات، وما زال الأمر موضع دراسة وحوار بين العلماء والباحثين في هذا العلم"^(٢).

وقد عبر السهيلي عن رؤية القدماء لنشوء الحركات العربية فأشار إلى أن الضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، وحينئذ يحدث صوت خفي مقارن للحرف، وإن امتد كان "واواً" وإن قصر كان ضمة.

وصورتها عند حذاق الكتاب صورة "واو" صغيرة لأنها بعض واو. والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وبعد ذلك يحدث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة. وكذلك القول في الكسرة والياء أن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف.

(١) نقلاً عن: لهجة تميم، غالب فاضل المطلبي ص ٢١٨.

(٢) الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د. شريف سمير، ص ٢٠٢.

أما السكون فهو عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي: ينقطع، فتسميه جزماً، اعتباراً بالصوت وانجزامه، وتسميه سكوناً، اعتباراً بالعضو الساكن^(١).

والحركات منها ما هو قصير، وهي الفتحة والكسرة والضمة، ومنها ما هو طويل كالألف المشبعة عن الفتحة، والياء المشبعة عن الكسرة، والواو المشبعة عن الضمة، وعلى هذا فالحركات القصيرة أبعاض حروف المد التي هي الحركات الطويلة كما ذكر ابن جني^(٢).

وكان الخليل الفراهيدي يُطلق عليها لفظ (الإعراب)^(٣)، وهي صوت ناقص كما يصفها ابن جني، وإنما سُمِّي هذا الصوت بـ (الحركة) مثلما يرى "لأنَّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذب نحو الياء، والضمة تجذب نحو الواو"^(٤).

ويُلاحظ أنّ الغاية من الإعراب هي التي عيَّنت مفهومه على تلك الصورة لدى هؤلاء؛ فهم يرون أنّ وظيفة الإعراب هي الإبانة عن المعاني النحويّة لكل كلمة بالنظر إلى علاقتها ببقية الكلمات التي تتكون

(١) انظر: نتائج الفكر في النحو ص ٦٧.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٧.

(٣) انظر: العين ١ / ٥٧.

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧.

منها الجملة، وتصوروا أن العلامات الإعرابية هي التي تبين تلك المعاني، لذا عدّوها هي الإعراب.

ونستطيع أن نقف على فهم المحدثين للإعراب، من خلال نظرة بعضهم. أمثال الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي وجه نقده للنحاة لأنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً يتبع لفظ العامل وأثره؛ ورأى أن جهد النحاة قد أهمل صلة العلامات الإعرابية بالمعنى وأثرها في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته (١)، ثم عيّن الإعراب بحركتين هما الضمة والكسرة فقط، على أنهما ليستا أثراً لعامل من اللفظ، بل من عمل المتكلم (٢). ثم أشار إلى الدلالة الوظيفية لحركات الإعراب في الأسماء؛ فالضمة على الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء (٣).

وتابع إبراهيم مصطفى في هذا الفهم، علي عبد الواحد وا في، إذ يرى أن الإعراب هو الحركات وأن معظم قواعد الإعراب أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة (٤).

وقد تعامل هؤلاء الدارسون مع الإعراب على أنه ظاهري، يتمثل في العلامات الإعرابية الظاهرة على آخر الكلمات، وربطوا تلك

(١) انظر: إحياء النحو ص ٤١.

(٢) السابق ص ٥٠.

(٣) السابق ص ٥٣ - ٧٠.

(٤) انظر: فقه اللغة ص ٢١٠.

العلامات بالمعاني النحويّة التي تشير إلى الفاعلية والمفعولية وغيرها، إلاّ أن هذه النظرة لا تتفق مع الكلمات التي لا تظهر عليها العلامات الإعرابيّة كالمبنيّات، أو الأسماء التي تقدّر عليها الحركات، فهي تشير إلى تلك المعاني دون ارتباطها بالعلامات المذكورة، وهذا يعني أنّ الإعراب غير مقصور على تلك العلامات الظاهرة، بل هو أشمل منها وأعمق.

كما قصر هؤلاء الدارسون الإعراب على الحركات الإعرابيّة، ولذلك كانت الحركة الإعرابيّة هي مدار التعريف.

واختلف الدارسون في تحديد الأثر اللفظي لهذه الحركات، وتلك العلامات، فبعضهم يجعله شاملاً لجميع العلامات الإعرابيّة من حركات وحروف وحذف، في حين يقصره بعضهم على الحركات الإعرابيّة دون غيرها من العلامات الأخرى.

واتفقوا - أيضاً - على أن غاية الإعراب هي الإبانة عن المعاني الوظيفيّة، وجعل بعضهم العلامة الإعرابيّة هي التي تنهض بتلك المسؤولية، ويرى آخرون أنها تقوم بجزء من تلك المهمة، وتشاركها بقيّة القرائن أو الصرفيات الأخرى.

وقد استبعد بعض الدارسين أنواعاً أخرى للإعراب نتيجة فهم الإعراب على تلك الصورة، مثل الإعراب التقديري والإعراب المحلي؛ لأنّ العلامات الإعرابيّة لا تظهر عليهما.

يقدم هذا البحث معالجة لهذا الموضوع من خلال رؤية قد تكون غير مألوفة، أحاول فيها الربط بين الحركات والعلامات، وبين البناء والإعراب.

المبحث الأول: دلالة الحركات بين التصريف والنحو:

تمثل الحركات في اللغة العربية دوراً مهماً، إذ هي أبعاض حروف المد واللين كما أشار إلى ذلك العلامة ابن جني، مدلاً على ذلك بقوله: "أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عَمَر) فإنك إن أشبعتها حدث بعدها ألف فقلت (عامر)، وكذلك كسرة عين (عِنَب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: (عينب)، وكذلك ضمة عين (عُمَر) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك: (عومر) فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها"^(١).

ويشارك الحركات في تلك الأهمية السكنات، فاللغة العربية الفصيحة يحكمها الأوزان، سواء الأوزان التصريفية أو التصغيرية أو العروضية، هذا داخل الكلمة نفسها، أما خارجها فتحكمها الحركة والسكون التي يعبر عنها النحويون بالعلامة الإعرابية، وقد لفت نظري أن النحويين يتكلمون عن الحركة الإعرابية بمعزل عن الحركة التصريفية، وكأنهما جنسان مختلفان، ولذلك شددوا على أهمية الحركة الإعرابية، ودارت بحوث النحويين القدماء والمحدثين حولها. وكان يجمل بهم أن يربطوا بين الحركة داخل الكلمة والحركة خارجها، فإن الحركة خارج الكلمة إذا كانت تدل على الابتداء أو الإخبار أو الفاعلية أو المفعولية أو غير ذلك من العلاقات،

(١) سر صناعة الإعراب ٢٠/١.

فإن الحركة داخل الكلمة تدل هي الأخرى على علاقات مثل الزمانية أو المكانية أو المفعولية (اسم المفعول) أو الفاعلية (اسم الفاعل)، وغير ذلك من المشتقات، وأبواب كالتصغير والنسب، كما أن الحركات والسكنات داخل الكلمة ربما أدت دوراً وظيفياً أهم مما تؤديه الحركات و السكنات خارجها، فلا يمكن مثلاً الدلالة على التصغير بطريقة موجزة إلا عن طريق الحركات والسكنات داخل الكلمة عن طريق ضم الأول وفتح الثاني، وزيادة ياء التصغير الساكنة في الثلاثي، وكسر ما قبل ياء التصغير في غير الثلاثي، ألم تؤد الحركات والسكنات داخل الكلمة الآن وظيفة دلالية تعجز عنها خارج الكلمة؟ إن الحركات والسكنات داخل الكلمة في صيغة التصغير لا يمكن أن يقوم مقامها غيرها، ومن دونها تضيع صيغة التصغير تماماً، ولا يمكن الدلالة عليها إلا عن طريق الوصف، بأن يقال مثلاً: (رجل حقير)، بدلاً من (رُجِيل).

أما وظيفة الحركات والسكنات خارج الكلمة فربما كانت في بعض المواضع أقل أهمية، ويظهر ذلك في أبواب المبنيات في النحو العربي، وفي قسم من أهم أقسام الكلام وهو الحروف، فإن الحركات والسكنات فيه لا تؤدي أي دور دلالي، ومثل ذلك يمكن أن يقال فيما يُعرب بالعلامات التقديرية مثل الأسماء المقصورة، والأفعال التي تنتهي بالألف، وبالياء وبالواو في بعض أحوالها؛ إذ تختفي جميع الحركات على الألف، تعذراً، وتظهر الفتحة فقط على الواو والياء، في حين تختفي الضمة والكسرة عليهما استثنائاً.

وهناك من أبواب النحو ما لا تمثل فيه الحركة أو السكون الخارجي للكلمة أية فائدة دلالية، كأن يكون الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية كلاهما من الأسماء المقصورة التي تنتهي بألف لازمة مفتوح ما قبلها، مثل: (ضرب موسى عيسى)، و- هنا- تقوم قرائن أخرى مقام الحركة الإعرابية، يقول ابن أبي الربيع: ((وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليهما التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فإذا قالوا: (ضرب موسى عيسى) ولم يكن معهم ما يدل على الفاعل علمت أن المقدم هو الفاعل إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دال على ذلك لما في ذلك من نقض الغرض))^(١)، اعتماداً - هنا - على قرينة لفظية وهي قرينة الترتيب، ولم تؤد الحركة الإعرابية في المثال المذكور أية وظيفة، وقد يكون ذلك بالاعتماد على القرائن المعنوية نحو: (أكل الكمثرى موسى) فقد اعتمد التركيب على قرينة عقلية سمحت له بالتغيير في ترتيب الكلام بتقديم المفعول به على الفاعل، ولم يكن للحركة الإعرابية دور مذكور.

ونجد الإعراب اليوم ساقطاً تماماً في الكلام العامي، وأكثر الكلام المكتوب، باستثناء الإعراب بالحروف في الكلام المكتوب ومع ذلك، نفهم المراد، دون حدوث لبس في أغلب الأحوال، وليس هذا مبرراً لجواز التخلي عن العلامة الإعرابية، وإنما ذكرته لأدلل على أن الحركات التصريفية ليست أقل أهمية من الحركات الإعرابية،

(١) البسيط ٢٧٩/١.

ولأنبه إلى أمر آخر وهو أن وظيفة الحركات الإعرابية ليست دلالية فقط، وإنما هي وظيفة صوتية جمالية، تعطي الكلام رونقاً وبهاءً، وتقلل من السرعة في نطقه؛ وذلك لأن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات، كما يقرر السيرافي^(١).

وهذه الغاية التي ذكرتها مع الغاية الدلالية لا تتفرد بها الحركة الإعرابية، وإنما تشاركها في ذلك الحركة التصريفية، ومن هنا - يكون الخطأ بالتركيز فقط على الحركة الإعرابية واعتبار الإعراب هو النحو، والنحو هو الإعراب، ففي هذا تفويت لجانب مهم من جوانب بناء الكلمة وبناء الجملة في العربية، لكن النحويين عنوا أكثر ما عنوا في النحو بالحركات الإعرابية، وكادوا يقصرون النحو عليها. ولذا نُسب إلى الخليل بن أحمد أنه يقول: ((هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم))^(٢). وقال ابن عصفور في الممتع، وهو الكتاب الذي ألفه للمباحث الصرفية: ((ولقد أخذنا هذا الفن، بعد أخذ علم الإعراب))^(٣)، ويقصد به علم النحو، وجرى على هذا كثير من العلماء^(٤)، منهم الحريري في منظومة له في النحو سماها (ملحة الإعراب)، وكان بعض العلماء يؤثرون استعمال مصطلح (علم

(١) انظر: الإمتاع والمؤانسة ١/١٠٥.

(٢) الجمل ٣٣.

(٣) الممتع ص ١٩.

(٤) منهم: ابن معطٍ في الفصول الخمسون في الإعراب، والكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب، والإسفراييني في اللباب في علم الإعراب.

الإعراب) عوضاً عن علم النحو، حتى ذكر السيوطي في الهمع قول أبي حيان: ((علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين، قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الأفراد. فالأول: قسمان، قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي، وسمي هذان القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين))^(١).

وقد كانت ظاهرة الحركة الإعرابية التي تلحق آخر الكلمة أهم ما شغل النحويين؛ لأنها أبرز سمات العربية، والخطأ فيها أكثر وأوضح، فركزوا عليها جهودهم، وفرعوا فيها وفتقوا وتخلوا وألغزوا، حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا علامات الإعراب والبناء، حتى وجدنا بعض المتأخرين منهم كالأشموني مثلاً يقصر وظيفة النحو على البحث في أواخر الكلمات العربية إعراباً وبناءً.

وهكذا تحول النحو مما كان عليه من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض، إلى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناءً، ضماناً لسلامة اللسان من اللحن، وبسط الكلام في عوامل ذلك، والإسهاب في تعليقه بالجدل النظري، فبدأ النحو بذلك وقد غار ماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه. وإلا فإن توكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها، ثم دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير

(١) الهمع ٣ / ٤٠٧.

وأسلوبه، وقد جُرد النحو من هذا كله وخصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان^(١).

ولو كان مناط الفصاحة بالحركة الإعرابية التي تلحق الكلمة، لكانت اللغات التي تخلو من تلك العلامة اللفظية خالية من الفصاحة، وهذا لم يقل به أحد، فإن فيها من الفصاحة ما يدعي به أهلها أنها أعظم اللغات^(٢)، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: ((وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلام، فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدودها الواسعة))^(٣).

هذه النظرة إلى الحركات الإعرابية لا تتفق مع حقيقة اللغة التي تنظر إلى الحركات والسكنات داخل الكلمة (الصرف) وخارجها (النحو) نظرة واحدة في الأهمية، فالنحو هو مجموع الصرف والنحو معاً، فإن الحركات والسكنات داخل الكلمة وخارجها يؤدي كل منهما وظيفة دلالية، ولعل هذا هو مراد السيرافي في المناظرة التي جرت بينه وبين يونس بن متى حين قال: ((معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين

(١) انظر: مسالك القول في النقد اللغوي، لصلاح الدين الزعبلوي ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) انظر: البيان والتبيين ٣ / ١٢.

(٣) إحياء النحو ص ٢ - ٣.

تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك))^(١).

وأشير - هنا - إلى أن عملية النطق بالحركات يتخللها أو يليها سكنات من الأمور الشاقة على غير الفصيح، ولذلك يتخلص العامي منها، سواء في ذلك حركات التصريف وسكناته، أو حركات الإعراب وسكناته، فالكلمة يزداد ثقلها بزيادة عدد حروفها، ومعلوم أن مخارج الحركات الثلاث هي مخارج أبعاضها من حروف المد الثلاثة^(٢)، وإذا كان أقصى اللسان يرتفع قليلاً عند النطق بالألف المفخمة، ويرتفع وسطه قليلاً عند النطق بالألف المرتفعة، فإن وسط اللسان يرتفع أكبر ارتفاع عند النطق بياء المد^(٣)، وهذا يدل على جهد يبذله المتكلم عند النطق بالكلام مراعيًا فيه الحركات التصريفية والإعرابية، مما يجعل المتكلم يزل بالوقوع في الخطأ أحياناً، وهذا ربما يفسر ما كانت تفعله بعض العرب قديماً من اختلاس الحركات وما يعرف بالروم وبالإشمام^(٤).

وقد كانت عادة العرب في جاهليتها نطق الكلام اختلاصاً وإشماماً وروماً، قال أبو العيناء: ((ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد

(١) الإمتاع والمؤانسة ص ١٠٩.

(٢) انظر: أصوات اللغة العربية د.جيل ص ٢٤١.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٢٤٠.

(٤) انظر في تعريف الروم والإشمام: شرح الكافية الشافية ٨٩٩/٤، وشرح الشافية ٢٧١/٢، ٢٧٥، والهمع ٣/٣٩١، ٣٩٢، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي د.عبد الصبور شاهين ص ١١٧.

بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب، ثم قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدرج، وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً، وحدثني عيسى بن عمران أن أبا إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه، وسمعت يونس يقول: العرب تشام الإعراب ولا تحققه، وسمعت الخشخاش بن جناب يقول: العرب تقع بالإعراب وكأنها لم ترده، وسمعت أبا الخطاب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف^(١).

وهذه الفكرة تتناسب مع ما ذكره أبو الطيب من أن أول ما سقط فأحوج إلى تعلم الإعراب^(٢).

سقوط الحركات والسكنات من اللغات أمر طبيعي، فمن الثابت أن لغات سامية أخرى قد حملت ظاهرة الإعراب، ولكنها فقدتها مع تقدم الزمن. فلم تحتفظ أكثر اللغات السامية بالنهايات الإعرابية، بخلاف العربية التي احتفظت بها لفترة طويلة إلى أن سقطت فأحوجت المتكلمين إلى تعلم كما يقول أبو الطيب، ومعنى ذلك أنها كانت قبل التعلم، سليقة وطبيعة، وبعد أن سقطت انتشر بين الناس الاعتماد على تسكين آخر الكلمات، فراراً من المؤاخذات اللغوية. وقد ذكر ذلك من المستشرقين يوهان فك - وبرجشتراسرو وبروكلمان، حيث أشاروا إلى أن إعراب الاسم الموروث من قديم الزمان في اللغة البابلية القديمة كاملاً، غير أنه ضاع بالتدريج شيئاً فشيئاً منذ وقت مبكر،

(١) نثر الدر ٧ / ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) انظر: مراتب النحويين ص ١ - ٢.

كما حدث ذلك في كل اللغات السامية الحديثة، أما اللغة العربية - بحكم انعزالها في الجزيرة العربية - فظلت تحافظ على صيغتها القديمة وظواهرها اللغوية بما في ذلك الحركات الإعرابية^(١).

وقد اعترض الدكتور محمد إبراهيم البنا على تخصيص الإعراب بالحركات التي هي آخر الكلمة في الاسم المعرب والفعل المضارع، وجعلهم ذلك في مقابل البناء مع أنه لا دلالة لفظية أو معجمية تجعل هذه المقابلة سائغة، ودعا إلى توسيع مفهوم الإعراب ليشمل معه البناء، باعتبار أن كلا منهما يؤدي الوظيفة نفسها، وهي الإيضاح والبيان، يقول: ((الذي أعنيه بالأداء الإعرابي هو الملتزم للعلامات التي وضعها النحاة، والتي يكون عليها آخر البناء، سواء كانت هذه العلامات متغيرة أم ثابتة، وسواء أكانت حركة أم سكوناً، وسواء أكانت الحركة قصيرة أم طويلة فما عده النحاة حركة بناء لا يفترق في الحقيقة عن حركة الإعراب من حيث الوظيفة التي حددناها للإعراب، وهي الإبانة والوضوح، وكذلك نطق الصوت مجرداً من الحركة، وهو ما عدوه سكوناً أو جزماً أو وقفاً يتحقق به الغرض أيضاً...فليس الإعراب مقصوراً على ما اصطلاح عليه النحاة فيما بعد

(١) انظر: العربية ليوهان فك ص ٦ - ١٣ وما بعدها، والتطور النحوي لبرجشتراسر ص

١١٧ - ١١٨، وفقه اللغات السامية، لبروكلمان ص ٢٨.

من الأثر الذي يجلبه العامل، ذلك أن الأثر الذي يخالف في أدائه نطق الكلمات المبنية يقال له أيضاً: إنه قد لحن، وخالف الإعراب^(١). وهذا الذي قاله الدكتور البنا ينسجم مع الواقع اللغوي، ولكنه لم يتعرّض للحديث عن الحركات داخل الكلمة وهو ما يسمى بالبنية الصرفية وهل هي داخلة في مفهومه للإعراب أم لا؟.

لكن تأسيساً على أن من وظائف الحركات والسكنات في اللغة إعطاء الكلمة نوعاً من الهدوء والراحة في النطق زيادة في الإيضاح، ربما ليس هناك فرق بين الحركات والسكنات داخل الكلمة وخارجها، فالإيضاح يتحقق بمجموع الأمرين معاً، ولا يمكن أن يتحقق بوجود الحركة الإعرابية على آخر الكلمة فقط، لأنها قد تذهب من آخر الكلمة وذلك في حالة الوقف والأسماء المبنية وفي حالة الإدغام، وقد تذهب دون سبب مراعاةً للموسيقى في الكلام وحفاظاً على الوزن العروضي، وهو ما أجازته أكثر النحاة في الشعر، وعدوه ضرورة، بل إن ذهاب الحركة من آخر الكلام قد يأتي في النثر أيضاً.

ولهذا فإن اهتمام النحاة بالحركة الإعرابية آخر الكلمة كان ينقصه اهتمامهم بالحركة داخلها، وأن الإعراب يتحقق بالأمرين معاً، وربما كان من المفيد الربط باستمرار بين الحركتين داخل وخارج الكلمة.

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى ص ٢٤، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

ويعكس هذا الأمر اختلاف البصريين والكوفيين في فهمهم لوظيفة العلامة الإعرابية، فقد ذكر الأنباري نصاً يفهم منه أن الكوفيين يرون في الحركة الإعرابية وسيلة من وسائل الإيضاح في السمع، أما البصريون فيرون أن وظيفتها الأساسية الدلالة على العلاقة الإعرابية من الابتداء والإخبار والفاعلية والمفعولية وغير ذلك، يقول الأنباري: "ومنهم من تمسك بأن قال إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقله حروفها تكثيراً لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك. وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر؛ فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة"^(١).

(١) الإنصاف ١ / ٢٠.

المبحث الثاني: وظيفة التنوين في اللغة العربية:

عندما يُفترض أن الإعراب أو العلامة الإعرابية ينبغي أن يدخل فيها كل العلامات اللفظية التي تؤدي هذه الوظيفة، فهذا يعني أن العلامة الإعرابية ليست خاصة بنهاية الكلمة، وبهذا المفهوم ينبغي أن تشمل العلامة الإعرابية ضمن ما تشمل التنوين، وهو الذي يلحق الاسم المنصرف في أكثر الأحوال، فإن من وظائفه الدلالية الإعرابية على هذا المفهوم التزيين والتحسين في آخر الكلمة، ولذلك فإن أكثر الأسماء العربية يلحقها التنوين، والواضح أن هذا الأمر لغرض موسيقي؛ فإن النون أو التنوين من الحروف الغناء التي تمنح نهاية الكلمة موسيقى عذبة، كما تمنحها هدوءاً جميلاً، وتكون بمثابة الوقفة الطبيعية التي تنتهي بها الكلمة. ومن المعلوم أن اللهجات العربية مختلفة فيها اختلافاً بيناً، فبعض العرب من لغتهم صرف الممنوع، وبعض آخر من لغته منع المصروف، وهذا هو الأمر الطبيعي الذي يحدث عندما يكون الغرض من الزيادات التي تدخل الكلمة التزيين والتحسين، فإن الذوق غالباً ما يختلف في قبول هذه الزيادات، فترى قبيلة استحسنت التنوين فأدخلته كل كلامها، المنصرف منها وغير المنصرف و أخرى لم تستحسنه إلا بقدر، فأدخلتها في كلامها لكن المنصرف منه فقط.

والمتبع للغة العرب يجد أنهم مفتونون بالتنوين يدخلونه في أكثر كلامهم، وجعلوا له أنواعاً كثيرة، عدوا منها: تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْمَ مُتَمَكِّنٌ فِي الإِعْرَابِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ، قَابِلٌ

لِلْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، نَحْوُ (زَيْدٍ)، وَتَتَوَيْنُ التَّنْكِيرُ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ نَكْرَةٌ، نَحْوُ: (صَه) أَي: أَسْكُتْ سَكُوتًا مَا، وَتَتَوَيْنُ الْعِوَضُ، وَهُوَ مَا يَكُونُ عِوَضًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ (حَيْثُئِذٍ، وَيَوْمَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ كَانَ كَذَا، وَيَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا، وَ (سَاعَتَيْذٍ) أَي سَاعَةً إِذْ كَانَ كَذَا، وَتَتَوَيْنُ الْمُقَابَلَةَ، وَهُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي يَلْحَقُ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ (مُسْلِمَاتٍ) لِيُقَابَلَ نُونَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فِي (مُسْلِمِينَ) وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَخْتَصُّ بِ (الاسْمِ).

وَهُنَاكَ قِسْمٌ آخَرَ لَا يَخْتَصُّ بِ (الاسْمِ) وَهُوَ تَنْوِينُ التَّرْتِمِ، وَهُوَ الَّذِي يَلْحَقُ بِآخِرِ الْأَبْيَاتِ وَأَنْصَافِ الْمَصَارِيحِ كَقَوْلِ جَرِيرٍ:

أَقْلِيَّ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ^(١)

وهذا النوع الأخير ذكر أبو حيان أنه لغة تميم^(٢)، ويلاحظ أن هذا النوع يدخل كل الكلام: الأسماء والأفعال والحروف ومن ذلك قول النابغة:

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْرُنُ^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، وهو برواية الشاهد في: المغني ٢ / ٣٤٣، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٧٨، وابن عقيل ١ / ١٨٨.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٦٧١.

(٣) البيت من الكامل، للنابغة، في ديوانه ص ٨٩، وهو فيه برواية: (وكأن قد). بتحقيق أبو الفضل إبراهيم، وهو بالرواية نفسها في ص ٣٨، بتحقيق، حمدو طماس، وكذا في ديوان الشعراء الخمسة ص ٤١. وهو برواية الشاهد في المغني ٢ / ٣٤٣، واللمحة في شرح الملحة ١ / ١٦٠، وابن عقيل ١ / ١٩٠.

وما ذلك إلا للوظيفة الجمالية التي يؤديها التتوين، وقد عبر ابن يعيش تعبيراً رائعاً عن هذا المعنى، فقال عند ذكر هذا النوع: ((وهذا التتوين يستعمل في الشعر والقوافي؛ للتطريب، معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم: إنما قيل للمطرب: (مُغَنَّ) لأنه يُغَنَّ صوته، وأصله: (مُغَنَّ). وهو على ضربين، أحدهما: أن يلحق متمماً للبناء، مكماً للوزن. والآخر: أن يلحق بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيّفاً عن آخره))^(١).

ويشهد لذلك أيضاً أن العرب استجازوا الوقف على النون الساكنة خاصة، وحذفوا الحرف التالي لها وذلك مع ياء المتكلم المسبوقة بنون الوقاية إذ يجوز في الوقف حذف الياء والوقف على النون، واستعذبوا ذلك واستحسنوه في نحو قول الشاعر:

وَمَنْ هَانِيٍّ كَاسَفٍ بِأَلُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ

وهل يَمْنَعُنِي ارتيادي البلا دَ من حَذَرِ الموت أن يَأْتِينِ^(٢)

وعلى قياس هذا الاستحسان خَرَجَ النحاة قولَ الله تعالى: (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ)^(٣) مع أنه ليس في القرآن الكريم ضرورة، إلا أن الفواصل القرآنية يستحب فيها ما يستحب في القوافي، فحذفت الياء تشبيهاً لها بالقوافي كما في الأبيات السابقة.

(١) شرح المفصل ٣٣/٩.

(٢) البيتان من المتقارب، للأعشى في ديوانه ص ١٩، تحقيق محمد محمد حسين.

(٣) آل عمران، آية (٢٠).

أما في الشعر فإن تأكيد النحاة القدماء على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر خاصة، وعدم إجازة منع صرف ما ينصرف^(١) مع تعليلهم ذلك بعله جواز رد الأشياء إلى أصلها، وهو تعليل له دلالة المهمة هنا؛ لأنه ينبه على أن الأصل في الألفاظ أن تُتَوَّنَ - يتضمن ذلك أيضاً تأكيد استحباب صوت النون في الشعر، حتى لو أدى ذلك إلى الخروج عن القاعدة النحوية المقررة.

واستعذاب صوت النون في خواتم العبارة شعراً كانت العبارة أم نثراً، وحتى في أولها وفي أثائها، أمرٌ ظاهر لم يخفَ على أحد من القدامى ولا من المحدثين، ولذلك تواتر في النون من الحديث عن كونها أداة الترنم والتغني والتطريب والتعبير عن المشاعر الوجدانية ما لم يُقل في غيرها. قال أحد الدارسين المعاصرين فيها: ((فلنون من رقيق الفضة الخالصة صا في رنينها، ومن أنين المفجوع ذوب صميمه، لا أمسّ بإنسانية الإنسان منها ولا ألصق، ففي النون رقةً وعصير أنفاس وألفة، لا أرشق بداية تبدأ الألفاظ بها ولا أطف نهاية، ما جاورت النون حرفاً إلا وكان له من سنا أناقتها طيفُ خفة ورقة ورشاقة، تفعل النون بأصوات الحروف ما تفعله الأنبيات الأديبات في نفوس الناس هزاً لمشاعرهم وتهذيباً لعواطفهم، صحابة عيش ووفاء، ورفقة رقة وإحاطة وحنان، فكانت النون الأنيسة بذلك وحدها. دنيا من المشاعر

(١) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش ترك الصرف. انظر: السيرافي: ضرورة الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب ص ٣٩ وما بعدها.

والشعر والموسيقى؛ لولاها ما اهتدى الإنسان إلى وترٍ يئنُّ وناقوسٍ يرنُّ،
ولا إلى نايٍ أو كمانٍ^(١).

ولعل في اختتام تفعيلات الخليل كلها بالنون الساكنة (فعولن،
مفاعيلن، مفاعلتن...); للتعبير عن الساكن في آخر التفعيلة، دليلاً
على انسجام صوت النون مع نغمة التقطيع المناسبة للتغني عند الوقوف
على آخر المقطع.

وإنما أطلت في الكلام على النون والتنوين؛ لأنه يمثل ظاهرة في
اللغة العربية، وهي ظاهرة في كتب النحو مُشكلة، يحدث بسببها
خلاف كبير بين النحاة، كصرف الممنوع ومنع المصروف، ودخول
نون التوكيد في غير المواضع التي نصوا عليها في الفعل.

(١) خصائص الحروف العربية ومعانيها، حسن عباس ص ١٦٩.

المبحث الثالث: دلالة الحركة الإعرابية بين القدامى والمحدثين:

أجمل النحاة وظيفه الحركة الإعرابية حين تحدثوا عن معنى مصطلح الإعراب، قال النيلي في الصفوة الصفية: ((وفي اشتقاق الإعراب أصول، أحدها: من أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان؛ لأن الكلام إذا أُعرب تبين معناه.

الثاني: من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية، فإن قيل: المتكلم بالبناء كذلك، قلت البناء لا يخص لغة العرب، بل هو في كل لغة.

الثالث: من عربت معدة الفصيل إذا تغيرت وفسدت، فالهمزة للسلب، فكأنك إذا أعربت الكرم أزلت عربيه، أي: فساده كقولك: عجمت الكتاب إذا أشكلته، وأعجمته، أي سلبت عجمته و أزلتها.

الرابع: من قولهم امرأة عروب، أي متحسنة؛ لأن الكلام إذا أعرب فهم معناه وحسن عند سامعه))^(١).

ويمكن تلخيص وظيفة الحركة الإعرابية في أمرين، الأول: الدلالة على علاقة الكلام بعضه ببعض من ابتداء وإخبار، وفاعلية ومفعولية، وما إلى ذلك.

والآخر: التزيين والتحسين لوضوح الكلام في السمع، وقد سبقت الإشارة إلى الأمرين، وسأزيدهما هنا إيضاحاً؛ لأن قضية الإعراب من أهم القضايا التي شغلت الباحثين المحدثين، ما بين مؤيد لوجوده التاريخي، حريص على انتظامه في الكلام ليكون مستقيماً، وما بين منكر لوجوده مدعياً أن الإعراب قصة اخترعها النحاة، ليبسطوا

(١) الصفوة الصفية ١ / ٦٤.

سلطانهم على كل من نطق لسانه بالعربية، ومن ثم فهو يدعو إلى الترخّص في الإعراب، وأحياناً إلى تخلف العلامة الإعرابية كلية. ولست أبحث هنا عن الأصل التاريخي لهذه القضية، ولكنني سأذكر موقف بعض العلماء التراثيين الذين كان لهم رأيٌ بارزٌ في جواز تخلف علامة الإعراب، والتخلص منه تماماً، ثم أردف ذلك بآراء بعض العلماء المحدثين.

والمهم إبرازه هنا هو العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى، ومدى الارتباط بينهما، وهل تخلف العلامة الإعرابية أو قلب حكمها يُذهبُ المعنى؟.

العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى:

العلاقة بين المعنى والإعراب تكون وثيقة في بعض المواطن، وأرى أن العلاقة بينهما أقرب ما تكون علاقة شرطية، لا يمكن فهم المقصود وتحديد المراد إلا بإعراب سليم، وهذا ما عبر عنه ابن هشام في المغني، حين وضع شروطاً للمعرب أولها أن يفهم معنى ما يعربه^(١)، وهو ما يعبر عنه بالإعراب فرع المعنى^(٢).

وقد أكد النحاة المتقدمون هذه العلاقة، وهذه بعض عباراتهم:

- الإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني^(٣).

(١) انظر: مغني اللبيب ٢ / ٥٢٦.

(٢) انظر: البرهان ٣٠٢/١ والإتقان ٢ / ٢٦٠.

(٣) الإيضاح للزجاجي ص٧٦.

- الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه)، و(شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجاً واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه^(١).

- الإعراب هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد^(٢).

- أما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال ما أحسن زيد غير معرب، أو ضرب عمرو زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسن زيداً)، و(ما أحسن زيد)، و(ما أحسن زيد)، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني^(٣).

- قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه^(٤).

(١) الخصائص ٣٥/١.

(٢) الصاحبى ص ٧٦.

(٣) انظر: البرهان ١ / ٣٠١، ٣٠٢.

(٤) الدلائل للجرجاني ص ٤٢.

- إن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو غير ذلك^(١).
- إن كل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو^(٢).
- الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب^(٣).
- والعبارات السابقة واضحة الدلالة على أهمية الإعراب، وكلها تركز على وظيفته الدلالية، ولم يشر أيٌّ منها لوظيفته الجمالية، مع أن هناك أنواعاً من الكلام لا تدخلها العلامة كما أنها قد تتخلف أو ينقلب حكمها كما أشرت سابقاً.
- ولهذا سأشير إلى وظائف أخرى للحركة الإعرابية تظهر فيها قيمة الحركة الإعرابية، وبها يظهر سعة العربية وقدرتها على التصرف الدلالي والجمالي معاً. وهي مواطن لا يستقيم الكلام فيها من دون ظهور العلامة الإعرابية، من هذا أنها تقضي على النظام الرتيب الذي يحدث في الكلام عند فقد الحركة الإعرابية، ولولا الحركة الإعرابية لسارت الجملة على نمطٍ واحدٍ من التأليف، وألجمت المتكلم عن الحركة بالتقديم والتأخير في الكلام، فلا يبين ما في نفسه إلا بشكل رتيب، وهذا هو جوهر نظرية النظم التي أشار إليها الإمام عبد القاهر حين قال: ((وأما نظمُ الكلمِ فليسَ الأمرُ فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظمها آثارَ المعاني وتُرتبها على حسب ترتيب

(١) نتائج الفكر ص ٦٦.

(٢) مفتاح العلوم ص ٣٥٩، تحقيق هنداوي.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٨٧/١.

المعاني في النَّفس))^(١)، ويقول السيرافي عن هذه القيمة: ((أما قولهم: (ضرب زيداً عبداً لله)، فإنهم قدموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، فلم يضر من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجّع؛ وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه؛ فإذا وقع فيما لا يبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل لا غير، كقولهم: (ضرب موسى عيسى)، فد (موسى) هو الفاعل لا غير، وإن يتبين الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير))^(٢).

و((تتجلى القيمة المعنوية لهذا التغيير في أنه يتدخل في مناح متعددة من المعاني التي يدل عليه التركيب، والتي تبني عليها أحكام متنوعة ناتجة عن ذلك التغيير، فقد ثبت أن لتغيير آخر الكلمة دوراً مهماً جداً في إدراك الأحكام الشرعية وفهمها واستباطها والتفريق بينها، وفي تحديد غرض المتكلم من كلامه، وإبراز المعاني الدقيقة والدلالة على تضمين الكلمة معنى كلمة أخرى، وحمل اللفظ على المعنى، وتعدد المعنى باختلاف التركيب والدلالة على قوة المعنى وتحديد معنى اللفظ المشترك والمجاز، وتمييز صحة المعنى من فسادها والدلالة على معنى تذكير الفعل وتأنيثه))^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٩.

(٢) شرح السيرافي ٢/٢٧٢.

(٣) القيمة المعنوية لتغيير الحركة الإعرابية، بحث منشور بمجلة الأحمدية الإماراتية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث في دبي، للدكتور عبد الرحمن بن عبد الناصر السعدي، العدد السادس، جمادى الأولى، عام ١٤٢١هـ ص ٢٦٩.

((كما أدرك النحاة على صعيد الجملة خطورة تغير العلامة الإعرابية، ودورها في تشكيل المعنى وتغيير وجهة التركيب برمته، فتناولوا ذلك وبينوا الفروق الجزئية في المعنى والفروق الأساسية في دلالة التركيب عامة، وأدخلوا هذا الأمر في صميم القواعد، كما في التوابع خذ باب الصفة مثلاً، فإنهم بعدما يعرفونها ويذكرون معانيها يبينون أنها قد تقطع لغرض المدح أو الذم، ومعنى القطع المعروف هو تغير العلامة الإعرابية^(١))).

إن الحرية التي تعطيها العلامة الإعرابية للمتكلم في بعض مواطن الكلام يظهر أثرها على جمال النظم والتركيب بالتقديم والتأخير والذكر والحذف، وغير ذلك من الأغراض التي يلجأ إليها المتكلم بغية تحسين الكلام وتزيينه، وقد قال ابن يعيش في هذه المعنى: ((ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخيره لضاق المذهب. ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بالإعراب))^(٢).

ويوضح القاضي عبد الجبار هذا حين يقول تحت عنوان: (في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام): ((اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة

(١) المعنى والقاعدة النحوية، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، للدكتور محمود بن الحسن الجاسم، المجلد السابع - عدد ٣٢ - ذو الحجة

١٤٢٥ هـ، ص ٥٢٠

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٢.

مخصصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل الكلمة في بناء الجملة - التي تتناول - الضم، وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تنفد فيه الكلمة، أو حركتها، أو موقعها^(١).

مع كل هذه الفائدة الدلالية للعلامة الإعرابية إلا أنها قد تكون غير ذات أثر في بعض مواطن الكلام، ويظهر ذلك كما قلت سابقاً في أبواب المباني في النحو العربي، وفي المدغم من الكلام، وفي الحروف وفي الأسماء المقصورة وغير ذلك.

وقد التفت ابن الأثير إلى هذا، ولفت إليه، حين قال عن علم النحو: ((ومع هذا فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع بل جعل الوضع عاماً، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: (قوم) بإثبات الواو، ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط لو قلت: (إن تقوم أقوم) ولم تجزم لكان المعنى مفهوماً، والفضلات كلها تجري هذا المجرى، كالحال والتمييز والاستثناء، فإذا قلت: (جاء زيد راكب) و (ما في السماء قدر راحة سحب)، و (قام القوم إلا زيد) فلزمت السكون في ذلك كله، ولم تبين إعراباً لما توقف الفهم على نصب (الراكب) و (السحاب) ولا على نصب (زيد) وهكذا يقال في: (المجرورات) وفي (المفعول فيه) و (المفعول له)

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٦ / ١٩٩.

و(المفعول معه) وفي (المبتدأ والخبر) وغير ذلك من أقسام آخر لا حاجة إلى ذكرها))^(١).

والأمر نفسه قاله السبكي إذ أشار إلى أن الضرائر المتعلقة بحركة الإعراب ينبغي ألا ينظر إليها المتكلم في فصاحة الكلمة؛ لأن الحركة زائدة على وضع الكلمة عند التركيب^(٢).

ويعلق الدكتور رحيم العزاوي على هذا قائلاً: "ويبدو أن السبكي تابع ابن الأثير، في التهوين من شأن النحو، ورأى أن الإخلال بإعراب الكلمة لا يقدر في فصاحتها، لأن الحركة على آخرها، حركة زائدة، وليس من أصل وضعها"^(٣).

وهنا لا بد من ذكر الوظيفة الثانية للحركة الإعرابية، وهي التحسين والتزيين، والإيضاح والبيان في النطق وفي السمع، وقد ذكرت ما يكفي من الأدلة على ذلك عند الحديث عن الإعراب وعلاقته بالعربية الفصحى، و أتمم الكلام الذي بدأته هناك، بأن الإعراب حلية للكلام. وهي وظيفة أشار إليها ابن قتيبة حين قال عن لغة العرب: ((ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها وحليةً لنظامها))^(٤)، والوظيفة نفسها ذكرها النيلي حين قال عن اشتقاق الإعراب إنه قد يكون من قولهم امرأة عروب، أي متحسنة.

(١) المثل السائر ١ / ٣٧.

(٢) انظر: عروس الأفراح، للسبكي ١ / ٨٩.

(٣) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع، د. نعمة رحيم العزاوي، ص ١٧٠.

(٤) تأويل مشكل القرآن ١ / ١٨.

أما فائدة الحركة الإعرابية في الإيضاح في النطق والسمع فما وجدت أوضح من عبارة البغدادي وهو يتحدث عن ابن جني: ((وقال أيضاً في المحتسب عند توجيهه قراءة: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)^(١) من سورة يس: قرأ جماعة (يا حسره) بالهاء ساكنة، وفيه نظر؛ لأن قوله (على العباد) متعلقة بها أو صفة لها، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دونه. ووجهه عندي أن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمدة ولا معتزلة عليه أسرع فيه، ولم تتأن على اللفظ المعبر به عنه، وذلك كقوله: ❖ قُلْنَا لَهَا قِصَى، فَقَالَتْ: قَافٌ ❖ معناه وقفت، فاقترن من جملة الكلمة على حرف منها تهاوناً بالحال وتشاقلاً عن الإجابة واعتماد المقال... إلى آخر ما ذكره.

وذهب جماعة إلى أن هذا ضرورة لا يجوز في فصيح الكلام... وهذا الحذف كالإيماء والإشارة، يقع من بعض العرب لفهم بعض عن بعض ما يريد، وليس هذا هو البيان؛ لأن البيان ما لم يكن محذوفاً وكان مستوفياً شائعاً^(٢).

وقال ابن جني عن ذهاب حركة الإعراب في القراءة السابقة: ((على أنه إنما تجشم ذلك - على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملته؛ ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق، ولا يَجْفُ ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته؛ فإن العرب قد تحمل على أفاضها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى. ألا ترى إلى أن أقوى اللغتين - وهي الحجازية في الاستفهام عن

(١) يس، آية (٣٠).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٢٦٥.

الأعلام نحو قولهم فيمن قال: مررت بزیدٍ: من زَیدٍ؟ فالجر حكاية لجر المسئول عنه، فهذا مما احتُمل فيه إضعاف الإعراب لتقوية المعنى^(١).
وخلاصة الكلام على وظيفة العلامة الإعرابية أنها قد تكون لربط الكلام بعضه ببعض، أو أنها للتزيين والتحسين، والإيضاح في السمع وفي النطق.

وكلا الأمرين قد تتخلف معه العلامة الإعرابية؛ لأن هناك من مواطن الكلام ما لا تصلح فيه العلامة الإعرابية رابطة للكلام بعضه ببعض، مثل: (ضرب موسى عيسى) و(أكل الكمثرى موسى) وغيرها من المواضع.

وهناك مواضع أخرى تتحقق فيها الحلية في الكلام دون علامة إعرابية اعتماداً على الإيضاح الموجود داخل الكلمة، أي أن الحركات الداخلية للكلمة هي التي تحقق لها الوضوح والبيان، وما العلامة الإعرابية إلا متممة لهذا الإيضاح، ولذلك يجوز أن تتخلف، أو ينقلب حكمها.

وكان النحاة القدماء كالخليل وسيبويه وابن جني وابن الطراوة أوعى بطبيعة اللغة، وأكثر إدراكاً لوظيفة الحركة الإعرابية من كثير من النحاة المعاصرين، فقد أجاز الخليل وسيبويه، تخلف العلامة الإعرابية في الكلام النثري، وأجازوه أيضاً في الشعر، وإن سموه إشماماً.

ولهذا سأذكر موقف النحويين القدماء من جواز تخلف العلامة الإعرابية أو قلب حكمها، ثم أتبعه برأي بعض النحويين المعاصرين.

(١) المحتسب ٢ / ٢١١.

المبحث الرابع: موقف القدماء من جواز تخلف العلامة الإعرابية:

يكاد القدماء من النحويين يجمعون على أن تخلف الحركة الإعرابية أو قلب حكمها يجوز، لكن في ضرورة الشعر خاصة^(١). وهناك بعض الآراء التي تحتاج إلى وقفة لبيانها، ومناقشتها، أبرزها:

رأي الخليل بن أحمد:

ذكر سيبويه في الكتاب أن وظيفة الحركة الإعرابية عند الخليل متمثلة في أن ((الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))^(٢). وهذا واضح الدلالة على أن الخليل يرى أن من وظائف الحركة الإعرابية الإيضاح في النطق والسمع، وهذا الرأي ليس مسوغاً لمن قال إن قطرب قد تأثر به؛ لأن جهة الكلام مختلفة، لكن الدكتور إبراهيم أنيس - وسيأتي كلامه - ربط بين النصين بصورة فيها نوع من الخلط. فقد حكى الزجاجي في الإيضاح عن قطرب إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوصل والوقف، وكانوا يبيطون عند الإدراج، فلما

(١) انظر: الكتاب ٢٠٣/٤، و الخصائص ١ / ٣٣٣، و ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٢٠٩، ٢١٥، ١٤٤، ٢٥٤، والنوادر لأبي زيد ص ١٨٧ - ١٨٨، و شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/٢، ٦٠٢، و المطالع السعيدة ٢/٩٠٨، و الهمع ٣/٢٤٩.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢.

وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام^(١).

وقد حكى العكبري الخلاف في ذلك وأورد رأي قطرب، ورد عليه قائلاً: "والجواب: أما لزوم الرتبة فلا يصح لثلاثة أوجه: أحدها أن في ذلك تضييقاً على المتكلم، وإخلاقاً بمقصود النظم والسجع مع مسيس الحاجة إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك فان أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

والثاني: أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع ألا ترى أنك لا تقول: ضرب غلامه زيداً، إذ يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً فتدعو الحاجة إلى تقديم، وكذلك قولك: ما أحسن زيداً ف (ما) في الأصل فاعل ولا يصح تقديم الفعل عليه.

فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً، فحمل على الأصل المعلل ليطرده الباب كما طردوا الباب في: (أعدُّ) و(نعدُّ) و(تعدُّ) حملاً على: (يعدُّ) وله نظائر كثيرة^(٢).

وقد يكون الخليل مع من يرى أن العلامة الإعرابية يجوز فيها الترخص إذا أمن اللبس ويشهد لذلك أنه أجاز أن تتخلف العلامة الإعرابية في مسألة مشهورة وهي الجر على الجوار، و أجازها كذلك سيبويه، وإن اختلفا في الشروط، فسيبويه يجيز الحمل على الجوار بلا شرط إذا أمن إشكال المعنى^(٣)، والخليل يشترط فيه توافق المضاف

(١) انظر: الإيضاح للزجاجي ص ٧٠.

(٢) مسائل خلافية في النحو ص ٩٣ : ٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ٤٣٦/١، والمقتضب ٧٣/٤.

والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، فلا يجيز إلا: (هذا جحر ضب خربان) ولا يجيز (خربين)^(١)، وهو عند سيبويه جائز، قال: "وهذا قول الخليل، ولا نرى هذا والأول إلا سواء؛ لأنه إذا قال: (هذا جحر ضب متهدم)، ففيه من البيان، أنه ليس (بضب)، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بـ(الضب)"^(٢).

رأي سيبويه :

يرى سيبويه أن تخلف الحركة الإعرابية في الشعر جائز للضرورة، لكنه يجعل مثل هذا من إشماع الحركة، لا من حذفها، ويجعله في المرفوع والمجرور دون المنصوب، قال: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة (فخذ) حيث حذفوا فقالوا: (فخذ) وبضمة (عضد) حيث حذفوا فقالوا: (عضد)، لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة"^(٣)، واستدل بقول الأقيشر الأسيدي: رُحْتَ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ^(٤).
وقول امرئ القيس:

فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٥)

(١) انظر: الكتاب ١/٣٧، والارتشاف ٤/١٩١٣، والمطالع ٢/٦٠٢.

(٢) الكتاب ١/٤٣٧.

(٣) الكتاب ٤/٢٠٣.

(٤) البيت من السريع، للأقيشر في ديوانه ص ٧٨، وانظر: الكتاب ٤/٢٠٣، والمحاسب ١/١١٠، والخصائص ١/٧٤، وشرح المفصل ١/٤٨.

(٥) البيت من السريع لامرئ القيس، وهو في ديوانه بشرح السكري برواية الشاهد ص ٥٢٣، وبتحقيق أبو الفضل إبراهيم برواية (أسقى)، ولا شاهد فيها، وانظر: الكتاب ٤/٢٠٤، والخصائص ١/٧٤، والمحاسب ١/١١٠.

قال صاحب نضرة الإغريض تعقيباً على بيت امرئ القيس السابق:
(يريدُ: (أشربُ)، فحذف الضمة، وهو لحنٌ)^(١).

وقول الراجز:

إذا عَوْجَجْن قَلت صَاحِبُ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أَمْثَالِ السَّفِينِ العُومِ^(٢).

ويلاحظ أن سيبويه استدل بجواز ذهاب الحركة داخل الكلمة على جواز ذهابها خارجها، وهو الأمر الذي يدعو إلى توسيع مفهوم الإعراب دلاليًا، وليس وظيفيًا ليدخل معه الحركات والسكنات داخل الكلمة؛ لأن الإيضاح والبيان يتحقق بكل، ولا يتحقق بالحركة الإعرابية وحدها حيث حذفوا كسرة (فخذ) وضمة (عضد) تخفيفاً، قال سيبويه: لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة؛ لأن الفتحة خفيفة لا يحتاج إلى حذفها، وكما لم يحذفوها داخل الكلمة لم يحذفوها خارجها.

وقد خالف الدكتور عبد الصبور شاهين سيبويه، وتتبع القراءات القرآنية، فوجد أن حذف الحركة الإعرابية قد دخل (المنصوب) كما دخل (المرفوع والمجرور)، قال: "والإسكان فيها لا يفرق بين مرفوع ومنصوب ومجرور، كما أنه لا يقع في كلمات تنتهي بأصوات معينة دون غيرها، فقد وقع في المرفوع في الكلمات (يجمعهم - يلعنهم - يأمركم - تامرکم - فيعذبهم - وبعولتهن - أويحدث - رسلنا) كما وقع

(١) نضرة الإغريض ص ٢٧٦.

(٢) الرجز لأبي نخيلة، بلا نسبة في الكتاب ٢٠٣/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/٢، ومنسوب في شرح أبيات سيبويه ٢٦١/٢، وشرح شواهد الشافية ٤ / ٢٢٥.

في المنصوب في (ويذكر) ووقع في المجرور في: (بارئكم - أسلحتكم - أمتعتكم)"^(١).

رأي المبرد:

ذهب المبرد إلى أن حذف حركة الإعراب لا يجوز في كلام ولا شعر^(٢)؛ لأن هذه الحركة إنما جيء بها للفرق بين المعاني وفي حذفها ضياع لذلك الغرض.

يقول النحاس: "وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز في كلام ولا في شعر؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها؛ لأنها دخلت للفروق بين المعاني"^(٣).

وقد روى المبرد هذه الروايات على غير وجهها، فقال إن قول الأقيشر الأسدي: (وقد بدا هنك من المتز)، الرواية الصحيحة: (وقد بدا ذاك من المتز)^(٤).

وما استشهد به من قول أبي نخيلة: إذا اعوججن قلت صاحب قوم، يرى المبرد أن الرواية الصحيحة: (إذا اعوججن قلت صاح قوم)^(٥).
وما استشهد به من قول امرئ القيس: (فاليوم أشرب غير مستحقب)، يرى أن الرواية الصحيحة: (فاليوم أسقى غير مستحقب)^(٦).

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص ٣٨٠.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢ / ٥٨٤، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٥٠، والهمع ١ / ١٨٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٧٧، وانظر: والبحر المحيط ٩ / ٤١، والقرطبي ١ / ٤٠٢، ٤٠٣، ٣٥٨ / ١٤.

(٤) انظر: المحتسب ١ / ١١١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٣٦، والمحتسب ١ / ١١٠، والنحاس ٣ / ٣٧٧.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٣٦، ١٣٧، والمحتسب ١ / ١١٠.

وموقف المبرد هذا يتفق مع مذهبه في رد ما يخالف القواعد النحوية التي يرى عدم جواز الخروج عليها، والأفضل عنده رد الرواية، عوضاً عن الخروج على القاعدة.

رأي ابن جني:

كان ابن جني أنصف، وأعمق رؤية من المبرد، حين اعتمد كلام العرب، فقال راداً على المبرد هذا التبديل في رواية الأبيات: "وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب، لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاة كما سمعه ولا يمكن في الوزن غيره"^(١) وقال: "واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه"^(٢).

وابن جني له في تخلف الحركة الإعرابية رأي أكثر جرأة، فهو يرى أن صحة الوزن واعتدال اللفظ، أولى من الحفاظ على الحركة الإعرابية إذا تعارضتا، يقول: "فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى، ألا ترى إلى أن أقوى اللغتين وهي الحجازية في الاستفهام عن الأعلام نحو قولهم فيمن قال: مررت بزيدٍ من زيدٍ؟ فالجر حكاية لجر المسئول عنه، فهذا مما احتُمل فيه إضعاف الإعراب لتقوية المعنى"^(٣).

(١) المحتسب ١ / ١٤.

(٢) الخصائص ١ / ٧٥.

(٣) المحتسب ٢ / ٢١١.

ويقول: "فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً لا يزاخفه زحافاً، فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب، واحتمال ضرورته"^(١)، ويقول: "فإن أمنت كسر البيت اجتبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسرة البيت دخلت تحت كسر الإعراب"^(٢).

ومع أن ابن جني عبارته صريحة ودلالته واضحة على أن الحركة الإعرابية قد تتخلف لفائدة لفظية، كالحفاظ على الوزن إلا أن موقفه من الجر على الجوار، قد يراه بعضهم مغايراً، فقد رأى أنه يمكن أن يكون من باب النعت السببي^(٣)، بأن يقال في (هذا جحر ضب خرب): الأصل فيه عنده (هذا جحر ضب خرب جحره) حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفاً على (ضب) وإن كان الخراب لـ(الجحر) لا لـ(الضب)^(٤).

وما أرى ذلك إلا تعليلاً منه لتخلف الحركة الإعرابية، لكن الحق أن هذا عنده وجه محتمل، لكنه يحتمل معه وجهاً آخر، وهو تخلف الحركة الإعرابية، والدليل على ذلك أنه لم يعترض على الجر على الجوار في المثال السابق، لكنه أبدى فيه تخريجاً آخر، والشيء

(١) الخصائص ١ / ٣٣٣.

(٢) السابق ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٣) انظر: الخصائص ١ / ١٩٢، ١٩٣، والنكت للأعلم ٣١ / ٢، والخزانة ٨٨ / ٥، ٨٩.

(٤) انظر: الخصائص ١ / ١٩٢، والخزانة ٨٨ / ٥.

الواحد قد يكون له أكثر من تخريج، وكلها غير متعارض، والذي يؤكد ذلك أن ابن جني بعد أن ذكر رأى الفارسي في قول الشاعر:

❖ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُّزْمَلٍ ❖^(١)

قال: "فقد يكون أيضاً على هذا النحو من الجوار، فأما عندنا نحن، فإنه أراد: (مزمّل فيه)"^(٢).

ويؤيد هذا أنه لم يذكر في المحتسب^(٣) غيره في قول الله سبحانه:

(إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ) ^(٤) في قراءة من قرأ (المتين) بالجر^(٥).

وكذا في المنصف^(٦) بيت الشاعر:

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَاوٍ هَمَّوَزَ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِي^(٧)

وفي اللسان ذكر مسألة خرجها على الجر بالجوار، ونسبها

لابن جني ولم يذكر غيره^(٨).

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٥، وهو في: المحتسب ١٣٥/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٧٠، وشروح سقط الزند ١١٦٠/٣، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، واللسان مادة (زم ل)، والخزانة ٩٨/٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٣٧/٩، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ص ٧٤.

(٢) الخصائص ١٢٢/٣.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٢٨٨.

(٤) الذاريات، آية (٥٨).

(٥) قرأ يحيى والأعمش (المتين) بالجر والجمهور بالرفع، انظر: المحتسب ٢/٢٨٩، والقرطبي ٥٦/١٩.

(٦) ٢/٢.

(٧) البيت من الوافر، للحطيئة في ديوانه ص ١٥٥، تحقيق حمدو طماس، وهو في الخصائص ٢٢٠/٣، والمنصف ٢/٢، وابن يعيش ٨٥/٢، وشرح التسهيل ٣٠٩/٣.

(٨) انظر: اللسان مادة (ح ش د).

وبهذا يرد قول ابن هشام في المغني^(١)، والسيوطي في الهمع^(٢)،
والمطالع السعيدة^(٣) بأن ابن جني قد أنكر الخفض على الجوار.

رأي السيرافي

صدر السيرافي كتابه (ما يحتمل الشعر من الضرورة) بأن الضرورة الشعرية لا تعني التخلص من الحركة الإعرابية، أو قلبها، فقال: "أعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً، تكون الزيادة فيه، والنقص منه يخرج عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان مما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحقاً، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً مطرحاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر"^(٤)، هذا النص يفترض أنه يلخص منهج السيرافي في مفهومه للضرورة الشعرية، وهو ظاهر الدلالة على أن الضرورة لا يجوز فيها: رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحقاً.

لكنه ناقض نفسه حين قال في باب التقديم والتأخير: "أعلم أن الشاعر ربما يضطر، حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ويزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره،

(١) انظر: المغني ٢ / ٦٨٤

(٢) انظر: المطالع السعيدة ٢ / ٦٠٢، والهمع ٢ / ٤٤١.

(٣) انظر: السابق نفسه.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٣٣ و ٣٤.

ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه"^(١)، وقال: "ولو قال قائل إن التقديم والتأخير فيما ذكرنا ليس من الضرورة لم يكن عندي بعيداً؛ لأنها أشياء قد فهم معانيها"^(٢)، وقال: "وضع الإعراب في غير موضعه، واحتمل له ذلك لضرورة"^(٣).

وقال: "وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يسكنون لام الفعل، إذا اتصل بها الهاء والميم أو الكاف والميم، كقوله: (أنا أكرمكم و أعظمكم)"^(٤).

وقال: "فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام، طلباً للتخفيف، وليس لقول من يأبى ذلك، ويحتج في فساده بأنه يذهب منه حركة الإعراب معنى؛ لأن الإدغام يذهب أيضاً حركة الإعراب"^(٥).

رأي الفارسي:

للفارسي رأي في تخلف الحركة الإعرابية تابع فيه سيبويه، لكنه زاده إيضاحاً، ولذا أفردته بذكر مستقل، فهو يرى أن الحركة على آخر الكلمة كالحركة داخلها، وأن كلاً منهما يؤدي وظيفة، وهذه

(١) السابق ص ٢٠٩.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٢١٥.

(٣) السابق ص ٢٥٤.

(٤) السابق ص ١٤٤.

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٤، وانظر هذه المسألة في: النوادر لأبي زيد ص ١٨٧، ١٨٨، والخصائص ٣٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/٢، ٦٠٢، والمطالع السعيدة ٩٠٨/٢، والهمع ٢٤٩/٣.

الوظيفة قد تتخلف أحياناً، فيجوز معها حذف الحركة، وهو يستدل على جواز حذف الحركة خارج الكلمة بجواز حذفها داخلها، وقد قال^(١) في قراءة أبي عمرو: (وبارئكم^(٢))، ويأمركم^(٣))، وينصركم^(٤))، باختلاس الحركة. وروي عنه السكون أيضاً، والباقون: بغير اختلاس، ولا تخفيف: قال أبو علي: حروف المعجم على ضربين: ساكن ومتحرك، والساكن على ضربين: أحدهما ما أصله السكون في الاستعمال، والآخر ما أصله الحركة، فما أصله الحركة يسكن على ضربين: أحدهما أن تكون حركة بناء والآخر أن تكون حركة إعراب. وحركة البناء تسكن على ضربين: أحدهما أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة، نحو: فخذ وسبع وإبل وضرب وعلم، فمن خفف قال: فخذ وسبع وإبل وضرب وعلم، والآخر أن يكون من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل نحو قراءة من قرأ: (**اللَّهُ وَيَتَّقُهُ**)^(٥) ومنه قول العجاج:

(١) انظر: الحجة ٢ / ٧٩، ٨٠، ٦ / ٣٢.

(٢) البقرة، آية (٥٤).

(٣) البقرة، آية (٦٤).

(٤) آل عمران، آية (١٦٠).

(٥) النور: ٥٢. وفي السبعة لابن مجاهد، ص ٤٥٧: قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي { ويتقه } موصولة بياء، وقال قالون عن نافع { ويتقه } بكسر الهاء ولا يبلغ بها الياء، وقرأ أبو عمرو وابن عامر { ويتقه } جزماً بكسر القاف، وقرأ حفص عن عاصم { ويتقه } ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلصة الكسرة، وروي أبو عمارة عن حفص عن عاصم { ويتقه } مكسورة القاف ساكنة. وانظر: الحجة لابن خالويه ص ٢٦٣.

فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(١)

ألا ترى أن (تقه) من (يتقه) مثل: (كَتَفَ)، ... ولا خلاف في تجويز إسكان حركة البناء في نحو ما ذكرناه من قول العرب والنحويين. وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها فمن الناس من يقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علماً للإعراب، وأما سيبويه فيجيز ذلك^(٢) ولا يفصل بين القبيلين في الشعر وهو يناقش القضية، وجاز إسكان حركة الإعراب كما جاز إسكان البناء، فشبه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبني، كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب... فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب فليس قوله بمستقيم؛ وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة؛ فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضاً فيما ذهب إليه سيبويه _ وهو التشبيه بحركة البناء _ والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدتان، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء بالتخفيف، فإن قلت إن حركات الإعراب تدل على

(١) الرجز، للعجاج في: مجموع أشعار العرب، شعر العجاج ٢ / ٢٢.

(٢) في كتاب سيبويه ٤ / ٢٠٢: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاصاً وذلك قولك: يضربها ومن مأمئك يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو، ويدل على أنها متحركة قولهم من مأمئك فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون".

المعنى فإذا حذف اختلت الدلالة عليه قيل: وحركات البناء أيضاً قد تدل على المعنى وقد حذف، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو: (ضرب) يدل على معنى، وقد جاز إسكانها فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب^(١).

وبالإضافة إلى هذا الدفاع القوي من الفارسي عن تخلف الحركة الإعرابية وربطه بين حركة البناء وحركة الإعراب في الوظيفة يلاحظ أن الفارسي يدافع عن تخلفها في القراءات القرآنية، مع أن سيبويه جعل ذلك جائزاً في الشعر خاصة، والحق أنه لا فرق بينهما، وليس هناك داع لتخصيص الجواز بالشعر، فإن الغرض إذا كان هو التخفيف فإن ذلك حاصل في الشعر وحاصل أيضاً في النثر، وارجع إلى رأي المبرد فقد كان موقفه هنا كسابقه في الرد والرفض، يقول السمين الحلبي: "وقال المبرد: "لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر، وقراءةُ أبي عمروٍ لَحْنٌ وهذه جراءةٌ من المبردٍ وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً"^(٢).

وقال ابن جني: "أهل الحجاز يقولون (يعلّمهم ويلعنهم) مثقلة ولغة تميم (يعلّمهم ويلعنهم)^(٣).

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٧٨/٢ - ٨٣، وانظر: مجمع البيان ١ / ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) الدر المنصور ١ / ٣٦٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٧٧.

(٣) المحتسب ١ / ١٠٨.

وقال ابن مالك: "وحكى أبو عمر أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه، وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبي عمرو: (فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴿٥٤﴾) ^(١)، وقرأ حمزة: (وَمَكَرَ السَّيِّئُ ﴿٤٣﴾) ^(٢) ^(٣). وقد أيد أبو حيان مذهب ابن مالك فقال: "وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين" ^(٤).

ويلاحظ أن "كلا الجانبين منسوب إلى قبيلة واحدة هي قبيلة تميم - فهي التي اعتادت الإسكان في أواخر الكلمات - وهي التي صدّرت عنها هذه الظاهرة إلى سائر القبائل المجاورة في الشعر والنثر" ^(٥).

رأي ابن الأثير:

ذهب بعض القدماء والمحدثين إلى أن الحركة الإعرابية لا دخل لها في الفصاحة، وأنه يجوز لذلك الاستغناء عنها، ومن القدماء الذين فصلوا بين الحركة الإعرابية والفصاحة ابن الأثير وابن خلدون. أما ابن الأثير فقال: "ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدر

(١) البقرة، آية (٥٤)، قال ابن مجاهد: قال عباس سألت أبا عمرو عن: (يعلمهم الكتاب)، قال أبو الفتح: أما التثنية فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب لكن من حذف معنى السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركات الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ص ١٥٥، ١٥٦، والمحاسب ١/١٠٩.

(٢) فاطر، آية (٤٣)، وهي قراءة حمزة وحده بتسكين الهمة، كما في السبعة ص ٥٣٥.

(٣) شرح التسهيل ١/٥٨.

(٤) التذييل ١/٢١٧.

(٥) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص ٢٨٢.

في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدر في الجاهل به نفسه؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة، فوجب اتباعهم، والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن قادحاً في حسن الكلام؛ لأنه إذا قيل: (جاء زيد راكب)، إن لم يكن حسناً إلا بأن يقال: (جاء راكباً) بالنصب لكان النحو شرطاً في حسن الكلام، وليس كذلك"^(١).

فالحفاظ على الحركة الإعرابية ليس له مقتضى عند ابن الأثير إلا مجرد الاتباع للغة القوم.

رأي ابن خلدون:

زعم ابن خلدون أن "الإعراب لا مدخل له في البلاغة، إنما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود وللمقتضى الحال من الوجود، فيه سواء كان الرفع دالاً على الفاعل والنصب دالاً على المفعول أو بالعكس، وإنما يدل على ذلك قرائن الكلام كما هو في لغتهم هذه، فالدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة، فإذا عرف اصطلاح في ملكة واشتهر، صحت الدلالة، وإذا طبقت تلك الدلالة المقصود ومقتضى الحال، صحت البلاغة ولا عبرة بقوانين النحاة، وأساليب الشعر وفنونه موجودة في أشعارهم هذه ما عدا حركات الإعراب في أواخر الكلم، فإن غالب كلماتهم موقوفة الآخر ويتميز

(١) المثل السائر ١ / ٤٥.

عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب"^(١).

وهو يقدم لرأيه هذا بالذي سيقدم به الدكتور تمام حسان فيما بعد، أي الاعتماد على القرائن اللفظية والمعنوية في إدراك العلاقة بين أجزاء الكلام وأجزاء الجمل. وسيأتي قريباً رأي الدكتور تمام حسان والربط بينه وبين رأي ابن خلدون.

وما ذكره هؤلاء القائلون بالاعتماد على الفهم والإفهام كأداة أساسية للتواصل، واستنادهم إلى ذلك لنفي الوظيفة الدلالية للعلامات، فهو أمر - إن كان مقبولاً في الكلام المتعارف المشهور - لا يثبت عند النظر في النصوص الأدبية الرفيعة، يقول الزجاجي: "فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور، والمستعمل والمألوف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يكن ذلك، وهو أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه"^(٢).

وعلى عكس الرجلين كان القاضي الجرجاني صاحب الوساطة، يقول: "هذه القضية إن سيقنت على اطراد قياسها زال نظام الإعراب، وجاز للشاعر أن يقول ما شاء، وأن يتناول ما أراد عن قرب، فيثقل كل مخفف، ويخفف كل مثقل، ويحذف، ويزيد، ويغير الجموع، ويتحكم في التصريف، ويتعدى ذلك إلى حركات الإعراب، ويتجاوزها

(١) تاريخ ابن خلدون ١ / ٥٨٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٦.

إلى ترتيب الحروف، فإذا كان ذلك ممتعاً ومتعزراً محجوراً، فلا بد من حد يقف عنده الشاعر"^(١).

رأي ابن مضاء القرطبي:

لابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة رأي تأثر به أكثر النحويين المعاصرين الذين يبحثون في تجديد النحو أو تيسيره، ولذلك أخرجت الكلام عنه إلى هذا الموضع؛ لأن هذه الآراء تكاد تكون كلها متأثرة برأيه.

تقوم فكرة ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة على الدراسة الوصفية لـ اللغة، مبتعداً عن التعليل، ورافضاً لمسائل التمرين، وهي في نهاية الأمر ليست خطراً على اللغة، كما أنها ليست في صالحه، وهذه الدعوة في حقيقتها هي وجهة نظر خاصة في النظر إلى اللغة، وهي أشبه ما تكون بعمل اللغوي الذي وظيفته أن ينقل اللغة كما هي، أما وظيفة النحوي فهي التفكير في الأشباه والنظائر والعلة والمعلول، وما إلى ذلك، وهؤلاء الذين ينادون الآن بالدراسة الوصفية للنحو العربي، هم في الحقيقة يريدون للنحوي أن يتخلى عن وظيفته ليندرج ضمن اللغويين، مع أن اللغوي والنحوي متكاملان، وخلو الدرس اللغوي والنحوي من أحدهما علامة مرض واعتلال.

نعم إغراق النحويين في العلة أحياناً، وفرضها على النموذج اللغوي، وربطها بالأساليب المنطقية الأرسطية يؤدي كثيراً إلى الخروج عن طبيعة اللغة، بل وإلى تحجير الواسع منها.

(١) الوساطة ص ٤٠٨.

وكان الأولى الدعوة إلى ترك الغلو في التعليل، وربط المعنى بالنظرية النحوية عند التطبيق، لا عند التأليف والتصنيف. وأعود إلى رأي ابن مضاء الذي يعتمد عليه أكثر المعاصرين في نقد النحو، منطلقين من نظريته في إلغاء نظرية العامل. استهل ابن مضاء كتابه بحملة موجهة إلى النحاة محاولاً أن يسدى لهم النصح بقوله: أما بعد فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ «الدين النصيحة»، ذلك أن ابن مضاء كان يرى أن نحاة المشرق ضلوا وأضلوا الناس في وعثاء النحو، وشعابه^(١).

كما أنهم أكثروا من الفروع والحجج والعلل، ورأى أن ذلك ينبغي أن ينفذ عن النحو وأن يؤخذ المأخذ المبرأ من الفضول... يقول "وأنى رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتها عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزم وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"^(٢).

وأخذ ابن مضاء يدعو إلى حذف ما يمكن أن يستغنى عنه، وينبه إلى ما اعتبره إجماعاً منهم على الخطأ، وأسس دعوته على ضرورة إلغاء ما يعرف في النحو باسم (نظرية العامل)، يقول: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما

(١) انظر: الرد على النحاة ص ٧١.

(٢) السابق ص ٧٢.

أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بيّن الفساد^(١).

ويقول إن العامل في الحقيقة هو إرادة المتكلم، مفضداً نسبة الإعراب إلى العامل الظاهر أو المضمّر، والحق أن يقال بأن العمل من رفع ونصب وجر وجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، ويصل - ربما - إلى درجة الشطط في التعصب لدورها الوظيفي في بنية الكلام ودلالته في قوله: "... وكما لا نسأل عن عين (عظلم) والفتح في جيم (جعفر) وباء (برثن) لم فتحت هذه، وضمت هذه، وكسرت هذه، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع (زيد)؟"^(٢).

أما الأساس الثاني الذي قامت عليه فكرة ابن مضاء فهو إلغاء العلل الثواني والثالث، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رُفِع؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب... ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، فلا

(١) السابق ص ٧٧.

(٢) السابق ص ١٣٧ - ١٣٨، تحقيق الدكتور ضيف.

يكون للفاعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقبل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم^(١).

(١) الرد على النحاة ص ١٣٠ - ١٣١.

المبحث الخامس: رأي علماء اللغة المحدثين في جواز تخلف العلامة الإعرابية:

أكثر العلماء المحدثين على أن الحركة والعلامة الإعرابية لا يجوز فيها بحالٍ أن تتخلف، حتى كأنهم أكثر تشدداً من النحويين المتقدمين.

لكن هناك من المعاصرين من كانت لهم نظرة أكثر تسامحاً، وهي في الحقيقة مستمدة من آراء القدماء، وإن لم يصرحوا بذلك، فمنهم من عني بالعلامة الإعرابية لكن بوصفها قرينة من قرائن أخرى مهمتها الحفاظ على المعنى وإقامة علاقات بين أجزاء الكلام وبين تراكيب الجمل، وهذه القرينة الإعرابية قد تنفرد في الكلام فلا يجوز بحال الترخص فيها، أما إذا وجدت معها قرينة أخرى فالأمر عندها أهون، والترخص في القرينة الإعرابية قد يكون حينها جائزاً، وهذا يتفق مع نظرة النحويين القدماء، الذين أجازوا قلب الإعراب اعتماداً على قرينة أمن اللبس، فقد حكى ابن عصفور خلافاً بين القدماء في جواز قلب الإعراب، قال: "لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى؛ واختلف فيه فمنهم من أجازته ضرورة، ومنهم من أجازته ضرورة على التأويل، أعني أن يحمل على معنى يصح الإعراب عليه، ومنهم من أجازته في الكلام اتكالاً على فهم المعنى، فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد، لأنه ما من ضرورة إلا وهي يُحاول بها على وجه تصحُّ عليه.

والذي أجازته على التأويل حجته أنه إخراج له عن أصله، فلا ينبغي أن يجوز إلا لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه،

والذي أجازته في الكلام والشعر استدلت بقوله تعالى: (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (١) (٢).

وقال: "ومن البديل المقيس في الضرائر قلب الإعراب، ومنهم من أجازته في الكلام، والصحيح أنه لا يجوز إلا في الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه" (٣).

أما ابن مالك فقد أجاز قلب الإعراب في الشعر وفي الكلام، خلافاً لابن عصفور الذي خصه بالشعر، ومذهب ابن مالك جواز حذف حركة الإعراب الظاهر (٤) اعتماداً منه على أنه: "إذا كان أمن اللبس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً في كلام واحد، نحو: خرق الثوب المسمار، وبلغت سوءاتهم هجر، فجواز هذه المسائل وأشباهاها أحق وأولى" (٥).

وقد جعل ابن هشام هذا الترخص من ملح كلامهم قال: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن البس مثل: "خرق الثوب المسمار" و"كسر الزجاج الحجر" (٦).

(١) القصص، آية (٧٦).

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٨١.

(٣) المرجع السابق ٢ / ٦٠٢.

(٤) انظر: الهمع ١ / ١٨٣.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٢٩.

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٦٩٨، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٢، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٤.

وكان ابن الطراوة يقول: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً وذلك نحو: (ضرب زيد عمراً) لو لم ترفع (زيداً) وتنصب (عمراً) لم يعلم الفاعل من المفعول^(١)، و تعقب ابن أبي الربيع ابن الطراوة وجعل رفع المفعول وإن فهم المعنى كالغلط.

هكذا إذن كان القدماء من النحويين في أزمنة مختلفة وربما متباعدة، يرون الأمر في العلامة الإعرابية أكثر مرونة، وكان أولى بالنحويين المعاصرين إذا تتبعوا خطاهم أن يذكروا ذلك، ولا ينسبوه لأنفسهم، ويدعون أن صنعتهم هذه نظرية جديدة في النحو العربي أطلقوا عليها نظرية (تضافر القرائن) وأقصد بذلك ما صنع الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها).

وقد كرر ذلك الكلام في كتابه (البيان في روائع القرآن). وتبعه في ذلك الدكتور محمد حماسة عبداللطيف في رسالته للعالمية (الدكتوراه) (العلامة الإعرابية).

رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى:

ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن حركات الإعراب الحقيقية هي الرفع والجر، وجعل الرفع علامة على كل كلمة يسند إليها الكلام، والجر علامة على كل كلمة مضافة، سواء كانت الإضافة لحرف أو لاسم، قال: "وأما الفتحة فليست بعلم على إعراب،

(١) البسيط ١/٢٦٢.

ولكنها الحركة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة^(١).
 وذهب في الممنوع من الصرف إلى أن التتوين علامة التنكير، ولك في كل علم ألا تتونه، وإنما تلحقه التتوين إذا كان فيه حظ من التنكير، ولا تحرم الصفة التتوين حتى يكون لها حظ من التعريف، وخلص إلى أن الاسم إذا ارتفعت عنه شبهة ياء النسبة في الكسر جاز كسره أيا كان وإلا استعيض عن الكسرة بفتحة.

قال: وقد أجاز قوم منهم أحمد بن يحيى (ثعلب) منع صرف المصروف اختياراً، ومعنى هذا تحطيم للممنوع من الصرف كما ترى^(٢) وذهب الكوفيون إلى أن العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف.

قال: وقد ورد من الأسماء ما هو ممنوع من الصرف وليس به شيء من عللهم، كلفظ السحر، إذا أريد به سحر معين، و(أمس) وهو لأقرب أمس غير مصروف، ولأي أمس مصروف، وذكروا مثل هذا في (غدوة) و(بكرة) و(عشية)^(٣).

والواضح أن ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى هو في حقيقة الأمر اجتهاد منه في التفسير والتعليل، ولم يكن ما يدعو إليه هو هدم النحو، ولم يقل إن العلامة الإعرابية قصة اخترعها النحاة

(١) إحياء النحو ص ٥٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ١٧١.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٦٩.

كما قال الدكتور إبراهيم أنيس، وهو وإن ذهب إلى إنكار نظرية العامل متأثراً برأي ابن مضاء القرطبي، فإن ذلك منه لم يكن له تأثير على أي من أبواب النحو إلا في طريقة التقسيم في الأبواب والفصول، وهذا شيء قد يراه من باب التيسير، أو دعوة إلى خلط علم المعاني بعلم النحو، وهو أمر جيد في الدراسة الوظيفية التي تدعو إلى تكامل العلوم، لكنه بالتأكيد ليس حسناً على مستوى التأليف والتصنيف، إذ إن التأليف والتصنيف في علم متسع مثل علم النحو يحتاج إلى قدر من العلمية المجردة وفصل العلوم بعضها عن بعض، وإلا تشتت الذهن، واختلطت بعض الأمور التي يُظن أنها من قبيل المتشابه أو المتقارب. ويقدم الأستاذ إبراهيم مصطفى تفسيراً لحركات الإعراب، ويلخصها في:

❖ الرفع علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.

❖ الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

❖ الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الخفيفة المستحبة^(١).

والحقيقة أن من النحويين من قرر مثل الذي قال، فقد جاء في البسيط لابن أبي الربيع: "فرقت العرب بين العمدة والفضلات بالحركات، فجعلت الرفع للعمدة، والنصب للفضلات"^(٢).

أما قوله إن الفتحة علم الخفة فهو أمر مشتهر؛ لأن الفتحة أخف الحركات، ومن النحويين من كان يميل إلى الفتح إذا اختلف وجه

(١) إحياء النحو، مقدمة المؤلف.

(٢) البسيط ١/٥٤١.

الكلام، ومن هذا أن عيسى بن عمر كان إذا اختلف العرب نزع إلى
النصب^(١).

ومن ذلك - أيضاً - ما ذكره ياقوت الحموي من آراءٍ للخليل في
الحركة الإعرابية قال:

"كتب سليمان بن حبيب إلى الخليل: أن اكتب لي النحو في ثلاث
كلمات ولا تزد عليها، فكتب إليه: الرفع موسوم بالوصف، والخفض
مجرور بالإضافة، وما لا سبيل إليه فهو النصب"^(٢).

وهذا يفسر أن النصب له أكثر من خمسين وجهاً في العربية كما
ذكر ذلك ابن شقير في المحلى في وجوه النصب.

أما تفسيره للسكون الذي هو علامة الجزم فهو يعتمد على ناحية
معنوية، مؤداها أن السكون إنما دخل الكلام عند إرادة التحقق
والتثبت في الكلام^(٣)، وهو يفسر بهذا السكون في قول امرئ القيس
السابق:

❖ اليَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ❖

بأنه موضع تثبت وتأكيد ولذلك سكنه الشاعر دون وجود عامل
إلا إرادة المتكلم^(٤).

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء ١ / ١٩.

(٢) معجم الأدياء ٣ / ١٢٦٩ ط دار الغرب.

(٣) انظر: إحياء النحو ص ١٠٧.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٨٦.

وهذا الذي قاله هو الآخر تعليل وتخريج، لكنه في نهاية الأمر يخضع لوجهة نظره هو، ولا دليل عليها إلا الحس الفني.

وأقول: حتى تلك الوظيفة التي ذكرها الأستاذ إبراهيم مصطفى للسكون هي في الحقيقة مأخوذة من فهم النحويين القدماء لها، يُعرّف الليث الجزم بقوله: "الجزم عزيمةٌ في النحو في الفعل"^(١).

فكأنما أراد أن يشير إلى العزيمة القوية الموجودة في نفس المتكلم، قال المبرد "إنما سمي الجزم في النحو جزماً؛ لأن الجزم في كلام العرب القطع، وكلُّ أمرٍ قطعه قطعاً لا عودة فيه فقد جزمته"^(٢)، فلما رأوا أن المتكلم يقف على الحرف ولا يجري الصوت فيه، جازماً في الأمر، قاطعاً له، وضعوا عليه علامة تدل على سكون الحرف وقطع الصوت عنه، وسميت هذه العلامة سكوناً، وجزماً.

رأي الدكتور تمام حسان في تضافر القرائن:

يرى الدكتور تمام أن النحاة وقعوا ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحياناً، فتضحى بها؛ لأن المعنى واضح بدونها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية.

وهو بهذا لا ينفي العلامة الإعرابية قرينة لفظية، بل ينفي اعتماد قرينة واحدة في قيام المعنى، وهذا ينطبق على باقي القرائن الأخرى، أما القرائن اللفظية التي يقدمها فهي:

(١) التاج، مادة (جزم).

(٢) اللسان، مادة (جزم).

- ١- الصيغة. كصيغة الفعل، وصيغة الاسم للفاعل أو المفعول أو الأداة للاستفهام.
- ٢- الإعراب (العلامة الإعرابية) كالرفع للفاعل والمبتدأ، والنصب للمفاعيل، والجر للمضاف إليه والمجرور بالحرف.
- ٣- الرتبة. كأن تكون رتبة الخبر مع المبتدأ التأخير، والحال مع صاحبه، والنعته مع منوعته، وقد تكون الرتبة حرّة كالمبتدأ مع الخبر، أو ملتزمة كالفعل والفاعل والنعته والمنعوت.
- ٤- المطابقة. وهي مطابقة الجزأين المتضامّين في النوع والإعراب والتعدد والتحديد.
- ٥- الربط كاحتياج المبتدأ أو الخبر إلى رابط يربط بينهما، وكاحتياج جمليتي الحال والنعته أيضاً إلى رابط يربطهما مع صاحب الحال والمنعوت.
- ٦- التضامّ وقبول كل ضميمة لضميمة أخرى على سبيل الجواز أو الوجوب أو التناهي كالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل والتابع والمتبوع.
- ٧- الأداة. كالاستفهام والنفي والنهي والعرض والتحضيض، ونحوها فبهذه الأدوات يُستفاد المعنى العامّ للجملة.
- ٨- النغمة، ومعناها أن فهم معنى الجملة لا يتوقف على صيغة تفيد ذلك المعنى كأداة الاستفهام التي تفيد معنى الاستفهام، أو النفي التي تفيد معنى النفي. لكن قد يلقي الكلام بطريقة صوتية (نغمة) تفيد الاستفهام أو التعجب أو غير ذلك دون حاجة لأداة ما، كقول ابن الملوّح:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالْثُرَابِ^(١)

ويذكر د. تمام أن نموذجاً اعتمد في تقسيم الكلمة على أساس مزدوج من المعنى والمبنى، فجعلها سبعة أقسام^(٢):

الاسم ويشمل (الاسم المعين، والمبهم، واسم الحدث، والجنس)،
والميميّات (أسماء الزمان، والمكان، والآلة)، والصفة (صفة الفاعل
والمفعول والمبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل)، والفعل،
والضمير ويشمل ضمائر الحضور (التكلم والخطاب والإشارة)،
وضمائر الغيبة "الشخصية والموصولة"، والخوالب (خالفة الإحالة) اسم
الفعل، وخالفة الصوت، وخالفة التعجب، وخالفة المدح أو الذم،
والظرف (إذ، وإذا، ولما، وأيان، ومتى للزمان، وأين، وأنى، وحيث
للمكان)، والأداة الأصليّة وتشمل (حروف الجرّ، والنسخ، والعطف،
ونحوها)، والمحوّلة وتشمل (الأداة الظرفية، والاسميّة المبهمّة،
والفعلية، والضميرية).

يقول: إن من أهم مصادر اللبس إذن "العدول عن أصل الوضع"،
بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم
والتأخير أو التوسع في الإعراب، وهذا العدول إما أن يكون مطرداً إذا
أمن اللبس؛ وذلك بوجود دليل على المحذوف وضرورة التفسير عند

(١) البيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٧٣، ط دار الكتاب العربي،
والبيت فيه برواية: (عدد النجم) بدلاً من (عدد الرمل).

(٢) تجد تفصيل هذا في: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٠: ٢٤٠.

الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير وهلم جرا.

وإما أن يكون غير مطرد إذا خيف اللبس؛ فلبس دور أساسي في تصريف أحوال العدول والتصريف فيها^(١).

وقد أيد الدكتور حماسة مذهب الدكتور تمام. قال: "فإذا ثبت لدينا أن الشعراء كانوا ينطقون حسبما تقتضيه حركة القافية لا ما تقتضيه قواعد الإعراب فإن ذلك يعد خرقاً صريحاً للإعراب، وكان أمراً مألوفاً أن يبذل النحاة غاية الوسع حفاظاً على القاعدة"^(٢).

ويقول: "وإذا كان النحاة يعدون كل ما أوردنا ضرورة هرباً من تلك الحقيقة التي لا يعترفون بها، وهي أن العلامة الإعرابية قرينة من قرائن قد تطرح إذا تضافرت القرائن الأخرى في إيضاح المعنى فأى ضرورة إذن في وجود ذلك في القرآن الكريم"^(٣).

إهدار القرينة الإعرابية في نظرية تضافر القرائن:

إن المعربات التي لا تظهر عليها الحركات أقل بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات، فهناك الإعراب بال حذف، والإعراب المقدر للتعذر، أو للثقل، أو لاشتغال المحل. وهناك المحل الإعرابي للمبنيات، والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه

(١) انظر: الأصول، تمام حسان ص ١٣٩.

(٢) لغة الشعر ص ٢٧٤.

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٧.

الإعرابات لا تتمّ بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة، بل بعضها بالحركات المقدرة والآخر دون علامة.

إننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمّت على أساس الحركة الظاهرة، فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا محلي، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها على الباب الواحد موضع لبس.

لذا كان الاعتماد على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوالّ على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا عليها النحو كله عملاً يتسم بالكثير من المبالغة.

١- قالت العرب: (خرق الثوبُ المسمارَ) فأعطت المفعول (الثوب) علامة الفاعل (المسمار) والعكس، فأهملت العلامة الإعرابية، إذ أخذ كل من الفاعل والمفعول علامة الآخر واعتمدوا على القرينة المعنوية وهي قرينة الإسناد.

٢- قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰبِرِينَ مِنَ ءَامَنِ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ يَّجْرَتُونَ ﴿٦٩﴾^(١) .

ما الذي رفع (الصابئون)، مع أنها معطوفة على اسم (إن) المنصوب؟ إن قرينة التبعية (وهي العطف) أغنت عن العلامة الإعرابية، أي بعطفها على اسم إن المنصوب.

(١) المائدة، آية (٦٩).

إننا لو فحصنا الأمثلة المختلفة التي أهدرت فيها قرينة الإعراب أو غيرها من القرائن لوجدنا القرائن الأخرى حلت محل القرينة الغائبة، ولنعد إلى أحد المثالين السابقين لنرى ما القرائن الأخرى التي أغنت في الآية الكريمة عن قرينة الإعراب.

سنجد ما يلي:

- ١- الصيغة (اسم إن) والأصل فيه أن يكون منصوباً.
 - ٢- الربط وهي ارتباط اسم إن وما عطف عليه بالخبر.
 - ٣- الرتبة إذ قرينة اسم إن وما عطف عليه التقديم على الخبر كما أن المعطوف رتبته التأخير عن العاطف والمعطوف عليه.
 - ٤- التبعية بالعطف تفيد نصب هذا الاسم المرفوع، لأن المعطوف ينبغي أن يكون إعرابه كإعراب المعطوف عليه.
- وهكذا نستمر في عرض القرائن واحدة بعد الأخرى حتى ننتهي من عرضها جميعها، وتثبت في النهاية أن جميع القرائن تسير في اتجاه التعويض عن القرينة المهذرة، وهكذا نستطيع أن نثبت ذلك مع جميع القرائن الأخرى إذا أهدرت واحدة هُرع الجميع إلى سد مسدّها والقيام بوظيفتها^(١).

لقد تكلم القدماء في هذه القرائن - ما عدا قرينة النغمة - وتكلموا في الأبواب النحوية عن: (الإسناد) و(الصيغة) و(الرتبة) و(المطابقة) و(الأداة)، لكنهم عالجوها فرادى وليس على الطريقة التي تكلم عنها د. تمام في كتابه.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣١ - ٢٣٥.

أما القرائن المعنوية عند الدكتور تمام حسان فهي أمور، كالإسناد والرابط بين المبتدأ وخبره، وكالتخصيص للمنصوبات وهي متفرعة إلى قرائن كالتعدية للمفعول به والغائية للمفعول له، وقرينة النسبة للمجرور بإضافة أو حرف، وقرينة التبعية للتوابع.

وأرجع إلى المقارنة التي أشرت إليها من قبل بين رأي ابن خلدون ورأي الدكتور تمام حسان في نظرية (القرائن) وقوانين الإعراب إذ يتضح الآتي:

أولاً: هناك توافق في التسمية (القرائن)، فهي عند ابن خلدون (قرائن الكلام) وعند الدكتور تمام حسان (قرائن التعليق) لفظية معنوية.

ثانياً: أكد ابن خلدون في كل مرة أن هذه القرائن قد تغينا عن الإعراب، وأن الحركة الإعرابية واحدة منها فقط، فيتضح المقصود من الكلام بدون حركة الإعراب، وهذا المعنى نفسه جاء في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) بعد شرح القرائن تفصيلاً تحت عنوان: (القرائن تغني عن العوامل).^(١)

رأي الدكتور إبراهيم أنيس^(٢):

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٥٠.

(٢) انظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس ص ٨١ وما بعدها، وانظر: مقال (النحو حصن العربية) د. كامل جميل ولويك، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - العدد ٨٦، ص ١٨٤

ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الإعراب قصةٌ اخترعها النحاة، وقد حاول أن يجد سنداً لفكرته أو لفكرة المستشرقين من قبله، ويبدو أنه وجد ذلك في نص اقتطعه من كلام سيبويه ينسب فيه الكلام إلى الخليل بن أحمد، لكنه أداره على غير وجهه، ثم قواه بنص من الإيضاح للزجاجي عن تفسير قطرب لظهور الإعراب، وقد سبق ذكر هذا، يقول الدكتور أنيس: "ليس للحركات الإعرابية مدلول، وهي لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، ولا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها، ويستشهد بخلو اللهجات الإقليمية العربية الحديثة منها، دون عناء في الفهم، ويجد بغيته أيضاً في قراءة أبي عمرو بن العلاء، فقد روى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يسكن في عدة آيات قرآنية، وفي هذا يقول الدكتور أنيس: "أما رأي القراء في قراءة أبي عمرو فيلخصه لنا قول أبي عمرو الداني: والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختار، وأخذ به، وقراءة أبي عمرو بالإسكان نقلها لنا تلميذه اليزيدي ورويت لنا عن طريق السوسي الذي يعد أصح روايةً وأدق نقلاً لتوفره على قراءة أبي عمرو وتخصصه فيها"^(١).

(١) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

وقال ابن الجزري معقباً على قراءة أبي عمرو: "إن بعض أهالي مكة قرءوا (نعبد^(١)) بإسكان الدال ووجهها التخفيف كقراءة أبي عمرو: (يأمركم^(٢)) بالإسكان"^(٣).

وفي كتاب الحجة لابن خالويه ذكر لهذا كله، قال: "قوله تعالى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ^(٤)، رواه اليزيدي عن أبي عمرو بإسكان الهمزة فيه، وفي قوله: يأمركم^(٥)، وينصركم^(٦)، ويلعنهم^(٧)، ويجمعكم^(٨)، وأسلحتكم^(٩) يسكن ذلك كله كراهية توالي الحركات"^(١٠).

والدكتور إبراهيم أنيس ذهب إلى هذا، وعلل له بأسباب علمية فنية؛ وهذه هي أسبابه: "سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لأكثر دليل على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر، وإن ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل؛ إن سقوط هذه الحركات من أواخر

(١) الفاتحة، آية (٥).

(٢) البقرة، آية (٦٧).

(٣) النشر ص ٦٥.

(٤) البقرة، آية (٥٤).

(٥) البقرة، آية (٦٧).

(٦) آل عمران، آية (١٦٠).

(٧) البقرة، آية (١٥٩).

(٨) الجاثية، آية (٢٦).

(٩) النساء، آية (١٠٢).

(١٠) الحجة لابن خالويه، ص ٧٧.

الكلمات في حالة الوقف لا يغير من معنى العبارات ولا يشوه من الصيغ"^(١).

وقال في الوصل وزيادة الحركات: "وقد قرر بعض المتقدمين من ثقات العلماء أنّ الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، ولذلك جاز سقوطها في الوقف وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية... يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"^(٢).

وقال في إسكان القراءة: "ومنذ رويت قراءة أبي عمرو بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية والخلاف محتدم بين النحاة وقراء القرآن، فالنحاة لا يرون جواز حذف الحركات الإعرابية إلا في الوقف، ويرون أنّ ما روي عن أبي عمرو ليس حذف الحركة بل اختلاسها"^(٣).

وقال في لغة الصحف: "ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن تقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال فسئري أنه يفهم معناه تمام الفهم"^(٤).

(١) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس ص ٢٤٨.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢.

(٣) من أسرار اللغة ص ٢٣٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٢.

وتحدث عن الوقف، والإسكان، والصحف، والعامية وما رآه معززاً لحذف الحركة الإعرابية... وتوقف بعضهم كثيراً عند الوقف وهو ظاهرة مهمة من ظواهر الإسكان، وهو يعني في اصطلاح الحركات تسكين الحركة الإعرابية في آخر الجملة عندما تقف على هذه الكلمة؛ فسورة العصر فيها ثلاث آيات تنتهي كل منها براء عليها حركة إعراب، في قوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي **ءَامْتُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ**)^(١).

فالوقف عليها من دون هذه الحركات الإعرابية لا يضير المعاني. وينتهي من هذا كله إلى أن الحركة الإعرابية ونظرية العامل التي يحدثها كلها لا أساس لها من الصحة، وأن الناس إنما فتتوا وشغلوا أنفسهم بقصة مخترعة، اخترعها النحاة لبسط سلطانهم على الأدباء في مختلف العصور.

أما استدلال الدكتور أنيس بعبارة سيبويه التي يرويها عن الخليل، ويستنتج منها أن حركات الإعراب مهمتها هي وصل الكلام بعضه ببعض دون الدلالة على معنى من المعاني النحوية فهذا الاستدلال مردود؛ لأنه اجتزأ النص، وأراد فهمه وإفهامنا معه أن ذلك مراد الخليل، قال سيبويه ذاكراً رأي الخليل في الحركات ما يلي: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"^(٢).

(١) العصر، الآيات (١-٣).

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢.

ويجب أن نفهم معنى زوائد ، ويجب أن نميز بين يلحقن الحرف أو يلحقن الحرف الأخير في الكلمة.

إن كلام الخليل ليس غامضاً ، فهو يعني كل حرف في الكلمة وكل حركة على الحرف أينما وقع الحرف في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وأينما وقعت الحركة ، وسبب وضع الحركة ليسهل النطق به ، وليسهل وصل الحروف بعضها إلى بعض ، فكلمة (يُمثَل) ، تُسهَلُ الضمة على الياء النطق بهذا الحرف ، وتسهل وصله مع الحرف الثاني أي الميم . كما تسهل حركة الميم وصله بالشاء وهكذا ؛ فالخليل يذكر خصيصة من خصائص العربية وهي تسهيل نطق الكلام .

وأما في كتاب (من أسرار اللغة) فقد ذكر د. أنيس تحت عنوان: (ليس للحركة الإعرابية مدلول) ما نصه: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"^(١) ، وقد استشهد بقول الخليل بعد ذلك مباشرة فكان أول استدلال للكتاب المذكور عن حذف الحركات الإعرابية ؛ لأنها فيما يرى لا مدلول لها ؛ وقال السيرافي شارح كتاب سيبويه في هامش الكتاب: "يعني أن الفتحة تزداد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف وكذلك الكسرة من مخرج الياء والضمة من مخرج الواو ، لأن الكلام لا يخلو منهن أو بعضهن"^(٢) .

(١) من أسرار اللغة ص ٢٣٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤٢ ، حاشية (١) .

فالفحة تزداد ليسهل التكلم بالحرف وكذلك الضمة والكسرة، وذكر السير في كلمة (مخرجها) أي طريقة نطقها، فليس الموضع موضع حركات إعرابية، وليس الموضع موضع البحث عن الدلائل والمعاني، بل الموضع النطق والمخرج والتكلم، وذكر السير في العلاقة بين الحركات وحروف المد، وكلاهما يعين على النطق والتكلم.

وفي نهاية الكلام على هذه القضية أنبه إلى أمرين:

الأمر الأول: أن بعض لهجات العرب خاصة تميم تسكين حركة الإعراب^(١).

والأمر الآخر: أن تخلف العلامة الإعرابية أو قلبها، قد يكون جائزاً، لكن ذلك بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يؤمن اللبس.

الشرط الثاني أن يكون قليلاً في الكلام.

الشرط الثالث: أن يكون ذلك لفائدة لفظية كالتخفيف أو الحفاظ على الوزن، أو معنوية كلفت الانتباه، وإرادة التثبيت والتأكيد. كما يقول ابن جني: "فاعرف هذه المعارض في القول، ولا ترينها تصرفاً واتساعاً في اللغة، مجردة من الأغراض المرادة فيها، والمعاني المحمولة عليها"^(٢).

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٧٧، والهمع ١/١٨٥.

(٢) المحتسب ٢ / ٢٧٣.

ويوضح هذا الأمر ابن هشام حين قال عن القلب: "وإنما يكونُ مقبولاً عند المحققين إذا تَضَمَّنَ اعتباراً لطيفاً"^(١).

(١) شرح بانث سعاد ص٤١.

الختامة

لقد شغلت قضية الحركات في لغتنا العربية أذهان علماء العربية القدامى منذ أبي الأسود الدؤلي حتى عصرنا الحاضر، وقام كل واحد منهم بمحاولة تفسير الدور الذي تقوم به هذه العلامة وربطه بالدلالة التي تؤديها في الجملة العربية إدراكاً منهم للوظيفة المهمة التي تبرز من خلال وجودها في تشكيل المعنى اللغوي المقصود في لغتنا العربية.

ولقد توصلّ البحث إلى عدة نتائج أبرزها فيما يأتي:

١- ينبغي أن يشمل مفهوم الحركات تلك الحركات التي تكون في بنية الكلمة؛ لأن دورها في إبراز المعاني والدلالات اللغوية لا يقل أهمية عن الحركات الإعرابية في أواخر الكلمة العربية، وإذا كان علماءنا القدامى قد فصلوا بين النوعين فذلك من أجل الدراسة فقط حتى يتسنى لهم وضع الحركات التي تكون في بنية الكلمة في مجال التصريف، ووضع الحركات التي تكون في أواخرها في مجال النحو، ولكن ليس معنى ذلك أن الحركات في بنية الكلمة ليس لها دور في الدلالة اللغوية، بل إن دورها يعدّ أمراً أساسياً في مادة هذا البناء للجملة العربية وإظهار المعنى اللغوي المقصود.

٢- ينبغي كذلك أن يعاد النظر في دراسة ظاهرة التنوين في اللغة العربية دراسة مستقلة بها في موضوع مستقل يجمع شتاتها في أبواب النحو العربي لتبرز دورها في تنعيم الكلام وإظهار موسيقاه، وإجلاء معانيه من ناحية، وارتباطها بمشاعر المتكلم من ناحية أخرى.

٣- تؤدي العلامة الإعرابية وظائف متعددة في الأسلوب، فهي تكون لربط الكلمات في المعنى داخل الجملة الواحدة، كما تقوم بدور التزيين والتحسين والإيضاح في السمع والنطق، كما تبرز المعاني اللغوية المختلفة من الجمل وفقاً للسياقات اللفظية التي ترد فيها حتى أصبحت بذلك سمة ملازمة للفتنة الفصحى.

٤- إذا لم يظهر للعلامة الإعرابية دور في الدلالة اللغوية كما هو الحال مع الكلمات المبنية أو الكلمات المعربة بعلامات مقدرة أو كما في بعض اللهجات العربية فهنا يأتي دور القرائن المعنوية واللفظية لإظهار المعنى اللغوي المراد، وبذلك ينجلي اللبس ويتضح المعنى المقصود من الدلالة.

٥- ذهب عدد كبير من علماء العربية القدامى والمحدثين إلى أن للعلامات الإعرابية دوراً كبيراً في الإبانة عن المعاني اللغوية المختلفة في الجملة العربية، ومنهم من ذهب عكس ذلك فأثبت أن دور العلامة الإعرابية لا يعدو أن يكون مجرد اتباع للغة العرب المتوارثة، وأنها لا دخل لها في إثبات فصاحة الكلام أو بلاغته، وقد اعتمد كل فريق على بعض الشواهد والأمثلة التي تعضد وجهة نظره متغاضياً عن وجهة نظر الفريق الآخر، لكن النظرة المثلى في مثل هذا الموقف تقتضي إثبات أن المعنى اللغوي يتحقق بوسائل متعددة منها العلامة الإعرابية في أواخر الكلمات في الجملة العربية، وكذا الحركات والسكنات داخل بنية الألفاظ، ولا ينبغي إهمال الموقف اللغوي والسياق والقرائن

اللفظية والمعنوية الأخرى التي تصاحب الكلام؛ لأن القرائن قد تغني عن العوامل في بعض السياقات اللفظية.

٦- ينبغي الربط بين معطيات علم النحو وما هو ثابت في علم المعاني عند علماء البلاغة، ويجب الإفادة مما ذكره عبد القاهر الجرجاني في نظريته عن النظم؛ وذلك لتحقيق الفائدة القصوى من الدمج بين العلمين بحيث تتكامل مباحث علم النحو مع مباحث علم المعاني، وبذلك نجمع في دراستنا بين الصحة اللغوية والتذوق الجمالي للأسلوب اللغوي.

٧- ينبغي التأكيد على أن ما ذكره بعض علماء اللغة المحدثين في هذا المجال من نظريات القرائن اللغوية وغيرها قد سبق إليها بعض علماء العربية القدامى، وهذا يثبت لهم فضل السبق في وضع بذور هذه النظريات التي أخذها علماء اللغة المحدثون وطوّروها في نظريات علمية متكاملة، مستعينين في ذلك بالمنهج اللغوية الحديثة، وما أتت به الدراسات الغربية في هذا الشأن، وعلينا أن نفيد من تراثنا اللغوي عند علمائنا القدامى، وأن نفيد كذلك من الدراسات اللغوية الحديثة وبعض المناهج الغربية التي تتفق مع طبيعة لغتنا العربية؛ فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها، والله ولي التوفيق...

المصادر والمراجع

- (ابن جني النحوي، د.فاضل السامرائي، دار النذير ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- (الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي. مجمع الملك فهد، السعودية. الطبعة الأولى.
- (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ.
- (إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٩٢م.
- (ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الخانجي. الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- (الإرشاد إلى علم الإعراب، الكيشي. تحقيق: عبد الله الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العميري، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- (الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية.
- (أصوات اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية. د. محمد حسن جبل. مطبعة التركي، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م.
- (الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د. شريف سمير، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- (الأصول (دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) د. تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب. ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

- (الإعراب سمة العربية الفصحى، د. محمد إبراهيم البنا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، مصر، العدد التاسع عشر، الجزء الأول، لسنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدى، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
- (الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر، دمشق.
- (الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك بيروت، دار النفائس ١٩٧٩م.
- (البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ.
- (البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- (البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عبيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧ هـ.
- (البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.
- (بين الحركات والحروف في الإعراب، دراسة تاريخية مقارنة، د. أحمد علم الدين الجندي، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد ٥٧.
- (تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، دار الجيل، الكويت، ١٣٨٥هـ.

- (تاريخ ابن خلدون، أو كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، الطبعة الثانية ١٩٧٣م.
- (التذكرة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- (التذييل والتكميل، لأبي حيان، الجزء الأول، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم دمشق.
- (التطور النحوي لبرجشتراسر، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٩٩٤ م.
- (تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- (توضيح المقاصد، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.
- (الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٩٩٥ م.
- (الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الرابعة ١٩٨١م.
- (الحُجَّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرون، دار المأمون، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (الحركات في اللغة العربية، د. زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، الأردن ٢٠٠٤م.

- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.
- (الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- (خصائص الحروف العربية ومعانيها، حسن عباس، الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨ م.
- (الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- (دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م.
- (ديوان الأعشى الكبير، شرح د. محمد محمد حسين، مكتبة آداب القاهرة، ١٩٥٠ م.
- (ديوان الأقيشر، تحقيق: د. محمد علي دقة، دار صادر، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.
- (ديوان امرئ القيس، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- (ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري، دراسة و تحقيق: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين - الإمارات، ٢٠٠٠ م.
- (ديوان الحطيئة، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٥ م.
- (ديوان الشعراء الخمسة، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، ١٩١١ م.
- (ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية ٢٠٠٥ م، وبتحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

- (ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق: د. نعمان طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
- (ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له: د. فايز محمد، طبع دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م.
- (الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
- (السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ.
- (سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- (شرح ابن عقيل على الألفية، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع دار الفكر، ١٩٨٥ م.
- (شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- (شرح بانث سعاد، لابن هشام، المطبعة العامرية.
- (شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- (شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- (شرح السيرافي للكتاب، الجزء الثاني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- (شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية ١٩٨٢م.

- (شرح شواهد الشافية للبيدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخرين، طبع دار الكتب العلمية ١٩٨٢ م.
- (شرح القصائد العشر، للتبريزي، ضبطه و صححه: عبد السلام الحويفي، دار الكتب العلمية.
- (شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي، حققه وقدم له: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- (شرح المعلقات العشر، للشنقيطي، دار الكتاب العربي، سوريا، ١٩٨٣م.
- (شرح المفصل، لابن يعين، دار الطباعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م.
- (شروح سقط الزند، تحقيق: السقا وزملائه، بإشراف د. طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن نسخة دار الكتب، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.
- (الصحابي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.
- (الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، النيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
- (ضرورة الشعر، للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة ١٩٧٥م.

(الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

(العربية: دراسات في اللغة و اللهجات، يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠ م.

(عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، طبع مع مختصر السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح، للسبكي، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧ هـ.

(الفصول الخمسون، لابن معطٍ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧ هـ.

(فقه اللغة، علي عبد الواحد وايفي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٨٨ م.

(فقه اللغات السامية، لبروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٩٩٧ م.

(في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.

(القيمة المعنوية لتغير الحركة الإعرابية، بحث منشور بمجلة الأحمدية الإماراتية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث في دبي، للدكتور عبد الرحمن بن عبد الناصر السعدي، العدد السادس، جمادى الأولى، ١٤٢١ هـ.

(الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ م.

- (لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار إحياء التراث العرب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- (لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسه عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة ١٤١٦هـ.
- (اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- (اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، د. حسن عون، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.
- (اللمحة في شرح الملح، ابن الصائغ، تحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٤هـ.
- (لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد ١٩٧٥م.
- (ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيراف، تحقيق: عوض بن أحمد القوزي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- (المثل السائر في أدب الكاتب، لابن الأثير، تحقيق: أحمد الحويفي، وبدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر.
- (مجمع البيان، للطبرسي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات منسوبة إليه بعناية وترتيب وليم البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

- (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٩٤م.
- (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٩٥٨م.
- (مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، ١٣٧٥هـ.
- (المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، الطبعة الثالثة.
- (مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (مسالك القول في النقد اللغوي، صلاح الدين الزعبلأوي، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- (المطالع السعيدة تحقيق: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، مطبعة الإرشاد ببغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
- (معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- (معجم الأدباء، للحموي، طبع دار الغرب الإسلامي ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- (المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وزارة التربية والتعليم، مصر ١٩٩٤م.

- (المعنى والقاعدة النحوية، د.محمود بن الحسن الجاسم، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها - المجلد السابع - العدد ٣٢ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ.
- (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٢م.
- (المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار، إشراف د. طه حسين، الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٩٦٠م.
- (مفتاح العلوم، للسكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- (المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- (الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦ م.
- (من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية.
- (المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبع دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- (نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (نثر الدر، الأبي، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

- (النحو حصن العربية، د. كامل جميل ولويك، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٨٦.
- (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع.
- (نضرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر العلوي، تحقيق: د. نهى عارف الحسن، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع، د. نعمة رحيم العزاوي، وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٤ م.
- (النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف المغربية، ١٩٩٩ م.
- (النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.
- (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- (الوساطة بين المتبني وخصومه، القاضي الجرجاني، تحقيق: هاشم الشاذلي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

حديث " سبعة يظلهم الله في ظله "

دراسة بلاغية

د. إبراهيم بن عبد الله بن غانم السماعيل

الأستاذ المساعد - قسم البلاغة والنقد

ومنهج الأدب الإسلامي - كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢) } { آل عمران }، { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) } { النساء } { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) } { الأحزاب } (١) أما بعد:

أسباب اختيار الموضوع:

فإن العيش في ظلال أحاديث رسول الله - ﷺ - نعمة كبرى؛ ذلك أنها أحاديث وارفة الظلال، طيبة الثمار، حسنة الألفاظ، مباركة المعاني، واسعة الدلالات.

ودراسة الحديث النبوي من وجهة بلاغية يضيف فوائد عديدة إلى الدرس البلاغي، وإلى العملية التربوية التي هي هدف من أهداف الحديث النبوي الشريف.

(١) أخرج خطبة الحاجة هذه: أبوداود برقم ٢١١٨، وابن ماجه برقم ١٨٩٢، وأحمد ١٦ / ١٦٥،

والبيهقي ٧ / ١٤٦، والحاكم ٢ / ١٨٢.

ولقد وفقني الله - تعالى - لتدبر حديث عظيم من تلك الأحاديث، وهو حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، الذي يقول فيه ابن عبد البر - رحمه الله:-

" هذا أحسن حديث يروى في فضائل الأعمال، وأعمها، وأصحها - إن شاء الله - وحسبك به فضلا ؛ لأن العلم محيط بأن كل من كان في ظل الله يوم القيامة لم ينله هول الموقف." ^(١)

فوقفت فيه - بفضل الله تعالى - على فوائد جمّة، ودلالات عظيمة، وإشارات بلاغية بديعة، وقد اجتهدت في استخراج الفنون البلاغية التي ورد بها هذا الحديث الشريف، فوقفت - بفضل الله تعالى - على خمسين وجهاً بلاغياً، حرصت على أن أشير إلى أقوال العلماء في كل وجه، مما يزيد هذا الوجه وضوحاً، ويقويه ويجلّيه.

منهج البحث:

واعتمدت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث أخذت بألفاظ الحديث من بدايته إلى نهايته، أقف عند كل لفظ أجد فيه لوئاً بلاغياً، فأشير إليه ؛ موضحاً الوجه البلاغي المستفاد من ذلك الجزء من الحديث.

خطة البحث:

وقد بنيت هذا البحث على مقدمة، ومبحثين، المبحث الأول: في المسائل النظرية المتعلقة بهذا الحديث. والمبحث الثاني كان في الدراسة التطبيقية، وخاتمة، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢ / ٢٨٢

بيّنت في المقدمة، أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطّة البحث، إضافة إلى المنهج الذي اتبعته في هذا البحث.

وتضمن المبحث الأول: الجانب النظري لهذا الحديث، تحدّث فيه عن: نصّ الحديث، ورواياته، وتخريجاته، وبيان أهمية هذا الحديث وفضله، وحديث العلماء عنه، والشروح التي تناولت هذا الحديث، والإشارة إلى بلاغة العدد ودلالته في البيان النبوي.

فيما تضمن المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للمسائل البلاغية التي تضمنها هذا الحديث، مقسّمة على علوم البلاغة الثلاثة (المعاني، والبيان، والبديع)

وذكرت في الخاتمة أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي هذا البحث.

وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع التي أفدت منها في بحثي هذا. أهمية الموضوع:

وأرجو أنني سأضيف بهذه الدراسة إلى الدرس البلاغي عدداً من الشواهد البلاغية التي ستسهم في الدرس البلاغي، وستكون عوناً للمدرس والطالب في تنويع الشواهد البلاغية، مما سيضيف شواهد على ما هو موجود في كتب البلاغة من الأمثلة والشواهد.

كما أنني آمل بهذه الدراسة أن أكون قد أعنت طلاب العلم، ولا سيما المهتمين منهم بالجانب البلاغي على محاولة الاستنباط وإعمال الذهن في استخراج المكنون في أحاديث الرسول الكريم - ﷺ -
فها هو ذا حديث واحد نقف فيه على (واحد وخمسين) وجهاً بلاغياً،

ولا أزعم أنني أحصيت ما فيه، فالاجتهاد وارد، وكم في الأحاديث من كنوز!

ونظراً لتعدد روايات حديث السبعة هذا وصحتها، فقد اعتمدت رواية للإمام البخاري جعلتها محور دراستي هذه، ومنطلقها، حيث الاطمئنان إلى صحة الرواية، مع اكتمال الأصناف السبعة فيها، مع الإفادة من الروايات الصحيحة الأخرى؛ ببياناً لما أشكل، أو إيضاحاً لما أبهم.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، مقرباً إلى رضوانه والجنة، وأن يجعله خدمة للرسول الكريم ﷺ - وأن يجعله لي ولوالديّ ذخراً نجده حيث الحاجة إليه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يجعل كاتب هذا البحث وقارئه ووالديهم وأهليهم ممن ينعمون في ظلّ عرش الرحمن يوم لا ظلّ إلا ظله.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: (الدراسة النظرية)**الأول: نصُّ الحديث**

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال:
 (سبعةٌ يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله: إمامٌ عادلٌ،
 وشابٌّ نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلقٌ في المساجد، ورجلانٍ تحابَّا
 في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجلٌ دعته امرأةٌ ذاتُ منصبٍ
 وجمالٍ فقال: إني أخافُ الله، ورجلٌ تصدَّقَ بصدقةٍ فأخفاها؛ حتى لا
 تعلمَ شمائله ما تنفقُ يمينه، ورجلٌ ذكرَ الله خالياً ففاضت عيناه).

الثاني: روايات الحديث وتخريجها:

تعددت روايات هذا الحديث الشريف، حيث رواه عدد من الأئمة في
 مصنفاتهم، ومن ذلك ما جاء في:

- ١- صحيح البخاري ٢٣٤/١.
- ٢- وصحيح مسلم ٩٣/٣.
- ٣- وموطأ مالك ١٣٨٩/٥.
- ٤- ومسند الإمام أحمد ٤١٤/١٥.
- ٥- وسنن النسائي ٤٦١/٣.
- ٦- وسنن الترمذي ٥٩٨/٤.
- ٧- وسنن البيهقي ٧٨/٢.
- ٨- وشعب الإيمان للبيهقي ٤٠٥/١.
- ٩- وصحيح ابن خزيمة ١٨٥/١.
- ١٠- ومسند أبي عوانة ٣٨٠/٤.

١١- ومسند الربيع ٣٩.

١٢- وصحيح ابن حبان ١٠ / ٣٣٨.

١٣- والمعجم الأوسط ٦ / ٢٥١.

الثالث: أهمية هذا الحديث وفضله

لهذا الحديث أهمية عظيمة، من حيث ذكره الجزاء الكبير على فضائل أعمال متعددة، ونظراً لخصوصية الوقت الذي سيكون في الجزاء على تلك الأعمال؛ وهو الموقف العظيم يوم القيامة، حين دنو الشمس من الخلائق، واشتداد الكرب، وعظم الكرب، وبلوغ العرق من أهل الموقف مبلغاً عظيماً حتى يلجم العرق بعض من الموقف إلجاماً، وفي المقابل يجازي الله تعالى فتأماً من عباده جزاءً عظيماً؛ حيث يظلهم في ظله يوم لا ظل إلا ظله.

قال ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - "هذا أحسن حديث يروى في فضائل الأعمال، وأعمها، وأصحها - إن شاء الله - وحسبك به فضلاً؛ لأن العلم محيط بأن كل من كان في ظل الله يوم القيامة لم ينله هول الموقف" (١).

ولذلك لا غرو أن نجد الحافظ السيوطي يفرّد لهذا الحديث مع أشباهه من الأحاديث التي ذكر فيه الجزاء بظل العرش، أن يفرّد لها مصنفاً خاصاً أسماه: (تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش)، كذلك فعل الحافظ السخاوي في جزئه المسمى بـ(الخصال الموجبة للظلال).

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢ / ٢٨٢

وفي الجملة فحديث: (السبعة) " من أعظم المواعظ التي تحث على الخير، وقد شمل هذا الحديث الأمة من القاعدة الأساسية إلى القمة العالية، فشمل مجموع طبقات الأمة، وقد بسطه العلماء بالشرح، وبينوا فوائده وآثاره في صلاح الأمة والفرد".^(١)

الرابع: الشروح التي تناولت هذا الحديث

شُرح (حديث السبعة) شروحاً عديدة؛ وذلك في كل موضع يرد فيه في كتب متون الحديث المشروحة، إذ يورد العلماء تعليقاتهم، وشروحهم على الروايات الواردة في هذا الحديث حسب ورودها، ومن تلك الشروح:

- ١- شرح مشكل الآثار ١٥ / ٦٩.
- ٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢ / ٢٨٠.
- ٣- شرح صحيح البخاري لابن بطال ١ / ٦٧.
- ٤- شرح السنة للإمام البيهقي ٢ / ٣٥٤.
- ٥- تحفة الأحوذى ٧ / ٥٧.
- ٦- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢ / ٣٩٧.
- ٧- كشف المشكل من حديث الصحيحين ٩٢٧.
- ٨- النهاية في غريب الأثر ٣ / ٣٥٦.
- ٩- شرح النووي على مسلم ٧ / ١٢٠.
- ١٠- مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح ٢ / ٨٢٢.
- ١١- فتح الباري لابن رجب ٤ / ٥٨.

(١) شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم ١٣٦ / ١

- ١٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨ / ٢٦٧
- ١٣- تنوير الحوالك ٢٣٦.
- ١٤- شرح السيوطي لسنن النسائي ٨ / ٢٢٢.
- ١٥- حاشية السيوطي والسندي على سنن النسائي ٧ / ١٠٢.
- ١٦- التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٢ / ١٠٥.
- ١٧- فيض القدير ٤ / ١١٩.
- ١٨- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٤ / ٢٢١.
- ١٩- شرح الزرقاني ١ / ٤٦٠.
- ٢٠- حاشية السندي على صحيح البخاري ٤ / ٨١.
- ٢١- سبل السلام ٢ / ١٤٠.
- ٢٢- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢ / ٤٠٦.
- ٢٣- شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم ٩٠ / ٧.
- ٢٤- شرح رياض الصالحين ٦٨.

الخامس: بلاغة العدد ودلالته في البيان النبوي

العدد (سبعة) ليعتبار في الشرع، وقد ورد في طائفة من النصوص، ومن أحسن من تكلم عن خاصية العدد (سبعة) الإمام ابن القيم - رحمه الله - عندما قال: "وأما خاصية السَّبْع، فإنها قد وقعت قدراً وشرعاً، فخلق الله عزَّ وجلَّ السَّمَوَاتِ سَبْعاً، والأرضين سَبْعاً، والأيام سَبْعاً، والإنسان كمل خلقه في سبعة أطوار، وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سَبْعاً، والسعي بين الصفا والمروة سَبْعاً، ورمي الجمار سَبْعاً سَبْعاً، وتكبيرات العيدين سَبْعاً في الأولى.

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ"، "وَإِذَا صَارَ لِلغُلَامِ سَبْعُ سِنِينَ خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ" في رواية... وأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرضه أن يُصَبَّ عَلَيْهِ من سَبْعِ قَرَبٍ، وَسَخَّرَ اللهُ الرِّيحَ عَلَى قَوْمِ عَادٍ سَبْعَ لَيَالٍ، وَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِينَهُ اللهُ عَلَى قَوْمِهِ بِسَبْعِ كَسْبَعِ يَوْسُفَ، وَمَثَّلَ اللهُ سَبْحَانَهُ مَا يُضَاعَفُ بِهِ صَدَقَةَ الْمُتَصَدِّقِ حَبَّةً أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةً، وَالسَّنَابِلُ الَّتِي رَأَاهَا صَاحِبُ يَوْسُفَ سَبْعًا، وَالسِّنِينَ الَّتِي زَرَعُوهَا دَأْبًا سَبْعًا، وَتُضَاعَفُ الصَّدَقَةُ إِلَى سَبْعِمِئَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أضعاف كثيرة، ويدخل الجَنَّةُ من هذه الأُمَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ سَبْعُونَ أَلْفًا.

فلا ريب أن لهذا العدد خاصية ليست لغيره، والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه، فإن العدد شَفْعٌ وَوَتْرٌ. والشَفْعُ: أول وثان. والوَتْرُ: كذلك، فهذه أربع مراتب: شفع أول، وثان. ووتر أول، وثان، ولا تجتمع هذه المراتب في أقل من سبعة، وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الأربعة، أعني الشَفْعُ والوَتْرُ، والأوائِلُ والثواني، ونعني بالوَتْرُ الأول، الثلاثة، وبالثاني الخمسة؛ وبالشَفْعُ الأول الاثنین، وبالثاني الأربعة.

وللأطباء اعتناءً عظيمًا بالسبعة، ولا سيَّما في البحارين. وقد قال "بقراط": كل شيء في هذا العالم فهو مقدرٌ على سبعة أجزاء، والنجوم سبعة، والأيام سبعة، وأسنان الناس سبعة، أولها طفل إلى سبع، ثم صبي إلى أربع عشرة، ثم مُراهِقٌ، ثم شابٌ، ثم كهلٌ، ثم

شيخ، ثم هَرَمَ إلى منتهى العمر، والله تعالى أعلم بحكمته وشرعه،
وقدره في تخصيص هذا العدد." (١)

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ٤ / ٩٨

المبحث الثاني:

الدراسة التطبيقية (الوجوه البلاغية في الحديث):

المتأمل في هذا الحديث العظيم يقف على جوانب بلاغية عديدة حواها لفظه، ودلّت عليها معانيه، وسأعرض لما ييسر الله - تعالى - منها عند ورودها من الحديث الشريف، موزّعا تلك الفنون على مباحث علوم البلاغة الثلاثة (المعاني والبيان، والبديع)، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: (مسائل علم المعاني):

الأول: التشويق إلى ذكر المسند إليه

من الأمور المقررة في علم المعاني الحديث عن تقديم المسند لأغراضٍ، يذكر علماء المعاني منها (التشويق إلى ذكر المسند إليه)، ويضربون لذلك أمثلة^(١)، ويستشهدون على ذلك بشواهد، منها البيت المشهور قول محمد بن الوهيب، في المعتصم العباسي:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر^(٢)
والمتأمل في حديث (السبعة) يجد أنه شاهد بيّن على التشويق إلى ذكر المسند إليه، فلئن اشتاقت النفوس إلى معرفة (الثلاثة) المذكورين في البيت فإن شوقها إلى (السبعة) في هذا الحديث أولى!

(١) ينظر - مثلاً - الإيضاح في علوم البلاغة ١٠١

(٢) البيت من البسيط، ينظر: معاهد التنصيص للعباسي ٢١٥/١، ومن شعراء البصرة في القرن الثالث الهجري، شعر محمد بن وهيب الحميري لمحمد جبار المعبيد (ضمن مجلة الخليج العربي، العدد الأول، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص: ٦٦)

ولئن كان التشويق قد أثاره شاعر وأجاد، فإن تشويقاً ممن لا ينطق عن الهوى - ﷺ - أجدر بالعناية، وأحرى بمعرفة ذكر هؤلاء السبعة. فما أعظم التشويق إلى معرفة المسند إليه حيث تاقت إليه النفوس بمجرد ذكر المسند وتقديمه بقوله - ﷺ - : (سبعة يظلمهم الله في ظله) ! ولذلك جاء المسند إليه بأبهى حلّة، ووقع الموقع الحسن (إمام عادل...).

فمما عظم التشويق - هنا - أمران:

١- أن الكلام ممن لا ينطق عن الهوى - ﷺ - فالشوق إلى ما سيقول أبلغ؛ لأن الخبر الذي سيرد هو خبر مؤكّد الوقوع.

٢- عظمة المسألة التي تحدّث عنها الحديث، وهي (الاستغلال) بعرش الرحمن يوم القيامة.

ومما زاد في التشويق، وأكّده طول الفاصل، قال الطيبي: "وحسن هذا الأسلوب أن يطول الكلام في ذكر المسند، حتى يزداد السامع تشوقاً إلى ذكر المسند إليه" (١).

ففي الحديث تشويق إلى المسند إليه، وفيه - أيضاً - التفصيل بعد الإجمال، وهو الأسلوب العمدة في هذا الحديث؛ فإن قوله - ﷺ - "سبعة" عدد مجمل؛ تتطلع النفوس بعده إلى معرفة المعدود وتفصيله، وتكون يقظة مستعدة للتلقي، وذلك من أحسن ما يكون لحفظ المعدود وضبطه، وهذا أجود من البداية بالتفصيل ثم الإجمال.

(١) ينظر التبيان للطيبي: ٩٦

الثاني: الإضافة في قوله: (ظله)

"الظِّلُّ: الفَيْءُ الحَاصِلُ مِنَ الحَاجِزِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الشَّمْسِ أَيَّ شَيْءٍ كَانَ. وَقِيلَ: هُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا كَانَ مِنْهُ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ، وَمَا كَانَ بَعْدَهُ فَهُوَ الفَيْءُ" (١)

وقد أشار العلماء إلى الغرض من الإضافة هنا، إذ نقل الأحمدي عن القاضي عياض قوله: "إضافة الظل إلى الله إضافة ملك، وكل ظل فهو ملكه.

قال الحافظ في الفتح وكان حقه أن يقول إضافة تشريف ليحصل امتياز هذا على غيره كما قيل: للكعبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه.

وقيل: المراد بظله كرامته وحمائته، كما يقال: فلان في ظل الملك" (٢).

في حين ذهب الشيخ محمد ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - أشار إلى أن الظلَّ الوارد في هذا الحديث ظلُّ حقيقي يخلقه الله تعالى، حيث قال: " (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله) وذلك أن يوم القيامة ليس فيه بناء ولا شجر ولا جبال ولا مغارات ولا شيء يستظل به الناس من الشمس، والشمس تدنو من رؤوس الخلائق حتى تكون مقدار ميل، لكن الله - عز وجل - يخلق ظلَّه يظل به من شاء من عباده، كما جاء في الحديث الشريف: " كل امرئ في ظل

(١) النهاية في غريب الأثر ٣ / ٣٥٦، وينظر: شرح السيوطي لسنن النسائي ٨ / ٢٢٢

(٢) تحفة الأحودي ٧ / ٥٧

صدقته يوم القيامة" ^(١)، وعلى هذا فـ "الاستظلال حقيقي" كما أشار إليه الزرقاني في شرح الموطأ ^(٢)، وليس معنى الإضافة هنا أن "الظل مضاف إلى الله عز وجل إضافة الصفة إلى الموصوف، ولكنه مخلوق لله، وهو من إضافة المخلوق إلى الخالق" ^(٣).

ويمكن أن يكون "المراد ظل عرشه، ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن: "سبعة يظلهم الله في ظل عرشه" فذكر الحديث" ^(٤).

ومن كل ما تقدم يتبين أن الإضافة - هنا - قد أضفت على المعنى حسناً لم يكن ليوجد دونها، وهو ما اكتسبه هؤلاء السبعة من التشريف والتكريم من كونهم في ظل الله تعالى.

الثالث: الظرفية المستفادة من قوله (في ظله)

التأمل في قوله - ﷺ - (في ظله) يستحضر الصورة البيانية الرائعة المعبرة عن الأمن والاطمئنان الذين يبدوان من استشعار معنى الظرفية الدال على الإحاطة والشمول، حتى صار الظل ظرفاً يحيط بهؤلاء السبعة الواردين في الحديث، ومن كان (في) الظل في ذلك الموقف الشديد الحر فإنه في قدر كبير من الأمان والراحة والاطمئنان وهدوء البال، والشعور بالتكريم والفخر، ولا سيما أنهم يتعمون (في)

(١) تسجيل صوتي للشيخ - رحمه الله تعالى - في شرحه على بلوغ المرام

(٢) ٤٣٦/ ٤

(٣) شرح سنن أبي داود، عبد المحسن العباد ٦ / ٢٢٠

(٤) تحفة الأحوذى ٧ / ٥٧

ظل مالك يوم الدين، إن من يملك ذلك اليوم العظيم يملك الظل فيه، ولذلك فإن هؤلاء السبعة في ضيافة كريمة على مستوى رفيع عند ملك عظيم.

الرابع: إحياء صيغة الفعل (يظلمهم) ومادته

جاء التعبير بالفعل على صيغة تقتضي التجدد والحدوث^(١)، وهي صيغة المضارع، وكأن الاستظلال متجدد لهؤلاء السبعة، وأنه حادث لهم ينعمون به، وأنهم لا يخافون عدم تجدد مدة حاجتهم إليه. كما جاء التعبير بمادة (يظلمهم) دون يجعلهم - مثلاً - أو ما شابهها من مواد؛ وما ذلك - والله أعلم - إلا لأن الظل مقصود بذاته في ذلك الموقف العظيم، والكرب المهول، فإن من يستحضر دنو الشمس من الخلائق، وإلجام العرق لبعض أهل المحشر يستشعر بجلاء أهمية التركيز على مادة الظل الواردة في (يظلمهم)، فقد روى الإمام أحمد - رحمه الله - عن أبي أمامة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "تدنو الشمس يوم القيامة على قدر ميل، ويزاد في حرها كذا وكذا، يغلى منها الهوام كما يغلى القدر، يعرقون فيها على قدر خطاياهم؛ منهم من يبلغ إلى كعبية، ومنهم من يبلغ إلى ساقيه، ومنهم من يبلغ إلى وسطه، ومنهم من يلجمه العرق"^(٢).

(١) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر ١٧٤

(٢) رواه أحمد في المسند (٥٢٣ / ٣٦) برقم (٢٢١٨٦) ط. الرسالة، قال محقق المسند: إسناده

قوي، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ١٨٨/٨ برقم (٧٧٧٩)

الخامس: التعبير بلفظ (يوم) ودلالاته

الاختيار الدقيق المحدد للفظ (يوم) في هذا السياق يبيّن مدى ما يوحي به هذا اللفظ خاصة من دلالات بلاغية، منها:

استشعار اليوم العظيم بالنص على ذكره، حيث لم يأتِ التعبير - مثلاً - بلفظ حين لا ظلّ إلا ظله، أو وقت لا ظلّ إلا ظله، أو زمان لا ظلّ إلا ظله، وذلك أن ظرفَ تلكم الأحوال هو (يوم) القيامة، فناسب التعبير بالنص على لفظ (يوم) وتخصيصه بالذكر دون غيره من الظروف المناسبة الأخرى.

ومنها: الإحاطة والشمول المفهومين من التعبير بلفظ (يوم) المستغرق كل أوقات ذلك الموقف وساعاته، وأزمانه، فالיום كلّ اليوم ليس ثمة ظلّ إلا الظل المذكور في الحديث.

ومنها: أن التعبير في أحوال ذلك الموقف إنما يأتي بلفظ (اليوم)، كما هو واضح من الآيات القرآنية؛ وقد تتبعتها في القرآن الكريم فوجدتها قاربت مئتي موضع؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٥١﴾ سورة الفاتحة، وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ مِمَّا قَلِيلًا أَوْلِيَّكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٤﴾ سورة البقرة ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَسَحَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ٣١٢﴾ سورة البقرة

السادس: أسلوبُ القصرِ في تركيب: (لا ظلَّ إلا ظله)

القصر من الأساليب البلاغية التي تخدم المعنى، وتؤديه في الصورة المطلوبة، ففيه إيجاز، وتأكيد للمعنى، حيث إن جملة القصر في قوة جملتين، وذلك ما وقع في هذا الحديث، حيث ورد القصر باستخدام النفي بـ(لا) والإثبات بأداة الاستثناء (إلا)، وهو طريق من طرق القصر الاصطلاحية المعروفة في مصنفات أهل المعاني^(١).

وبهذا التركيب البلاغي البديع يتبين أن القصر هنا قصر حقيقي؛ بمعنى أن الحال يوم القيامة هو ما جاء في هذا الحديث من نفي كلِّ ظلٍّ، وإثبات الظل الوحيد، وهو الظلُّ المذكور في هذا الحديث، ولا شك أن في هذا حثاً على الاتصاف بتلك الصفات التي تخوّل صاحبها أن يستحق هذا الفضل العظيم، وهو الظل (الوحيد) في ذلك الموقف الهائل، واليوم الذي يكون فيه الولدان شيئاً.

السابع: التنكير في سياق النفي:

مما يعزّز قوة أسلوب القصر المذكور آنفاً، وعظيم أدائه المعنى المراد منه أن اللفظ المنفي وهو لفظ (ظلّ) جاء منكراً في سياق النفي، ومن المقرر عند أهل العلم أن النكرة في سياق النفي تقتضي العموم^(٢)، فالمنفي هنا هو كلُّ ظلٍّ، أي لا ظلَّ البتة في ذلك اليوم، وهذا النفي المؤكد من خلال هذا التركيب، يُعدُّ خير توطئة لإثبات الظل

(١) ينظر - مثلاً - الإيضاح للخطيب القزويني، ص ١١٨

(٢) ينظر - مثلاً - التعبير شرح التحرير ٥/ ٢٤٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٩٦، والإبهاج ١

٢٦٣/، وإرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ١/ ٣٠٧/

الوحيد المستثنى من عموم هذا النفي، فيستقر حينئذ بما لا مجال فيه للشك أنه ليس هناك "إلا ظله".

الثامن: البدء بالأهم

ومن الأوجه البلاغية في هذا الحديث الشريف البدء بأهم هؤلاء السبعة، حيث إنه لما تقدم التشويق المشار إليه بقوله - ﷺ - "سبعة... جاء أولهم" إمام عادل"، والمتأمل في حال الإمام يجد أنه جدير بالعناية والتقديم؛ وذلك من أوجه، منها:

١- أن سلطته وقدرته تكاد تدفعه - في الغالب - إلى عدم العدل، فإذا عدل فهو قمين بهذا الثواب العظيم، وهو الظل المذكور في هذا الحديث الشريف، بل إنه أول المذكورين الذين استحقوا هذا الثواب العظيم.

٢- كما أن عدل هذا الإمام لا يقتصر نفعه على نفسه، ولكن يتعداه إلى غيره ممن ولّاه الله أمرهم، بل إن البلاد والجمادات والحيوانات تسعد في ظل الإمام العادل، الذي يقيم شرع الله تعالى، ويكون سبباً في نزول المطر على البلاد بما فيها من نباتات وحيوانات. وفي ذلك يقول السندي مشيراً إلى هذه النكته في تقديم الإمام العادل: "بدأ به لكثرة منافعه"^(١)، ويقول العيني: "قدم الإمام العادل في ذكر السبعة؛ لكثرة مصالحه وعموم نفعه؛ فالإمام العادل يصلح الله به أمورا عظيمة"^(٢).

(١) حاشية السندي على النسائي ٨ / ٢٢٣.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨ / ٢٧١.

ومن جميل ما قيل حول التقديم هنا ما صرح به الشيخ (عطية سالم) - رحمه الله تعالى - بقوله: " (إمام عادل): هو المبدأ، وفي مظلة عدالته ستتشر الفضائل، وتختفي الرذائل، وفي هذا المجال ستتشأ الناشئة على عبادة الله " ^(١) "من أجل ذلك" قدمه في الذكر لعموم النفع به " ^(٢).

التاسع: التعبير بالاسم:

جاء التعبير بالاسم (عادل) ؛ لبيان ثبات عدل هذا الإمام ودوامه، وأن العدل غدا صفة ملازمة لهذا الإمام، إذ ليس عدلاً طارئاً، أو منقطعاً، وفي هذا من الدلالة ما فيه، من استحقاق العادل ذلكم الجزاء أن كان أول المذكورين في هذا الثواب الكبير، وهذا ما يمكن تلمسه من الجملة الاسمية الدالة على الاستمرار ^(٣).

العاشر: اصطفاء لفظ (نشأ)

لمادة (نشأ) أهمية خاصة ؛ وذلك لكون هذا الفعل يدل على صلاح البيئة التي فيها هذا الشاب، (فالأسرة) و(الوالدان) وغيرهما (نشأ) فيها ذلكم (الشاب) (في عبادة الله)، والشاب الذي نشأ في عبادة الله سيجد عبادة الله أول ما يكون في البيت، فيتلقى العبادة، والأخلاق، والتوجيه في البيت أولاً وقبل كل شيء.

(١) ينظر: شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم ١٣٦ / ١٢

(٢) تحفة الأحوذى ٧ / ٥٨

(٣) ينظر - مثلاً - مختصر المعاني للتفتازاني ص ١١٨

والشباب الذي نشأ في عبادة الله حقاً لن يكون على رأس جبل، ولا في وسط أمة كافرة، ولا في وسط أمة مهملة، بل لابد أن تكون نشأته في موطن إسلامي^(١)، ففي هذا الحديث جمع بين الثناء على (الشباب) وعلى (البيئة) التي (نشأ) فيها.

الحادي عشر: تقديم (الشباب) على بقية الأصناف

ترتيبُ أصناف الحديث ترتيبٌ مبنيٌّ على ارتباط النتائج بأسبابها، ولأهمية الشباب ومرحلة الشباب قُدِّم في الذكر (شباب نشأ في عبادة الله)؛ لأن الشباب غداً يصير رجلاً، وربما سيصير متعلق القلب بالمسجد، وقد يكون إماماً عادلاً.^(٢)

فإن قلت: لم خصَّ الثاني من السبعة (بالشباب) ولم يقل (رجل) نشأ؟ قلت: لأن العبادة في الشباب أشدُّ وأشقُّ؛ لكثرة الدواعي، وغلبة الشهوات، وقوة البواعث على اتباع الهوى.^(٣)

ولأهمية النشأة في الإسلام أشار النووي إلى (لطيفة) ذات صلة بموضوع حديثنا؛ حيث ذكر أن المراد بالسنِّ المعتبر في التفضيل الشرعي هو سنُّ مَنْ مَضَى في الإسلام، فلا يُقدِّم (شيخ) أسلم قريباً على (شباب) نشأ في الإسلام، أو أسلم قبله.^(٤)

(١) ينظر: شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم ٨٩ / ٧

(٢) السابق

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨ / ٣٣٤

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري [٨ / ٢٧١]

الثاني عشر: الظرفية في قوله (في عبادة الله)

التأمل فيما أفادته الظرفية المستفاد من عبارة (في عبادة الله) يرى كيف وقعت الموقع الحسن ؛ وذلك بخدمة المعنى الذي وردت في سياقه، من حيث كون هذا الشاب قد نشأ محاطاً بعبادة الله من كل جانب فهو (في عبادة) من حيث اتجه، وذلك ما يستفاد من معنى الظرف.

الثالث عشر: صيغة المفعول في قوله (معلق)

(رجل قلبه معلق) في رواية (متعلق)، (بالمسجد) وفي رواية (بالمسجد) وفي أخرى (في المساجد). وحروف الجر ينوب بعضها عن بعض أي من حباها أشار إلى طول الملازمة بقلبه، وإن كان بدنه خارجاً، فشبهه بالشيء المعلق في المسجد كالقنديل، وهو متعلق بالمسجد، إذا خرج منه حتى يعود إليه، كئى به عن التردد إليه في جميع أوقات الصلاة، فلا يصلي صلاة إلا في المسجد ولا يخرج منه إلا وهو ينتظر أخرى ليعود فيصلبها فيه، فهو ملازم للمسجد بقلبه، وليس المراد دوام الجلوس فيه^(١).

و"يحتمل أن يكون من العَلاقة، وهي شدة الحب"^(٢)، والذي يظهر أن المكث في المسجد، والتردد إليه في الأوقات إنما ينشأ من العَلاقة؛ إذ إن شدة حبه للمسجد ولدت عنده التردد عليه. وحب المكث فيه، ومما يؤيد أن المراد بالتعلق هنا الحب ما جاء من "أنَّ

(١) فيض القدير ٤ / ١١٧

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢ / ٤٠٧، وينظر: فقه اللغة للثعالبي ص ٦٤٧

سَلْمَانَ كَتَبَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ: إِنَّ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ رَجُلًا قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ حُبِّهَا"^(١).

الرابع عشر: في اختيار لفظ (رجل) منحة ورحمة:

من المعلوم لدى أرباب المعاني ما للألفاظ من أهمية بالغة، إذ ليس كل لفظ يؤدي المعنى المراد منه على وجه التمام، بل لا بد من العناية والدقة في اختيار اللفظ المناسب للدلالة على المعنى المراد، ولخدمة الإيحاء المطلوب، وأداء الوظيفة المقصودة؛ ذلك أن الألفاظ أظهر دلالة على المعاني؛ لأن الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني فإذا دُكرت أفادت معانيها الموضوعة لها قطعاً^(٢).

ومن هنا فثمة عناية دقيقة باختيار لفظ (رجل) في معرض التعلق بالمساجد، إذ فيها من البلاغة النبوية، والدقة في اختيار هذا اللفظ في هذا الموضع، ذلك أن (الرجل) عادة ما يكون مشغولاً بأعباء الحياة، وطلب الرزق، والسعي على الأهل والأولاد، ومع ذلك فإن هذا الرجل المذكور في الحديث لم يشغله ذلك كله عن التعلق في المساجد، لا يخرج منها لحياته ومطالبها وإلا وهو يرجو أن يعود. فهذه (منحة) وهبة، وفضل من الله يؤتيه من يشاء.

وأما (الرحمة) فهي أن المرأة غير مخاطبة في مثل هذه العبادة، وذلك رحمة بها وبمن تعول في بيتها من أطفال، وربما من كبار سن، هم إليها محتاجون، ولذلك فإن الصلاة للمرأة في بيتها خير لها من

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٣ / ٣١٨

(٢) ينظر: حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي ١ / ٧٤

الصلاة في المسجد ؛ فضلاً عن ملازمتها المساجد أو التعلق بها، والله سبحانه حكيم عليم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُؤْتُهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ »^(١).

الخامس عشر: المراد بالمساجد:

لماذا النصُّ على (المساجد) هنا ؟ جاء اللفظ " رجل قلبه معلق بالمساجد " يعني قلبه دائماً في المسجد، وقيل: في المساجد يعني في السجود يعني دائماً يحب الصلاة ولا يحب أن يفارقها. وفي هذا النصُّ الدقيق إلماحة إلى أهمية صلاة الجماعة، والحرص على اجتماع المسلمين، وعدم تفرقهم، وفي المقابل فمن فوائد صلاة الجماعة أنها سبب لتعلق قلب الإنسان بالمساجد^(٢)، وعلى هذا فأجر التعلق بالمساجد يشمل الرجل والمرأة بفضل الله تعالى.

السادس عشر: صيغة التفاعل في (تحاباً):

ومن أهل هذا الفضل وذلكم الأجر (رجلان تحاباً)، والصيغة في المحبة هنا وردت بلفظٍ يوحي إلى أن تلك المحبة متبادلة بينهما، وأنها محبة جاءت من الطرفين معاً، فقد أحب كل منهما صاحبه^(٣)، وهذه هي دلالة صيغة (تفاعل)، التي هي في اللغة صيغة اشتراك لأن التحقيق " أن تفاعل لمشاركة أمرين أو أكثر في أصله يعني في مصدر فعله

(١) رواه أبو داود، ٣ / ١٠٣ برقم (٥٧٦) وصححه الألباني.

(٢) الشرح المختصر على بلوغ المرام لابن عثيمين (تسجيل صوتي الاستقامة) ٥ / ٢٠

(٣) التيسير بشرح الجامع الصغير. للمناوي ٢ / ١٠٤

الثلاثي"^(١)، وغير خافٍ هنا ما أفادت هذه الصيغة من معنى، وما دلت عليه من دلالات الحبِّ الراقي السامي المتشرف بكونه (في الله)، النابع من الطرفين معاً، وليس من أحدهما دون الآخر.

السابع عشر: التقييد بقوله (في الله)

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - : "رجلان ليس بينهما قرابة، ليس بينهما شركة في تجارة، ليس بينهما شيء أبداً من أمور الدنيا؛ لكنهما تحابا في الله، رأى هذا الرجل قائماً بطاعة الله، ملتزماً بدين الله، فأحبه على ذلك، والثاني تبادل معه الحب في الله عز وجل"^(٢).

ولا غرو أن يكون عملهما هذا حائزاً هذا الجزاء العظيم؛ لأنهما قد قاما بعبادة عظيمة ألا وهي الحب في الله - تعالى - التي هي من أجلّ العبادات؛ لقوله - ﷺ - : "أوثق عرى الإيمان الموالاتة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله عز وجل"^(٣)، فما أحسن التعليل الوارد بقوله - ﷺ - "في الله"؛ إذ إنه خالص لله لا لغرض ولا لعرض^(٤).

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨ / ٢٧٣

(٢) الشرح المختصر على بلوغ المرام ٥ / ٢١

(٣) مسند أحمد ٣٠ / ٤٨٨، وينظر: مسند الطيالسي ص ١٠١، ومصنف ابن أبي شيبة ١٥ / ٦٢١، وشعب الإيمان ١ / ١٠٤، وصححه الألباني حديث رقم: ٢٥٣٩ في صحيح الجامع الصغير وزيادته.

(٤) ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٥ / ١٣٥

الثامن عشر: جزاء الاستمرارية والثبات في (اجتماعه عليه وتفرقا عليه):

ومن روائع هذا التعبير النبوي الكريم وأن هذين المتحابين لما كانا حريصين على استمرار هذه العبادة الجليلة طوال الحياة فقد جاء جزاؤهما (مشاكلاً) لعملهما حيث اجتمعا في الجزاء، وهو الأمان والنعيم في ظل عرش الله تعالى يوم القيامة.

قال ابن رجب - رحمه الله تعالى - : " إن الهوى داع إلى التحاب في غير الله ؛ لما في ذلك من طوع النفس أغراضها من الدنيا ، فالمتحابان في الله جاهدا أنفسهما في مخالفة الهوى حتى صار تحابهما وتوادهما في الله من غير غرض دنيوي يشوبه ، وهذا عزيز جداً .

ولن يتحابا في الله حتى يجتمعا في الدنيا في ظل الله المعنوي ، وهو تأليف قلوبهما على طاعة الله ، وإيثار مرضاته وطلب ما عنده ، فلهذا اجتمعا يوم القيامة في ظل الله الحسي" (١).

التاسع عشر: اصطفاء لفظ (رجل)

لفظ (رجل) لمن تأمله في النصوص الشرعية يأتي - في العموم - في معرض المدح والثناء ؛ في مثل قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ هَيْبَةٌ وَلَا يَسِعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ (٣٧) سورة النور، وقوله - سبحانه - ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ

(١) فتح الباري - لابن رجب ٤ / ٦١

عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴿١٣﴾ سورة الأحزاب،
ومن ذلك هذا التعبير النبوي المؤثر (رجل)؛ لما فيه من إشارة إلى
رجولته الممدوح بها، المثني عليه باكتمالها، ومن البين في إحياء هذا
اللفظ أن هذا الرجل التقى الخائف من الله تعالى لم يمنعه عن
الفاحشة عجز بشري، أو ضعف جنسي، وإنما هو قادر على ارتكاب
الأمر لاجتماع دواعيه، ولكن المانع له هو ما بينه بقوله لنفسه أو ما
أسمعها إياه (إني أخاف الله).

العشرون: الدلالة البلاغية في تنكير لفظ (رجل):

من بلاغة هذا الحديث الشريف ورود لفظ (رجل) منكرًا،
وهذا يدل على أن الرجل الوارد منكرًا يعمُّ كلَّ رجل، دون تحديد بلد
أو قبيلة، أو زمان، فالرجل هو المعنى بهذا الفضل.
ويجتمع التعظيم مع إرادة العموم تنكير لفظ (رجل) الدال على
التعظيم، لأن من أغراض التنكير التعظيم كما هو مقرر عند أرباب
المعاني.^(١)

الحادي والعشرون: إحياء لفظ (دعته)

وقع لفظ (دعته) الموقع الحسن في سياق هذا الحديث الشريف
حيث بين ببياناً صريحاً منزلة هذا الرجل التقى؛ ذلك أن المرأة هي التي
دعته، وفي الحديث النصُّ الواضح على الدعوة، فلم يقل - مثلاً -
(أغوته) أو (فتتته) أو نحوهما من الألفاظ التي تحتمل الدعوة الصريحة
وتحتمل غيرها، كما لم يرد الحديث بلفظ يدل على اشتراك الطرفين

(١) ينظر - مثلاً - الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص ٥٠

في الدعوة مما يدل على التواطؤ على الرذيلة من نحو (تداعيا) أو (توافقا) أو (تواعدا) أو (افتتتا) أو نحو ذلك، وإنما كان اللفظ النبوي صريحا غاية الصراحة في أن الدعوة جاءت من المرأة، والخوف والإعراض كان من هذا الرجل الذي استحق بفضل الله تعالى ذلكم الجزاء العظيم.

الثاني والعشرون: دلالة الإضافة في لفظ (ذات):

وصِفت المرأة في هذا الحديث بأنها (ذات منصب وجمال) ومن الملاحظ استخدام لفظ (ذات) بما فيه من إيحاءات ؛ و" لفظ "الذات" في أصل اللغة تأنيث ذو، وهذا اللفظ لا يستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره كأسماء الأجناس، ويتوصلون به إلى الوصف بذلك".^(١) ومن استعملات العربية المجيء بـ " لفظ (ذات) ليكون الخطاب به أفخم وأجل قدراً"^(٢)، ومن هذا التعبير النبوي البليغ نعلم أن المنصب لهذه المرأة وذلك مما أفادته الإضافة، إذ إن المنصب ليس لأبيها أو زوجها أو أخيها أو نحو ذلك، وإنما الظاهر من الإضافة هو اختصاص تلك المرأة بالمنصب.

الثالث والعشرون: التقييد بالعطف بالواو:

جاء العطف بالواو في قوله - ﷺ - : " ذات منصب وجمال " ؛ ليدلّ دلالة واضحة على أن تلك الفتنة التي تعرض لها الرجل المشار إليه في الحديث إنما هي فتنة تعصف بذوي اللب، ومع ذلك قاومها، بل

(١) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها للتميمي ص ١٣

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٢٥

ردعها، فالمرأة المشار إليها في الحديث ليست امرأة من عامة النساء، بل هي من أعلاهم مكانة في مجتمعها فهي (ذات منصب)، وفي الوقت نفسه فهي ليست قبيحة، بحيث يكون قُبْحها منفرًا عنها، وليست متوسطة الجمال، وإنما هي مالكة للجمال مما فهمناه من (اجتماع) الجمال والمنصب في إضافة المرأة إليهما.

إذا كيف تكون مقاومة فتنة (ذات منصب وجمال) مجتمعين؟! إن من يقاوم تلك لجدير بأن يكون من السبعة الفائزين بهذا الثواب العظيم.

الرابع والعشرون: تقديم (المنصب) على (الجمال):

يمكننا التساؤل ما سرُّ تقديم (المنصب) على (الجمال) مع اشتراكهما في حرف العطف (الواو)؟

رجعت إلى عدد من شروح الأحاديث لم أجد إجابة عن هذا التساؤل^(١)، إلا أن التأمل في الحديث يمكننا من القول إن (المنصب) قدّم - والله أعلم - لأهميته، وقلّة امتلاك المرأة له مقارنة بامتلاكها (الجمال)، فكم هنّ النساء ذوات المنصب بالنسبة للنساء الجميلات؟

(١) ناف ما رجعت إليه من كتب شروح الحديث في هذه المسألة على المئة، ومنها - مثلاً - مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢ / ١٤، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢ / ٤٠٨، وفيض القدير ٤ / ١١٨، وفتح الباري لابن حجر ٢ / ١٤٥، وفتح الباري لابن رجب ٤ / ٥٨، وشرح صحيح البخاري لابن بطال ٨ / ٤٢٧، والمنهاج شرح مسلم بن الحجاج للنووي ٧ / ١٢٢، وشرح الزرقاني ٤ / ٤٣٨، وسبل السلام ٢ / ١٤٠، وتحفة الأحوذى ٧ / ٦٠، والتيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٢ / ١٠٥

كما يمكن أن يكون التقديم - والله أعلم - لأن المنصب أقوى أثراً من الجمال من حيث إمكانية الجمع في فتنة المنصب بين (الترغيب) و (التهديد) ؛ لأن (ذات المنصب) إن لم يتحقق لها ما تريد فبإمكانها استخدام السجن أو التعذيب أو نحو ذلك، بخلاف (ذات الجمال) فإنها - عادة - ما ينتهي أثر فتنتها بالإغراء فحسب !

ومما يشهد لذلك موقف (امرأة) العزيز (ذات المنصب) عندما احتاطت { وَعَلَّقَتِ الْأَبْزَابَ } سورة يوسف: ٢٣ وتلطفت بالإغراء فقالت { هَيْتَ لَكَ } يوسف: ٢٣، ولما ردَّ الله - تعالى - كيدها بتثبيت نبيِّه يوسف (الرجل) - عليه السلام - حين واجهها بقوله { مَعَاذَ اللَّهِ } سورة يوسف: ٢٣، هنا استغلت نفوذها وعملت بمنصبها وتوعدت بقولها { لِيُسْجَنَ وَيَكُونَ مِنَ الصَّغِيرِينَ } سورة يوسف، واستطاعت (ذات المنصب) تنفيذ وعيدها إذ كانت النتيجة ما ذكر الله تعالى { فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ يَضَعُ سِنَّينَ } سورة يوسف، وأتى لها تنفيذ الوعيد لو كانت ذات جمال فقط ولم تكن (ذات منصب) !

الخامس والعشرون: التعقيب المستفاد من العطف (بالفاء)

العطف (بالفاء) يأتي لإفادة الترتيب والتعقيب كما هو مقرر عند النحويين^(١)، ومن هنا نأخذ مبادرة ذلكم (الرجل) المؤمن الذي عقب على إغراء المرأة الفاتنة بمنصبها وجمالها بقوله دون تردد أو تراخٍ (إني

(١) الخصائص لابن جني ٣ / ٢٢٣، واللباب علل البناء والإعراب ٢ / ٥٨، والفصول المفيدة في

الواو المزيدة للعلائي ص ٨٠

أخاف الله) فالفاء أفادتنا هنا أن جواب (الرجل) جاء عقب إغراء (المرأة) مباشرة، وفيه ما فيه من تمكّن الإيمان في قلب هذا الرجل مما استحق به أن يكون في ظلّ العرش في موقف الحشر.

السادس والعشرون: توكيد الخبر ب(إنّ) في قوله "إني أخاف الله":

من المعلوم أن إيراد الخبر مؤكّداً أبلغ في الإقناع من إيراده غير مؤكّد، وذلك إذا كان المقام يقتضي تأكّيده، وهذا ما ورد في هذا الحديث الشريف في قول الرجل "إني أخاف الله" فقد أكّد خوفه من الله بأداة التوكيد (إنّ) التي أشار إلى خصائصها أرباب المعاني، ومنهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني، حين أفاض في حديثه عن مواضع إيراد (إنّ) وتأثيرها في الكلام، وكيف يتغير الكلام الذي وردت فيه لو لم ترد، ومن ذلك قوله: "وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظنٌّ في الخلاف وعقد قلب على نفي ما تُثبت أو إثبات ما تنفي. ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمرٍ يبعُد مثله في الظنّ وبشيءٍ قد جرت عادة الناس بخلافه" ^(١)، وبالعودة إلى تأكيد خبر الرجل في هذا الحديث "إني أخاف الله" نرى كيف حشد الرجل التقى كلّ ما أوتي من بيان لينجو بنفسه من دعوة المرأة له فأكد لها خوفه من الله تعالى، ومن يخاف الله فهو حريٌّ ألا يأتي ما نهى الله عنه، ولا سيما إذا كان هذا المنهيُّ { فَحِشَّةً وَسَاءَ سَبِيلًا (٣٢) } سورة الإسراء

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥٠

وقد اجتمع في عبارة الرجل من المؤكّدات أمور غير (إنّ)، وهو ما سأسشير إليه قريباً - إن شاء الله تعالى - من التعبير بلفظ المضارع، ومن ورود لفظ (الخوف)، ومن خصوصية لفظ الجلالة (الله).

السابع والعشرون: التعبير بالفعل المضارع (أخاف):

أخبر الرجل عن خوفه من الله تعالى بصيغة الفعل المضارع (أخاف)، ومن المعلوم أن في التعبير بالمضارع استحضاراً للصورة، وإفادة للتجدد^(١)، وعليه ففي لفظ "أخاف" ما فيه من الدلالة على استحضار صورة الخوف الملازمة له، مع تجدد ذلكم الخوف، التي تلبس بها فهو يخاف الله تعالى في الزمان الذي دعت فيه المرأة للفاحشة، وكفى بذلك رادعاً لها، فهو يصرّح بالسبب المانع له عن إجابة دعوتها والوقوع في الفاحشة، ذلكم هو الخوف من الله، دون ادعاء آخر، ودون تعرّض لمنصبتها أو جمالها، ودون إشارة إلى خوف فضيحة أو مرض أو انكشاف أمره أمام الناس كلاً، فالمانع هو الخوف من الله تعالى لا غير!

الثامن والعشرون: لماذا مادة (الخوف) دون غيرها ؟

لماذا عبّر الرجل بـ(الخوف) دون غيره مما يقاربه؛ مثل الخشية، والوجل، أو مما يقابله؛ مثل الحبّ، والتقدير، ونحو ذلك ؟ هذا التساؤل يقودنا إلى البحث في مادة (الخوف)، والوقوف على معناها الدقيق، وهو ما يبيّنه الراغب الأصفهاني في مفردات ألفاظ

(١) ينظر - مثلاً - مفتاح العلوم ص ٩١، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٦، ومختصر

المعاني ص ٧٨، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ١٦٩، والنحو الواو في ١ / ٣٨٧

القرآن الكريم حين قال: " والخوف من الله لا يراد به ما يخطر بالبال من الرعب، كاستشعار الخوف من الأسد، بل إنما يراد به الكف عن المعاصي واختيار الطاعات، ولذلك قيل: لا يعد خائفاً من لم يكن للذنوب تاركا " ^(١)، إذا لما يقول الرجل " إني أخاف الله " فخوفه ذلك هو الذي قاده إلى الكف عن هذه المعصية، مع تأتي أسبابها، وزوال موانعها.

التاسع والعشرون: التعبير بلفظ الجلالة (الله):

من الملاحظ في سياق هذا الحديث أن هذا الرجل في تعبيره عن خوفه قد أضاف خوفه إلى كونه من (الله)، ومن الملاحظ أن للتعبير بالاسم الجليل (الله) إيحاءات ودلالات، حيث إن (الله) هو الأهل لأن يُخاف منه، وهو الأهل لأن يُرهب، ويُخشى، ولنا أن نتأمل شيئاً من دلالات التعبير بلفظ الجلالة (الله) لنقف على بعض كلام العلماء حول هذا الاسم العظيم، ولا غرو أن يقول العلماء " أعرف المعارف لفظ الجلالة "الله"...واسم الجلالة: "الله" هو أعرف المعارف حقيقة وواقعاً، بحيث إنك مع أي بشر تخاطبه إما باللغة العربية - وهو الله - وإما بأية لغة ينطقها ويعرفها، فإنه هو أعرف المعارف عنده، فإذا قلت له: (الله) فإنه يعرف تمام المعرفة ولا يختلط عليه، بخلاف لو قلت مثلاً: الملك أو الأمير أو كذا فربما يلتبس عليه " ^(٢)، و(الله) "هو الجامع لمعاني الأسماء الحسنى والصفات العلى...فهو علم على الذات الإلهية

(١) مفردات ألفاظ القرآن ١ / ٣٣١

(٢) شرح العقيدة الطحاوية للحوالي ص ٢٠٧

الكريمة المقدسة، تجري عليه جميع الأسماء، وقد قيل: إنه الاسم الأعظم، لأنه في جميع الموارد موارد الأسماء يأتي متبوعاً لا تابعاً^(١) وعلى ذلك فالذي يخاف (الله) هو في الحقيقة يخاف الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر إلى غير ذلك من أسماء الله الحسنى التي تدرج في اسم الله الأعظم (الله).

الثلاثون: حُسْنُ مَوْقِعِ (الْفَاءِ) فِي (فَأَخْفَاهَا):

جاء قوله - ﷺ - : "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها... في معرض المدح لهذا المتصدق، والمتأمل في ألفاظ هذا التركيب يرى أن مما يدل على شرف هذا المتصدق وفضله حرصه الشديد على السرعة في إخفاء صدقته، وعدم التباطؤ في ذلك، فهو مع حرصه على الصدقة حريص كل الحرص على عدم إعطاء أية مهلة بين الصدقة وبين إخفائها، يشهد لذلك العطف (بالفاء) الذي يقتضي الترتيب والتعقيب دون تراخٍ^(٢)؛ إذ إن "التعقيب أن يؤتى بشيء بعد آخر، يقال عقب الفرس في عدوه"^(٣).

ومما يحسن ذكره في هذا المقام أن التعقيب المستفاد من (الفاء) قد يكون مع مهلة لازمة بين الترتيب للصدقة، وإطلاع من لا بد أن يطلع عليها من أهل أو معاون في عمل أو موظف في مصرف، أو نحو

(١) شرح فتح المجيد شرح كتاب التوحيد - للغنيمان ١ / ٧

(٢) ينظر - مثلاً - الخصائص لابن جني ٣ / ٢٢٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ص ٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢ / ٥٨

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ١٨٨

ذلك، وهذا كله - والله أعلم - لا يتنافى مع سرعة الإخفاء ؛ لأن العلماء ذكروا في معرض حديثهم عن خاصية التعقيب المستفادة من (الفاء) أنها تأتي بحسب الأحوال، وتختلف باختلاف الأوضاع: فالتعقيب في كل شيء بحسبه ؛ نحو: تزوج زيد فَوُئِدَ له ^(١)

الحادي والثلاثون: فائدة (حتى) في هذا السياق:

وقعت (حتى) في قوله - ﷺ - : " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " الموقع الحسن؛ حيث أفادت (التعليل) في إخفاء الصدقة الإخفاء الذي المراد منه وعلته عدم علم الشمال بنفقة اليمين ؛ وهو من كمال الإخلاص المصاحب لهذا المتصدق.

وهذا المعنى مستفاد من التعليل تفيدها (حتى) ؛ لأن التعليل فيها يفيد: أن ما قبلها علة لحصول ما بعدها، نحو قولك لبعض إخوانك: ذاكر حتى تتجح ^(٢).

وقد ذكر العلماء علامة لكون (حتى) مفيدة للتعليل، وهي: أن يحسن في موضعها (كي) ^(٣)، وهذا ما نجده في هذا الحديث الشريف، فإننا لو قلنا: (فأخفاها كي لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) لاستقام المعنى، وتمَّ المراد.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢ / ٨٠٢، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٢١٤، والمعجم

الوسيط ٦٧٠/٢

(٢) ينظر - مثلاً - شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٨٠، وحاشية الأجرومية ص ٤٩

(٣) ينظر - مثلاً - الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٠٦

الثاني والثلاثون: الإضافة في (يمينه) و (شماله):

تأتي الإضافة على معنى "اللام" بأكثرية^(١)، ذلك أن معنى اللام هو أصل معاني الإضافة، وهو ما نراه في لفظ هذا الجزء من الحديث الشريف (شماله) و (يمينه) فالشمال التي هي له مع قربها وملاصقتها وخصوصيتها لا تعلم أعمال اليمين التي هي له أيضاً، وما ذلك إلا أن ثمة أمراً هو أقوى وأخص من خصوصية القرب بين اليمين والشمال؛ ألا وهو الإخفاء! فالإخفاء بقوته وشدة الحرص عليه تغلب على الشمال مع قربها، وفي هذا ما فيه من الإيحاء بشدة الإخفاء وقوة الإخلاص في هذا العمل إخلاصاً استطاع به أن يخفي عمله الصالح عن أقرب ملاصق له، فضلاً عن أن يطلع عليه الآخرون.

الثالث والثلاثون: فائدة التعبير بالموصل (ما):

الموصل الحرفي هو كل حرف أول مع صلته بمصدر (٢)، ومن المقرر عند النحويين أن للتعبير بالموصل خصائص لا تتأتى بالتعبير بغيره من التراكيب، ومن ذلك ورود الموصل الحرفي هنا، وهو (ما) في قوله - ﷺ - " ما تنفق " حيث دل على العموم في هذه النفقة، فكونها مخفية غاية الإخفاء لا يعني توصيف حجمها من حيث الصغر أو ضده، أو القلة أو الكثرة، بل إن هذا المخلص في نفقته قد أخفاها سواء كانت نفقة قليلة أم كبيرة مما يدخل في حد التعبير بالموصل (ما).

(١) ينظر - مثلاً - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٨٥

(٢) ينظر - مثلاً - دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص ٦٧

وقد وردت (ما) الموصولة في سياق الإبهام والتهويل والتعظيم في عدد من الشواهد؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَفَشِيهِمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا عَشِيَهُمْ﴾ ﴿٧٨﴾ سورة طه، وقوله سبحانه: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ ﴿١٠﴾ سورة النجم، ونحوهما من التراكيب الواردة بالموصول (ما) مما يدلُّ على الإبهام والعظمة والتهويل، وهذا يرشدنا إلى أن هذه (النفقة المخفأة) قد تكون نفقة عظيمة، غير أنها غير معلنة ولا مُرأىء بها، ومما يدخل في ذلك الإخفاء المحمود ما نراه في عصرنا الحاضر من عبارات؛ من مثل (تبرع فاعل خير بمبلغ عشرة ملايين لإغاثة المنكوبين في الصومال)، أو عبارة (بُني هذا المسجد على نفقة فاعل خير)، أو نحوهما من العبارات الدالة على عِظَم النفقة مع الحرص على إخفائها.

الرابع والثلاثون: التعبير بصيغة المضارع في (تنفق):

إنَّ مَنْ يمعن النظر في ألفاظ هذا الحديث الشريف يستوقفه ورود الفعل (تنفق) بصيغة المضارع، وفيه ما فيه من الدلالة على الاستمرار، كما هو معلوم من صيغة المضارع، وهذا من البلاغة النبوية البديعة؛ حيث اجتمع الاستمرار في النفقة وشدة الإخفاء لتلك النفقة المستمرة، وكأنَّ الإخفاء مستمرُّ ما استمرت النفقة، ذلك أنَّ الإخفاء حاصلٌ متحققٌ من لفظ (تصدَّق / أخفاها) الماضي المتحقق الوقوع، والنفقة مستمرة متجددة كما دلَّت عليه الصيغة التجديدية (تنفق) ^(١)!

(١) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر ١٧٤

وعلى هذا فيمكننا الاستدلال على الإخفاء - الذي هو محلّ المدح هنا - مرتين، أولاهما (بنصّ) ثبوت الإخفاء، وهو ما دلّت عليه صيغة الماضي (أخفاها) مع إعانة (الفاء) وإيحاءاتها في (فأخفاها)، والدلالة الأخرى للإخفاء (مفهومة) من تجددّ النفقة المدلول عليه من الصيغة التجددية في (تنفق).

الخامس والثلاثون: التنكير في (رجل) في هذا السياق

جاء في هذا الحديث " ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه " (رجلٌ) يستحق التقدير ؛ إذ قدّر الله حقّ قدره، (رجلٌ) يستحق الجزاء العظيم إذ عظم الله تعالى، هذا شيء مما يفيد التنكير هنا.

ومما يمكن إفادته من التنكير في (رجل) أن هذا الرجل لم يختصّ بكونه ملكاً أو مملوكاً، كبيراً أو صغيراً، حرّاً أو رقيقاً، غنياً أو فقيراً، وإنما هو لفظ عام يشمل كلّ رجل.

ومما يدخل معنا في تلمّس أسرار التعبير بلفظ (رجل) في موطن البكاء، أن بكاء الرجال - عادة - لا يكون إلا في الأمور الجسيمة، بخلاف النساء اللاتي يغلبهن البكاء في كثير من المواقف الحياتية.

مع أن التعبير بلفظ (رجل) هنا لا يخرج الشقائق النساء عن مثل هذه الأجور ؛ لأنّ الخطاب العام في مثل هذه المواضع يعمّ الذكر والأنثى، ومن هنا نقول: إن لفظ (رجل) هنا لا مفهوم له، فيشمل الجنسين: الرجال والنساء.

السادس والثلاثون: مادة (ذَكَرَ)، وإطلاقها

مادة (ذَكَرَ) في قوله - ﷺ - " ذكر الله " توحى فيما توحى - والله أعلم - إلى العموم من الذكر، إذ لم تقيّد العبارة بكونه ذكر الله ذكر لسان أو قلب، أو ذكر خوف، أو رجاء، أو محبة، وشوق، أو اعتراف بِنِعْمَةِ تعالى، وإنما هو ذكر مطلق فيعم الجميع، وهذا العموم أعم وأشمل، ليدخل فيه أحوال الذاكرين المختلفة.

كما يمكن أن يدخل (عموم المكان) في مفهوم (إطلاق الذكر) الذي ترتب عليه ذلكم الجزاء الكبير، فالذي ذكر الله خالياً قد يكون في مسجد، وقد يكون في بيت، وقد يكون في طائرة، أو سيارة، أو سفينة، أو نحو ذلك من الأماكن العديدة، دون أن يُخصَّ في المسجد الحرام مثلاً، أو أي مسجد آخر مما يكون فيه تقييد وحجر لا يتناسبان مع فضل الله تعالى الواسع، وكل تلك الأمكنة وغيرها من الممكن وقوعها ليلاً أو نهاراً، فيعم الإطلاق مكاناً وزماناً.

السابع والثلاثون: اصطفاء لفظ الجلالة (الله) في مقام الذكر

لفظ الجلالة (الله) هو الاسم الأعظم، وهو أعرف المعارف، وقد تقدم الحديث عن خصوصية التعبير بهذا الاسم الأعظم في هذا البحث في (الوجه الثالث والثلاثين) مما يغني عن إعادته هنا.

ولكن الذي أودُّ تسليط الضوء عليه في هذا المقام هو ارتباط (الذكر) بلفظ الجلالة (الله)؛ حيث جاء الأمر في القرآن الكريم بذكر الله تعالى في العديد من الآيات قارئاً بين (الذكر) وبين لفظ

الجلالة (الله)؛ أمراً أو وصفاً؛ من نحو المواضع التالية (سورة البقرة، الآيات: ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٩٣، سورة آل عمران ١٩١، سورة النساء ١٠٣، سورة الأنفال ٤٥، سورة الأحزاب ٤١، سورة الجمعة ١٠)، والسرّ في ذلك - والله أعلم - عائد إلى عظمة هذا الاسم لأنه أصل جميع الأسماء الحسنى، فجميع الأسماء آيلة إليه؛ لأنّ من يذكر الله فهو ذاكر للمجير في حالة الخوف، وللمنعم في حالة الرجاء، وللطيف في مصائب الدنيا وأهوال الآخرة، وللشافي، وللمعافي، وللسّير، وهكذا في سائر أسماء الله الحسنى.

الثامن والثلاثون: التقييد بالحال (خالياً)

للحال عند النحويين شروط أربعة، والذي يعنيننا هنا في بلاغة هذا الجزء من الحديث الشريف الشرط الرابع، وهو "أن تكون (الحال) نفس صاحبها في المعنى، فلذلك جاز: جاء زيد ضاحكاً، وامتنع: جاء زيد ضحكاً" (١)، وبتطبيق هذا الشرط - وهو كون الحال هي نفس صاحبها في المعنى - على هذا الحديث نجد أن الرجل الباكي من خشية الله هو نفسه (الخالي)، وعليه فالباكي / الخالي لا يمكن أن يُتصور أنه مرأى في بكائه ذلك أحداً من الخلق، لخلوّه التام عن مخالطتهم تلك اللحظة، وتعلقه التام، وفراغ قلبه إلا ممن ذكره وفاضت له عيناه! وهذه منزلة رفيعة؛ ساعدت الحال على إيصالها بأنم وجه، وأحسن أداء (خالياً).

(١) ينظر - مثلاً - شرح ابن عقيل ٢ / ٢٥٢، وأوضح المسالك ٢ / ٣٠٥، وتوضيح المقاصد

والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٦٩٢

إنَّ من يبكي (خاليًا) بسبب ذكر الله الكريم، فإن من جزاء
الكريم له أن يؤمَّنه في ظله في موقف ما أطوله !

التاسع والثلاثون: العطف ب(الفاء) في (فاضت)

لورود (فاء النسق) هنا أثر في أداء المعنى على الوجه المراد ؛ ذلك أن
الفاء أفادت - مع العطف - (التعقيب)، فخدمت المعنى أيما خدمة،
حيث أوحى إلى أن فيضان العينين بالدمع جاء عقيبَ الباعث له مباشرة
؛ وهو (ذكر الله) جلَّ جلاله.

وما ذاك إلا لِمَا تَمَكَّنَ في قلب هذا الذاكر من محبة الله
وخشيته، وتعظيمه، وإجلاله، والشوق إليه، إلى غير ذلك من المعاني
التي يدلُّ عليها التركيب كاملاً (ذَكَرَ / الله / خاليًا / الفاء) كلُّ
ذلك يدل على الحالة النفسية الإيمانية التي بسببها - مع رحمة الله
تعالى - نال ذلك الجزاء الكبير ؛ حيث يستظلُّ بالظل في يوم الحشر
العظيم.^(١)

الأربعون: اصطفاء لفظ (فاضت)

"فاضت عيناه" جاءت العبارة غاية في الحسن حينما استُخدمت
كلمة (فاضت) الدالة على الامتلاء، والسيلان بعد هذا الامتلاء، جاء
في كتاب العين: "فاض الماء، والدمع، والمطر، والخيرُ يفيض فيضاً ؛
أي: كثر، وفاضت عينه تفيض فيضاً أي: سالت، وأفاض دمعَه
يُفيضه إفاضةً"^(٢)، وقال المناوي: "فاض الإناء إذا امتلأ حتى انصب

(١) للاستزادة حول معاني الفاء وأقسامها، ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي ٣٢٩

(٢) كتاب العين ٧ / ٦٥

من نواحيه ، ومنه قولهم: أعطاني غيضاً من فيض أي قليلاً من كثير^(١) ، وفي الصحاح: "فاض الخبر فيفيض واستفاض ، أي شاع. وهو حديث مستفيض ، أي منتشر في الناس " ^(٢) ، وفي المحكم: " فاض الماء والدَّمْعُ ونحوهما فَيْضاً وفُيُوضَةً وفُيُوضاً وفَيْضَاناً: جَرَى ، وقيل: نَدَّقَ"^(٣).

ومن مجموع كلام اللغويين السابق ، نرى بوضوح الدقة في اختيار لفظ (فاضت) في هذا السياق ، حيث إنَّ الدَّمْعُ قد امتلأت به العينان ، نتيجة ما تقدم من ذكر الله - تعالى - إذ لم يرد التعبير بلفظ (فدمعت) أو (اغرورقت) أو نحوهما ، بل إن الأمر وصل إلى حدِّ (الفيض) فصلَّى الله وسلم على من لا ينطق عن الهوى.

الحادي والأربعون: التعبير بلفظ (فاض)، دون (أفاض)

أما وقد وقضنا على الدقة في اصطفاء مادة (الفيض) في هذا السياق ، فلنا أن نتساءل عن السرِّ في التعبير بلفظ (فاضت) ، دون لفظ (أفاض) ؛ بمعنى: لماذا أسند (الفيض) إلى العينين ورفعهما على الفاعلية ، دون إسناد (الفيض) إلى الرجل الذاكِر ، ونصب العينين على المفعولية ؟

الجواب - والله أعلم - أن نقول: إنَّ في إسناد (الفيض) إلى العينين مزيدَ بيان لقصد المبالغة في وصفه بالبكاء ، حيث كانت

(١) التوقيف على مهمات التعاريف ص ٥٦٧

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (فيض) ٣ / ١٠٩٩

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٨ / ٢٣٣

عيناه تفيض بنفسهما، أي تسيل من الدمع من أجل البكاء، ففيه إشارة إلى أن الأمر قد وصل بالذاكر إلى درجة امتلاء العينين دون أن يتدخل أحد في ملئهما، وكأن الأمر قسري، اضطراري، لا اختيار فيه، وما ذاك إلا زيادة في تقرير موقف الحالة النفسي التي تملكت ذلكم الذاكر الله تعالى، فالعينان قد (فاضتا) ولم يكن الرجل قد (أفاضهما). وهنا يطالعنا ابن منظور ليؤكد الفرق بين استعمال (فاض / أفاض) حين يقول: "(أفاض) دُموعه وأفاض الماء على نفسه أي أفرغَه، و(فاض) صَدْرُه بسِرِّه إذا امتلأ وباح به ولم يُطِقْ كَثْمَه وكذلك النهرُ بمائه والإناء بما فيه ^(١)".

الثاني والأربعون: التثنية في (عيناه)

وردت (عيناه) بلفظ التثنية؛ وذلك للزيادة في خدمة المعنى، حيث إن الأثر القوي من التأثر بذكر الله - تعالى - وهو الفيض قد أصاب (العينين) كليهما، فكلتا العينين فاضت، ولا يتطرق إلى الذهن أن الأثر محدود بحيث اقتصر على (عين) دون أخرى.

وقد جرت عادة العرب على وصف البكاء بانهماره من العينين معاً، كما جاء - مثلاً - في قصة موعظة ابن عمر - رضي الله عنهما - الرجل الذي نال من أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وكيف أن الدموع سالت من العينين كليهما، "عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال جاءني رجل من الأنصار في خلافة

(١) لسان العرب (فيض) ٧ / ٢١٠، وينظر: كتاب العين ٧ / ٦٥، ومقاييس اللغة لابن فارس

عثمان - رضي الله عنه - فكلمني فإذا هو يأمرني في كلامه بأن أعيب على عثمان - رضي الله عنه - فتكلم كلاماً طويلاً وهو امرؤ في لسانه ثقل، ولم يكن يقضي كلامه في سريع، فلما قضى كلامه قلت: إنا كنا نقول ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيُّ أفضل أمّة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان - رضي الله عنهم - وإنا والله ما نعلم عثمان - رضي الله عنه - قتل نفساً بغير حق، ولا جاء من الكبائر شيئاً؛ ولكن هو هذا المال فإن أعطاكموه رضيتم، وإن أعطاه أولي قرابته سخطتم، إنما تريدون أن تكونوا كفارس والروم لا يتركون لهم أميراً إلا قتلوه. قال: ففاضت عيناه بأربع من الدمع! ثم قال: اللهم لا نريد ذلك" ^(١).

المطلب الثاني: (مسائل علم البيان):

الأول: الكناية في قوله (قلبه معلق)

"رجل قلبه معلق في المساجد" قال الكرمانى: أي بالمساجد، وحروف الجر بعضها يقوم مقام بعض ومعناه شديد الحب لها، والملازمة للجماعة فيها. ومعناه: شدة تعلق قلبه بالمساجد، وإن كان خارجاً عنه. وتعلق قلبه بالمساجد كناية عن انتظاره أوقات الصلوات، فلا يصلي صلاة ويخرج منه إلا وهو منتظر وقت صلاة أخرى، حتى يصلي فيه، وهذا يستلزم صلاته أيضاً بالجماعة ^(٢).

(١) ينظر: السنّة للخلال ٢ / ٣٨٦، وتاريخ دمشق ٣٩ / ١٦١، والتمهيد والبيان في مقتل الشهيد

عثمان ص ١٨٨

(٢) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨ / ٢٧٢، وينظر: فتح الباري لابن حجر ٢

ومن البين الجليّ حُسن توظيف الكناية في قوله - ﷺ - : " ورجل قلبه معلق في المساجد؛ إذ إن التدرج قد بلغ مبلغه في هذا اللفظ النبوي البديع، فهذا الرجل الذي استحق الجزاء العظيم يوم القيامة هو رجل قد بلغ درجة عالية من الإيمان؛ ذلك أنه ليس محباً للمساجد فحسب، وليس متردداً على المساجد وكفى، وليس ملازماً للمساجد ملازمة كاملة، وإنما قد بلغ من حبه الشديد أن غداً متعلقاً بالمساجد تعلقاً قلبياً، وليس تعلقاً جسدياً فقط، فالقلب هو الذي تعلق بالمساجد، قال ابن رجب - رحمه الله - : " لما كانت المساجد في الأرض بيوت الله أضافها الله إلى نفسه تشریفاً لها، وتعلقت قلوب المحبين لله عز وجل بها، لنسبتها إلى محبوبهم، وانقطعت إلى ملازمتها لإظهار ذكره فيها ﴿ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ ﴿٣٦﴾ رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ يُحْرَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ ﴿٣٧﴾ سورة النور.

أين يذهب المحبون عن بيوت مولاهم؟! قلوب المحبين ببيوت محبوبهم متعلقة، وأقدام العابدين إلى بيوت معبودهم مترددة:

يا حبذا العرعرُ النجدي	ودارُ قومٍ بأكناف الحمى
وأطيبُ الأرضِ ما للقلبِ	سَمُّ الخياطِ مع المحبوبِ
لا يُذكرُ الرَّمْلُ إلا حَنَّ	له بذى الرملِ أوطارُ
يهفو إلى البانِ من قلبي	وما بيَ البانُ بل من داره

(١) اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملاء الأعلى ص ٩

الثاني: الصورة البيانية للواقعة:

" رجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله " ، وهذا كمال العزة ، إذ هو قادر على الجماع ، وهو قادر على أن يزني بهذه المرأة ليس عندهما أحد ، والمرأة ذات منصب ؛ يعني أنها من عائلة ، ومن قبيلة ، ليست امرأة تائهة ، والمرأة جميلة ، وهما في مكان خالٍ ، لكنه قال: " إني أخاف الله " ولذا استحق أن يظله الله في ظلّه يوم لا ظل الا ظله ^(١) ، فهنا أشبه ما يكون بقصة قصيرة مكتملة العناصر ، من الأحداث ، والشخصيات ، والحبكة ، والحل ، بأيسر أسلوب ، وأقصر عبارة ، وأوضح بيان ، وأبعده عن الإثارة!

الثالث: الإشهار في قوله (إني أخاف الله):

إن كان الرجل قد أشهر القول وأسمعه المرأة فهذا في غاية التأثير والتأثير ؛ لأنه أظهر السبب الكامن في نفسه الذي يردعه عن الاستجابة لتلك المرأة التي (دعتة) و " الظاهر أنه يقول ذلك بلسانه ؛ إما ليزجرها عن الفاحشة ، أو ليعتذر إليها ، ويحتمل أن يقوله بقلبه " ^(٢).

الرابع: الكناية في شدة إخفاء الصدقة:

من خصائص الإسلام أنه أدب الأغنياء بأدب الإنفاق ، حيث قال الله تعالى: { وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ } سورة البقرة: ٢٧١ ، ففي هذه الآية تفضيل لصدقة السر ؛ لأن فيها إبقاء على ماء وجه الفقير ، حيث لم يطلع عليه غير المعطي. ولذا جاء من السبعة

(١) ينظر: الشرح المختصر على بلوغ المرام ٥ / ٢١

(٢) تحفة الأحوذى ٧ / ٥٨

الذين يظلمهم الله بظله " ... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه " والسُرُّ في الربط بين الشمال واليمين هنا هو شدة القرب بينهما ؛ لأن حساب الدراهم ومناولة الأشياء بتعاونهما ، فلو كانت الشمال من ذوات العلم لما اطلعت على ما أنفقته اليمين^(١).

وفي هذه الكناية ما فيها من شدة الإخفاء ، وقد جرت العرب في إخفاء بعض الأمور حتى عن أقرب الأقربين ، وهو النفس ، على حد قول الشاعر:

أيام تصحبنى هندٌ وأخبرها ما كدتُ أكتمه عني من الخبر^(٢)
ولمثل هذا الثواب العظيم في إخفاء صدقة التطوع تنافس المتنافسون في نيل هذا الثواب وتلكم الخيرية و " اجتهدوا أن لا يعرفهم الآخذ ، فكان بعضهم يلقيه في يد أعمى ، وبعضهم يلقيه في طريق الفقير ، وفي موضع جلوسه حيث يراه ولا يرى المعطي ، وبعضهم كان يشده في أثواب الفقير وهو نائم ، وبعضهم كان يوصل إلى يد الفقير على يد غيره ، والمقصود عن الكل الاحتراز عن الرياء والسمعة والمنة " ^(٣)

وهنا يرد تساؤل مفاده: ما المراد بعدم علم الشمال عن نفقة اليمين؟ الجواب عن ذلك دائر بين كونه مبنياً على التشبيه ، أو على إيجاز الحذف ؛ وبيان مبنى (التشبيه) هو أنه " لو قُدرت شماله رجلاً متيقظاً

(١) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٢ / ٥٣٧

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله مع وروده في العديد من كتب التفسير ، ينظر - مثلاً - البحر المحيط ٦ / ٢١٩ ، واللباب في علوم الكتاب ١٣ / ١٩٩ ، والدر المصون في علم الكتاب المكنون ٤٠٤٥ .

(٣) مفاتيح الغيب للرازي ٧ / ٦٤

لما علم صدقة اليمين، وذلك مبالغة في الإخفاء...فهو من...التشبيه ويؤيده رواية أخرى... "تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله"^(١). ويمكن أن يقال إن الحديث واردٌ من باب (مجاز الحذف) على معنى "أي ملكُ شماله أو مَنْ على شماله مِنَ الناس؛ كأنه قيل: مجاورُ شماله"^(٢)، والذي يظهر جواز حمل الحديث على الاحتمالين كليهما، وعليه فالمعنى في غاية الإخفاء، وهو المراد من تصوير حالة هذا المتصدق التقي الخفي.

الخامس: التعبير بالجزء في (تنفق يمينه):

غير خافٍ أنّ النفقة من الرجل وليست من يمينه فقط، والتعبير النبويُّ الشريف جاء بإسناد النفقة إلى اليمين، وهي جزء من المنفق وبعض منه، وذلك على أسلوب (المجاز المرسل) المعروف عند أرباب المعاني بـ(التعبير بالجزء وإرادة الكل)، وذلك لأغراض ونكات بلاغية لا تخفى على من له اطلاع، وحظ من علم.

فاليمين - هنا - أداة الإعطاء، واستعمال اليمين - عادة - للأمور المحمودة، بل إن النبيَّ الكريم ﷺ - كان يعجبه التيمن، وهذا ما تحدّثنا به أمُّ المؤمنين الصديقة بنت الصديق - رضي الله عنها وعن أبيها - إذ تقول: "كان النبي - ﷺ - يعجبه التيمن في تتعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله"^(٣)

(١) شرح الزرقاني ٤ / ٤٣٩

(٢) شرح الزرقاني ٤ / ٤٣٩

(٣) رواه البخاري ١ / ٧٤ برقم (١٦٦)

وعلى ذلك فيمكن تلمس النكته من استعمال المجاز هنا بالتعبير عن المنفق بيمينه، وهو أن النفقة من الأمور الشريفة الجليلة، وهذا المنفق لم يحرص على (إخفائها) حياءً منها، وإنما الباعث له في إخفائها هو كمال الإخلاص لله تعالى، حيث أخفى ما يتمدح الناس به إن فعلوه، أو ادّعوه! ليحمدوا به وإن لم يفعلوا! ولكن هذا المخلص أخفى أعمال (اليمين) الشريفة رجاء أجرها عند الله - تعالى - وهو الذي لا تخفى عليه خافية.

السادس: المجاز في (فيض العينين)

من المعلوم أنّ (الفيض) إنما هو للدمع، وليس للعينين، بمعنى أن الذي فاض هو الحال وليس المحلّ، وهذا ما يُعرف لدى البلاغيين (بالمجاز العقلي)^(١)، حيث يُسند الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، لعلاقة، وذلك أن (الفيض) أُسند إلى مكان الدمع؛ وهو (العينان)؛ مبالغة في أن (الفيض) أصاب المكان نفسه، فالذي فاض العينُ لا مأوها، وفي ذلك ما فيه من المبالغة، وقوة التصوير لحالة الدمع الجاري من العينين.

(١) ممن يسميه بذلك: الخطيب القزويني، ينظر الإيضاح - مثلاً - ٣١، والرازي، ينظر المحصول - مثلاً - ١ / ٣٣٩، والزرركشي، ينظر البرهان في علوم القرآن - مثلاً - ٢ / ٢٥٦،

المطلب الثالث: (مسائل علم البديع):**الأول: الجنس**

من أنواع الجنس ما يُسمى "الجنس المطلق"، وهو على نوعين، أحد نوعيه أن يجمع بين اللفظين في الاشتقاق،^(١) وهو ما ورد في لفظي "يظلمهم" و "ظله" حيث جمعتهما مادة واحدة، وقد أضفى هذا النوع من الجنس على النص جمالاً إلى جماله مع خدمته للمعنى، ومساندته في تأديته على أتم وجه. وهو لون من البديع بديع، فإن الأذن يُشَنَّفها اللفظ ذو الجرس المناسب، ويشدها التقارب الجميل في الألفاظ، وهذا ما كان في كلمتي (يظلمهم) و(ظله)، دون أن يكون فيه التكلف الذي يشين المحسنات البديعية، ومنها الجنس.

الثاني: الطباق

الطَّبَقُ غطاء كل شيء، وقد أَطْبَقَهُ وَطَبَّقَهُ وَطَبَّقَهُ وَتَطَبَّقَ: غَطَّاه وجعله مُطَبَّقاً. الطَّبَقُ: كلُّ غطاء لازم على الشيء. وَطَبَّقُ كلُّ شيء ما ساواه، وقد طابَقَهُ مَطَابَقَةً وَطَبِاقاً، وَتَطَابَقَ الشَّيْئَانِ: تساويا. وَطَابَقْتُ بين الشَّيْئَيْنِ إِذَا جعلتهما على حَدِّ وَاحِدٍ وَأَلزقتهما، وَطَابَقَ بَيْنَ قَمِيصَيْنِ لَبَسَ أَحدهما على الآخر^(٢).

ومن تلك المعاني اللغوية يؤخذ معنى الطباق الاصطلاحي، وهو: الجَمْعُ فِي العبارة الواحدة بين معنيين متقابلين^(٣).

(١) ينظر - مثلاً - خزانة الأدب وغاية الأرب ١ / ٦٣

(٢) ينظر: لسان العرب (طبق) ١٠ / ٢٠٩

(٣) ينظر - مثلاً - الصناعتين ٣٠٧، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٣١٧

وهذا ما نجده في الطباق الوارد في اللفظ النبوي الشريف: " اجتمعا عليه، تفرقا عليه " فالجمع بين الاجتماع والافتراق جمع بديع، يشير إلى مدى العلاقة الوطيدة القائمة على المحبة في الله، حيث استمرت تلك المحبة العظيمة طوال استمرار علاقة

الثالث: مراعاة النظر

من الفنون الجميلة الدقيقة في علم البديع ما يُعرف بـ(مراعاة النظر)، وهو: الجمع في العبارة الواحدة بين المعاني التي بينها تناسبٌ وائتلاف ما، لا على سبيل تقابل التناقض أو التضاد أو التّضايّف، يعني ليس من قبيل (الطباق) ^(١).

وهذا ما نراه في قول الرجل (أخاف الله) بعد وصف المرأة بأنها (ذات منصب)، فإن الله تعالى أن يُخاف وأولى أن يُحترم لملكه وعظمته وقدرته التي لا يقوم أي (منصب) مقامها، حتى لو كان منصب المرأة المرادة!

إذاً فكأن أول الكلام بوصف المقام والقدرة المعبر عنه بالمنصب ناسب مراعاة نظيره بالتعبير عن الخوف من الله الذي لا مُلك كملكه!

(١) ينظر - مثلاً - الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٢٣

الخاتمة

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، أما وقد وصلت إلى خاتمة البحث فإني أشير بعون الله تعالى إلى أبرز النتائج المستخلصة من هذا البحث، وهي كما يلي:
- تبين من السير في مفردات البحث كم في الحديث الشريف من كنوز بلاغية لم يلق عليها الضوء، وهي بحاجة إلى طلبه العلم والمتخصصين في البلاغة لاستخراجها، وجعلها بين أيدي المتلقين.
 - كما تبين أن النص النبوي الواحد يمكن أن يكون مادة لبحث علمي متكامل.
 - كما جمع البحث كثيراً من أقوال العلماء المتفرقة في فوائد هذا الحديث بين دفتي كتاب واحد ليسهل الاطلاع عليها، والرجوع إليها.
 - وخرج البحث بإضافة عدد من الشواهد البلاغية الحديثية إلى الدرس البلاغي، وذلك في مواضيع متعددة.
 - تطرق البحث في هذا الحديث إلى علوم البلاغة الثلاثة (المعاني، والبيان، والبدیع)، كما هو واضح من الفنون التي تطرق إليها.
 - من نتائج هذا البحث أن الفوائد البلاغية غير محصورة في كتب التخصص فقط، بل هي ماثورة في مصنّفات أهل العلم على اختلاف تخصصاتهم، يشهد لذلك التنوع في مصادر هذا البحث ومراجعته من كتب الحديث، والفقه، وأصوله، والتفسير،

- وغريب ألفاظ القرآن، وعلوم القرآن، واللغة، والنحو، والعقيدة،
 وشروح الدواوين الشعرية، وكتب التراجم، وغيرها.
- اجتهد الباحث في استخراج الفوائد من ألفاظ الحديث، والتأمل في معانيه، فكان أن خرج - بفضل الله تعالى - بواحدٍ وخمسين وجهاً بلاغياً مستتبطاً من التأمل في الحديث.
 - كشف البحث عن مدى إسهام الفنون البلاغية في توضيح المقاصد الشرعية، والحث على القيم التربوية الموجودة في الأحاديث النبوية.
 - ألقى البحث الضوء على شيء من خصائص البلاغة النبوية، من وضوح الألفاظ، وسهولتها.
 - كما تبين في هذا البحث بعض خصائص الحديث النبوي من حيث معانيه، من عمق المعاني، ودلالاتها على المراد، وغزارتها.
 - تطرق البحث إلى اعتماد البلاغة النبوية أسلوب القصة القصيرة، وأثر ذلك في بيان المعنى والإسهام في ترسيخه في ذهن المتلقي.
- إلى غير ذلك مما يمكن الاطلاع عليه أثناء قراءة هذا البحث،
 والله من وراء القصد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي،
علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٠٤
٢. اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملاء الأعلى، لابن رجب الحنبلي،
دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٥
٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن
محمد الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر
بطنا، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
٤. الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي
السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبد الله جمال
الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، دار
الجيل - بيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٦. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق الشيخ بهيج
غزالي، دار إحياء العلوم، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - بيروت
٧. البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١هـ
٨. تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز
بنواحيها من واردتها وأهلها، لعلي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر،
مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
٩. التبيان في علم المعاني والبديع والبيان للعلامة شرف الدين حسين بن
محمد الطيبي، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، عالم

- الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
١٠. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين، ود. عوض القرني، ود. أحمد السراح، مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، السعودية / الرياض
 ١١. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت
 ١٢. التحفة السننية شرح المقدمة الأجرومية، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفيحاء - دمشق، دار السلام - الرياض، الطبعة الأولى
 ١٣. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى
 ١٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة
 ١٥. التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، لمحمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي، تحقيق د. محمود يوسف زايد، دار الثقافة، ١٤٠٥، الدوحة - قطر
 ١٦. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لعبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ١٣٨٩ - ١٩٦٩

١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
١٨. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ
١٩. التيسير بشرح الجامع الصغير، للإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة
٢٠. الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧
٢١. الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت و دار الأفاق الجديدة - بيروت
٢٢. الجامع الصحيح سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الأحاديث مذيبة بأحكام الألباني عليها
٢٣. الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، للربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري، تحقيق محمد إدريس، عاشور بن يوسف، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة، ١٤١٥، بيروت، سلطنة عمان
٢٤. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي،

- تحقيق: د. علي حسين البواب، دار النشر / دار ابن حزم - لبنان / بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة الثانية
٢٥. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥
٢٦. الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر - العراق، ١٣٩٦هـ - ١٨٧٦م
٢٧. حاشية الأجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٢٨. حاشية السندي على النسائي، لنور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦
٢٩. حاشية السندي على صحيح البخاري، لمحمد بن عبد الهادي السندي المدني، الحنفي، دار الفكر
٣٠. حاشية السيوطي والسندي على سنن النسائي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة - بيروت، ١٤٢٠هـ
٣١. خزانة الأدب وغاية الأرب، لتقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله الحموي الأزاري، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧
٣٢. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت
٣٣. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي
٣٤. دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد

- الجرجاني، تحقيق: د. محمد التجي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥
٣٥. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي
٣٦. سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م
٣٧. سر الفصاحة، للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، بيروت
٣٨. السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠
٣٩. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي - بيروت
٤٠. سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤
٤١. سنن النسائي الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١
٤٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٤٣. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف

- الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١١
٤٤. شرح السنة ، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الثانية
٤٥. شرح السيوطي لسنن النسائي، لأبي الفضل عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦
٤٦. شرح العقيدة الطحاوية، للدكتور سفر بن عبدالرحمن الحوالي
٤٧. الشرح المختصر على بلوغ المرام، تسجيل صوتي لشرح بلوغ المرام لفضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، مؤسسة الاستقامة الإسلامية للإنتاج والتوزيع - عنيزة
٤٨. شرح بلوغ المرام، لعطية بن محمد سالم، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
٤٩. شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق أحمد أمين و عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥١م
٥٠. شرح رياض الصالحين، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد الصالح العثيمين الخيرية، عنيزة، ١٤٢٤هـ
٥١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
٥٢. شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل البكري القرطبي، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد،

- السعودية - الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، الطبعة الثانية
٥٣. شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
٥٤. شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
٥٥. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
٥٦. شرح نهج البلاغة، لأبي حامد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه
٥٧. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
٥٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٥٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣

٦٠. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، تحقيق محمود خليل، المكتب الإسلامي - بيروت
٦١. صحيح أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
٦٢. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي
٦٣. الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها، لمحمد بن خليفة بن علي التميمي، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م
٦٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني الحنفي
٦٥. فتح الباري، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - ١٤٢٢هـ، الطبعة الثانية
٦٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩
٦٧. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيلكدي بن عبدالله العلاني الدمشقي الشافعي، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠
٦٨. فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي، بيروت، ١٨٨٥م
٦٩. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغربية، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين الدمشقي الحنفي، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
٧٠. فيض التقدير شرح الجامع الصغير، للإمام الحافظ زين الدين عبد

- الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
٧١. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - بيروت
٧٢. كتاب العين، المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
٧٣. كتاب الكلبيات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٧٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
٧٥. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م
٧٦. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥
٧٧. اللباب في علوم الكتاب، أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٧٨. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، دار صادر.

بيروت، الطبعة الأولى

٧٩. اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، لمحمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد، دار احياء الكتب العربية - محمد الحلبي (دون طبعة ودون تاريخ) ثم صوّره: - كما هو وبنفس ترقيم صفحاته وأحاديثه - : دار الحديث، القاهرة، بتاريخ: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، توزيع: دار الريان للتراث
٨٠. مجلة الخليج العربي، العدد الأول، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
٨١. المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ
٨٢. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠ م
٨٣. مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ
٨٤. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
٨٥. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
٨٦. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة - بيروت

٨٧. مسند أبي عوانة، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني، دار المعرفة - بيروت
٨٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
٨٩. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث
٩٠. مشكاة المصابيح، للعلامة الشيخ ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي، مع شرحه مرعاة المفاتيح للشيخ أبي الحسن عبيد الله بن العلامة محمد عبدالسلام المباركفوري حفظه الله
٩١. مُصنّف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ - ٢٣٥ هـ)، تحقيق محمد عوامة، شركة دار القبلة - جدة، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
٩٢. معاهد التصييص على شواهد التلخيص للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م
٩٣. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥
٩٤. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق مجمع اللغة العربية

٩٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥
٩٦. مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى
٩٧. مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٩٨. مفردات ألفاظ القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، دار القلم - دمشق
٩٩. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
١٠٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢
١٠١. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
١٠٢. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة
١٠٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م